

فَيْضُ الْفَتْحِ

عَلَى حَوَاشِي شَيْخِ نَيْلِ خَيْصَرِ الْفَتْحِ

هو تقرير قد أحرز قصب السبق في مضمار التحقيق، وحوى من براعة المباحث احاسن التدقيق، على مواد المطول شرح تلخيص المفتاح، في علم البلاغة الذي هو لتصديق قطب دائرة الفلاح، تكفل ببيان المواضع التي لم يتعرض لها العلامة عبد الحكيم، وتحرير ما في الحواشي عليه من صحيح وسقيم، لحضرة صاحب الفضيلة عمدة المحققين، وعلامة الزمان على اليقين، الاستاذ الاكبر، شيخ مشايخ الجامع الازهر

عَبْدُ الْحَمْدِ الشَّيْبَانِي

المصري حفظه الله

طبع هذا التقرير مع الشرح والحاشية المذكورين باذن من حضرة المؤلف
بمطبعة مدرسة المنفور لها والدة المرحوم عباس باشا الاول على نفقة المدرسة

تسليمه — قد حصل البدء في الطبع بشرح المطول ثم بحاشية العلامة عبد الحكيم مفصلة عنه بخط انفي
ثم بالقرور كذلك ولا نفراد التقرير بالكلام على الخطبة اقتضى تأخير وضع الحاشية الى انتهاء الكلام عليها

﴿ الطبعة الاولى — حقوق اعادة الطبع محفوظة لادارة أوقاف الخلية ﴾

١٩٠٨ — ١٣٢٦

الجزء الرابع

مُطْبَعَةُ مَدِينَةِ الدَّيَّانَةِ عَبْدُ الْوَكِيلِ

(بالطريقة الشرقية بشارع خيرت بالقاهرة)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الفن الثاني علم البيان ﴾

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءاً ، من علم البلاغة ، ومحتاجاً اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع ، (وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد ، بطرق مختلفة في وضوح

(قوله الفن الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان المراد من المبتدأ والخبر وبيان صحة الحل بما لا مزيد عليه (قوله من علم البلاغة) أي من علم له . مزيد اختصاص بالبلاغة كما مر في المقدمة (قوله ومحتاجاً اليه الخ) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يفسر لغير العرب العرباء الا بهذا العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره يحتز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة الى علم يحتز به عن الخطأ وعلم يحتز به عن التعقيد المعنوي لينم أمر البلاغة فوضعوها لذلك على المعاني والبيان وسموها علم البلاغة فاقبل انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لانهم بلاغة الكلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشيء . لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الى علم البيان لا الى اعماله ولا شك ان الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم البيان في قوله الفن الثاني علم البيان القواعد فاذا أريد بقوله علم يعرف به الماكمة أو ادراك القواعد لا بد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بعبارات مختلفة

(قول الشارح) لكونه جزءاً من علم البلاغة أي من مدلول هذا اللفظ المتقدم في قول المصنف فلما كان علم البلاغة الخ والمراد بالبلاغة فيه بلاغة المتكلم

(قول المحشى) له مزيد اختصاص الخ والا فعلم البلاغة يشمل اثني عشر علماً

(قول المحشى) لان الاحتراز عن التعقيد المعنوي مأخوذ الخ أي يجب وجوده ليوجد للأخوذ في مفهومها اذ المأخوذ فيه الخلو عن التعقيد المعنوي الذي هو جزء مفهوم فصاحة الكلام المأخوذة في مفهوم البلاغة وقد تقدم في الشارح ان معنى كون تمييز النصيب من غيره مرجعاً للبلاغة انه يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها (قول المحشى) لان المقصود احتياج بلاغة الكلام الخ بمعنى انه لو لم يعرف البيان لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى

الحال غير خال عن التعقيد وهذا الاحتمال موجود وان اتفق الاداء بدلالات مطابقة

الدلالة عليه) ، أراد بالعلم الملكية التي يقتدر بها على ادراكات جزئية أو نفس الاصول والقواعد المعلومة على ماحقةناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ، أي ادراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا ،

في الوضوح (قوله أراد بالعلم الخ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة اليه في البقاء ، وهو الملكية كذلك والشارح رحمه الله تعالى اختار جملة على المعنيين الآخرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق وما قيل انهم لم يتصدوا تقدير المضاف اليه بل بان حاصل المعنى فان لفظ العلم ، يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على ادراكها فليس بشي ، لان ذلك الاطلاق في اسماء العلوم المدونة لافي لفظ العلم قال السيد في حواشي شرح المفتاح النحو يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكية التابعة لادراكها مرة بعد اخرى وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة استحضاره ثم المراد الادراك الحاصل عن الدلائل أو المسائل المعلومة عن الأدلة أو الملكية الحاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة لما تقرر ان علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليدا لاعلماء . فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين ، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث (قوله أي ادراكها) ، على ان يكون المادي التصورية داخلية في العلم أو الاعتقاد بها على تقدير عدم دخولها * قال قدس سره ومع ذلك قد ساعد القوم الخ * دفع لما يترآى من انه اذا لم تكن مباحث المجاز المفرد تساعده ، فكيف جملة على ذلك بانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك * قال قدس سره ينبغي ان يتأخر الخ * قيل تأخير علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحضاري والا فهو عبارة عن ايراد المعنى الواحد مطلقا بصاربات مختلفة الدلالة ألا ترى ان أكثر المجازات والكنائيات انما هو ، في المعاني الاول * قال قدس سره فان هذه الخ

(قول الشارح) على ادراكات جزئية أي الادراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بملك الملكية من المسائل

(قول المحشي) ووسيلة اليه في البقاء فالمراد ملكة الاستحضار لانها المعتبرة في العلم بمعنى الملكية كما مر

(قول المحشي) يطلق بمعنى التصديق بالقواعد فيكون المتعلق وهو بالقواعد من جملة مدلول لفظ العلم وقوله لان ذلك الاطلاق أي اطلاق العلم على التصديق بالقواعد انما هو في اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والبيان اما لفظ العلم فانما يطلق على المعلوم سواء كان مفردا أو قواعد وعلى ادراكه كذلك لا على خصوص القواعد أو ادراكها كما ادعاه القائل وقوله قال السيد الخ تأييد لما ذكره حيث قل أولا النحو يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وثانيا وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه ولم يقيده بالقواعد

(قول المحشي) فلا يرد علم الواجب وعلم جبريل على التقديرين الاولين بمعنى انهما يدركان تلك القواعد وليس ادراكها لها ولا هي من حيث انها مدركة لها ولم البيان وانما أورد علم الواجب وجبريل على التقديرين الاولين لانه لا يقال فيهما ملكة (قول المحشي) ولا علم أرباب السليقة الخ أي لان ملكتهم ليست حاصلة عن التصديقات بالمسائل المدللة بل هي جبيلة وانما أورد عليهم على الثالث فقط لانهم لا يدركون تلك القواعد حتى يرد على ادراكها أو عليها من حيث هي مدركة لهم (قول المحشي) على ان يكون المادي التصورية الخ وادراكها ادراك للقواعد بواسطة (قول المحشي) فكيف جملة أي حمل المعنى الواحد على ما ذكره (قول المحشي) في المعاني الاول أي لا في الخواص مع اشتمال التركيب

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه أى فى المعنى

أى رعاية المطابقة كالاصل فى المقصودية لأن المقصود افادة المعانى التى روعى فيها المطابقة وتلك أى رعاية مراتب الدلالات فى الوضوح والخفاء فرع لها لأنها اعتبرت لأجلها . قال قدس سره عن افادة التراكيب لمواضعها * ، أى للمعاني المشتملة على الخواص الا ان المعانى الاول . لما كانت ساقطة على نظرم قصرهم الافادة على الخواص قل العلامة فى شرح قوله اراد المعنى الواحد الخ وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاقترانها بالنسبة الى من ينكر كون زيد مضافاً ، جملة مفيدة لرد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى (نحو ان زيدا لمضاف أول لكثير الرماد أو لمزول الفصيل أو لجبان الكلب ، وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع فى اعتبار البالغاء المجازات والاستعارات والكنائيات فى المعانى الاصلية للتراكيب البليغة ، وذلك مما يبحث عنه فى البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومرجع البلاغة منحصر فى العليين بل نقول لا يظهر جريان كثير من انواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتشبيهية فى الخواص (قوله وأراد

عليها نحو ان زيدا لاسد أو لجبان الكلب فان المجاز أو الكناية ليس فى الخاصة أعنى التوكيد لدفع الانكار بل فى معنى الشجاع أو الكريم ولا معنى لوجوب تأخره الا اذا كان مستعملاً فى تلك الخاصة وليس بالازم كما ذكره قول القائل لان علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص ان اراد ظاهره فمنوم لما مر وان اراد انه باحث عن كيفية افادة المعنى المشتمل على الخواص فسلم لكنه استحسنى فقط لان أكثر المجازات والكنائيات انما هى فى المعانى الاول ولا فرق بين ما اشتمل على الخاصة وما لم يشتمل فى ذلك (قال السيد) وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال

(أقول) انما قال على ما ذكره القوم اشارة الى ما سيذكره من ان هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكرنا ومن ان كلامهم فى مباحث المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكرنا بما أورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتبعية لها فالاولى ان يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وان لم يكن هذا أمراً لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو ادراكها لا يتوقف على علم المعانى بأى معنى أخذ من تلك المعانى لكن لما كان علم المعانى يبحث عن افادة التراكيب بمواضعها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك اُخِرَ عن علم المعانى (قول المحشى) أى للمعانى المشتملة الخ فعلم البيان يبحث عن كيفية افادة التراكيب للمعانى المشتملة على الخواص سواء كان مستعملاً فى تلك الخواص أيضاً أولاً (قول المحشى) لما كانت ساقطة أى وحدها بخلافها مع الخواص فقالوا علم البيان باحث عن كيفية افادة الخواص لانها العمدة فى بحثه عن كيفية افادة المعانى المشتملة عليها سواء استعمل فى تلك الخواص أولاً (قول المحشى) جملة مفيدة الخ قد مر ان مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على الخاصة أو تلك الخاصة (قول المحشى) نحو ان زيدا لمضاف الخ لاختلاف فى الوضوح والخفاء ليس فى الدلالة على رد الانكار فانها بلفظ ان فى الكل وانما هو فى معنى الكريم الذى هو معنى أصلى لكن العلامة اعتبر الوضوح والخفاء فى رد الانكار اعدم الاعتداد بالمعنى الاصلية بدون الخاصة فكان الوضوح والخفاء فهما (قول المحشى) وبما ذكرنا أى من أن المراد بالخواص المعانى المشتملة عليها لانفسها كما دل عليه عبارة العلامة (قول المحشى) وذلك مما يبحث عنه أى جريان

الواحد للاستفراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب وبال دلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة أو اصول ، يقتدر بها ، على إيراد ، كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتركيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد دلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والمبارة دون الوضوح والخفاء مثل ، ان يورده بالفاظ مترادفة ، مثلا ، لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح

(الح) قال العلامة وإنما وجب تفسير المعنى الواحد ، بمعنى من المعاني التي يقتضيها الحال بحسب المقام ، ليكون علم البيان أخص من علم المعاني لان هذا ذكر المعنى الذي يقتضيه الحال وذلك إيراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو فسر بما هو أعم من المعنى الذي يقتضيه الحل لما بقي ، أخص لوجوده حينئذ بدون المعاني (قوله يقتدر بها الح) صفة لملكة وأصول على سبيل التنازع وهو بالنسبة الى ملكة تعبرج بما علم ضمنا بقوله أراد بالمعنى الملكة التي يقتدر بها الح (قوله على إيراد الح) أي على معرفة إيراد بدليل قوله فلو عرف من ليس له هذه الملكة الح ، وفيه إشارة لان معرفة الإيراد المذكور لا يجب ان يكون بالفعل بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول الى القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما حررنا لك . اندفع ما قيل ان الاولى ان يقول يعرف بدل يقتدر ليوافق المتن وان القدرة على الإيراد المذكور ليست بلازمة لما مر ان كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقدرون على تأليف كلام يبلغ (قوله كل معنى الح) يعني ان اللام في المعنى للاستفراق العرفي اذ لا عهد وامتناع الحقيقي وهو ظاهر والجنس الزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة إيراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله أن يورده بالفاظ مترادفة) ، أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها الفاظ مترادفة (قوله لا يكون ذلك الح) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع الفاظها لا تكون دلالاتها مختلفة في الوضوح والتفاوت المجازات واخوينا في المعاني الاصلية مما يبحث عنه في البيان لانه مما يوجب البلاغة ومرجعها العلمان ولا يبحث عن ذلك في المعاني فلزم البحث عنه في البيان اذ لا مرجع سواها

(قول الشارح) إيراد معنى قولنا زيد جواد الح أي مثلا فمثله كل معنى دخل في قصده حيث لا ملكة
(قول المحشي) بمعنى من المعاني التي يقتضيه الحال أي بمعنى من المعاني المشتمة على ما يقتضيه الحل لكنه اقتصر على المعنى الذي يقتضيه الحال لما تقدم قريبا عنه (قول المحشي) لكون علم البيان أخص أي بعد اعتبار تأخره الاستقصائي كما مر
(قول المحشي) أخص لان الإيراد بالطرق المختلفة أخص من مطلق الذكر
(قول المحشي) على سبيل التنازع أي اللغوي (قول المحشي) وفيه إشارة أي في كون متعلق الاقتدار المعرفة
(قول المحشي) اندفع ما قيل الح اما الاول فلما ذكره من أن المعرفة الفعلية غير لازمة وأما الثاني فلان متعلق القدرة المعرفة لا الإيراد فيكفي ان يعرف إيراد غيره في الطرق المختلفة بضم الصغرى لما عنده من القاعدة وان لم يقدر هو على الإيراد
(قول المحشي) للاستفراق العرفي أخذه من قوله في قصد المتكلم (قول المحشي) أي يورد الح دفع به ان الترادف

الدلالة وخفاتها لان كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ماهو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح والدلالة وبعضها أوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء والتفسير المذكور للمعنى الواحد، يخرج ملكه الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بمعارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والمارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا، أولى من تعريفه بمعرفة اراد المعنى الواحد كما في المفتاح (ودلالة اللفظ) يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ماهو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به شيء آخر والاوّل الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والمعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالذخاّن على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازاً عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه أيضاً ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازاً عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها أولاً

الواقع بينها باعتبار الالف ببعض الالفاظ وكثرة دورها بوجوب التفاوت. في تذكر الوضع وكذا اشتراك بعضها بوجوب الاحتياج فيه الى دفع مزاحمة الغير في تعيين المراد لافي الفهم (قوله ومعنى اختلافها الخ)، فيه اشارة الى ان ملكة اراد المعنى الواحد في تراكيب متساوية في الوضوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) أي تخرج عن ان تكون داخلة في علم البيان وجزءاً منه والا فالملكية بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه ماصدق عليه بعموم المعنى (قوله أولى من تعريفه الخ) لان المعرفة المذكورة ثمرة علم البيان فلا بد من القول بذكر المسبب وارادة السبب (قوله يلزم من العلم به)، أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه حضور شيء آخر والا يلزم ان لا يبقى الدليل بعد ان يلزم من العلم به العلم بشيء آخر دليلاً. (قوله كدلالة الخطوط الخ) أشار بإيراد المثالين الى انحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية وبصرح السيد في حواشي شرح المطامع وقال المحقق الدواني بان

وصف المفردات وكلامنا في المعاني التركيبية

(قول المحشي) في تذكر الوضع أي لافي الوضوح

(قول المحشي) فيه اشارة الخ رد على الاطول حيث اعترض بخروجها مع انها من البيان

(قول المحشي) داخلة في علم البيان وجزءاً أي لا ماصدق له بان تكون تمام معناه فانها من هذه الجهة خارجة بعموم المعنى

(قول المحشي) أي من حضوره في الذهن والاتفات اليه فليس المراد من العلم به وبالشئ الآخر تحصيله بعد ما كان

مجهولاً حتى يلزم ما ذكره بل حضور كل منهما والاتفات اليه سواء كان ذلك في المرة الاولى أو فيها بعدها ثم انه اشار بلفظ

الحضور الى ان المراد بالعلم الادراك تصوري أو تصديقي (قول المحشي) منها أي من غير اللفظية

(قول المحشي) في الوضعية والعقلية الوضعي ما العلاقة بينهما جعل الجاعل اياه له والعقل ما يحدد العقل بين الدال

والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه اليه كالأثر على المؤثر والطبيعي العلاقة بينهما احداث الطبيعة الاولى عند عروض

فالأولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية ، اما ان تكون

الطبيعية، منها أيضاً متحققة كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه التألم وحاجييه على شدة الألم ودلالة حرمة الوجه على الخجل والصفرة على الوجل وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره أراد ، ان تحقّقها للفظ قطعي فان تلفظ أخ لا يصدر عن الوجد وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة ، الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات النفسانية والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية فان العلاقة في الاولى التأثير وفي الثانية الایجاب والتأثير أقوى من الایجاب، واندفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمدلول فلا وجه لاجراء الطبيعة من العقلية (قوله اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع) الطبع والطبيعة والطباع بالكسر في اللغة السجية التي جبل عليها الانسان كما في القاموس وفي الاصطلاح تطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ ، سواء كان بشعور أولاً وعلى الحقيقة فاذا أريد به طبع اللفظ فالمراد به المعنى الأول فان صورته النوعية أو نفسه تقتضي التلطف به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني واذا أريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك أى النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة

الثاني كذا في الدواني وقوله علاقة ذاتية هي اللزوم بينهما

(قال السيد) وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد (أقول) فانه ليس معنى واحداً بالتفسير المذكور لان مدلول الكلام المطابق لمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما سيصرح به فيما سيورده على ما ذكره القوم

(قول المحشي) ولعله قدس سره حيث قال ان الطبيعية لا تكون الالفظية

(قول المحشي) ان تحقّقها للفظ قطعي أى تحقّق دلالة لفظ أخ مثلاً على الوجد بحسب مقتضى طبع اللفظ فانه يقتضي تلفظه بهذا اللفظ عند عروض المعنى قطعي لا قطع بان صدوره عن مقتضى الطبع بخلاف غير اللفظ فانه يحتمل أن يكون مقتضى الطبع وان يكون اثرًا لغيره فالخاصل انه اسقط الطبيعية الغير اللفظية لعدم الجزم بكونها مقتضى الطبع بخلاف اللفظية (قول المحشي) الكيفيات أى الألم والخجل والوجل

(قول المحشي) التأثير أى الاحداث ان تكون تلك الكيفيات هي المحدثات للصفرة والحجرة مثلاً وقوله وفي الثاني الایجاب يعنى ان الكيفيات العارضة لم تؤثر فيما ذكر وانما أوجبت البعائث عن الطبيعة ومثل ذلك يقال في لفظ أخ فيقال انه صادر عن الطبيعة بواسطة المرض فهو بطريق الایجاب وكذا دعاء الحيوانات بعضها بعضاً لكن في كون صدور أخ بطريق الایجاب شئ الا ان يكون عند الاضطراب اليه

(قول المحشي) واندفع ما قيل الخ لان اجراءها من العقلية لكون علاقتها مغايرة لعلاقتها لا لعدم العلاقة فيها وقد ظهر بما قاله من الفرق بطلان القول بانه ان نظر الى التأثير فالدلالة عقلية أو الى احداث الطبيعة وقطع النظر عنه فطبيعية (قول المحشي) سواء كان بشعور أولاً أى سواء كانت الآثار حاصلة بشعور أولاً وهذا رد على من خص الدال

بحسب مقتضى الطبع وهى الطبيعية ، كدلالة أخ على الوجود فإن طبع اللفظ يقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجود له أو لا يكون وهى الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمقصود بالنظر ههنا هى التى يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقاية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه فى بيان التقسيم مشعراً بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

فى حواشى المطالع واقتصر الشارح رحمه الله على الوجه الاول لانه أظهر (قوله كدلالة أخ) بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على ما فى حاشية شرح الشمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء على ما فى حواشى المطالع وأما اح اح بالخاء المعجمة وفتح الهمزة أو ضمها فلاذى الصدر قال السيد لا بدلالة اللفظ أى قط ان قلنا ان العلم بالمشاهدة بمجامع العلم الواقع بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقين حينئذ أو اصلاً ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل ، فقوله فى حواشى الشمسية لنظهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى اشكارا شدن وعلى الثانى بمعنى يدا شدن (قال السيد ان الفهم صفة السامع) بناء

الطبعي بما يكون منشؤه قوة عديمة الشعور وقوله المعنى الاول أى مبدأ الآثار وهو الصورة النوعية أو النفس وقوله المعنى الثانى أى الحقيقة فإن حقيقة مدلول اللفظ يقتضى التلفظ به عند عروضه وقوله فالمراد به مبدأ الادراك هو راجع الى المعنى الاول الا ان المراد بالآثار فى الاول التلفظ به عند العروض وهنا الادراك

(قال السيد) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ (أقول) انما قال من وراء الجدار لان وجود اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ

(قول الشارح) لاختلافها باختلاف الطبائع اذ بعض الطبائع يقتضى ان يقول عند الوجود آه أو وى وقوله والافهام فإن بعضهم ذكى والآخر غبي

(قول الشارح) ثم عرفوا الدلالة اللفظية الخ قال فى شرح المطالع عرفها بذلك صاحب الكشف

(قول المحشى) فلاذى الصدر بخلافه بالمعجمة فلعل الوجود

(قول المحشى) فقوله فى حواشى الشمسية أى تعليلاً لاعتبار الشارح التقييد عن وراء الجدار وقوله على الاول أى قوله فقط وقوله بمعنى اشكارا شدن أى صيرورة الشيء لاختفاء فيه فانه اذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان فى تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه وقوله يدا شدن أى صيرورة الشيء موجوداً

(قول السيد قدس سره) على الوجه المشهور أى وأما الشارح فقد زاد فى الاعتراض احتمال ان الفهم صفة المعنى وابطال التعريف عليه أيضاً

(قول السيد) اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى أى اضافة عارضة لهما معاً قائمة بمجموعهما تابعة لاضافة أخرى عارضة لهما قائمة بمجموعهما أيضاً هى الوضع كذا فى حاشيته على المطالع ثم قال وقائل ان يقول لا يخفى ان الوضع حالة قائمة بالواقع متعلقة باللفظ والمعنى فباختبار تعلقه باللفظ صار منشأً لحالة قائمة به متعلقة بالمعنى هى كونه موضوعاً وباعتبار تعلقه بالمعنى صار منشأً لحالة أخرى قائمة به متعلقة باللفظ هى كونه موضوعاً له واما ان هناك وضعاً هو اضافة بينهما قائمة بهما معاً مترتبة على فعل

واحترزوا بالقييد الاخير عن الطبيعية والعقالية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وأرادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعتراض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان

على ان المتبادر هو المصدر المبني للفاعل (قال السيد بان الدلالة الخ) يعنى ان الدلالة ، رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي الوضع الا ان الاولى قائمة بمجموعهما والثانية بالواضع (قال السيد اذا قيس الخ) فان النسبة بين المنتسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما) (قال قدس سره اذا قيس الى اللفظ كانت مبدأ وصف له) ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصف له فانه قال اذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول لهذا اللفظ بمعنى كون المعنى منهما عند اطلاقه

الواضع فليس بينهما وليس مبر هنا عليه ثم ان كون اللفظ موضوعا سبب لكونه دالا على معنى انه بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه كما ان كون المعنى موضوعا له سبب لكونه مدلولاً أى كونه بحيث يفهم من اللفظ فلكل واحد من اللفظ والمعنى حينئذ حالة أخرى قائمة به متعلقة بصاحبه واما ان هناك اضافة ثانية قائمة بمجموعهما مبدأ لصفيتين لازمتين لها ومسماة بالدلالة كما ذكرتموه فما لا يعود اليه دليل بل الظاهر ان الحالة الثانية للفظ بواسطة كونه موضوعا مسماة بالدلالة هي حالة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن لاحالة قائمة بهما معا كالتناسب القائم بالمنتسبين اه

(قال السيد) واعتراض بان الدلالة صفة اللفظ الى آخره (أقول) تقرير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ. فيتنايان في الصدق قطعاً فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلاً وقد أجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لضافة أخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع أعنى الدلالة اذا قيس الى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا قيس الى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذى هو وصف اللفظ. أعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضاً باللازم الذى هو وصف المعنى أعنى ان فهمه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف الى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف المعنى فيكون تعريفاً للدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى كما ان قولكم هي كون اللفظ. بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس الى اللفظ. والشارح رد هذا الجواب بان المفهومية صفة للمعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يحز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يحز أيضاً بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وان كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ. واسناد الدلالة اليه فالجواب هو التأويل الذى سذكره نحن

(قول المحشى) رابطة مخصوصة بين اللفظ والمعنى أى نسبة بينهما قائمة بهما كما سيأتى قريباً لان النسبة تقوم بالمنتسبين ففيه رد لاعتراض السيد الاول وكذا الثاني لان المراد بالاضافة الرابطة سواء كانت قائمة بهما كالاولى أو لا كالثانية (قول المحشى) ليس في عبارة المحقق هو شارح المطالع والحاشية الآتية منهية له على شرحه ومراد المحشى بهذا الكلام رد ما قاله السمرقندى من ان الدلالة على كلام المحقق اذا كانت قائمة بمجموعهما لم يصح تعريفها بان فهم المعنى ولا يكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لانها صفة اللفظ والمعنى جميعاً ومبدأ لها فهما لازمان غير محمولين فلا يدفع ما ذكره

وكلا المعنيين ، لازم لهذه الاضافة اه وانما أخذ السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن كتب ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع على قوله واذا نسبت الخ للدلالة نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد من المتنسبين فهذه النسبة ان اضيفت الى المعنى يكون مدلولها وان اضيفت الى اللفظ يكون اللفظ دالا وكلاهما لازم للدلالة فامكن ان يعرف بأيهما كان اه وهذا هو الحق اذ لو كانتا مغايرتين لكانت النسبة بالذات لا يمكن التعريف بشي منهما لعدم صحة الحمل ولا يمكن حمل عبارة السيد على هذا بان يراد كان مبدأ وصف مغاير بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع (قال السيد واذا قست الخ فان النسبة بين المتنسبين يكون انتسابها الى كل واحد منهما قل قدس سره وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة) محمول عليها لكونها في الحقيقة تلك النسبة فيقول الرابطة المحصورة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم من اللفظ (قل قدس سره بان المحقق الاشكال بل يزيده قوله ولا شك ان النسبة تكون منتسبة الى كل واحد أى فهي واحدة تختلف باعتبار انتسابها الى كل واحد من طرفيها فاذا عرفت باعتبار كونها بينهما ذكر الاعتبار ان جميعا كما سيدكره المحشي

(قول المحشي) لازم لهذه الاضافة أى لزوم الجزء للكل لما سيأتى ان هذين اللازمين هما في الحقيقة تلك النسبة الا انها اذا قست الى احدهما أى الى اللفظ أو المعنى صح وقولنا لانها حينئذ لانها حينئذ مأخوذة بالاعتبارين جميعاً لكونها منتسبة اليهما معاً كانت أحد اللازمين ويكون محمولا عليها لكن كونه من لزوم الجزء للكل انما هو بعد اعتبار انتسابها الى الطرفين كما مر أما هي في ذاتها فشيء واحد يختلف بالاعتبار وهذا الاختلاف الاعتباري لازم ضرورة تماثلها بالطرفين تعلقا مختلفا فليتأمل (قول المحشي) لعدم صحة الحمل اذ لا يمكن حمل المعلول على العلة (قول المحشي) مغاير بالاعتبار مغايرة الجزء للكل

(قول المحشي) رده في حاشية المطالع حيث قل ولا يحتاج في وهمك ان الدلالة صفة واحدة قائمة بهما يوصف بها اللفظ تارة ويوصف بها المعنى أخرى فانه باطل قطعاً ألا تري الى قوله وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فقد جعل كلا منهما لازماً للدلالة لا عينها اه وقد علمت رده بانه من لزوم الجزء للكل والدلالة مجموع اللازمين (قول المحشي) فيقول الرابطة المحصورة بينهما الخ فاذا أخذت تلك الرابطة من حيث كونها بينهما حملا عليها معاً واذا أخذت مقيسة الى واحد منهما حمل عليها أحد اللازمين فقط لانه حينئذ عينها (قول السيد) اذا قست أى نسبت

(قول السيد) فكما جاز تعريفها باللازم الذى هو وصف اللفظ أى الذى اختاره المعترض حيث قل فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ الخ

(قول السيد) والفهم المذكور الخ عبارة شرح المطالع لانعلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى منقسماً من اللفظ وهذا كما يقال اعجبني ضرب زيد فان كان زيد فاعلا يكون معناه أعجبني كون زيد ضارباً وان كان مفعولاً يكون معناه أعجبني كون زيد مضرراً ففهم مضاف الى المفعول وهو المعنى فالتركيب يفيد ان المراد كون المعنى مفهوماً من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع (قول السيد) رد هذا الجواب أي حيث ادخل في الاعتراض المذكور كون الفهم صفة للمعنى وابطاله زيادة على ما هو المشهور في الاعتراض

المفهومية الخ) يعنى لانسلم انه تعريف بلازمها بالقياس الى المعنى فان اللازم كون المعنى بحيث يفهم منه ، لا المفهومية فانها صفة المعنى كما ان الفاهمية صفة للسامع والحاصل من جعل الفهم المصدر المبني المفعول المفهومية لا كونه بحيث يفهم من اللفظ. فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال (قال السيد قدس سره فالجواب هو ما ذكره) هذا انما يتم لو كانت المفهومية عين كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ ، اما اذا كانت غيره فلا يتم (قال السيد قدس سره وان كانت نسبة الخ) لا يخفى ان القائم باللفظ هو الدلالة المخصوصة اعنى الدلالة المقيسة الى اللفظ ، لا الدلالة مطلقا (قال السيد قدس سره كما يدل عليه اشتقاق الدال الخ) ، كما انه يشتق من الدلالة الدال بمعنى القيام كذلك يشتق منه المدلول بمعنى الوقوع وكما يسند الدلالة الى اللفظ بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول هكذا يستفاد من كلام ذلك المحقق في حواشيه على شرح المطالع حيث قال لانسلم ان الفهم المذكور في التعريف صفة السامع وانما يكون كذلك لو كان اضافة الفهم بطريق الاسناد فان الفهم من حيث الاسناد أى القيام صفة الفاهم ومن حيث التعلق أى الوقوع صفة المعنى كما ان الضرب من حيث الاسناد صفة الضارب ومن حيث الوقوع والتعلق صفة المضروب (قال قدس سره فهو ظاهر البطالان) لان صفة الشيء لا تنصير صفة الآخر باعتبار تقييدها بقييد والجواب ان تعلقه باللفظ غيره عن الوصف الحقيقي الذي كان للسامع أو المعنى وجعله صفة اعتبارية للفظ اصبورته بعد اعتبار التعلق وصفه بحال متعلقه وهو أمر اعتباري قال الشارح الجامي في شرح قوله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه أى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (قال قدس سره نعم يفهم من تعلقه الخ) .

(قول المحشى) لا المفهومية أى كون الشيء مفهوما من اللفظ. فانها صفة المعنى لا للفظ وقوله والحاصل الخ أى المتحصل من ذلك هو المفهومية التى هى صفة المعنى لا كونه بحيث يفهم من اللفظ. الذى هو صفة لفظ. فان الكون بحيث يفهم من اللفظ. عائد الى اللفظ. بان يكون للفظ. تعلق به فان ذلك معنى الحيثية بخلاف المفهومية من اللفظ. بالفعل فتدبر

(قول المحشى) اما اذا كانت الخ وهذا هو الحق فلا يتم الجواب

(قول المحشى) لا الدلالة مطلقا أى غير المفيدة بالقياس الى اللفظ. وحده ولا بالقياس الى المعنى وحده بل الدلالة من حيث هى وهى نسبة قائمة باللفظ. والمعنى جميعا والمقيدان بالقياس الى اللفظ. أو المعنى جزءا

(قول المحشى) كما انه يشتق الخ اعتراض آخر على السيد وهو انه كما مر ان الدال مشتق من الدلالة بالقياس الى اللفظ. فكذلك المدلول مشتق منها بالقياس الى المعنى وكما انه يسند الدلالة الى اللفظ. بصيغة المعلوم يسند الى المعنى بصيغة المجهول فلا يدل ما ذكره على انها نسبة قائمة باللفظ. وحده بل النسبة مجموع الاخرين القائمة باللفظ. والمعنى جميعا

(قول المحشى) بمعنى الوقوع أى موقع عليه الدلالة

(قول المحشى) من كلام ذلك المحقق قد عرفت ان شارح المطالع قاله في منبهاته على الشرح المذكور

(قول المحشى) وصفه أى للفظ. وقوله بحال أى وهو الفهم وقوله متعلقه أى متعلق اللفظ. وهو السامع أو المعنى وقوله

وهو أى الوصف بحال التعلق وقوله أمر اعتباري أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى لما عرفت ان الوصف الحقيقي انقلب

الى الاعتباري وقوله اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وهذا الكون هو معنى حسن غلامه فالوصف معنى في الموصوف

حتى في النعت السببي لانه فيه ملزوم المعنى الذي في الموصوف خلافا للسببي كما سيأتى التنبيه عليه

كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل أعني الفاعلية فهو ، صفة السامع وان كان من المبنى للمفعول أعني
المفهومية فهو صفة المعنى وإيا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم

يأتى عن هذا التأويل جعلهم الوصف بحال المتعلق قسما من النعت فانه ما يدل على معنى فى متبوعه لا ما يدل على معنى
هو ملزوم لما فى متبوعه (قوله صيغة) فى كثير من النسخ صفة من الوصف والنسخة التى عليها خطه رحمه الله تعالى صيغة من

(قال السيد) وجوابه انا لانسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو
معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (أقول يريد أن الفهم وحده صفة للسامع والان فهم وحده صفة للمعنى لكن فهم
السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ وكذا ان فهم المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا من
المبنى للفاعل أو المفعول وقوله غاية ما فى الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكرتموه صفة للفظ. وعبرة عن الدلالة
لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة الدال المحمول عليه وتقريره ان منه الفهم وحده ليس صفة
لللفظ حتى يتصور منه اشتقاق كما فى الدلالة ونحن نقول لا يخفى عليك ان فهم السامع صفة قائمة به لكنها متعلقة بالمعنى
بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك فهم السامع المعنى من اللفظ. فهناك ثلاثة أشياء الفهم وتعلقه بالمعنى
وتعلقه باللفظ. فالاول صفة للسامع والاخير ان صفتان للفهم فان أراد هذا المحيىب ان الفهم المقيد بالمفعولين الموصوف
بالتعلقين صفة للفظ. فهو ظاهر البطلان وان أراد ان المجموع المركب من الفهم وتعلقه صفة له فكذلك مع ان المستفاد من
عبارة التعريف هو الفهم المقيد دون المركب فيكون حملا للتعريف على خلاف ما يتبادر منه وان أراد ان تعلق الفهم بالمعنى
أو باللفظ صفة للفظ. فباطل أيضا نعم يفهم من تعلقه بالمعنى صفة له هى كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ صفة له هى كونه مفهوما
منه المعنى فدعواه ان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى غير صحيحة اللهم الا ان يأول بان القوم وان عرفوا الدلالة بما ذكرها لكنهم يتسامحون فى ذلك اذ لم يقصدوا به
معناه الصريح بل ما يفهم منه مما هو صفة للفظ. أعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتدوا فى ذلك على غلبه ان الدلالة
صفة للفظ. وان الفهم ليس صفة له فلا بد ان يقصد بما ذكر فى تعريفها معنى هو صفة ثم ن دلالة فهم المعنى من اللفظ على
كونه بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا تشبه فالتقصود من قولهم فهم المعنى الى آخره هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى فاستقام الكلام واتضح المراد وتبين ان قولك اللفظ. منهم منه المعنى ليس فى الحقيقة وصفا للفظ. بان فهم المعنى
منه فان ان فهم المعنى صفة له سواء قيد بكونه من اللفظ. أولا نعم ان فهم المعنى منه يدل على كونه بحيث يفهم منه المعنى
وهذه صفة لللفظ حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقه فان قيام الالب ليس صفة لزيد مثلا بل يدل على ما هو صفة
له وهو كونه بحيث يكون ابوه قائما (قول الشارح) وجوابه انا لانسلم الحائى ليس الجواب مجرد انه مصدر المبنى للمفعول
لما تقدم من عدم جدواه بل جوابه ان فهم السامع المعنى من اللفظ. وان فهمه منه كلاهما صفة للفظ. اعتبارية لان قوله من
اللفظ. قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ. أى كونه بحيث
يفهم منه المعنى فالدلالة على هذا شيء واحد بسيط غير مركب بخلافها على ما مر

(قول المحشى) يأتى عن هذا التأويل أى جملة صفة للفظ باعتبار لازمه وقوله فانه أى النعت وقوله لا ما يدل الح

السامع المعنى من اللفظ أو ان فهم المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالبدال وفهم المعنى من اللفظ او ان فهمه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابط مثل ان يقال اللفظ منهم فهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصرف بان فهم المعنى منه كما انه متصرف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشئ في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها (اعلى) تمام (ما وضع له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (ويسمى الاولى) يعنى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع (و) يسمى (كل من الاخيرين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرناه (وتقيد الاولى بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى (والثانية بالانضمام) لتكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له (والثالثة بالالتزام) لتكون الخارج لازما للموضوع له

الصوغ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) أى على تقدير كون التعريف على ظاهره بان يكون العلم اضافة يرد عليه ان الحصول صفة الصورة والعلم صفة العالم فلا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان صفة الصورة لكن الحصول الصورة في العقل صفة العلم (قوله على تمام ما وضع له)، ذكر لفظ التام للاحتياط ولحسن مقابلة الجزء والا فيكفي على ما وضع له (قوله من جهة ان العقل الخ) أى من جهة هي منشأ الحكم العقل سواء تحقق الحكم بالفعل أولا (قوله وتخص الاولى الخ) نقل عنه أى تقيد الاولى بالمطابقة أى بالتقيد الاضافى لا الوصفى اهـ، ويعلم منه أن لفظ تخص من الخصوص لا من الاختصاص أى حتى يصح ما قاله السيد من انه وصف الملزوم باعتبار لازمه بل الوصف في الذات السببي أيضاً هو حال الموصوف الذى هو الامر الاعتبارى المغير عن الامر الحقيقى

(قول الشارح) غاية ما في الباب الخ اعتذار عن انه اذا كان كذلك فلم لا يقال اللفظ فهم كما قيل اللفظ دال

(قول المحشى) على ظاهره أى بدون تأويله بالصورة الحاصلة وقوله اضافة أى نسبة بين الصورة والعقل

(قول المحشى) ذكر لفظ التام الخ رد لما قيل ان المتن تام لا يحتاج لزيادة لفظ التام وانه يقتضي ان المطابقة انما تكون فيما له اجزاء

(قول المحشى) من جهة هي منشأ الخ وهى العلم بدلالته على تمام معناه وباللزام بينه وبين لازمه ومراده دفع ما قيل

ان دلالة اللفظ على الجزء واللازم لا تتوقف على ذلك الحكم وانما الموقوف عليه العلم بها

(قول المحشى) أى تقيد الاولى بالمطابقة أى يقيد لفظ الدلالة المراد منه القسم الاول بالمطابقة لان لفظ الدلالة عام

فيخص بهذا التقيد وليس المراد من الاولى مجموع قولنا دلالة اللفظ على تمام ما وضع له أو الدلالة الوضعية اذ لا حاجة لها الى التقيد

(قول المحشى) ومنه يعلم الخ أى من تقدير تخص بتقيد يعلم ان تخص من الخصوص الذى هو التبعين والتقيد لا من

فإن قيل إذا كان اللفظ مشتركاً بين الجزء والكل وأريد به الكل واعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما وضع له مع أنها ليست بمطابقة بل تضمن وإذا أريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على جز الموضوع له مع أنها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم إذا أريد به الملزوم واعتبر دلالاته على اللازم بالانضمام يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع أنها التزام لا مطابقة وإذا أريد به اللازم من حيث أنه موضوعه يصدق عليها أنها دلالة على الخارج اللازم مع أنها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب أنه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وإنما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس أن يترك بعض القيود عناداً على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو أن المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث أنه تمام الموضوع له والتضمن دلالاته على جزء الموضوع له من حيث أنه جزؤه

فانه حينئذ معناه يختص الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله وأريد به الكل واعتبر الخ) لما اعتبر ارادة الكل واعتبر دلالاته على الجزء بالتضمن ، ليظهر نفي كونها مطابقة وثبوت كونها تضمناً ، فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالاته على الجزء بالتضمن يصدق على دلالاته على الجزء أنها تضمن ومطابقة معاً بمجهتين (قوله فالجواب الخ) هذا الجواب يدل على أنه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم المشعر بالتعريف اعتماداً على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف بل لابد فيه من المبالغة في رعاية القيود وذكر في المختصر أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات وكثيراً ما يترك هذا القيد اعتماداً على شهرته وانسياق الذهن اليه فلعل ما ذكره ههنا بالنظر الى مطلق القيد وما ذكره في الاختصاص الذي هو القصر فانه اذا كان من الاختصاص بمعنى القصر يكون معناه يختص الاولى بالمطابقة أى بالتسمية بهذا الاسم ولا يطلق على غيرها وليس الغرض التسمية فانه ليس باسم بل تقيد وبما حرره المحشي يندفع جميع ما في الاطول فالنظره (قول المحشي) ليظهر نفي كونها أى الدلالة على الجزء مطابقة لانه أريد باللفظ الكل لا الجزء ، مطابقة وثبوت كونها تضمناً لا اعتبار دلالاته عليه بالتضمن لامن حيث أنه موضوع له بالاشتراك

(قول المحشي) فانه حين عدم ارادة الكل الخ لان اللفظ عند عدم الارادة يدل على الكل برضه له وعلى الجزء تضمناً أى اجمالاً في ضمن الكل ويدل على الجزء أيضاً مطابقة لوضعه له ولا مانع من اجتماع دلالتين بمجهتين مختلفتين فلا يظهر حينئذ نفي كونها تضمنية لكون ذلك باختلاف الجهة بخلاف ما اذا لم يكن للمطابقة جهة أصلاً والمراد بقوله ليظهر الخ أنه يظهر بلا شبهة

(قول المحشي) وعدم اعتبار دلالاته على الجزء بالتضمن أى بل اعتبر مجرد دلالاته عليه سواء كان بالتضمن أو بالمطابقة وقوله أنها تضمن أى لانه يدل عليه في ضمن الكل ووحده بوضع المشترك واندفع بما قاله المحشي ان الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما سبأني

(قول المحشي) وكثيراً ما يترك هذا القيد أى في التعاريف فيغيد جواز تركه فيها غيائض ما افاده هذا الجواب من أنه لا يجوز الترك له في التعاريف والجواب الذي ذكره المحشي ضعيف لان الكلام ليس الا في هذا القيد

والالتزام دلالة على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان

(قال السيد) وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة اللافتين
إرادة جارية على قانون الوضع الى آخره (أقول) هذا الكلام أعني توقف الدلالة على الإرادة ذكره العلامة الطوسي في
شرح الاشارات منقولا عن الشفاء واطلق العبارة متناولة للدلالة لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة
نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء أو اللازم كما اذا اطلق اللفظ على الكل أو
الملزوم فان الجزء أو اللازم مفهوم قطعيا ولا يتوقف فهمهما على إرادتهما بل على إرادة الكل أو الملزوم والمنقول في هذا
الكتاب هو معنى العبارة المطابقة فكان الناقل نظر الى ان الدليل عام في الدلالات الثلاث لانها لما كان الوضع مدخل فيها
فلا بد ان يتوقف على الإرادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة وضعية صرفة والاخرى ان بمشاركة العقل مما
لا يضمن ولا يغني من جوع فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة
لما كانت بمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية تقتضي الانتقال من اللفظ الى المعنى ناسب ان يدعي فيها التوقف على الإرادة
المذكورة وبعد اعتبار الإرادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيتين لحصولها بمجرد الإرادة المستترة في المطابقة فان الكل اذا
كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعيا وكذا الحال في الملزوم واللازم فدخيلة الوضع في الدلالة على معنى لا تقتضي
الا توقف الدلالة على إرادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى هو الموضوع له كانت الإرادة متعلقة به نفسه
وان كان جزءا منه أو لازما له كانت الإرادة متعلقة بالكل أو الملزوم فاذا فهمنا من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين
بالضرورة اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله هنا فائدة أصلا لان اللفظ
المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمنا مع انه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على
جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم ولا ينفص هنا ان الدلالة المطابقة متوقفة على الإرادة وان حمل على ان
الدلالة مطلقا متوقفة على الإرادة كما هو الظاهر من العبارة ويدل عليه أيضا قوله فيما بعد لاسيما في التضمن والالتزام كان
له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام بان يقال لانهم ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزء
بالتضمن بل لا دلالة له حينئذ على الجزء أصلا اذ ليس مرادا وكذا لا دلالة له على اللازم حين اطلاقه على الملزوم واما
انتقاض جدي التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على التضمن الجزء أو اللازم فباق على حاله لا لب تلك
الدلالة يجب ان تكون مطابقة على رصه لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل أو الملزوم وقد انتهت
لائتفاء الإرادة فينتفيان أيضا ولا يجدي في دفع النقض ان اللفظ أبدا لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي
تأمل واعلم انه حرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالة
على الجزء تضمنا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالة عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على
اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاما واعترض عليه بعضهم بانهم لانهم ان اذا
اطلق على الكل كان دلالة على الجزء تضمنا لا مطابقة بل يدل عليه حينئذ دلالتين احدهما تضمن والاخرى مطابقة
ولا استحالة في ذلك لاختلاف الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نسلم أيضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالة عليه مطابقة

دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة الالفاظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر

في المختصر بالنظر الى خصوص قيد الحيثية فلا تخالف بينهما وخلاصة الجواب ان قيد الحيثية معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف فما أورد عليه من انه حينئذ لا يحصل تعيين الدلالة المعتبرة عندهم في التعريف ويختل التقسيم لانه ضم القيود المتخالفة واذا لم تراعى تلك القيود على ما ينبغي بخل ، وم ، وكذا ما قيل ان اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لان دلالة اللفظ الموضوع المتضايقين على أحدهما بواسطة انه لازم للآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا تكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس خارجا عن الموضوع له ، لان المتضايقين يعقلان معا ولا يمكن ان يعقل أحدهما بواسطة انه لازم للآخر على ان المقسم الدلالة الوضعية ، فلا بد من اثبات لفظ وضع للمتضايقين (قوله لما كانت وضعية كانت متعلقة) بإرادة الالفاظ. اثبت هذه الملازمة بوجوبين الاول ان الدلالة الوضعية ، انما هي بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم وليس بشئ لان المراد من الفهم في تعريف الدلالة مجرد الالتفات الى المعنى لاحصائه بعد ان لم يكن فلا معنى لقوله فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد والثاني ما ذكره صاحب المحاكمات وهو ان الغرض من اللفظ تأدية مافي التفسير وذلك يتوقف على ارادة الالفاظ فما لم يرد المعنى من اللفظ لم يكن له دلالة عليه وفيه ان الغرض تأدية المعاني التركيبية فيتوقف على ارادتها لا على ارادة معاني الالفاظ المفردة

فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا كذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق تتوقف على الارادة وأجاب عنه بما نقله هنا وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عند ذي فطرة سنية

(قول المحشى) والترك في اللفظ أى دون الاعتبار (قول المحشى) في التعريف أى تعريف فن البيان يعلم يعرف به الخ

(قول المحشى) وم اى لان القيد انما تركه من اللفظ دون الارادة

(قول المحشى) وكذا ما قيل الخ أى وم أيضاً لما يأتى لا لما سبق

(قول المحشى) لان المتضايقين أى من حيث انهما متضايقان يعقلان معا وأيضاً لما كان فهم أحدهما في ضمن فهم

مجموعهما الذى هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزما لفهم الآخر فلا تتحقق الدلالة

(قول المحشى) فلا بد من اثبات لفظ وضع الخ قد يقال يكفى الوضع النوعى ويتحقق ذلك في لفظهما اذا كان راجعاً

الى الابهة والبنوة مثلاً كما قاله في حواشى القطب واما ما قيل انه يرد عليه الاعتراض المذكور في الشرح فانه لم يوجد لفظ

مشترك بين الكل والجزء واللازم بل هو فرض محض فرضوه في لفظ شمس فوه لان الشارح انما تعرض لانتقاض المطابقة

بالتضمن والالتزام وعكسه وترك انتقاض التضمن بالالتزام وعكسه قال المحشى في حواشى انقطب لانه لم يوجد لفظ مشترك

بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد التضمن بالالتزام أو بالعكس

(قول المحشى) انما هي بتذكر الوضع والفهم بتذكر الوضع ليس فهما من اللفظ بل من أن الواضع قال متى اطلق هذا

اللفظ فافهموا منه هذا المعنى

(قول المحشى) فلا معنى لفهمه من اللفظ لحصوله قبل سماعه الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم لانه كونه مراداً لم

ولو اريد به ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احده
المعنيين فاللفظ ابداً لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان

(قوله لان قانون الوضع الخ) فيه أنه لو كان قانون الوضع مذكوره لما ذهب الشافعية الى جواز استعمال المشترك في المعنيين
ولما ذهب السكاكي رحمه الله الى ان مدلول المشترك، ان لا يتجاوز المعنيين (قوله فاللفظ ابداً لا يدل الا على معنى واحد الخ)
هذا الكلام نص على ان مطلق الدلالة مشروط عند هذا الحبيب بالارادة « قل قدس سره » منقولاً عن الشفاء « عبارته
تدل ، على اعتبار ارادة الدلالة في الوضعية لاعلى اعتبار ارادة المدلول فانه قل في بحث تعريف المفرد لبيان أن تعريفه
بما لا يدل جزؤه على شيء كواقع في النعائم الاول وتعريفه بما لا يراد بجزئه جزء معناه في المآل واحد ان اللفظ بنفسه لا يدل
البتة ولولا ذلك ، لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز به بل انما يدل بارادة الالفاظ فكما ان الالفاظ يطلقه دالا على
معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه
في اطلاقه عن معنى بقى غير دال واذا كان كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل
ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة على معنى آخر من شأنه أن يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة
دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة، حين يجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى
فالظاهر انه اشارة الى ماسيجيء من ان دلالة اللفظ لذاته باطلة فلا بد لها من مخصص والمخصص هو الوضع ومخصص

يكن حاصله من قبل انما الحاصل من قبل هو المعنى من حيث وضع اللفظ له

(قول المحشى) ان لا يتجاوز المعنيين أى مدلوله أحدهما لا بعينه غير مجموع بينهما لان الواضع لما وضعه تارة لهذا وتارة
لذاك فاذا نسب الى مجموع الوضعين كان مدلوله ذلك كذا حقه الشارح فيما سيأتى فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز
بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذى ان لا يتجاوز قاله المحشى فيما سيأتى فايراد مذهب السكاكي
غير ظاهر لما سيأتى من أن مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في معنييه وقد يقال الكلام في دلالة اللفظ في ذاته مع قطع
النظر عن الاستعمال والسماع اذا علم ان اللفظ موضع لعمان متعددة فانه عند سماعه له ينتقل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني
باسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة سواء اراده الالفاظ أولا وعلى هذا فهو محل آخر لكلام السكاكي لا ينافيه
عدم تجويزه استعمال المشترك في معنييه فتدبر

(قول المحشى) على اعتبار ازيادة الدلالة الخ تمهيد لما سيذكره واخذ هذا من قوله فكما ان الالفاظ يطلقه دالا ومن
قوله فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل ومن قوله ولا أيضاً يريد بجزئه الدلالة

(قول المحشى) لبيان ان تعريفه بما لا يدل الخ أى رد على من قل انه يجب أن يزاد في تعريف الالفاظ المفردة
بما لا يدل اجزاءها على شيء قولنا من معنى الكل اذ قد تدل اجزاء الالفاظ على معان لكنها لا تكون اجزاء معنى الكل
فقال الشيخ لاحاجة لهذه الزيادة وآلها واحد لما ذكره

(قول المحشى) لكان لكل لفظ حق من المعنى أى يناسبه بحسب ذاته لا يجاوزه الى معنى آخر خصوصاً اذا كان
متافياً لذلك المعنى المناسب وهذا باطل كما في المشترك بين المعاني المتنافية كالقمر

(قول المحشى) حيث تجد الخ أى الدلالة بالقوة توجد وتحقق حين تجد الاضافة المشار اليها التي هي مقارنة ارادة

جزءاً فتضمن والا فالإتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان تكون تابعة للإرادة بل للوضع

وضمه لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من اللفظ الواضع لانه اللفظ أولاً ، وفيه اشارة الى ان الوضع يستفاد من ارادة دلالة اللفظ على المعنى باستعماله فيه من غير قرينة وليس ذلك منصوحاً منه وهذا حق وما ذكره صاحب شرح الاشارات أورد عليه صاحب المحاكمات ما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر الخ قال قدس سره واطلق * أى العلامة الطوسى لكن آخر كلامه يدل على ان المراد الدلالة المطابقة كالا يخفى على الناظر فيه * قال قدس سره لكن بعض المحققين * وهو صاحب المحاكمات * قال قدس سره فكان الائق الخ * انت خير بآه لو اعتبر الإرادة في الدلالات الثلاث ، لم تنحصر الدلالة الوضعية في الثلاث لانه حين اطلاق اللفظ على الكل والمزوم يفهم الجزء واللازم وليس هذا الفهم شيئاً من الدلالات الثلاث لعدم الإرادة فالخلق أن من اطلق الدلالة اراد منه اعتبار الإرادة أعم من أن يكون أصالة ، أو تبعاً ومن قيدها بالمطابقة اراد منه اعتبارها أصالة فأل القولين واحد والاختلاف في العبارة وما فهمه ، الناقل المحيىب توم * قال قدس

القائل دلالاته على معنى آخر عند انفراد ذلك كما في لفظ ايهكم معناه العاجز عن النطق ولادلالة لاب على شيء بالفعل ولا لكم كذلك لكنهما يدلان بقوة على ذات الاب ومعنى الاستفهام لمقارنة ارادة القائل دلالتهم على ذلك عند الانفراد لاستعمالهما في المعنى التركيبى وانما سمى المقارنة اضافة لانها نسبة بين الإرادة المقارنة واللفظ المقارن شيخنا

(قول المحشى) وفيه اشارة أى في قوله فكما ان اللفظ يطلقه الخ فانه يستفاد منه اذا أريد به الواضع انه يعلم الوضع للمعنى بمجرد اطلاق الواضع على شيء بلا قرينة لان طريق علم الوضع النص من الواضع بان يقول وضعت كذا لكذا فقوله وليس ذلك منصوحاً منه أى ليس علم الوضع شيئاً بطريق النص من الواضع بل بإطلاقه عليه .
(قول المحشى) لم تنحصر الخ اجاب عنه بعض حواشى شرح المطالع بان مرادهم حصر الدلالات القصديّة وان الكلام في الدلالة الانفعالية وهذه عندهم عقلية

(قول المحشى) أو تبعاً فانه لو لم يرد الكل لما كان جزؤه ولازمه

(قول المحشى) فأل القولين واحد قل الزاهد والدوائى في حواشى التهذيب ذهب أهل العربية الى ان الدلالة مطلقاً تابعة لاستعمال اللفظ. وقصد اللفظ. فان استعمل في المدلول المطابق كانت مطابقة وان كان في التضامنى والالتزامى كانت تضامنية والتزامية والاستعمال في المدلول التضامنى والالتزامى لا يستلزم الاستعمال في المدلول المطابق فالتضمن والالتزام عندهم لا يستلزم المطابقة وانما يستلزم تحقق الموضوع له المطابق حتى يتحقق جزؤه ولازمه فاللفظ المستعمل في لازم ما وضع له أو جزؤه مجاز عندهم بخلاف المناطقة فانهم انما يمتنون بدلالة التضامن والالتزام ان يفهم الجزء أو اللازم تبعاً لا مع قرينة ولا كان من دلالة المطابقة وذهب أهل المنطق الى ان الدلالة مطلقاً ليست تابعة للاستعمال والتقصيد بل دلالة المطابقة فقط فان مدلول المطابقة هو المقصود بالذات وهو المستعمل فيه اللفظ ومدلول التضامن والالتزام ليس مقصوداً بالذات ولا مستعملاً فيه اللفظ فالتضمن والاستلزام عندهم يستلزمان المطابقة على سبيل التحقق فحل الخلاف هو دلالة التضامن والالتزام فقط وبه يعلم ان ليس ما نقله واحداً وان ما سنسكه الشارح بخلافهما جميعاً

(قول المحشى) أيضاً فأل القولين واحد أى على ان القولين المذكورين هنا للمناطقة فلا يرد ما نقلناه عن الزاهد قوله فتوم كما سينبه عليه السيد (قول المحشى) الناقل المحيىب أى لا الناقل الطومى

فأنا قاطعون بأننا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللفظ أولاً ولا ننفي بالدلالة

سره ان حمل كلامه على التقييد * قد عرفت ان عبارة المحجب نص في الاحتمال الثاني فذكر هذا الاحتمال لتبكيته وبيان انه يمكن ان يحجب ، بتغيير العبارة السابقة * قال قدس سره لان تلك الدلالة الخ * ، لا يخفى ان اللازم احد الامرين اما بطلان الاستلزام المذكور أو انتقاض حدى التضمن والالتزام فجعل أحدهما لازماً والآخر دليلاً على لزوم لوجه له * قال قدس سره لاستلزامها الدلالة المطابقة * ، فيه انه يجوز أن يكون استلزامهما المطابقة باعتبار ان الدال باحدهما صالح لهذه الدلالة أيضاً في الجملة كما أشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشمسية * قال قدس سره واعلم انه حرف الخ * حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض باجتماع الداليتين غير قافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله تعالى حرف الكلام فجعل الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جواباً عن الانتقاض * قال قدس سره تتوقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل عليه داليتن أحدهما تضمن والاخرى مطابقة وكذا

(قول الشارح) فانا قاطعون الخ لان دلالة اللفظ على المعنى عبارة عن كونه مفهوماً من اللفظ سواء كان مراد المتكلم أولاً

(قول المحشي) بتغيير العبارة السابقة بان يشترط الارادة في المطابقة فقط فان ذلك لا ينفع لما ذكره السيد

(قول المحشي) لا يخفى ان اللازم احد الامرين الخ أى فكان الواجب ان يقول ويلزم احد الامرين اما انتقاض

حدى التضمن والالتزام واما بطلان استلزامها المطابقة

(قول المحشي) فيه انه يجوز الخ أى فتكون هذه الدلالة تضمناً والتزاماً فلا ينتقض أحدهما بها وقد عرفت ان هذا

تضمن والتزام آخر غير ما أراده المناطقة فالحق ان هذا المقام وقع فيه الاشتباه من عدم تمييز احد المذهبين عن الآخر

(قال السيد) لخصولهما بمجرد الارادة الخ أى عقلاً كما سيقول انهما يفهمان بالضرورة

(قال السيد) يجب أن تكون مطابقة على زعمه أى زعمه ان الارادة لازمة في الدلالة

(قال السيد) لاستلزامها الدلالة المطابقة قد عرفت انهما على هذا القول انما يستلزمان تحقق الموضوع له لا الدلالة

المطابقة وانما الاستلزام عند المناطقة لان التضمن والاستلزام عندهم دلالة في ضمن المطابقة في التجويز الذى ذكره المحشي لا لا يخفى

(قال السيد) ان ذلك اللفظ أى المشترك (قال السيد) واعترض عليه بعضهم هو شارح المطالع

(قول السيد) ثم اعترض على نفسه أى بقوله لا يقال دلالة اللفظ على المعنى المطابق انما يتحقق اذا أريد ذلك المعنى

ارادة جارية على قانون الوضع والا لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوز

(قال السيد) واجاب عنه بما نقله هنا حيث قال لا اقول هب ان دلالة اللفظ ليست ذاتية لكن لا يلزم منه أن

تكون ثابتة للارادة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة أن من علم وضع اللفظ لمعنى تعقل معناه سواء كان مراداً أولاً

فراده بما نقله هنا هو قوله وفيه نظر الخ الا ان الشارح غير قوله من تعقل الخ بقوله اذا سمعنا الخ والسمع انما هو عند الاستعمال

وقد علمت ان الاستعمال لا بد فيه من الارادة والكلام في الدلالة الثابتة للفظ في ذاته واجاب عنه الزاهد بان الدلالة

بمجرد تخيل اللفظ دلالة غير لفظية لاستنادها الى صورة خيالية من اللفظ لا الى نفسه المسموعة المخلوطة

(قال السيد) وهذا كلام صحيح لا غبار عليه فان حاصله انهم قالوا اذا اطلق لفظ مشترك على الكل كان دلالة على

الجزء تضمننا لا مطابقة الى آخر ما ذكره قبل وحاصل ما اعترض به ذلك البعض على نفسه مجيباً به عن اعترض عليهم

سنوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير

الحال في اللزوم واما قوله ولا نسلم أيضاً انه اذا اطلق فقام لتحقيق ارادة المعنى المطابق (قوله لا سيما في التضمن والالتزام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلاننا لصيرورتهما عند تعلق الارادة بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما

كما بسطه قدس سره في حواشي المطالع ان المطابقة اذا كانت موقوفة على الارادة الجارية على قانون الوضع فاذا اطلق اللفظ المشترك على الكل لم يدل على الجزء بالمطابقة لعدم كونه مراداً بل بالتضمن فقط واذا اطلق على الجزء دل عليه بالمطابقة دون التضمن لانه ملزوم لدلالة المطابقة على الكل وهي متفية لعدم الارادة وانتفاء اللزوم يستلزم انتفاء الملزوم وقس على ذلك اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم فانه حال اطلاقه على الملزوم يدل على اللزوم بالالتزام دون المطابقة وحال اطلاقه على اللزوم يدل عليه بالمطابقة دون الالتزام الذي اتفق لازمه فقد استقام ما ذكره في هذا المقام وانما قيد المعنى بالمطابق لان الدلالة على التضمن والالتزام لا تتوقف على الارادة المتعلقة به بل على الارادة التي تعلقت بالمعنى المطابق لانه اذا تحققت الدلالة على الموضوع له تحققت الدلالة على ما يكون جزءاً اولاً لازماً له بالضرورة سواء كان مراداً اولاً او فاشترطت الارادة في الدلالة المطابقة الذي ذكره هذا المعترض في معرض الجواب عنهم بقوله لا يقال الخ نافع في جواب اعتراضه عليهم باجتماع الداليتين المطابقتين على الكل والجزء أو الملزوم واللازم كما عرفت غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال قدس سره ان حل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق لم يكن لنقله ههنا فائدة أصلاً لان اللفظ الي آخر ما ذكره بناء على هذا الاحتمال فتدبر فقد تحير هنا بعض الناظرين

(قول الشارح) حتى ذهب كثير من الناس الخ محط الغاية قوله لا تضمننا أو التزاما وهو الذي نازع فيه السيد أما كون

اللفظ يدل على الجزء أو اللزوم مطابقة فسلم تدبر

(قل السيد) حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللزوم في ضمن

الملزوم (أقول) هذا حق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء الى آخره فباطل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعاً للجزء وأطلق عليه كان مجازاً ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ تثقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه ليس مراداً في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل وادارته في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء اتفق الثاني بمعنى ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء أو اللزوم مطابقة لا تضمننا أو التزاما مبني على مقدمتين احدهما ان اللفظ موضوع بأزاء المعنى المجازي وضعا نوعياً والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي أقوى لم يدل عليه في تلك الحالة بأحدى الباقيتين وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بأزاء المعنى لا بتعيينه بأزائه مطلقاً كما صرح به في المفتاح ولا شك أن تعيين اللفظ بأزاء معناه المجازي ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازي لا وضعاً شخصياً ولا نوعياً واما الثانية فلانه لا استتمالة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين متخالفتين

(قول المحشي) فقام لتحقيق الخ فيه ان التضمن لا يكون الا في ضمن ارادة الكل مطابقة وهي متممة لارادة الجزء

من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا التزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمننا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل

فهم الجزء واللازم بعد فهم الكل وفهم الملزوم كما سيجي . بيانه (قوله في ضمن الكل الخ) فان الكل يتمتع حصوله في الدهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص ، لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول الملزوم فيه فهذان الحصولان الضمنيان هما التضمن ولا التزام (قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لان المعنى التضمني والالتزامي صار ملتقيا اليه مرة أخرى بعد تعاقب الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليهما مطابقة وبما حررنا لك فخرنا الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واما قوله واذا قصد باللفظ الخ فباطل الى آخره مندفع لانه ان أراد بقوله والاول بلى على حاله انه باق بعينه لم يتغير أصلا فباطل لصيرورته قصدية بعد ما كان ضمنية وان أراد انه باق على حاله من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والتزامية لا معناه كونه ضمنية ، على انا لا نسلم بقاء أصل الفهم أيضا لانه حصل بعد تعاقب الارادة فهم آخر غير الفهم الذي كان ضمنيا وكذا يرد على قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعاق لها بالفهم انه ان أراد انه لا تعاق لها بالفهم قصدا فممنوع لان صفة القصد انما حصل لها بالقرينة وان أراد انه لا تعاق لها بأصل الفهم فسلم ولا ينفع ، لان الفهم القصدي هي المطابقة وبما ذكرنا

مطابقة كما عرفت مما نقلناه عن السيد في حواشي شرح المطالع فهو غير تام أيضا تدبر

(قال السيد) وعلى ما ذكره هذا القائل (أقول) أي القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة

(قول المحشي) لا يمكن حصوله في الدهن الخ الاول قلب هذه العبارة كما يدل عليه ما قبله

(قول المحشي) فهذان الحصولان أي في ذهن السامع هما التضمن والالتزام أي دلالتهم

(قول المحشي) صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها الخ معنى كونها بعينها انما ليست دلالة أخرى كما في

الاحتمال الثاني لا انما باقية على انها فهم الجزء في ضمن الكل أو اللازم تبعاً للملزوم لان مقارنة القرينة للفظ تمنع ذلك وتجعل

المعنى مفهوما مستقلا فمعنى العبارة صار الفهم الذي كان تبعا قصديا لزوال وصف التبعية عنه كما يدل عليه قوله بعد لصيرورته

قصدية بعد ما كان ضمنية

(قول المحشي) على انا لا نسلم الخ هذا هو الاحتمال الثاني المذكور بقوله وان قلنا الخ

(قول المحشي) لان الفهم القصدي هي المطابقة أي ولا يوجد مع مقارنة القرينة فهم تبقى لدلائها على ان الكلي ليس

مرادا لا يد من فهم العبارة هكذا والا فلا يجدي ما ذكره شيئا وبعد ذلك فكلما هم منافع الاستعمال كما هو أصل البحث

المذكور سابقا بقول الشارح فان قبل الخ لقوله واريد الخ الا ان يكون قيد الارادة زائدا فيكون البحث من جهة نفس الدلالة

ويكون الجواب المذكور بقوله وقد يجاب ناظرا لانه لا اشتباه في الاستعمال لوجوب الارادة فيه وحاشا يرد النظر لان

البحث انما هو بصدق تعاريف الدلالات لا بالاشتباه في الاستعمال وحاصل كلام المحشي هنا انه عند الاستعمال في المعنى

المجازي يتمتع دلالة اللفظ الثابتة بالوضع لوجود القرينة المانعة فتأمل

(قال السيد) وبين فهم الجزء الخ يعني ان الشارح فهم ان انتفاء التضمن والالتزام لعدم ارادة الجزء في ضمن الكل

ظهر ان القرينة في المجاز افهم المعنى المجزى أعنى فهم الجزء واللازم من حيث انه مراد ، فهي جزء مقتضي ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك لدفع المراحة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق مقتضى وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع المانع وهو ليس جزءاً من المقتضى وسيجيء هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لبطان اللازم في نفسه بعد ابطال الملازمة المستفادة من قوله واذ قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لانضمام أو التزاما يعنى ان صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لانضمام أو التزاما باطلة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقدمتين الممنوعتين تحقق لمطابقة على المقدمة الاولى وانتهاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره موضوع بازاء المعنى المجازي * وضعاً نوعياً فانه لا بد في المجاز من اعتبار الواضح للعلاقة المصححة له بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعى له كذا في حاشية المطالع * قال قدس سره فلان الوضع المعتبر * . أى في تعريف الحقيقة والمجاز تعيين اللفظ بنفسه أى لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لانعينه بازائه مطلقاً سواء كان بنفسه أو بالقرينة * قال السيد قدس سره بل بقرينة شخصية * أى في المجاز الشخصى كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحمام أو نوعية أى في المجاز النوعى كما يقال لفظ الكل يستعمل في الجزء بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بنائه على المقدمتين اما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعى فلان من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ وقصد به صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمناً أو التزاماً بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ وقصد به لكن ابتداء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعى مصرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح رحمه الله تعالى فالجواب ان القرينة الشخصية أو النوعية انما هي شرط الاستعمال ، وليست بمعتبرة في الوضع فان الوضع النوعى ، على ما فسر السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة واما منع بناء نفي كونها تضمناً أو التزاماً على المقدمة الثانية فلانه مبنى عنده ، على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن فهم الكل أو الملزوم لا على انه اذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمناً أو التزاماً فتدبر فانه قد خفي كلام الشارح رحمه الله تعالى

واللازم في ضمن الملزوم لانتهاء قصد الكل والملزوم باللفظ وهذا باطل لان التضمن والالتزام فهم الجزء اللازم من دلالة اللفظ على الكل والملزوم وان لم يكن مراداً وباطلاق اللفظ على الجزء والملزوم انما تدنى ارادة الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لافهما من مدلول اللفظ والثاني هو التضمن والالتزام دون الاول تدبر

(قول المحشى) فهو جزء مقتضى أى لفهم الجزء الآخر العلم بالوضع

(قول المحشى) أى في تعريف الحقيقة والمجاز فالوضع المعتبر ثبوته في الحقيقة هو الوضع بنفسه والمعتبر نفيه في المجاز هو ذلك أيضاً ليتقابل تعريفهما

(قول المحشى) وليست بمعتبرة في الوضع أى ليست جزء الموضوع بل شرط للاستعمال فدلالة اللفظ انما تستند لوضعه في الجملة فانه بعد وضع المجاز وقبل استعماله لا قرينة على المعنى حتى يدل عليه

(قول المحشى) على ما فسر السيد وهي العبارة التى نقاه المحشى فيما سبق

(قول المحشى) على عدم كون فهم الجزء أو اللازم الخ أى لمنع القرينة لذلك ولا يلزم منه انه اذا دل اللفظ الخ فتدبر

يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلام من تضمن والالتزام يستلزم المطابقة سامنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم الذهني) بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له

الله والسيد قدس سره في هذا المقام فخذ ما آتيتك وكفى من الشاكين (قوله وقد صرحوا الخ) الواو للحال وهو بيان بطلان اللازم قوله سلمنا جميع ذلك (أى سلمنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة وان تضمن والالتزام ليس فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم لا نصير الدلالة عليهما مطابقة وامتناع اجتماع الدلالات مع مخالفتها لما صرحوا به من الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتقاض فاندفع ما قيل ان من جملة الاعتراضات السابقة امتناع اجتماع الدلالات ، فما ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع مع ما ذكره القوم من استلزام تضمن والالتزام للمطابقة فان المسلم ماهو الممنوع سابقا وليس الاستلزام المذكور ممنوعا سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر الخ) أى نظرا الى نفس الاطلاق وتعريفات الدلالات الثلاث فلا ينافي ظهور كونها مطابقة نظرا الى استلزامها للمطابقة فاندفع

(قول الشارح) لكنه مما لا يفيد في هذا المقام أى لا يفيد فائدة قيد الحيثية من دفع انتقاض تعريفات الدلالات فانه انما يدفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام عند اطلاق اللفظ وارادة الكل أو الملزوم واما عند اطلاقه على الجزء أو اللازم فان كانت دلالاته مطابقة فينتقض حد التضمن والالتزام بها وان كانت تضمننا أو التزمنا فينتقض حد المطابقة بهما هذا ان حمل كلامه على توقف الدلالة مطلقا على الارادة وان خص بالدلالة المطابقة فلا يقع له أصلا لان المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل كان دلالاته على الجزء تضمننا مع صدق تعريف المطابقة عليها واذا اطلق على الجزء كان دلالاته عليه مطابقة من حيث أنه موضوع له مع صدق تعريف التضمن عليها وكذا الحال في الملزوم واللازم كذا في السمرقندي وفيه زيادة ينبغي الاطلاع عليها قوله وان كانت الخ هذا مغالط لما قرره السيد من وجوب كونها مطابقة الا اذا اعتبر الصلاحية (قال السيد) لا يظهر انها مطابقة أم تضمن (أقول) قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون تضمننا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم

(قول الشارح) بحيث يلزم من حصول الموضوع له أى ولو بواسطة القرينة ليدخل ما ليس لازما ذهنيا لذات المسمى وانما لزومه للقرينة بان اللازم قد يكون ثبوته للملزوم بينا لا يتوقف على وسط في التصديق بل يحصل بمجرد تصور الملزوم وهو البين بالمعنى الاخص أو مع تصور اللازم وهو البين بالمعنى الاعم وقد يكون غير بين بان يكون بواسطة قرينة ظنية الدلالة على تعيين المراد كافي المجزآت والكنائيات المبنية على العرف والعادة والادعاء والمراد هنا ما يعم الاقسام الثلاثة (قول المحشى) فاذا ذكره بعد التسليم ينبغي ان يجتمع الخ حاصله ان المسلم ما عدا ما ذكره القوم لانه لم يدخل في الاعتراضات فهذا التسليم مغالط له وحاصل الجواب انه ليس المسلم امتناع اجتماع الدلالات فقط حتى ينافي هذا المسلم ما ذكره القوم بل المسلم هو امتناع الاجتماع المخالف لما ذكره القوم ولا شيء وراء هذا ينافيه

في الذهب حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كذسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذلك ترجيحاً بلا مرجع (ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره) أي ولو كان ذلك لزوم الذهني مما يثبت اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط لزوم الذهني ووجه العلامة في شرحه بأن بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهناً أو بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المبدول

اعتراض السيد على ان الالتزام عنده ، باعتبار الصلاحية كما مر * قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ * فيه ان ، عبارته صريحة في انه يكفي في الالتزام فهم الخارج من لفظ المسمى والانتقال منه اليه سواء كان بسبب اللزوم الذهني أو بغيره من القرائن كما في الاستعارة التهكية والتلميحية واليه ذهب الفاضل التستري ومثله ، باطلاق المطلقين من

(قول الشارح) بسبب اللزوم بينهما ذهناً أي سواء كان يتنا أو غير بين وقوله أو بغيره من القرائن أي بغير اللزوم من أصله وحاصل كلام العلامة حينئذ ان بعضهم يشترط اللزوم الذهني الشامل للبين وغيره وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم بحسب القرائن

(قول الشارح) والظاهر الخ يعني الاظهر ان محل الخلاف اللزوم الذهني بالمعنى الاخص وهو ما يكفي فيه تعقل اللزوم فبعضهم يشترطه وبعضهم لا يشترطه بل يكفي عنده اللزوم ولو للقرينة كما تقدم ذلك للشارح في حل كلام المصنف (قال السيد) والظاهر ان مراده الى آخره (أقول) يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا أيضاً فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالظاهر الا انهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود (قول الشارح أيضاً) والظاهر ان مراده الخ فعلى هذا الخلاف انما هو هل يشترط اللزوم الذهني بمعنى عدم الانفكاك في التعلق أولاً يشترط بل اللازم هو اللزوم في الجملة

(قول المحشي) باعتبار الصلاحية أي صلاحية اللفظ المطابقة بان يكون موضوعاً للمعنى المطابق فيكون قابلاً للدلالة عليه لكن في الجملة لا في وقت دلالته بالالتزام أو التضمن كما مر (قول المحشي) عبارته صريحة الخ لان قوله بسبب اللزوم الذهني يشمل البين وغيره وقوله أو بغيره من القرائن أي بغير اللزوم الذهني اصلاً

(قول المحشي) كما في الاستعارة التهكية والتلميحية أي كاطلاق الاسد على الجبان تنزيلاً للتعاقب منزلة التناسب (قول المحشي) بواسطة تلميح أو تهكم فان كان المقصود مجرد الملاحظة والظرافة فهو تلميح وان كان المقصود الاستهزاء فتهكم فالمثال صالح لها

(قول المحشي) باطلاق المطلق الخ أي فلا لزوم ذهني في كل ذلك بل يكفي فهم المعنى المجزى من اللفظ بواسطة القرينة فقط بدون علاقة عقلية بين المنقول عنه والمنقول اليه قال في شرح سلم العلوم لا تلزم العلاقة العقلية في المجازات وسيأتي

الالتزام عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولها التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام أيضا

الارض وارادة البراز نعم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بان يحمل اللزوم الذهني على اللزوم البين وغيره على اللزوم في الجملة بسبب القرائن لكنه خلاف الظاهر فلذا قال الشارح رحمه الله والظاهر وانما كان ما ذكره اظهر لانه لا بدله من اللزوم في الذهن في الجملة ليزقل الذهن من مسمى اللفظ اليه ولانه موافق للمشهور من ان اللزوم البين شرط في الدلالة الالتزامية عند المنطقيين وليس بشرط عند أهل العربية والاصول (قوله مثل هذا اللزوم) أى هذا اللزوم وما يؤدى مؤداه (قوله لخرج كثير من معاني المجازات) وهى ماعدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص * قال قدس سره اعلم ان من فسر الخ * أى التحقيق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة فن اخذ في تفسيرها متى اطلق الدالة على الكلية اشترط اللزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل ومن اخذ في تفسيرها اذا اطلق الدالة على الجزئية لم يشترط ذلك اللزوم بل اللزوم في الجملة * قال قدس سره بل الدال عليها المجموع * والمجاز هو اللفظ بدون القرينة لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع * قل السيد ومن قرائنها الحالية أو المقالية * التى بلغ بسببها المعاني الالتزامية لمرتبة امتناع الانفكاك عن المسمى * قال قدس سره هذا هو المناسب لقواعد الاصول والعربية * لانهم يبحثون عن المجازات والكنايات التى فيها لا يتقال بأبعد وجه * قال قدس سره والاول انسب لقواعد المعقول * فان قواعد كاية وانما قال انسب لان مباحث الالفاظ خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها للقواعد في الجزئية والكلية (قوله

في الشارح ان العلاقة العقلية أي اللزوم الذهني بمعنى الانتقال من المازوم الى اللازم ولو في الجملة لا بد منه كالتزام العرفية بين الخارج والمكان المظنون لجريان العادة بقضاء الحاجة فيه وكالجبن المنزل منزلة الشجاعة في قوانا للبيان هو أسد فوجه الشبه انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح أو التهمك ووجه الشبه اخص أوصاف المشبه به فينقل الذهن من المشبه به اليه لاجالة وسيأتي كل ذلك في الشارح فتدبر

(قال السيد) وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات الى آخره (أقول) اعلم ان من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول انسب لقواعد المعقول

(قول الشارح) لخرج كثير من معاني المجازات الخ صريح في ان دلالة المجازات التزامية لامطابقة مع ان المقصود بها الجزء أو اللازم لوجوب الارادة في الاستعمال الذى هو شرط في كل من الحقيقة والمجاز فاعلم علماء البيان لا يقولون بالوضع النوعي للمجازات كما يؤخذ من قوله سابقا حتى ذهب كثير الخ ومما سيأتى من أن الاختلاف في الوضع والخلفاء لا يتأتى في الوضعية أو ان المراد لا يتأتى في الوضعية التى لا يلزم فيها القرينة كونها حينئذ طابقة لا يضر في وجود الوضوح والخفاء تدبر (قال السيد) بل لم تكن دلالة الالتزام أيضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (أقول) فيه بحث لان لازم لازم الشئ وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه أظهر من دلالة على لازم لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء (والایراد المذكور) ای اراد المدنی الواحد بطرق مختلفة فی الوضوح (لا يتأتى

مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء) أي بالطريق الذي قرره وهو ما سيجي من أنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط فيكون أوضح لزوما له ، فاندفع ما قيل ان مراد الشارح رحمه الله بقوله بل لم تكن دلالة الالتزام دلالة الالتزام الذهني بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذي أورده السيد بقوله فيه بحث لان لازم الخ على ان عدم تأتى الوضوح والخفاء في الالتزام الذي بلا واسطة لا يضرنا لان المقصود انه يتأتى الوضوح والخفاء في الدلالة الالتزامية لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة * قال قدس سره لان لازم لازم الشيء * المراد به اللزم البين بالمعنى الاخص لان الكلام فيه حيث فسرته الشارح رحمه الله بقوله ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى * قال قدس سره وان كان لازما له * أى على تقدير فرض كونه لازما للشيء . وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور اللزم الثانى انما هو تصور اللزم الاول ، فخطرا واللزم من تصور المسمى هو تصور اللزم الاول تبعا فلا يكون تبعا فلا يكون اللزم الثانى لازما للشيء . وفي ان الوصاية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم الشيء لازما للشيء . بل لازمه كانت دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الاولى * قال قدس سره تنفاوت الدلالات * فيه انه ان أراد تفاوتها ، بوجود الوسطة وعدمها فسلم لكن لا ينفك وان اراد تفاوتها في الوضوح والخفاء فلا ندلم ذلك لان التفاوت في الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وههنا فهم المسمى وفهم اللزم الاول وفهم اللزم الثانى ، في زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة في الزمان * قال قدس سره وايضا ينتقض هذا الحكم الخ * وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازما

الملزوم أولا والى ملاحظة اللزم ثانيا والى ملاحظة لازم اللزم ثالثا فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تنفاوت الدلالات وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سنذكره وستقف على ما يرد عليه

(قول المحشى) فاندفع ما قيل الخ أي بان اعتراض الشارح انما هو على الطريق الذي قرره في الوضوح والخفاء وهم قد اعتبروا الوسطة واذا اندفع هذا القيل اتقى اندفاع اعتراض السيد به وانما يدفع بما يتأتى المحشى وقوله على ان الخ يرق في الاندفاع بانه متى ثبت الوضوح والخفاء في بعض الدلالة الالتزامية كفى في مراد القوم ولا يرد اعتراض الشارح (قول المحشى) فخطرا على وزن اسم المفعول أي قصدا وقوله بطريق الاولى لان لازم اللزم حينئذ ليس لازما للشيء بخلاف الاول

(قول المحشى) بوجود الوسطة وعدمها أي مجرد أن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة ولا وضوح ولا خفاء

(قول المحشى) في زمان واحد أي وترتب الملاحظات ترتيبا ذاتيا لازمانيا كما ذكره السيد لا يضر شيئا

(قال السيد) قد بينا انها مطابقة أى بقوله فيما سبق لان تلك الدلالة يجب أن تكون مطابقة على زعمه الخ أقول والظاهر ان مراد العلامة هو هذا أى فيقصر قوله بسبب اللزوم بينهما ذهنا على اللزوم البين وقوله أو بغيره من القرائن يحمل على اللزوم الغير البين

(قول السيد) لم يجعل تلك المجازات والكتابات دالة الخ أي والدلالة التي عرفها بهذا التعريف هي الدلالة اللفظية والدال هنا مجموع اللفظ واقرينة والتخصر في الدلالات الثلاث دلالة اللفظ فقط

(قال السيد) بل الدال الخ القرينة انما توجد عند الاستعمال وحينئذ لا تكون الدلالة تابعة لمجرد الوضع

بالوضعية) أى بالدلالة المطابقة (لأن السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذ منه يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خذ منه الورد أو اخفى لانا اذا اقتنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اهم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل واياها كان لا يجرى فيها الاوضح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موافق على فهم المعنى

لفهم الكل بالمعنى الاخص مع انكم قلتم انها يتأني فيها الوضوح والخفاء قال قدس سره وله فيها كلام * أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم الخ (قوله لان السامع ان كان الخ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا برد انه يبرز أن يكون عالما بوضع الالفاظ ويكون الوضوح والخفاء فى الكلام بواسطة التقيد اللفظي الحاصل من تقديم بعض المعمولات على الآخر لان ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على ان المقصود انه لا يتأني بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام (قوله لتوقف الفهم على العلم بالوضع) فان قيل الموقوف على العلم بالوضع الفهم بالفعل والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بالوضع فلا يلزم من نفي الفهم نفي الدلالة قلت المراد بالدلالة فى قوله لم يكن دالا عليه لم يكن المعنى مفهوما بالفعل كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى بقوله وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) أى السلب الكلى والسلب الجزئى يصدق رفع الايجاب الكلى فلذا قل لا يكون كل واحد دالا وقوله ويحتمل ان يكون أى يحتمل عدم كون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها دالا فهو معطوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقيد بقوله وعلى التقديرين أى على التقيد والمقيد لا على المقيد اذلا احتمال على شيء من التقديرين لتعيين السلب الكلى والجزئى والمقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن واحد منها أى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف قولنا لم يكن واحد منها دالا والاولى تركه تمام المقصود بدونه (قوله فليتأمل) لعل هذا اشارة الى انه انما يتم على مذهب من يقول ان المسند اليه المسور بكل اذا اخر يفيد سلب العموم واما على مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخر عن اداة النفي وما فى معناها يفيد النفي عن الكل مع (قول المحشى) لا على المقيد أى حتى يكون قوله وعلى التقديرين مسلطا على المعطوف فيكون التقدير وعلى التقديرين يحتمل الخ

لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لاعلى فهم المعنى من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لانسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب المهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يقتدر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول المهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات (ويتأني بالعقلية) اى والايراد المذكور يتأني بالدلالات العقلية (لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) اى مراتب لزوم الاجزاء لكل في التضمن ومرتبات لزوم اللوازم لللزوم في الالتزام اى اى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون أوضح لزوماً له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعه لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحاً وخفاءً وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة

بقاء أصل الفعل فلا يصح وذلك ظاهر (قوله وقريب منه) اى الجواب الاول بحسب التباير بالاطلاق والتقييد والثاني بحسب التباير بالزمان وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحس) اى الخيال (قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الخ) لا ينبغي ان اللازم من حيث انه لازم لدلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هو الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك اللوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون داخل في قوله وكذا اذا كان الشيء ملزوماً فالاولى الاقتصار عليه والجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع فمع كونه خروجا عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف

(قول المحشي) لدلالة له لجواز كونه أهم (قول المحشي) المتبوع اى في الوجود والتابع في الوجود كطول النجاد وجوده تابع لوجود طول القامة والانسان وجوده تابع لوجود رأسه ورقبته وهذا لا يتنافى كونه ملزوماً (قول المحشي) المعنى المتعارف هو الملزوم بمعنى ما لا ينفك عنه اللازم واللازم بمعنى ما لا ينفك عن الملزوم لا بمعنى

الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في التضامن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من

لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وإنما يفيد في الفرق بين الكناية والمجاز (قوله هو ان يكون الخ) فانه الذي يتأني فيه الوضوح والخفاء دون ما هو عند الميزانيين كما مر (قوله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءا من شيء وجزءا لجزء من شيء آخر ليتأني ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء (قوله ينبغي أن يكون الامر بالعكس) نقل عنه يعني قد لزم من كلامه ان دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالاته على جزء جزئه لوجود الوساطة ، مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم ، لان المساوي للاوضح أوضح لكن الامر بالعكس انتهى فمعنى قوله بالعكس ، بعكس ما هو مفهوم منه ويجوز ، أن يحمل على ظاهره

ملا ينفك عنه الملزوم بأن يكون هو أيضاً ملزوما

(قال السيد) فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل (أقول) فيكون فهم جزءا لجزء سابق عليه بمرتبتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالاته على الجزء (قول المحشي) لا فائدة لهذا التفصيل أي المذكور في الشرح حيث صور باللازم أولا والملزوم ثانيا وقوله في الفرق بين الكناية والمجاز أي على رأى السكاكي فان الانتقال في الكناية عند من اللازم أي التابع الى الملزوم والمجاز بالعكس وفيه نظر سيأتى ان شاء الله في الشرح

(قول المحشي) مثلا اذا كان الخ بيان لوجه اللازم من كلامه ووجهه هو قوله لان المساوي الخ

(قول المحشي) لان المساوي للاوضح فان الانسان بالنسبة للحيوان كالحيوان بالنسبة للجسم ودلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لانه جزء الاول وجزء جزئ الثاني فيلزم أن تكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم (قول المحشي) بعكس ما هو مفهوم أي بطريق اللازم وهو كون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالاته على الجسم لاعكس ما في الشرح بان تكون دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك جزؤه اذ على تقدير سبق فهم الجزء يكونان متساويين

(قول المحشي) ان يحمل على ظاهره الخ أي ان المراد بالعكس عكس المذكور لاعكس المفهوم وذلك العكس هو

الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له

وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلا بالنسبة الى جزء الجزء ، سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أو لفظين (قوله الامر كذلك) لما تقرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والابطالت الجزئية (قوله لكن القوم الخ) يعني ان تعليم التبعية بما ذكر يدل على ان المراد التبعية في الوجود فيكون التضمن فهم الجزء المتأخر عن فهم الكل فصح ما ذكرنا ان دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالاته على جزء الجزء المتأخر عن فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال هذا هو المسطور في كتب القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في التبع بالعكس وقال في بيان اشتراط الزوم الذهني ان فهم المعنى بتوسط الوضع اما بسبب وضعه له أو بسبب انتقال الذهن من المعنى الموضوع له اليه واعترض عليه بانه منتهى بالتضمن اذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل الذهن من الموضوع له اليه بل الامر بالعكس فقل من كلامه أن القوم مصرحون بالتبعية بالمعنى المذكور ومعلولون لما يذكروه فكلام الشارح رحمه الله تعالى تام على ما ذكره القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ التصريح المذكور يجوز أن يكون باعتبار الصلاحية كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية قال قدس سره على ان المقصود الاصل الخ هذا المعنى تأويل للتبعية وصرف

ن دلة الانظار الذي هو جزء من جزئه عليه أوضح من دلالة اللفظ الذي هو جزء منه عليه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكون الجزء من حيث هو جزء كلا بالنسبة لجزء الجزء لاشتماله عليه والجسم في دلالة الحيوان عليه وقع جزء في فهمها من حيث انه كل لان الجزء من حيث ان جزء كل لجزء جزئه ويفهم في دلالة الانسان من حيث انه جزء جزء فهو في دلالة الانسان سابق على نفسه في دلالة الحيوان لكونه من دلالة الحيوان في مرتبة الكل وفي دلالة الانسان في مرتبة جزئه والحاصل انه من حيث فهمه جزء جزء سابق على نفسه من حيث فهمه جزء لان الجزء من حيث هو كل لجزء الجزء من حيث هو وان كانا هنا متحدين اما اذا فهمنا من لفظ واحد فظاهر واما اذا فهمنا من لفظين فلان الكل يفهم عند اطلاق كل في درجة واحدة فيكون قد سبقه فهم الجزء وجزء الجزء وفهم جزء الجزء أسبق من فهم الجزء ضرورة بناء على تلك الدعوى فتدبر فانه مما يحير فيه الناظرين

(قول المحشي) وهو ان يكون دلالة الخ النسخة الصحيحة وهو ان يكون دلالة ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالة ما هو جزء منه وفي بعض النسخ وهو ان يكون دلالة الشيء على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالاته على ما هو جزء منه وهو خطأ منشؤه التصحيح بغير فهم لان هذا هو عكس المفهوم لاعتكاس المذكور

(قول المحشي) سواء كانا مفهومين الخ راجع لقوله كلا بالنسبة لجزء الجزء يعني ان الجزء من حيث هو جزء كل لجزء الجزء من حيث هو جزء جزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد كالانسان وهو ظاهر أو من لفظين كالحيوان والانسان لان الجسم وقع في الحيوان جزءا والجزء في نفسه كل لجزء الجزء فهو مفهوم من الحيوان ومن الانسان جزءا له والجزء سابق في الفهم على الكل فلم نساو الداللتان

(قول المحشي) التبعية في الوجود فلا توجد الا بعد المطابقة لافي القصد كما ذكره السيد وان كانت توجد قبل المطابقة

عن الظاهر ارتكبه من قال ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اما مغاير لفهم الكل بالذات أو بالاعتبار كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب لا انه حكم به القوم وقل الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما اتفق القوم على ان التضمن تبع للمطابقة وهذا يقتضي الاثنية بل التأخر عن المطابقة

وقوله بالمعنى المذكور أى التبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه وقوله نقله شارح المطالع حيث نقل عن القوم ان التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واعتراضه بعد ذلك بان الامر بالعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل يفيد ان مرادهم بالتبعية في الوجود بمعنى التأخر فيه

(قول المحشي) كما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عبارته ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن قل العضد في شرح الدلالة الوضعية اللفظية ان ينتقل الذهن من اللفظ الى المعنى ابتداء وهي واحدة لكن ربما تضمن المعنى الواحد جزئين فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فالدلالة على الكل لا تغاير الدلالة على الجزئين مغايرة بالذات بل بالاضافة والاعتبار فافهم واحد يسمى باعتبار النسبة الى الكل مطابقة والى الجزء توافقا ووافق الشارح في حواشيه حيث قال ليس ههنا الا فهم وانتقال واحد يسمى باعتبار الاضافة الى مجموع الجزئين مطابقة والى أحدهما تضمنا وليس في التضمن انتقال الى معنى الكل ثم منه الى معنى الجزء اهـ

فهم الجزء في ضمن الكل أى فهمه مجعلا في ضمن الكل أى في ضمن فهمه الكل لا احتياج فهم الكل اليه أو لكونه بعينه فهم الكل ولذا اختلف في هذا الفهم فقل ان فهم الكل على فهم الكل بالذات فيكون مغايرا لفهم الكل بالذات وقيل ان التباير اعتباري وهو ما نسب له ابن الحاجب وقوله قليل انه سابق قائله صاحب شرح المطالع وتبعه السيد

(قال السيد) في المركبات أى المعانى المركبة كدلول الانسان بخلاف البسائط فانها لا جزء لها

(قال السيد) وملاحظة الجزء أى التى هي التضمن على ما ذكره الشارح لا تلزم فهم الكل اذ قد يلاحظ السامع الجزء

بعد فهم الكل وقد لا يلاحظه فهو مخالف لتصريحهم بالزوم

(قال السيد) وقد حكوا الخ اعتراض ثان على الشارح بان القوم فسروا التبعية بمعنى التبعية في القصد الاصلى لان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى دلالاته عليه وأما دلالاته على جزئه أو لازمه فمقصودة بالتبع وهذا لا ينافي ان دلالة التضمن سابقة على دلالة المطابقة

(قال السيد) وردوا على من قال الخ اعتراض ثالث بان القوم صرحوا بان التضمن ليس فيه انتقال من الموضوع

له فلا يصح قوله لان المعنى التضمنى الخ وقوله فالجواب الخ أى اذا بطل جواب الشارح لهذه الامور الثلاثة فالجواب

عن اعتراض الشارح الخ وقوله موضوعا للكل أى كلفظ انسان وقوله كما في الالفاظ المركبة نحو زيد قائم وهذا راجع

للمعنى وقوله وهذا الفهم الاجمالى أى السابق على فهم الكل أخذنا مما بعده وقوله فيتعلق أولا أى يتعلق التعليل أولا بالاجزاء

ثم بالاجزاء الاجزاء وحاصله انه عند اعتبار التركيب يكون فهم جزء الجزء سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم الكل وعند

اعتبار التحليل يكون فهم الكل سابقا ثم يليه فهم الجزء ثم يليه فهم جزء الجزء فالاعتراض مبنى على الاعتبار الاول والجواب

الذى ذكره السيد مبنى على الاعتبار الثانى والى الزوم والتبعية على الاعتبار الاول والاعتبار فى الوضوح والخفاء على الاعتبار

الثانى وقوله ففهم جزء الجزء مقدم أى الفهم الاجمالى باعتبار ما قبل التحليل وقوله لكن فهمه الخ أى باعتبار ما بعد التحليل

وقوله على ملاحظته أى ملاحظة جزء الجزء وقوله فيكون أى فهم جزء الجزء

من المطابقة ، مع القطع بان فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بانه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود اصلي وانما يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء * قال قدس سره وردوا الخ * هذا الرد ليس من القوم وانما اورده شارح المطالع على ما ذكره القوم ، وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أولا محتاج الى فهم الجزء في نفسه لا الى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل او فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل الى الاجزاء وبما ذكرنا اندفع اعتراض آخر وهو انه لو كان التضمن فهم الجزء القصدي المتأخر عن فهم الكل يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاث ، لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها ، لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بل هو لازم لفهم الكل وضع له اللفظ أولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه * قال قدس سره لقواعد القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم الجزء على الكل ، في الوجودين * قال قدس سره كما في الالفاظ المركبة ، فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلالة اجزائها من الالفاظ المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره في المركبات * أى في المعاني المركبة * قال

(قول المحشي) مع القطع بان فهم الجزء سابق أى من حيث الاعتبار أى اعتبار كونه جزءا بان يكون التوجه للاجزاء اذ لا يفهم الكل الا بها وان كان فهمها بعينه فهم الكل كما قال العضد فيما نقلناه سابقا فيفهم منه الجزآن وهو بعينه فهم الكل فلا يذى ان التباين على مذهب ابن الحاجب الذي بصدد شرحه العضد اعتبارى لكن سيأتى عن المحشي ان هذا في فهم الكل في ذاته لامن اللفظ الذي الكلام فيه وهذا كاه انما يحتاج اليه فيما قاله السعد في شرح الشارح اما العضد نفسه فلم يقل بالسبق اصلا وانما اجاب بهذا الجواب لان كلام القوم يقتضي تأخر التضمن عن المطابقة وكلام ابن الحاجب يقتضي اتحادها بالذات

(قول المحشي) وهو مدفوع بان فهم الجزء الخ هذا الدفع نقل عن الشارح حيث ان فيما قالوه نظرا لان فهم الجزء من اللفظ الموضوع للكل ليس سابقا على فهم الكل من ضرورة ان الفهم تابع للوضع وهو ما يحصل الا بالنسبة الى الكل اذ ما يتبادر الى الذهن عند سماع اللفظ انما هو المعنى الموضوع له اللفظ لا غير وقوله فهم الجزء سابق على فهم الكل يريدون به انه يجب أن تكون الاجزاء مقصودة من الالفاظ الموضوعه بازائها أولا ثم يتصور الكل من اللفظ الموضوع بازائه ثانيا اهـ وما قاله المحشي من ان سبق فهم الجزء عند فهم الكل لازم لكن لامن لفظ الكل بيان لقول الشارح وقولهم فهم الجزء الخ تدبر (قول المحشي) بل فهم الجزء من اللفظ أى بواسطة لانه يفهم منه بواسطة وضعه للكل

(قول المحشي) لانا لا نسلم ان اللفظ دال عليه بخلاف الجزء بعد تحليل مدلول اللفظ فانه جزء المدلول فيرد هذا على مثل ابن الحاجب لانه لم تدخله في الدلالة اللفظية

(قول المحشي) في الوجودين أى الذهني والخارجي وقد عرفت بما سبق له ان انضمامه من اللفظ ليس واحدا منهما وخاصة ان فهم الجزء في ذاته سابق على الكل سواء الوجود الخارجى والذهنى اما الفهم من اللفظ فتأخر في الوجود عن فهم الكل قال المحشي في حواشي القطب وهذا سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالانوار كما في شرح مختصر الاصول المضدى أو قلنا بتغايرها بالذات اهـ وعلى التباين الاعتبارى يكون التقدم والتأخر لذلك الاء بار كما هو ظاهر (قول المحشي) فانها موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها أى وضعها هو وضع اجزائها قال في حواشي الة باب الواضع ابتداء

فكانهم بنوا ذلك على ان النضدن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير

قدس سره وهي مقدمة على فهم الكل * تقدمها على فهم الكل مطلقا مسلم اذا لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء
سواء كان تصور الكل بالكنه ، أو بالوجه ، وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ فمنوع وما ذكره في حاشية المطالع من
انه مالم يفهم الجزء من اللفظ أولا يمتنع فهم الكل منه لان حقيقة الدلالة تذكر المعنى عند اطلاق اللفظ لما سبق من انها
موقوفة على العلم بالوضع وبمحافظة المعنى في النفس فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان تذكر المعنى المركب يتوقف على تذكر
الجزء أولا ولا نعى به تذكر الجزء ، مفصلا مخطراً بل تذكره اجمالاً في ضمن الكل فالعلم بتقدمه على تذكر الكل ضروري
انتهى غير مثبت لتقدم تذكر الجزء من اللفظ بل تذكر الجزء مطلقاً كما لا يخفى على المتأمل كيف وتذكره من اللفظ موقوف
على تذكر وضعه للكل فيكون بعد فهم الكل وهو الفهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ ، غير فهم كل جزء منه
اجمالاً كما اختاره الشيخ ابن الحاجب ، اما تقدمه عليه بالذات فهو موقوف على اثبات تغيرها بالذات واحتاج فهم الكل
من اللفظ الى فهم الجزء منه ودونهما خطر القتاد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية الخ *
ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه بان يقال معنى قوله ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته يعد
فهم الكل أي فهم الجزء المراد وانما ترك التصريح بقيد الارادة ، لما تقرر عندهم ان ما ليس بمراد ليس بمدلول لان ترتيبه
على ما قبله بالغاء في قوله فسكانتهم بنوا الخ آب عن كل الاباء (قوله فسكانتهم بنوا الخ) أي بلفظ كأن اعدم تصريحهم

انما وضع الالفاظ لمعانها متفرقة والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره ومنها الهيئة التركيبية وهي موضوعة بالوضع النوعي

(قول المحشى) أو بالوجه فالوجه اذا كان مركبا كان فيه متوقفا على فهم اجزائه كذا في حاشية السيد على المطالع

سواء كان العلم بالوجه علما للوجه أو علما للشيء من ذلك الوجه تدبر

(قول المحشى) وأما تقدمها على فهم الكل من اللفظ الخ قوله من اللفظ متعلق بتقدمها لا بفهم الكل فإن فهمها في

ذاتها متقدم على فهم الكل سواء كان من اللفظ. أولا كما في الحاشية السابقة

(قول الحثي) مفضلاً أي متميزاً عن غيره وقوله مجلاً أي غير متميز بالتحليل

(قول المحقق) غیر ہم کل جزئ منه اجمالاً ائی تغایر اعتباری کا تقدم وهذا بیان المذهب ابن الجاہل فی ذاته

(قول المحقق) غير أنهم كل جزء منه اجزاء الى تسعة اشبار في كل تسعة اشبار من الحبوب
والا فالحشم لا يسئل ان هذا القهم الاجامى من اللغظ كما سبق فمراده انا حتى اذا جربنا على مذهب ابن الحارث فهو

ولا فالحشي لا يستلزم ان هذا الفهم الاجمالي من اللفظ بما سبق لزومه الاستيعاب في الجزئيات
لا يساعد السيد فان ابن الحافظ اذا يقول بالاعتبار ولا يقول باحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزئيه وانما

لايساعد السيد فان ابن الحاجب اما يقول بانه يرى الامم على وجهين احدهم يدينونهم

(١٠ الحاشية) أما تقدمه عليه بالذات الخاص، التقدم بالذات لانه الذي في كلام السيد وقد عرفت مما قلناه عن

(قول المحشي) اما تقدمه عليه بالذات اخص المتقدم بالذات لانه الذي في تاروم الشيتا وتدرست في

حواشيه على القطب أن فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الدل سواء قلنا أن فهم الدل عين فهم الجزء أو قلنا أن فهم الدل عين فهم اللفظ.

معايير بالاعتبار أو قلنا بتغيرها بالذات فتأمل

التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراعى النسبة بينهما في هذه الحال امكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا ينفك الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو

بذلك لكنه يفهم مما ذكر ويؤيد ذلك ما في المتاح من ان اللفظة متى كانت موضوعاً لمفهوم امكن ان تدل عليه بحكم الوضع ومتى كان لمفهومها تعلق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلاً في مفهومها الاصلى أو خارجاً عنها ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون مما يثبت العقل بل ان كان مما يثبت اعتقاد المخاطب اما لعرف أو لغير عرف امكن للتكلم ان يطمع من مخاطبه ذلك في صحة ان ينتقل ذهنه من المفهوم الاصلى الى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم فسر الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه انتهى ولا خفاء في دلالة كلامه على ان في دلالة العقلية ، انتقاليين والثاني متأخر عن الاول (قوله ان الجنس مالم يخطر الخ) الجمل الثلاث معطوف بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للحال لان الجزء مرتب على مجموع الجمل الثلاث أى اذا لم يكن الجنس مخطراً أى ملتقى اليه قصداً ويكون النوع مخطراً ولم تراعى النسبة بينهما يكون

التفات الى آخره (أقول) قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره لا تلزم فهم الكل فلا يصح تفسير التضمن بها وقد حكوا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان المقصود الاصلى من وضع اللفظ لمعنى فهمه منه لا فهم جزئه وردوا على من قال ان دلالة اللفظ على معنى اما بسبب الوضع له واما بسبب الانتقال مما وضع له اليه بأنه لا يجرى في التضمن أصلاً فالجواب المطابق لقواعد القوم ان يقال ان اللفظ اذا كان موضوعاً للكل من حيث هو كل أى لا باعتبار تفاصيل أجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة أجزائه فكل واحد من تلك الاجزاء مفهوم اجمالاً وهذا الفهم الاجمالى هو الدلالة التضمنية اللازمة للمطابقة في المركبات وهو مقدم على فهم الكل والاختلاف الذى يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالاً انما هي بطريق التحليل فيتعلق أولاً بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء فهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ متميز متأخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مراداً باللفظ يتوقف على ملاحظته المنوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه والجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقاً

(قول المحشى) اننا لن أي انتقالاً من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الجزء والاول مأخوذ من قوله امكن أن تدل عليه بحكم الوضع والثاني من تفسير الدلالة العقلية بالاتصال من معنى الى معنى آخر فالاول انتقال من اللفظ والثاني من المعنى (قول المحشى) معطوف بعضها على بعض مع تأويل في الاوليين كما يؤخذ من حله وقوله مرتب على مجموع الثلاث أى لاعلى الاولى مقيدة بالآخرتين وقوله أى ملتقى اليه قصداً بذلك لانه حاصل في ضمن النوع ولانه عند رعاية النسبة بينهما يكون مخطراً أيضاً لكن من حيث أنه طرف النسبة لا لذاته فكانه قال ان لم يكن ملتقى اليه لالذاته ولا لارض وحله يفيد ان ما شرطية جوابها امكن والجملة خبر ان

لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التأكيدية بالمعارات المختلفة إنما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد
المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد بأسره هو
من معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية إنما هي في المعاني الافرادية لكننا لمساعدنا القوم في هذا
التقييد نقول ان كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض اجزاء ذلك
الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب بعض

أحد هماجزه الآخر أمكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس في الذهن (قوله لا محالة يكون معنى تركيبيا الخ) لان المطابقة لمقتضى
الحل، لا يمكن في المعنى الافرادى * قال السيد خيىذ يتصور اختلاف الخ * فيه ان اللازم من اختلاف الشروط قوة وضعفها
اختلاف المطابقة قوة وضعفها وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة فانها سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطوئه والقوة
والضعف رجحان عدم جواز تخلف العلم بالممدول وعدم رجحانه الا يرى انهم قالوا ان الدلالة العقلية أقوى من الوضعية وهى
أوضح منها * قال السيد وما تقدم الخ * جواب سواك مقدر وهوان هذا الاعتراض مندفع بما مر من ان المراد بالاختلاف
في وضوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة أى يكون الانتقال من اللفظ الى المعنى سريعا أو بطيئا كما في
الدلالة العقلية فان الانتقال من اللفظ الى اللازم اسرع من الانتقال الى لازم اللازم والانتقال الى الجزء اسرع منه الى جزء الجزء
وفما نحن فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعفه يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه لاسرعة الانتقال من اللفظ اليه
(قال السيد) وكثيرا من أمثلة الكناية (اقول) حترز بقوله كثيرا عن أمثلة الكناية في النسبة فانها لا تتصور الا في

المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة فانها في المعاني الافرادية

(قول المحشى) لا يمكن في المعنى الافرادى لان تصور الخصوصيات إنما تكون في التصديق

(قول المحشى) رجحان عدم جواز تخلف العلم بالممدول يعنى يحتدل جواز تخلف علم السامع بالممدول من اللفظ. ويحتدل
عدم جواز تخلفه والثانى هو الرجحان فذلك الرجحان هو قوة الدلالة ثم ان عدم جواز التخلف صادق مع التأخر كما يدل عليه
قوله ان الدلالة العقلية أقوى مع ان فيها التأخر فحاصل اعتراضه هنا أن اللازم لاختلاف الشرط قوة وضعفها اختلاف المطابقة
أى الانتقال من اللفظ الى الممدول قوة وضعفها بالمعنى الذى ذكره فهو يفيد ان اختلاف الشرط قوة وضعفها يفيد في نفس
الدلالة أى الانتقال من اللفظ الى الممدول قوة وضعفها واما الدفع الآتى فحاصله ان قوة العلم بالوضع وضعفه إنما يوجب سرعة حضور
المعنى وبطئه من جهة قوة العلم بالوضع وضعفه لا من جهة الانتقال من اللفظ بان يكون عند قوة العلم بالوضع يسرع الانتقال
من اللفظ الى المعنى وعند وضعفه يبطئ في الانتقال منه وجواب السيد عن هذا الدفع نافع فيه اما اعتراض المحشى فلا
دافع له وكأنه لا يسلم ما تضمنه هذا الدفع من ان اختلاف الشرط قوة وضعفها يوجب سرعة حضور المعنى وبطئه ويفرق
بين قوة الشرط وضعفه وبين ما تقدم من الف النفس وقرب العهد وما معها والا لما تم قوله فيه ان اللازم من اختلاف
الشرط الخ لانه يحمل قول السيد حيثئذ على الاختلاف في الوضوح والخفاء بحسب اختلاف الشرط فيكون الوضوح والخفاء
باعتبار سرعة الحضور وبطئه لا باعتبار الدلالة في نفسها ويتم لما ذكره من عدم اشعار التعريف بهذا التقييد ولا ينفع قول
المحشى وهو غير الوضوح والخفاء في الدلالة ويدل على عدم تدعيمه ما ذكر تعريف المسند اليه حيث قال فيه ان اللازم الخ
فانه يفيد الحصر فتدبر

مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة

فاتصاف الدلالة بالوضوح والخفاء فيه باعتبار سرعة حضور المعنى وبطئه لا بالنظر الى نفسها فانها ، قبل العلم بالوضع غير حاصله وبهذه حاصله البتة من غير تفاوت في ذاتها كما في صورة الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال ليس التفاوت بالوضوح والخفاء في نفس الانتقال من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة تذكر الوضع وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا يجرى نفعاً في دفع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف أشعار به وليس كذلك بقي شيء وهو انه ، على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقاً بقوله فان قيل لانسلم الخ ، والتغاير بينهما باعتبار السند ، وانما لم يقل فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة وضعه حتى يكون مناقشة أخرى ، بعد تقييد الاختلاف بما ذكرناه لانه خلاف الواقع اذ لا اختلاف في الصورة المذكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت قدبر فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره وربما يقال الخ أى في الجواب عن المناقشة ، بتغيير الدليل * قال السيد الا بحسب الاختلاف الخ ، سواء كان الاختلاف المذكور ناشئاً من تفاوت مراتب العلم بالوضع أو من الف النفس أو قرب العهد أو كثرة الورد على الخيال أو غير ذلك * قال قدس سره وذلك امر الخ * أى الاختلاف المذكور لا يضبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام مراتبه المختلفة بخلاف الدلالة العقلية فان الاختلاف فيها وضوحاً وخفاءً باعتبار اختلاف الزوم في كونه بيناً وغير بين وبواسطة وبلا واسطة فانه امر منضبط للمتكلم فيمكن الاطلاع على مراتب علم المخاطب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد بالدلائل العقلية مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء * قال قدس سره يمكنه رعاية اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى

(قول المحشي) قبل العلم بالوضع هذا مسلم في العلم بالوضع وعدمه كما في الصور المذكورة أما في قوة العلم وضعه فاصل العلم حاصل والتفاوت حينئذ انما هو بقوة الدلالة وضعه لا بسرعة حضور المعنى وبطئه وانما سكنت عنه المحشي لانه يصدد تقرير كلام السيد وقد افاده فيما سبق بتعريف المسند اليه كما مر

(قول المحشي) على تقرير السيد أى تقريره لمناقشة الشارح بقوله أقول فحينئذ الخ .

(قول المحشي) والتغاير بينهما باعتبار السند فالسند هناك جواز الف النفس وقرب العهد وكثرة الورد على الخيال في بعض الافاظ دون بعض والسند هنا هو اختلاف شرطها قوة وضعه

(قول المحشي) وانما لم يقل الخ أى لانه لو كان مراد الشارح ما قاله لما احتاج الى كفاية الظن في الوضع اذ قد بين التفاوت سابقاً على وجه يوجد في العلم الجازم

(قول المحشي) بعد تقييد الاختلاف بما ذكر أى بعد تقييد اختلافها بقوله بحسب اختلاف شرطها قوة وضعه فيكون اختلافها بحسب اختلاف شرطها قوة وضعه اختلافًا في نفس الدلالة بخلاف الاختلاف بانف النفس وما معه

(قول المحشي) بتغيير الدليل أى دليل عدم تأني الاختلاف وضوحاً وخفاءً في المطابقة والدلائل المغير دليل المصنف والمغير اليه هو عدم انضباط مراتب علم المخاطب عند المتكلم

(قول المحشي) سواء كان ذلك الاختلاف أى اختلاف العلم ناشئاً من اختلاف مراتبه أو عوارضه

(قال السيد) لا ينافي اعتبارها مع غيرها أي فيكون لها دخل في الايراد بطرق مختلفة

في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر

المراد لا بالنظر الى الدلالة فان جميع المعنى متساوية في دلالة اللفظ المشترك عليها بعد العلم بالوضع قال قدس سره وأيضاً لو سلم الخ * اجاب عنه في شرحه للفتاح بان التراكيب التي يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قل قدس سره وأما ثانياً فلان الوضوح الخ * أى ما ذكرت سابقاً من بيان الوضوح والخفاء في الدلالة التضمنية مبني على ان التضمن فهم الجزء، مخطراً بالبال بعد فهم الكل وان التبعية معناها التبعية في الوجود وليس كذلك فان التضمن فهم الجزء اجمالاً في ضمن الكل فالجزء وجزء الجزء متساوية في ذلك لوجوب تصور

(قال السيد) هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر (اقول) قال فيما نقل عنه في ياقته اما أولاً فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف أقول لحينئذ يتصور الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً بحسب اختلاف شرطها قوة وضعها وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا يجدي نفعاً اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر الى نفس الدلالة أو باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة الاختلاف وضوحاً وخفاءً الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لا ينضبط للكلم وليس له اطلاع على مراتب علم مخاطب بالوضع فلا يتيسر له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقة مراعيًا لمراتب الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القران المعلومة له وأيضاً لو سلم ما ذكره دل على ان المطابقة وحدها لا يتحصل منها الايراد المذكور وذلك لا يتنافى اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان تكون هي مرتبة من مراتب الوضوح وقال ولما ثانياً فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزمني أقول قد بينا ان المدلولات التضمنية تختلف وضوحاً وخفاءً من حيث انها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومواءمة بها ولا يقدح في ذلك ان الاجزاء متصورة عند تصور الكل فان ارادة التضمن من اللفظ الموضوع للكل أقرب من ارادة جزء الجزء واضح وان كانت الدلالة على كل منهما تضمنياً ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً الا ان ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث انه مراد باللفظ لما مر من أن المعتبر فهم المراد وقال ولما ثالثاً فلان تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه ليصبح الكلام اقول وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات انما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا اشعار لها به وقال ومباحث اخرى تجري مجرى ما ذكرنا أقول لعلها إشارة الى ما فصلناها في تضاعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان الي هنا

(قال السيد) نعم اذا كان اللفظ مشتركاً بين معان الخ يعني انه اذا كان ذلك لفظ مشترك فلا بد له من قرينة تعين المراد وهذه القرينة تارة تكون واضحة وتارة تكون غير واضحة فاذا عبر به عن معنى مع قرينة واضحة ثم عبر به عن هذا المعنى بعبارة مع قرينة غير واضحة تأتي الاختلاف في المطابقة وضوحاً وخفاءً

(قال السيد) وأيضاً لو سلم الخ عطف على قوله مما يمكن المناقشة فيه

(قول المحقق) مخطراً بالبال بعد فهم الخ أى لا مراداً باللفظ كما قدمه السيد لما مر من ان عبارة الشارح آية عنه

(ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع) ذلك اللفظ (له) يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كافي التضمن أو خارجا عنه كافي الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أى ارادة ما وضع له (فجازوالا) أى وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له (فكنائية) وهذا مبنى على ما سيجىء فى اول باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكنائية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لاعلى ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهراً الا فى قليل من اقسامه على ما سيجىء (وقدم) المجاز (عليها) أى على الكناية (لان معناه كجزء منها) لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعاً والجزء مقدم على الكل بالطبع أى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) أى من المجاز

جميع الاجزاء اجمالا لتصور الكل ومعنى التبعية التبعية فى الحصول من اللفظ أى المقصود الاصلى من وضع اللفظ هى الدلالة المعنوية والتضمنية حاصلتها * قال قدس سره ولا بد منه الخ بهذه الزيادة صار هذا البحث مغايراً لما ذكره سابقاً بقوله قلت تقييد المعنى بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * أى لا بد من الاشعار به لان الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * أى ما قالوا من أن علم البيان شعبة من علم المعانى وانه باحث على وجه كلى من كيفية افادة التراكيب بخواصها التى تبحث عنها فى علم المعانى (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم الانتقال من كلام الى كلام فان ما سبق كافى فى تعريف العلم وما يتعلق به وهذا فى بيان ما يبحث عنه فيه وكذا كلمة ثم الثانى فانه لبيان التشبيه الذى هو ليس أصلاً برأسه (قوله المراد به الخ) فيه إشارة الى انه لا بد فيهما من قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فى المجاز دون الكناية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام الخ) لان الظاهر كون القسم أخص مطلقاً من المقسم ولا يجوز كونه اعم منه (قوله لا يصح ظاهراً ولا يصح تأويلاً) فانه لا بد فى جميع اقسامه من العلاقة الصحيحة للانتقال وهو المراد باللزوم ههنا ، وفى بيان أنواع العلاقة ما هو قسم منه كما سيجىء (قوله ليس بعلة) ، أى تامة أو فاعلية

(قول الشارح) مع انه ليس بعلة أى والا كان تقدمه من تقدم العلة لامن التقدم بالطبع

(قول المحشى) مغايراً الخ لان الاعتراض هنا بانهم تركوا الاشعار الذى لا بد منه

(قول المحشى) على وجه كلى أى لاعتبار كيفية التأدية فى خاصية خاصة لانه يبحث عن المجاز والاستعارة والكنائية من حيث هى

(قول المحشى) لا بد فيهما من قرينة لتعيين المراد معناه انه لا بد من قرينة تقييد ارادة خلاف ما وضع له وان كان

خلاف ما وضع له محتملاً لمعان اذ القرينة المعينة ليست بشرط

(قول المحشى) وفى بيان أنواع العلاقة الخ أى والمراد باللزوم فى بيان أنواع العلاقة ما هو قسم مخصوص من مطلق

اللزوم الشامل لجميع العلاقات لا ان اللزوم قاصر على ما قالوا فيه علاقته باللزوم

(قول المحشى) أى تامة الخ والا فهو علة مادية

(ما يبتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان اصحابها التشبيه فذكر المشبه به واريده المشبه فصار استعارة (فتمين التعرض له) اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة) التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم يجعل مقصوداً براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وجوم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلاً براسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي

(قوله فذكر المشبه به) واريده المشبه فصار استعارة أي مصرحة كما هو مقتضى ظاهر العبارة وتخصيص الاستعارة المصرحة مع ابتناء الاستعارة بالكناية والتخييلية على التشبيه أيضاً لكثرتها ولك أن تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحاً أو كناية واريده المشبه من حيث انه فرد من أفراد المشبه به فيشمل القسمين (قوله فانحصر المقصود الخ) لما كان ضمير انحصار واجماً الى علم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان الفن مشتقاً على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وضبط أبوابه الى غير ذلك . قال فانحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكناية ، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لو أريد بالمقصود أعم من أن يكون أصالة أو تبعاً كالتشبيه لم يحتاج الى التكلف في كونه مقصوداً * قال قدس سره وفيه من النكت الخ * كما ستطلع عليه في مباحثه * قال قدس سره وله مراتب الخ أي ، باعتبار ذكر اركانه وحذفها * قال قدس سره مع ان دلالاته مطابقة * أي دلالاته من حيث أنه تشبيه وانما قلنا ذلك ، لانه يجوز أن يكون تشبيه شيء بآخر كناية عن معنى ثالث يستتبع التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمفتاح وحواشيه * قال السيد قدس سره قال بعض الافاضل * وهو مولانا

(قول المحشي) ذكر المشبه به صريحاً أي كافي المصرحة سواء كانت تحقيقية أو تخيلية وقوله أو كناية أي كافي المكنية

فان المشبه به وهو السبع مذكور على وجه الكناية من حيث ذكر لازمه وهو الإظهار فكانه ذكر

(قول المحشي) الذي ليس هو أصلاً براسه أي فانتقل مما هو أصل الى ما ليس بأصل

(قول المحشي) قال فانحصر المقصود فيكون الضمير عائداً لعلم البيان بمعنى المقصود منه

(قول المحشي) وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل الخ حاصل القيل انه لو أريد بالمقصود ما يعم التبعي لم يحتاج الى جواب

الشارح الآتي وحاصل الجواب ان ذكر المقصود للاحتراز عن التبعي كتحريف العلم وما معه فلو أريد ما يعم التبعي لبحال الانحصار في الثلاثة ولم يكن لذكر المقصود وجه

(قول المحشي) باعتبار ذكر اركانه الخ هذا مبني على ان الاختلاف بالوضوح والخفاء لا يلزم أن يكون بالنظر الى

نفس الدلالة بناء على ان هذا القيد ليس مذكوراً في التعريف وهو مختار السيد فيما سبق

(قول المحشي) لانه يجوز أن يكون تشبيه الخ أي والمقصود حينئذ من التشبيه هو ذلك المستتبع بكسر الهاء لانه حينئذ

كناية والانتقال فيها من التابع ولذا قال معنى ثالث يستتبع التشبيه وهذه هي عبارته بعينها في حواشيه شرح المفتاح فتبديل يستتبع يستتبعه تحريف

وأنت خير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتمل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي أوردتها في صدر هذا الفن (التشبيه) أي

كمال الدين البهراي . تأييد لما ذكره من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى الوضعي وان اللفظ فيه مستعمل في المعنى الوضعي لينتقل منه الى لازمه المقصود بالذات بالاثبات والنفي لا ان المقصود الاصل في المعنى هو المعاني الوضعية فقط على ما قيل . وهذا هو المذكور في شرحه للفتاح، فاقبل ان قوله والحق الخ بيان للحق على مختار الشارح رحمه الله وما نقله من الفائدة بيان لما اختاره فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه وهم، لان سوق كلامه قدس سره لبيان ان ما ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق انه أصل ، برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل * قال قدس سره كنسبة الكناية الخ * في جواز ارادة المعنى الاصل في كل منهما * قال قدس سره من الجهة الاخرى الخ *

(قال السيد) وانت خير بما فيه من الاضطراب (أقول) اشارة الى ما سبق من الانظار ولى ان ما ذكره السكاكي في التشبيه يقتضى جملة مقدمة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البانية لان كثرة مباحث المقدمة لانجملها داخلية في المقاصد ثم الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت وال لطائف البانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالة مطابقة وحيث يضمن مذهب اليه من أن الابرار المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة * فائدة * قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالجدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل أردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لاتنافي ارادة المفهوم الوضعي كافي الكناية وحيث ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في أربعة التشبيه والاستعارة والمجاز والمرسل والكناية والوجه في الضبط أن يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له أولا وعلى كل تقدير فاما أن يبنى ارادته منه على التشبيه أولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه أصلاً مقصوداً مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي أقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل

(قول المحشي) كمال الدين هو شيخ السيد واسمه ميثم بيم مفتوحة بعدها ياء ساكنة وبعد الياء مثثة مفتوحة بعدها ميم ساكنة كما رأيته مضبوطاً كذلك. بالقلم في حواشي شرحه للفتاح

(قول المحشي) تأييداً لما ذكره الخ أي هذا القول من الشيخ كمال الدين قوله تأييداً لما ذكره هو قبل ذلك كما نقله عنه السيد في شرح المفتاح من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم للمعنى وليس المعنى ان هذا تأييد لما ذكره السيد قبل من أن له مراتب مختلفة مع ان دلالة مطابقة كما يقوم من العبارة لفساده

(قول المحشي) وهذا هو المذكور في شرحه للفتاح أي المذكور فيه ان بعض الافاضل قل هذا القول تأييداً لما ذكره هو من كون التشبيه أصلاً برأسه مقصوداً منه ما هو لازم معناه لا ان المقصود هو المعاني الوضعية فقط على ما قيل فهذا كله مقالة بعض الافاضل

(قول المحشي) فما قيل قائله الفنرى وقوله على مختار الشارح أي في شرحه للفتاح ان دلالة التشبيه وضعية

(قول المحشي) لان سوق كلامه الخ يعني ان سياق كلامه ليس لبيان مختار الشارح كما زعم الفنرى بل لرد كلام السكاكي بان الحق انه أصل برأسه على الوجه الذي ذكره السيد وأما ما نقله بعض الافاضل فذكره تأييداً لكونه أصلاً برأسه الذي

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان

وهي كونه بمنزلة مفرد من المركب (قوله هذا بحث الخ) ، بيان للحاصل والتشبيه اما مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه أو موقوف
الاخر على سبيل التعداد ، والتشبيه مطلقا مبنى الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط
قال العلامة في شرح المفتاح في مجتث تعريف الاستعارة ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على
لوازمه اما الاول فان يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد مبالغة في تحقق
ذلك الوصف له كما تقول في الحمار اسد وانت تريد الشجاع واما الثاني فان يشترك شيان في وصف وانما يثبت كماله في
المشبه به بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء في المستعار مبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئاً غير سبع فيثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا
ظارك ، ان ما قيل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى والمبحوث عنه اعم فاسد وما أجيب عنه
من ان ذكر ما عدا التشبيه الذي فيه وجه الشبه أقوى متطفل وان ابتداء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي ابتداءها
على كل فرد منه مع كونه تكلفا بناء الفاسد على الفاسد (قوله ولما كان هو اخص الخ) لا وجه لابرار الضمير الا ان يقال
انه تأكيد للمستتر ثم لا يخفى ان كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث
وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في المعنى ، الذي هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما

رد به على السكاكي لا على انه مختاره كما زعم الفري بل مختاره هو الاول فراد المحشي الاعتراض على الفري بان جوابه عن
السيد غير نافع وفي ضمنه الاعتراض على السيد بان التأييد غير تام للاختلاف المذكور وان بين كلاميه مغالطة لاختياره هنا
ان دلالة التشبيه وضعية كما هو سياق كلامه وفي شرحه المفتاح ما قاله بعض الافاضل حيث قال والصواب في هذا المقام
ما حققه بعض مشايخنا وساق عبارته وقد اعترض المصام وغيره ما قاله بعض المحققين بان المفهوم الوضعي لقولنا وجهه كالبدن
هو ان وجهه كالبدن في جميع جهات الحسن وهو لا يهصر عن قولنا هو في غاية الحسن حتى يجعل كناية عنه وانه لا وجه
حينئذ لجعله قسما رابعا بل هو داخل في الكناية وقد يجاب عن الاخير بانه تميز عنها بان اللازم فيه انما يتفرع على خصوص
المشابهة بين الطرفين

(قول المحشي) بيان للحاصل فيأتي الوجهان المذكوران في اعرايه لا يبان للاعراب حتى يبين كون التشبيه قائما
مقام الخبر أعنى بحث التشبيه

(قول المحشي) والتشبيه مطلقا سواء كان وجه الشبه أقوى في المشبه به أولا مبنى الاستعارة مطلقا مصرحة أو غيرها
والكلام على التوزيع قوله وانما يثبت كماله في المشبه به بواسطة شيء آخر أي وهو اللازم كالاظهار فهذا يفيد أن الوصف
في المشبه به كالاغتيال ليس أقوى وقوله في المستعار هذا على رأى السكاكي من أن لفظ المنية مستعار للسبع الادعائي
(قول المحشي) ان ما قيل أي اعتراضاً على قول الشارح ان التشبيه في الترجمة اخص من مطلق التشبيه لان المراد
به خصوص ما تنبنى عليه الاستعارة وحاصله ان المترجم له المبحوث عنه اعم مما تنبنى عليه الاستعارة لانها انما تنبنى على
ما يكون وجه الشبه فيه أقوى والفساد في المبني والمبنى عليه ظاهر

(قول المحشي) الذي هو مدلول الكلام صفة الاشتراك فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ

هو أخص من مطلق التشبيه أعنى التشبيه بالمعنى اللغوى أشار أولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) أى مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير ثلثا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه الخ والتشبيه اللغوى عبارة عن فعل المتكلم فينبهها لكن المصنف رحمه الله تعالى لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضاً بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى كان أخص منه فعنى كونه من مقاصد علم البيان ان البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه التشبيه واداته والفرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه انها فرعه يترتب عليه لا انها مسبوكه منه ولذا قل فذكر المشبه به وارىد به المشبه دون الخذف المشبه وارىد منه المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه او الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقى له عندهم كما يدل على ذلك ماسيحي من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال فى كلامهم ويشتهون منه المشبه لفاعله والمشبه به الطرفين ويقولون وجه المشبه والفرض منه واداته ولا يصح شئ من ذلك اذا اريد به الكلام الدال، ولعل السكاكى رحمه الله تعالى لاجل هذا جعله مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللفائف ما يوجب للكلام حسنا وبلاغة لا تدرك غايته، جعل البحث عما يتعلق به من المقاصد (قوله أشار أولا الخ) لتكون الفائدة ثم بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما، وليس مراده ان معرفته موقوفة على معرفة المطلق فلذا ذكر تفسير التشبيه اللغوى أولا حتى لا يحتاج الى اثبات ان المطلق ذاتى للخاص وان المقصود معرفة الخاص بالكنه (قوله أو غير ذلك الخ) أى التشبيه الضمنى كما فى بعض صور التجريد وكما فى قوله « وان تفق الانام وانت منهم » فان المسك بعض دم الغزال كما سيحى (قوله فاللام الخ) إشارة الى التشبيه المذكور سابقا بقوله ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه (قوله فليس على اطلاقه) بل مقيد بما اذا لم يكن فى المقام ما يدل على التغير فالاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد واذا دلى القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكونان متغايرين واورد له أمثلة كثيرة فى التلويح (قوله هو مصدر قولك الخ) أى من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى

وقوله أو الكلام الخ فيكون البحث عن أحوال نفس اللفظ وقوله كما يدل الخ راجع للثانى

(قول المحشى) ويشتهون منه عطف على قوله لانه المعنى الحقيقى علة ثانية أى ولائهم يشتهون الخ

(قول المحشى) وامل السكاكى الخ بهذا التوجيه سقط الاعتراض السابق على السكاكى

(قول المحشى) جعل البحث عما يتعلق به وهى اركانه كما سيأتى فى قول الشارح أى البحث فى هذا المقصد الخ

(قول المحشى) وليس مراده ان معرفته الخ عبارة السمرقندى قوله ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أقول كان

ينبغى أن يقول بعد قوله من مطلق التشبيه وكان المطلق ذاتيا له والمقصود تصور كنهه اه فقوله حتى يحتاج الخ تفرع على قوله وليس مراده الخ فافى بعض النسخ من ذكر لا بعد حتى تحريف

(قول المحشى) كفى بعض صور التجريد أى البعض المشتمل على التشبيه وهو ما ليس تجريدا لشيء من نفسه فهو

قوى من زيد اسد فانه لتجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد فقيه تشبيه مضمرة فى النفس بخلاف ما هو تجريد لشيء

قولك دالت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل (على مشاركة أمر لآخر آخر في معنى) فالأمر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

صفة اللفظ فانه لا يصح حمله على التشبيه لكونه فعل المتكلم وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دون اللازمة كما سبق الى الوهم لان الدلالة لم نجى ، لازما فما هو صفة اللفظ أيضاً متعدد الا ان مفعوله محذوف لعدم الاحتياج اليه أى دلالة اللفظ السامع (قوله ان يدل) أى المراد من الدلالة المعنى المصدرى لا الحاصل بالمصدر ، فانه لا يصح حمله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل الشيء شبيهاً بآخر والجمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسرناه بالدلالة وضمير يدل المتكلم المدلول عليه بالتاء في دالت (قوله على مشاركة) أى اشتراك كما وقع في شرح العلامة فالمفاعلة بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سفرت وواعدت (قوله في معنى) أى وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرك زيد عمرآ في الدار فانه لا يسمى تشبيهاً (قوله وظاهر الخ) انما قال ذلك لانه لو أريد بالكاف ونحوه اندفع النقض لكنه خلاف الظاهر ، ولم يقل ههنا فلا بد من زيادة الكاف ونحوه لان التفسير بالاعم شائع عند أهل العربية (قوله لنحو الخ) أى للدلالة

وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزمة لدلالته على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلاً (قال السيد) وظاهر هذا التفسير شامل فهو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو (أقول) فيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحاً على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما الآخر في المجيء فالتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لآخر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصد به لم يضر اندراج فيه لانه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء أو تشاركاً فيه فيكون تشبيهاً لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقاً بصبريما وعكسه ضمناً ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب اندراجهما كما لو قيل شارك أحدهما الآخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمنى والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركاً في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فان محمول الكلامين وان كان واحداً الا أن مفهوميهما متخالفان قطعاً واعلم ان الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمراً إنما هي بجوهر اللفظ واما المصيبة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متعلقاً بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدره الاصلى لسكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين أحدهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم أيضاً ان منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وان استلزمها عن نفسه فهو لم فيها دار الخلد فانه لا يتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لاشبهتها بها

(قول المحشي) فانه لا يصح حمله الخ لان التشبيه فعل المتكلم والحاصل بالمصدر ليس فعلاً له بل اثره

(قول المحشي) فلذا فسرناه بالدلالة فاللدلالة هي المتكلم بما يدل

(قول المحشي) ولم يقل ههنا ولا بد الخ أى لم يتعرض لذلك في تفسير التشبيه للقوى بخلافه في التفسير الاصطلاحي الآتى

زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن) أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسداً في الحمام (ولا) على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية أظفارها (ولا) على وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد أسداً ولقيني منه أسد على ما سيحكي في علم البديع فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً في الاصطلاح خلافاً لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسداً ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فعني التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي أن

على الاشتراك المستفاد منهما، فإن فهما دلالة على شركة زيد وعمرو في القتل وشركتهما في المحبى، وليس شيء منهما تشبيهاً وإن قصد بهما معنى الاشتراك لأن التشبيه ليس بمجرد الاشتراك في وصف بل لابد فيه من ادعاء مماثلة أحد الأمرين لآخر في وصف ومساواته أياً في القاموس شبهه مثله وفي التاج التشبيه ما نند كردن ولذا نفاه الشاعر في قوله * ما انت مادحها يامن تشبهها * بالشمس والبدر لابل انت هاجبها * من أين لشمس خال فوق وجنتها * الخ وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه إذا قصد من نحو جاءني زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً الدلالة على المشاركة لا يضر اندراجها في التشبيه قال قدس سره يدل صريحاً على ثبوت المحبى لكل واحد منهما * فيه ان الواو، لجمع المطلق فيدل على ثبوت المحبى، لها لا على ثبوته لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر * قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فإنه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه فصداً بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فما قيل انه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم * قال قدس سره فيكون تشبيهاً لغة * قد عرفت انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضاً * قال قدس سره فإن محصول الكلامين وإن كان واحداً * فيه ان معنى تقاتل زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للقتل ومنعولاً له ومعنى تشارك زيد وعمرو كون كل منهما فاعلاً للشركة ومنعولاً له، وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث أيضاً فاعلاً ومنعولاً لقتلها حتى يكون فاعلين للشركة * قال قدس سره واعلم ان الدلالة على المشاركة الخ * فيه ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه

(قول الشارح) فعني التشبيه عند المصنف الخ يعني أن هذا قيد في التعريف، أخوذ من المقام

(قال السيد) وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونجوه (أقول) قد عرفت مما قررناه أننا انه لا حاجة الى هذه الزيادة

لاخراج نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو

(قول المحشى) فإن فهما دلالة أى في القولين دلالة وقوله ليس بمجرد الاشتراك أى ليس هو الدلالة على مجرد الاشتراك

(قول المحشى) للجمع المطلق أي فتدل على اجتماعهما في الحكم وهو المحبى، لا على ثبوته لكل مع قطع النظر عن الآخر وفيه

ان السيد لم يقل مع قطع النظر عن الآخر وأما عبر بكل لانه مقتضى العطف وثبوته المحبى، لها غير مشاركة أحدهما الآخر فيه

(قول المحشى) وهذا المعنى يقتضى أن يكون شخص ثالث لانه حيث كان كل منهما فاعلاً للشركة بدون الآخر

كان قتل زيد وعمرو على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلاً معه لقتل عمرو وكذا قتل عمرو

يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً او تقديرأليخرج عنه نحو قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخيلية وهى اثبات اللفظ للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنف لان المراد باللفظ عندده . معناها الحقيقي على ماسيتحقق ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) اى في التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقياس قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول (نحو قولنا زيد أسد و) الثانى (نحو قوله تعالى صم بكم عمى) بحذف المبتدأ أى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغاً لا استعارة لان الاستعارة انما تطابق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكناية ويجمل الكلام خلوا عنه صالحاً لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو غوى الكلام وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى (والنظر ههنا في أركانه) اى البحث في

ثبوت الشركة للآخر ضمناً ، وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شرك زيد عمراً المشتركين (قوله وانما قل الخ) ، أى اكتفى بذكرهما ولم يقل ولاعلى وجه الاستعارة التخيلية (قوله عند المصنف) لانها عنده ، اثبات لوازم المشبه به للمشبه بعد ادعاء كونه عينه فلا تشبيه الا في الاستعارة بالكناية (قوله أوفى حكم الخبر) ، في افادة الاتحاد وتناسى التشبيه من الحال والمنقول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف ، كخبين الماء وكونه ميئنا له كقوله تعالى (حتى يتبين لكم الخطيط اليبض من الخطيط الاسود من الفجر) (قوله لولا دلالة الحال أو غوى الكلام) أى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لارادة المنقول اليه فانه اذا اتى القرينة المعينة اتى اثره اعنى تعيين

لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلامه تقتل زيد وقوله ومنعولا الاولى حذفه وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحدا خلافا للسيد وقد يقال ان كلا منهما فعل الشركة في فعل صاحبه ولا ضرورة الى اعتبار آخر لان التشارك انما هو في مفهوم قتل أحدهما صاحبه فتأمل

(قول المحشى) وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة أى بل مدلول الهيئة فقط ويحتمل وهو الظاهر أن قوله وليس مدلوله معناه وليس ثبوت الشركة للآخر مدلوله حتى يكون الجهر دالا على المشاركة وقوله ومدلول الهيئة كلام مبتدأ أى فالدال على المشاركة هو الهيئة فقط

(قول المحشى) أى اكتفى الخ اوله بذلك ليصبح التعليل تدبر

(قول المحشى) اثبات لوازم المشبه به أى على طريق المجاز العقلى

(قول المحشى) في افادة الاتحاد وتناسى التشبيه أى في الظاهر لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام

في الظاهر لاثبات معنى المشبه به للمشبه وهو ممتنع على الحقيقة فيجعل على اثبات شبه منه له كما سيأتى في الشارح

(قول المحشى) كخبين الماء فانه في معنى لجين هو الماء

هذا المقصد انما هو عن أركان التشبيه المصطلح (وهي) أربعة (طرفاء) يعنى المشبه والمشبّه به (ووجهه وادائه
 وفي الغرض منه وفي أقسامه) وإطلاق الاركان على الاربعة المذكورة إما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه
 لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيراً
 ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة (طرفاء اما حسيان)
 قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر
 احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبّه به ما منسوبان الى الحس
 (كالخرد والورد) في المبصرات (والصوت الضعيف والهمس) في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
 الذي لا يسمع الا عن قريب ولكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء
 الفم (والنكبة) وهي ربح الفم (والعنبر) في المسمومات

ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه ، فجاز ارادة كل منهما بالنظر الى انتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان
 كان بالنظر الى وجود مقتضى اعنى كون المنقول عنه موضوعاً له متممين ارادته فاندفع انه اذا اتى القرينة المعينة تعين ارادة
 المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحاً لها عند انتفاء القرينة وقيل الشارح رحمه الله في شرح الكشاف
 ان صحة ارادة المنقول اليه تبتنى على دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح لفظه كما يصلح لافراده
 الحقيقية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بارادة المنقول عنه لا
 المنقول اليه وهو مع كونه بعيداً من حيث اللفظ يرد عليه ان في القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان
 صحة ارادته تبتنى على كونه موضوعاً له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة، وصلاحيتهما
 اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل وفيه ان المقصود بهذا صلاحية الكلام
 لارادتهما لا احتمالهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة يحتل المجاز ولذا قالوا انه احتمال غير ناشئ عن دليل (قوله
 وإطلاق الاركان الخ) مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو الدلالة (قوله ان التشبيه كثيراً الخ) في قوله اركاناً استخدام
 (قوله ولان ذكر أحد الطرفين واجب) أي في الكلام الدال على المشاركة فلا يرد انه يقال نعم في جواب هل زيد

(قال السيد) فالطرفان اعنى المشبه والمشبّه به اما منسوبان الى الحس كالخرد والورد الخ (اقول) انتساب جزئيات
 هذه الامور الى الحس في غاية الظهور واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه

(قول المحشى) فجاز ارادة كل منهما أى بالنظر للكلام في ذاته لنحوه عن القرينة لا للاحتمال العقلي وبهذا اندفع
 الاعتراض بان كون اللفظ صالحاً لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم لان المجاز
 مشروط بالقرينة المانعة وقوله وقال الشارح الخ في الجواب عن هذا الاعتراض وكذا قوله وقد يجاب الخ

(قول المحشى) صلاحية الكلام أى بالنظر لذاته من حيث خلوه عن القرينة لا بالنظر لاحتماله عند العقل
 (قول المحشى) فلا يرد انه يقال نعم الخ أى لانها كلمة قامت مقام الكلام الدال على المشاركة وليست كلاماً دالاً على المشاركة

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد الناعم والخبر) في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والتكبة وذلك لان المدرك بالبصر مثلاً انما هو لون الخد والورد وبالشحم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالسلم ملامسة الجلد الناعم والخبر وليتبعها لا نفس هذه الاشياء لكونها أجساماً لكنه قد استمر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الخمر (أو عقليان) عطف على قوله اما حسيان (كالملم والحياة) وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيبيح، تحقيقه (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقلياً والمشبّه به حسياً أو على العكس فالاول (كالملمية والسبع) فان الملمية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي (و) الثاني مثل (الطر وخلق) رجل (كريم) فان الطر

يشبه الاسد فقد حذف الطرفان (قوله والريق والخمر في المذوقات) على زعم المولعين بشرحها كذا في شرح المفتاح الشريف وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه العناية لو كان وجه الشبه بينهما الطعم وليس كذلك بل وجه الشبه كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم: «كأن خبيثة من بيت رأس» يكون مزاجها عسل وماء «على انيابها أو طعم غص» من التفاح هصره اجتناء (قوله ووجه الشبه الخ) تعرض لبيان لكونه خنيا مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله عما من شأنه الحياة) وهو الموافق لقوله تعالى: ﴿كنتم أمواتاً فاحياكم﴾ ولما تقرر عند أهل السنة ان البنية ليست بشرط للحياة،

(قال السيد) لانه عدم الحياة عما من شأنه (أقول) وقيل عدم الحياة عما اتصف بها وهو الاظهر (قول المحشي) كأن خبيثة الخ عبارة الامير على المفتي قوله كأن سبية من بيت رأس سببات الخمر اسبوتها اشترتها ويروي خبيثة الحبأة المصونة ويروي سلافة وهي أول ما يسيل من الخمر وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمارين والقصيدة لحسان قبل تمزجها والفض الطرى من كل شيء وهصره اجتناء مال اغصانه للقطف والهصر الجذب وقال في موضع آخر سبية بالهمز الخمر المشتراة وأما المحمولة من بلد الى بلد فبالياء على ما صرح به الجوهرى وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على انيابها وقوله في نعت رسول الله أى في قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها أيضاً هجوم ابى سفيان فان فيها، انه جوه ولست له بكفو، فشر كالحير ككفء الى ان قال وجاء الفتح وانكشف الغطاء وحاصل الكلام كان الخمر الموصوفة بما ذكر كانه على انياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذى على انيابها الريق فاذا انه شبه ريقها بالخمر والتشبيه ليس في الطعم بدليل انه شبه طعم ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث قال أو طعم غص من التفاح فاذا ان ريقها مشبه بطعم التفاح فقوله أو طعم غص عطف على سبية ومن التفاح عطف على قوله وانيابها وابتدأ القصيدة بالفرز على عادة الشعراء

(قول المحشي) عما من شأنه الحياة أي شأن شخصه أو نوعه أو جنسه على ما هو معنى العدم والملكة الحقيقيين (قول المحشي) وهو الموافق الخ أى بخلاف التعريف الذى استظهره السيد فانه لا يوافق هذه الآية اذ لم تزل الحياة عما اتصف بها بالفعل وانما قال السيد فيه انه الاظهر لان المتبادر الى الفهم من الموت زوال الحياة ويدل عليه كل نفس ذائقة الموت (قول المحشي) وكنتم أمواتاً أى نطفاً وقوله ان البنية وهو جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل

وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيهه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العالم العقلي مستفاد من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جملا لرفع أصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كاللحبة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وأما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقايلا الاعتبار وتسيلا للامس على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فأشار الى تعميم

فالجزء الذي لا يتجزأ أيضا قابل للحياة عندم وكونه متعارفا في زوال الحياة لا يقتضي أن يكون ذلك معناه الحقيقي فانه قد يغلب استعمال الكل في فرد كالوجود في الوجود الخارجي وقال الشارح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شأنه من أمره وصفته الحياة بالفعل فرجع التعريفين الى معنى واحد حينئذ اطلاته على مالا حياة فيه مجاز (قوله كيفية نفسانية)، الظاهر ملكة تصدر عنها أى بسببها عن النفس الناطقة الافعال الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين على السواء وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) مامر جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا وعند هذا القائل عدم الجواز مطلقا إلا ما جاء في الشعر بحمله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله واذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ) فكان المحسوس أى محسوس أوضح من المعقول أى معقول فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جملا لما هو فرع في الوضوح أصلا في الوضوح والاصل في الوضوح فرعا وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان المشبه به يجب أن يكون أصلا في وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا من وجه فرعا من وجه ولا خلاف فيه لاختلاف جمعي الاصلة والفرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور بخلاف ما لو حاول محاول المبالغة في وصف الحياة بالظهور وقال الشمس كاللحبة فان يكون التشبيه مقولها كان جيدا من القول (قوله مثل الخياليات) أى المركبات الخيالية لا الصور المدركة بالخيال، فانها داخلية في الحسيات والوهميات، أى المماني

مناسب النوع من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة نوعية حيوانية مستتعة للحياة

(قول المحشي) فالجزء الذي لا يتجزأ الخ فهو من شان جنسه الحياة

(قول المحشي) الظاهر ملكة ليفيد انها راسخة وقوله احتراز به عن القدرة يفيد انها ملكة

(قول المحشي) أى معقول سواء كان وجه الشبه أو غيره وهذا مبنى الدفع الآتي ثدبر

(قول المحشي) المركبات الخيالية أى الممدومات المفروض اجتماعها كاعلام الياقوت على رماح الزبرجد والمراد الخيال

القوة المفكرة من حيث استعمال الوهم اياها (قول المحشي) فانها داخلية في الحسيات لتأديها الى الخيال من الحس المشترك

(قول المحشي) أى المماني الجزئية الخ بقيت الوهميات بالمعنى الآتي فكان الاولى ذكرها اذ الاولى لا كلام في

كونها عقلية بهذا المعنى كما سيأتى

تفسير الحسي والعقلي بقوله (والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل فى الحسي (الخيالى) وهو الممدوم الذى فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس (كما) أى كالمشبه به (فى قوله وكأن حجر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر فى وسطه سواد وإنما اضيف الى النعمان لانه حى أرضا كثر فيها ذلك (اذا تصوب) أى مال الى السفلى من صاب المطر اذا نزل (او تصمد) أى مال الى العلو (اعلام) جمع علم وهو الراية (ياقوت تشرق على رماح من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس إنما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضرا عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة به لكن مادته التى تتركب هو منها كالاتى والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر (وبالعقل ما عدا ذلك) أى المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه الوهمى) الذى لا يكون للحس مدخل فيه

الجزئية المتعلقة بالمحسوسات المدركة بالوهم والوجدانيات أى ما ندركه ، لا بنفوسنا مثل الجوع والعطش والغم والفرح (قوله أو مادته) ، أى اجزائه التى يتركب منها (قوله الخيالى) سمي بذلك ، لكونه مركبا من الصور المجتمعة فى الخيال (قوله كل واحد منها) مما يدرك بالحس فلو ادرك بعضها بالحس دون بعض لم يكن خياليا بل وهما كانياب الاغوال فان الغالب يدرك بالحس دون الغول (قوله من باب جرد قطيفة) والاصل شقيق حجر وصفه بالاحمرار مع كونه احمر للبالغى فى احمراره ولانه قد يكون غير حجر (قوله أراد به شقائق النعمان) ورده ، الى المفرد المقدر لضرورة الشعر والا فالشقائق تطلق للواحد والجمع (قوله الذى لا يكون الخ) بل هو من مخترعات التخيلى ويرسم فيها من غير وجود له فى الخارج . واما الوهمى بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد وعداوته فلا كلام فى كونه

(قال السيد) وإنما اضيف الى النعمان لانه حى أرضا كثر فيها ذلك (أقول) قال فى الصحاح شقائق النعمان معروف واحد وجهه سواد وإنما اضيف الى النعمان لانه حى أرضا كثر فيها ذلك وقل أيضاً نعمان بن المنذر ملك العرب ينسب اليه شقائق النعمان وقل ابو عبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لانه كان اخيرهم ونعمان ، بالفتح واد فى طريق الطائف ويقال له نعمان الاراك

(قول الحشي) لا بنفوسنا وعقولنا اما ما يدرك بهما فعلى لا يتوقف على التفسير المذكور

(قول الحشي) أى اجزائه يعنى انه ليس المراد بالمادة ما هو المعنى الحقيقي

(قول الحشي) لكونه مركبا الخ لان ما ركبه هو التخيلى

(قول الحشي) الى المفرد المقدر أى لم ينطق بالشقيق بل المفرد والجمع شقائق

(قول الحشي) واما الوهمى الخ رد لما قال السمرقندي أنه أيضا لم يكن داخل فى العقل ودخل فيه بهذا التفسير

فكان ينبغي التعرض له

لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال (اى ما هو غير مدرك بها) اى باحدى الحواس المذكورة (و) ولكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يتميز عن العقلى (كما فى قوله) أى كالمشبه به فى قول امرىء القيس * أيقنتنى والمشرى مضاجى ، (ومسئونة زرق كانياب أغوال) يقول أيقنتنى ذلك الرجل الذى توعدتنى فى حب سلمى والحال ان مضاجى وملازمى سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام عمدة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان أنياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له فى هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان أنياب

عقليا بهذا المعنى كذا فى شرحه المفتاح (قوله لكونه غير منتزع منه) لعدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف الخيالى فانه ، وان كان من مخترعات المتخيلة لكنه منتزع من الحس لكونه مجتمعا من أمور كل واحد منها محسوس ولاجل هذه المناسبة ادخله فى الحسى دون الوهمى (قوله ولهذا قال الخ) أى لكون معناه ما ذكر لا المعنى المتعارف قل غير مدرك بها ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم (قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ) ، يعنى لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعانى لان الكلام فى صورة شبيهة بالخطب والنايب (قوله يتميز عن العقلى) أى العقلى العرف (قوله والحال ان مضاجى الخ) إشارة الى ان الجملة حال وان المضاجعة كناية عن الملازمة ، وان فى البيت قلبا لان المقصود الاصل ايقنتنى والحال ان مى ما يملك عن قتلى دون ان ما يملك عن قتلى مى (قوله ومما يجب التنبيه له الخ) لما حمل الخيالى والوهمى على غير المتعارف بين وجه عدم الحمل على ذلك ووجه الحمل على غير المتعارف (قوله الصور المرتسمة فى الخيال) لانها داخلية فى الحسى ولا حاجة فى دخوله الى قيد أو مادته (قوله ولا بالوهميات الخ) لدخولها فى العقلى المفسر بما ذكر كما عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله أى غير مدرك بها لكنه لو ادرك لكان مدركا بها (قوله لان الاعلام الخ) يعنى ان المثالبين الذين ذكرهما لا يصدق عليهما الخيالى والوهمى بالمعنيين المذكورين فما ذكره الشارح رحمه الله وجهه انى لعدم

(قال السيد) سيف منسوب الى مشارف اليمن (أقول) قال فى الصحاح مشارف الارض اعاليها والمشرقية سيوف قال ابو هبيرة نسبت الى مشارف وهى قرى من أرض العرب تدنو من الربى يقال سيف مشرف ولا يقال سيف مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جه فرى

(قول الحشى) وان كان من مخترعات المتخيلة أى كالخيال فكلاهما مخترع لها هنا

(قول الحشى) يعنى لو وجد الخ دفع به اتحاد الشرط والجزاء .

(قول الحشى) وان فى البيت قلبا لان المقصود الاخبار عن مضاجمه بالمشرقى لانه المانع لامطلق المضجع

(قول الحشى) وجهه انى لانه استدلال بعلة ذهنية هى معلول خرجي وقوله وما ذكرناه أى من قوله لانها داخلية فى

الحسى وقوله لانها داخلية فى العقلى وكان لما لانه استدلال بعلة ذهنية خارجية وقوله والاولى التعرض لهما أى للانى واللى

الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الابهى وليست أيضاً مما له تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كالإنسان له جناحان أو رأسان أو رأس له وهي دائماً لا تسكن يوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيال هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع ان القول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أي ودخل أيضاً في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات (كاللذة والالم) الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من

ارادة المعنى المتعارف لها وما ذكرناه وجه لى والاولى التعرض لها وفي الكلام ان ونشر على الترتيب (قوله ورؤوس الشياطين) في قوله تعالى ﴿انها شجرة تخرج في أصل الجحيم طلعها كأنه رؤوس الشياطين﴾ والتشبيه تخييلي على ما في الكشف لان رؤوس الشياطين وان كانت متحققة في الخارج معسوسة في بعض الاوقات للانبياء والاولياء عليهم السلام لكنها على الوجه الذي قصد التشبيه بها وهي كونها أقبح الاعضاء واخبرها لمن هو أقبح الموجودات وأخسرها كما تقرر في الاوهام ليست بوجوده في الخارج (قوله كصدقة زيد وعداوة عمرو) فان لها تحققاً رابطياً (قوله بل النفس هي التي تستعملها) هكذا في شرحه المفتاح والظاهر بل النفس تستعملها اذ لا تظهر فائدة ايراد ضمير الفصل والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعني انه ليس المراد بما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقاً بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما ندركه بنفوسنا داخل في العقلي من غير حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور ، واختلفوا في ان تلك القوة هي الواهة أو قوة أخرى قال

(قال السيد) بخلاف اللذة والالم العقليين الى قوله من حيث هو كذلك (اقول) تعريف اللذة والالم بما ذكره منقول عن الاشارات ولا يخفى عليك ان ايراد أمثال هذه التحقيقات في أمثال هذه المقامات مما لا يجدي للتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الأمور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من التدقيقات

(قول الشارح) وما يدرك بالوجدان أي يدرك بوجدانه وحصول ذاته لا بصورته

(قول المحشي) فان لها تحققاً رابطياً أي لها تحقق خارجي رابطي وان لم يكن لها تحقق خارجي في انفسها والمراد

بالتحقق الربطى وجودها لغيرها كزيد وعمرو (قول المحشي) الوجدانيات مطلقاً أي ادركت بالقوى الباطنة أو بالنفس

(قول المحشي) من غير حاجة الى تفسيرها أي تفسير العقلي بمعنى العقليات بالمعنى المذكور وهو ما لا يكون هو ولا

مادته الخ بان يفسر بالمعنى المشهور وهو ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه وما ندركه بنفوسنا كشمورنا بذواتنا وافعال ذاتنا

(قول المحشي) واختلفوا في أن تلك القوة الخ فالمراد بالقوى في كلام الشارح الجنس

المعانيات الصرفة كالم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسبي وعقلي

الامام الرازي كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميات بالمعنى المشهور ، ان الوجدانيات يكون ادراكها بمحصول انفسها والوهميات يكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح مختصر الاصول فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين ، فاعترض له شكوك لعدم العلم بسريرة المقال (قوله ان اللذة ادراك ونيل) النيل ، الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع ، أى ادراك بجماع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع الادراكات وقوله بجماع النيل يميز بها عما لا يجماع النيل أعنى الادراك بالشئ فان الادراك الذى يكون بالشئ ليس بلذة بل بخيالها فلا يرد ما قيل ان هذا التعريف يقتضى ان لا تكون اللذة والالم من قبيل الادراك لان المركب من الشئ وغيره لا يكون ذلك الشئ ، بل لا تكون اللذة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخير أى تكون كماله وخيره عند المدرك بان يكون معتقدا لكمالته وخيره قنيد بذلك لانه لو لم يمتدده لايأتد به ولو اعتدده ولا يكون كمالا وخيرا في نفس الامر يأتد به والكمال ما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل وهو من حيث انه يقتضي براءة من القوة لذلك الشئ يسمى كمالا وباعتبار كونه ، مؤثرا عنده خيرا وانما ذكرهما لتعلق اللذة بهما واخر الخير ، لانه يفيد تخصيصا للكمال وقيد بالحقيقة لان الشئ قد يكون كمالا وخيرا من وجه دون وجه والالتذاذ بالوجه الذى هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسبي وعقلي فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او المعقولات وفى الشفاء اللذة ليست الا ادراك الملائم ، من جهة ماهو ملائم

(قول المحشي) ان الوجدانيات الخ واما كونها جزئيات جسمانيات فمشتركة بين الوهميات وبينها كما في حواشي القطب (قول المحشي) فاعترض له بشكوك أى بسبب قصر الشارح الوجدانيات على مدرك القوى الباطنة وسريرة المقال ان مدرك النفس داخل من غير حاجة الى التفسير وانما الكلام فيما لا يدخل الا به

(قول المحشي) الاصابة والوجدان أى بمحصول ذات الشئ دون صورة مساوية له فالنيل لا يدل على الادراك الا بالانزاع ودلالته مجورة في التعريف فلذا لم يقتصر عليه

(قول المحشي) أى ادراك بجماع الخ فالجماعة قيد في الادراك الذى هو حقيقة اللذة وليس حقيقة تهامية منها والمراد بنيل المدرك نيل حصوله له لا نيل حقيقته اذ اللذة بنيل الحصول له لا بنيل حقيقته كما في شرح الاشارات

(قول المحشي) بل لا تكون اللذة ماهية واحدة لوجود العطف (قول المحشي) ما يخرج به الشئ الخ عرفوه أيضا بانه حصول شئ لشيء من شأنه أن يكون له وقوله براءة من القوة أى خروجها منها الى الفعل

(قول المحشي) ما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل أى يخرج من كونه من شأنه ذلك الشئ الى حصوله له بالفعل (قول المحشي) مؤثرا عنده أى عند الشئ الذى خرج من القوة الى الفعل قل في شرح الاشارات الخير المضاف الى شئ ي بالنسبة اليه هو الكمال ان الخاص الذى يقصده ذلك الشئ باستعداده الاول والشئ لا يقصد شيئا ولا يميل اليه الا اذا كان ذلك الشئ مؤثرا بالقياس اليه اه أى له أثر عنده باعتبار ميله اليه واستعداده له

(قول المحشي) لانه يفيد تخصيصا لاعتبار التأثير فيه (قول المحشي) من جهة ماهو ملائم ملائمة شئ لشيء لا تكون

أما الحس فكادراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو غير عندها وكما كتكيف الذائقة بالخلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه أو تنفره وكذا البواق فهذه مستندة الى الحس واما العقل فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر وأما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والنم والغضب والخوف وما شاكل ذلك (ووجه ما يشتركان فيه)

فالحسية احساس الملائم والغنية تعقل الملائم (قوله فكادراك القوة الغضبية الخ) أى ادراك النفس بتوسط القوة الغضبية التى شأنها دفع المنافر وتوسط القوة الشهوية التى شأنها جذب الملائم ما هو خير عندها وهو الغلبة فى القوة الغضبية وجذب الملائم فى القوة الشهوية فى الاشارات كمال القوة الشهوية مثلا ان يتكيف العضو الذائق بكيفية الحلاوة وكذلك الشموم والملوس ونحوهما وكما القوة الغضبية ان تتكيف النفس ، بكيفية غلبة فقوله كتكيف الذائقة بالخلو مثال لما هو خير عند القوة الشهوية وادراكها لذة حسية وكذا الحل فى البواقى (قوله والمتوهمة بصورة الخ) أى وكتكيف الواهمة بصورة شئ ، مرجو حصوله بقوة الاسباب الآخذة فى حصوله كوصال المحبوب فتكيف الواهمة بصورة الوصال الذى هو معنى جزئى متعلق بالمحسوس كمال الواهمة وادراكه لذة حسية وهمة (قوله فهذه مستندة الى الحس) أى حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن فى شرح الاشارات ما حاصله ان الكمالات التى تتعلق بها اللذة منها ، ما يتعلق بالقوة الشهوية أعنى الحواس الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة (قوله وهو ادراكها المجردات اليقينية) بالرفع صفة ادراكها أى ادراكها للمجردات أى الواجب تعالى والعقول الصادرة عنه الواقعة فى ترتيب الوجود على وجه يطابق الواقع من غير شبهة وخمس المجردات وان كان ادراكها للمعقولات مطلقا وادراكها للمعانيات الفاضلة كمالا لان أجل الكمالات ادراكها للمجردات على ما تقرر فى موضعه فما ذكره تصوير لذة العقلية فى أجل افرادها وليس المقصود الحصر كما وهم فهذا حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وبما حررنا اندفع الشكوك الستة

الا بعد حصوله له فالنيل مأخوذ من هذا التعريف أيضاً كما فى حاشية المواقف

(قول الشارح) وهو اللذة مرجع الضمير قوله وانها تدرك هذا الكمال فاللذة هى ادراك الادراك

(قول الشارح) لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بخلاف المجردات العقلية فانها مستندة للعقل كالكليات كما سبق

(قول المحشى) بكيفية غلبة أى بكيفية هى تصور غلبة للمغضوب عليه كذا فى شرح الاشارات

(قول المحشى) كتكيف الذائقة أى اتصافها بكيفية الحلاوة (قول المحشى) على وجه متعلق بادراكها

(قول المحشى) وادراكها لذة حسية هذا هو الموافق للتعريف لكن فى المحاكات ان اللذة ليست نفس الادراك بل

حالة تتبعه اذ من البين انا اذا أدركنا ملايا حصل لانفسنا حالة اخرى بحسبه هي اللذة (قول المحشى) ما يتعلق بالقوة الشهوية

أى وجه الشبه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه (تحقيقاً أو تخيلاً) والألفريد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه

التي أتت بها بعض الناظرين فتدبر (قوله تحقيقاً أو تخيلاً) أى شركة تحقيق أو تخيل أو محققاً أو تخيلاً (قوله مع ان شيئاً منها ليس وجه الشبه) أى اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة لأنه لا يصلح شئ، منها أن يكون وجه شبه (قوله فالمراد المعنى الذى له مزيد الخ) أراد بالمعنى، ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتهما أو جزءاً أو خارجاً وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذ الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان، والمقصود انه لما كان التشبيه كتكليف اللذو الذائق بكيفية الحلاوة والوم بصورة شئ، برجوه ومنها ما يتعلق بالقوة الغضبية كتكليف النفس الحيوانية بكيفية هي تصور غلبة الغضب عليه

(قول المحشى) التي أتت بها بعض الناظرين هو العصام فانه قل يرد على ما ذكره الشارح أمور احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسمائى سواء ادرك هذا الذيل بوجه جزئى فيكون الادراك بالحس أو ادرك بوجه كلى فيكون عقلياً صرفاً وهذا مندفع بان المعتبر فى اللذة والالم ذيل المدرك ووجدانه وهذا ليس كذلك اذ لا يذيل الامر الكلى بل جزئياته نعم ادرك حصول هذه الادراكات وجدائى عقلي كاسيائى ثانيها ان ادراك القوة الغضبية أن اريد به العلم فلا ادراك لقوة الغضبية وان اريد الذيل فلا بد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسياً كيف ونبل القوة الغضبية ليس معنى جزئياً متعلقاً بمحسوس وهذا مندفع بان المراد العلم مع الذيل الا ان المراد علم النفس بتوسط القوة الغضبية بان تكليف النفس بكيفية الغلبة فهو ادراك مع الذيل لما هو متعلق بمحسوس اعنى غلبة زيد مثلاً ثالثها ان تكليف الواهمة بصورة شئ، برجوه مما لا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئياً متعلقاً بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئى بل تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلى فهو من مدركات العقل وهو مندفع بان الوصال المرجو حصوله معنى جزئى وقد تكيفت الواهمة بصورتها الجزئية أيضاً رابعها ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر فى الادراكات اليقينية ولا فى ادراك المجردات بل ادراك المحسوسات أيضاً كمال لها كالظنون ومن كمالها ادراكها للملكات الفاضلة كالجاعة وفيه ان تخصيص المجردات لان ادراكها أجل الكلمات وسكت المحشى عن ذكر الظنون تخصيصهم هذا الكمال بالادراك اليقيني كما ذكره المحشى وهو فى شروح الاشارات وحواشيها خامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق هذا الادراك صفة للنفس الجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس وفيه أن معنى استناد هذه الادراكات للحس انها حاصلة بتوسط الحس الظاهر أو الباطن كما نقله المحشى عن شرح الاشارات ولا يخفى ما فى عبارته بعد ذلك من التساهل سادسها أن ذيل ما هو خير لا يخص ذيل المدرك ما هو خير بل ذيل ما يحبه المدرك أيضاً من قبيل اللذة كادراك شخص حسن ابنه فانه لذة مع انه انما ذيل الحسن ابنه لا هو وفيه ان هذا ادراك بالشئ وليس بالذة بل تخيلها كما نقله المحشى سابقاً عن شرح الاشارات وان لم يصرح بعزوه فتدبر

(قول المحشى) ما يقابل العين أى الشخص الخارجى وقوله سواء كان تمام ماهيتهما الخ كما فى تشبيه ثوب بأخرى نوعه أو جنسه أو فصله (قول المحشى) والمقصود الخ يريد أن زيادة الاختصاص بالشبه به ليست مأخوذة من المتن

ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شئيين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس (والمراد بالتحصيل) ان لا يوجد ذلك في أحد الطرفين اوفي كليهما الا على سبيل التخيل والتأويل (نحو ما في قوله) أي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي، وكأن النجوم بين دجاءها، هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالى أو النجوم (سنن لاح بينهن ابتداء فان وجه الشبه فيه) أي في التشبيه المذكور في هذا البيت (هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة يبيض في جوانب شي مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به الا على طريق التظليل وذلك) أي بيان وجوده في المشبه به على طريق التظليل (انه) الضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يتهدى للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها شبت) البدعة وكل ما هو جهل (بها) أي بالظلمة فقوله شبت جواب لما (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور (حق)

عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى وادعاء مماثلته معه لا بد وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبّه في اعتقاد المتكلم في التشبيه الغير المقلوب له مزيد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقلوب مزيد اختصاص له بالمشبه نحو الاسد كزيد ، فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما أي باحدهما كما في قوله تعالى ﴿ يخرج منها اللؤلؤ والمرجان ﴾ مع انها يخرجان من المالح فانه توجيه فاسد، لان التثنية نص في معناه لا يحتمل غيره وما في الآية على حذف المضاف أي مجتمعهما (قوله ولهذا قال الخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا لشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر وكونه مختصا بالمشبه به مع ان شيئاً منها ليس شرطاً في التشبيه فلهذا اراد بالوصف المعنى مطلقاً سواء كان خارجاً أولاً وبكونه في نفسه ، ان لا يكون بالقياس الى المشبه لا ان لا يكون مخيلاً وبكونه مختصاً بالمشبه به الاختصاص الادعائي لا الواقعي بان يقصد المتكلم اختصاص ذلك الوصف بذلك الشئ ثم يشبه به غيره ومن هذا يفهم أن في عبارة الشيخ اشارة الى اعتبار القصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخيل والتأويل) أي تصرف المخيلة وجمعها ما ليس بمحقق محققاً (قوله جمع دجية) بضم الدال وسكون الجيم وفتح الياء (قوله لليالى المدلول عليه بما قبله) من قوله * رب ليل قطعته بصدود * أو فراق ما كان فيه وداع * فان رب للتكثير (قوله أو للنجوم) والاضافة

وان كان ذلك ظاهراً قول الشارح فالمراد الخ وانما هو مأخوذ من تعريف التشبيه السابق افاد ذلك بتأويله والممة صودانه لما كان الخ تدبر (قول المحشي) بالمشبه به والمشبّه عبر بالواو لما سياتى ان التثنية نص في معناها وان كان المعنى موزعاً باعتبار الخارج (قول المحشي) فلا حاجة الى ما قيل الخ أي في دفع مقبل ان ملاك الامر هو مزيد اختصاصه بالمشبه به كما يفيد كلام الشيخ (قول المحشي) لان التثنية نص في معناه يمكن أن معنى كلام القائل وهو الهروي ان المآل ذلك لا المعنى فيعود لما قاله المحشي (قول المحشي) أن لا يكون بالقياس الى المشبه بان يكون ثبوته للمشبّه به موقوفاً على المشبه كلبوة زيد، لعدم الموقوفة على عمرو فلا يقال عمرو كزيد في ابوته أي زيد له لئلا يلزم توقف الشئ على نفسه تدبر

يخيل ان الثاني) اى السنة وكل ما هو علم (مما له بياض واشراق نحو قوله عليه السلام * أتيتكم بالحنيفية
البيضاء والاول على خلاف ذلك) اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واطلام (كقولك
شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار) اى بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له
سواد واطلام صار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى مثل تشبيه النجوم (ببياض الشيب
في سواد الشباب) اى ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق (او بالانوار) اى الازهار (مؤتلفة) بالقاف
اى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى
والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذي سواد على طريق التأويل وهو تخيل ما ليس
بمتلون متلوننا واعلم ان قوله سنن لاح بينهم ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكان
اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هى التي تلمع من بينها (فعلم) من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به (فساد جملة) اى جعل وجه التشبيه (في قول القائل النحو في الكلام كالمليح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لان هذا المعنى مبالا يشترك فيه المشبه أعنى النحو (لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة) لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فاذا وجد ذلك في الكلام فقد حصل
النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فسادا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجب الكلام الفاسد (بخلاف المليح)
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو اقل أو اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه
هو كون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منفعة التي هى الدلالات
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا تحصل
المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية مالم يصلح بالمليح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا

لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاء بتذكير الضمير وهو الذى اختاره في شرح المفتاح (قوله حق يخيل ان الثاني الخ) قدم
تخييل الثاني على تخييل الاول اشارة الى انه المقصود بالذات ههنا * قال قدس سره أقرب * لان المقصود ظهور السنن
بين البدعة فلئلا يناسب له أن يستبر تشبيه البدعة بالظلمة أولا ولان الظلمة مقدم على النور فورد ان الله خلق الخلق في ظلمة
ثم رش عليه من نوره (قوله تلمع من بينها) أى تظهر من لمع فلان من الباب اذا برز منه لامن لمع البرق اضاء (قوله لا يحتمل
القلة والكثرة) أى بالنسبة الى كلام واحد كاللح يحتملها بالقياس الى طعام واحد (قوله عمياء) من العماية بمعنى الباطل
(قوله كما يوجب الكلام الفاسد) أى فاسد المعنى فهو تشبيه لفاسد اللفظ بفاسد المعنى من حيث عدم الاتماع ولاستضرار
بالوقوع في العماية والوحشة (قوله ولا يحصل منفعة الخ) أى على وجه السكالك بان لا يوقع في الوحشة والتحيز (قوله وهى

(قال السيد) ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور (أقول) اعلم ان السكاكى اعتبر كل واحد

فكانه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والافعال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام (وهو) أى وجه التشبيه (إما غير خارج عن حقيقةهما) أى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية أخرى أو مميزاً لها عن غيرها (كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما أو جنسهما أو فصلهما) كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرابسا أو ثوبا أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال (صفة) وتلك الصفة (أما حقيقية) أى هيئة متمكنة فى الذات منقورة فيها والصفة الحقيقية (إما حسية) أى مدركة بالحواس (كالكمينيات الجسمية) أى المختصة بالأجسام (ما يدرك بالبصر) وهى قوة مرتبة فى العصبين الجوفين اللتين تتلاقيان فتشترقان الى العينين (من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كاللائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة

التغذية) أى على وجه الكمال (قوله فكانه أراد الخ) أى أراد بكثرة النحو فى الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية أولانه حصل الكثرة بسببها فى النحو وحينئذ يكون المراد بقلة النحو فى الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه (قوله ونحو ذلك) كاجتماع الوجوه القوية الموجبة لتعقيد اللفظي المحل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له (قوله كرابسا) الكرابس بالكسر ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح كذا فى القاموس (قوله يكون معنى قائما بهما) اذ لابد من وجود وجه الشبه فى الطرفين (قوله منقورة فيها) أى ليس حصولها فى الذات باتقياس الى غيرها (قوله مرتبة) أى مثبتة من رتب رتوبا اذا ثبت (قوله من الألوان) لم يذكر الاضواء مع انها مبصرة بالذات أيضاً فكانه جعلها داخلة فى الألوان كما زعم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهاية الخ) سواء كانت

من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن ان يعكس التفرع الا ان ما ذكره المصنف أقرب (قال السيد) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كاللائرة (أقول) الظاهر ان يقال بالمقدار ليتناول اشكال المجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثالا للمسطحات فاما ان يقال لفظ بالجسم وقع موقع بالمقدار سهواً واما ان يجعل قوله كاللائرة تنظيراً وتشبيهاً لا تمثيلاً فانه خطأ قطعا ولو قيل بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الى آخره لكان أوضح وأفيد

(قول الشارح) والشكل الخ هو من الكيفيات العارضة للكليات كالاستدارة والتثليث والتربيع وهو هيئة احاطة الحد أو الحدود بالسطح أو الجسم والحدود على الاول خطوط وعلى الثاني سطوح وهذا الحد هو المراد بالنهاية والكمية المفروضة بالذات للشكل هو الحدود المحيطة أو السطح أو الجسم المحاط فيه تردد كذا فى شرح المقاصد فقوله المحشى سواء كانت أى تلك الهيئة فى المحاط أو المحيط أى سواء كان معروضها الاول أو الثانى بناء على ذلك التردد وفى شرح الهداية ان الهيئة فى مثل المثلث والمربع حاصلة فى المحاط أعنى السطح وفى الكرة والمحروط حاصلة فى المحيط أعنى سطح الكرة وسطح المحروط فراد المحشى شمول التعريف لهما ليدفع به ما قيل أنه لا يصدق الا على الحاصل فى المحاط وقوله فتخرج الزاوية وهى هيئة احاطة خطين بسطح أو احاطة سطحين بجسم يلتقيان فى الاول على نقطة وفى الثانى على خط والاولى زاوية سطحية والثانية زاوية جسمية وانما أخرجهما لانها من الكليات على ما قال بعضهم لقبولها القسمة بالذات ودفع بان قبولها ليس بالذات

أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك (والمقادير) والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضاً يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط (والحركات) والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية وعند الحكماء

في الحاط أو المحيط والمراد الاحاطة التامة لانها المتبادرة فمخرج الزاوية، والعبارة من صنعة الاحتباك كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً) أى جعل لكم الليل مظلاً لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتبتغوا فيه من فضله فيقدر بالسطح بقرينة كالدائرة ويقدر كالكرة بقرينة بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة (قوله اعني انها عبارة الخ) محل التعريف الاول على التسامح بجمل الجزء شرطاً وفي شرح العقائد النسفية محل التعريف الثاني على التسامح بجمل الشرط جزءاً ولله متردد في ذلك اذ يرد على كل واحد اشكال فانه لو جعل الحركة هو الكون المسبوق بالكون الاول، يلزم ان لا يكون الانتقال معتبراً في الحركة بل شرطاً وان جعلت مجموع الكونين يلزم ان لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى مكان آخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني مشتركاً بين الحركة والسكون (قوله يختص بالحركة الاينية) مبنى على تركيب الزمان من الآت المتتالية

بل بواسطة معروضها وهو السطح أو لانها من الكيفيات الا انها ليست شكلاً لا اعتبار الاحاطة التامة فيه (قول الشارح) جسم تعليمي هو حشو ما بين السطوح فان بين السطوح شيئين أحدهما الجسم الطبيعي المنتهى الى السطوح وثانيهما البعد النافذ في أقطاره الثلاث السارى فيها الواقع حشوها اه سمرقندي

(قول المحشى) والعبارة من صنعة الاحتباك يريد الجواب عما قيل لو قال بالمقدار لتناول اشكال المجسمات والسطحات جميعاً حد مشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لأحدهما وبداية للآخر أو نهاية لها أو بداية لها على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات فاذا قسم الخط الى جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح الى جزئين فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم التعليمي فالمشترك السطح اه سمرقندي (قول المحشى) يلزم أن لا يكون الانتقال الخ أى وهو خلاف العرف والثالثة

(قول المحشى) يلزم أن يكون الكون الثاني الخ فان هذا الكون مع الكون الاول حركة لكونهما كونين في آئين في مكانين ومع الكون الثالث سكوناً لكونهما كونين في آئين في مكان واحد فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون المتحرك في آن حركته أعني الآن الثاني شارعاً في السكون وذلك مما لا يقول به أحد فتدبر فقد اخطأه بعض الناظرين (قول المحشى) على تركيب الزمان من الآت المتتالية هو مذهب المتكلمين ان كانت آتات حقيقية ومذهب الفلاسفة أيضاً ان كانت فرضية واختلاف الحركات فرضي أيضاً والا فالوجود حركة واحدة هي التوسط بين المبدأ والمنتهى بناء على مذهبهم من بطلان الجزء الذى لا يتجزأ فانه يلزم من وجود آتات متتالية تركيب المسافة من أجزاء لا تتجزأ وتفصيله

هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما (وما يتصل بها) أى بالمذكورات

(قوله هو الخروج الخ) ويقع في المقولات الاربع الكيف والكم والابن والوضع بالاتفاق (قوله والحركة من الاعراض النسبية) أى على التعريف الاول لانه ، الابن المسبوق ومن قبيل الانفعال على التعريف الثاني ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو ، كمال أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة والى هذا أشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبيل الابن وقيل من قبيل ان يفعل وقيل من قبيل الكيف (قوله فكأنه أراد بالمقادير الخ) فيه بحث اما أولا فلانه لا يصح

في شرح المواقف وليس هذا الاختلاف عين الاختلاف في أن العرض يبقى زمانين أولا على ما فهم (قول الشارح) الخروج من القوة الى الفعل أى خروج الشيء كالجسم مما هو بالقوة أى بالامكان الى ما هو بالفعل كالوصول الى مكان آخر مثلا واحتراز بالتدرج عن مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه انتقال دفعي وليس بحركة بل كون فساد قوله الكيف كتمسخن الماء البارد والكم كالتحوّل والذبول والابن كالاتقال من مكان الى مكان والوضع هو ان يكون الجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه ويلزم كله مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدرج

(قال السيد) وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر (أقول) يمكن ان يقال انه أراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح ارباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وانما عند هذه الاشكال من المحسوسة بالبصر مع انهم صرحوا بانها من الكيفيات المختصة بالكيفيات المتعاقبة للمحسوسة بناء على انه اراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا أهم من ان يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف واما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال ان تكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا ككيفية مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكره

(قول المحشى) الابن المسبوق اعلمه مذهبى على ابقاء التعريف الاول على ظاهره اما على ما حمله عليه الشارح من أن معناه انها عبارة عن مجموع الحصولين فهي من مقولة الفعل تدبر

(قول المحشى) كمال أول الخ توضيحه ان الجسم اذا كان في مكان مثلا وامكن حصوله في مكان آخر فله هناك مكانان امكان الحصول في المكان الثاني وامكان التوجه اليه وكل ما هو ممكن الحصول له فانه اذا حصل كان كمالا له فكل من التوجه الى المكان الثاني والحصول فيه كمال الا ان التوجه متقدم على الحصول لاحتمال فوجب أن يكون الحصول بالقوة ما دام التوجه بالفعل فالتوجه كمال أول الجسم الذى يجب ان يكون بالقوة في كماله الثانى الذى هو الحصول ثم ان التوجه مادام موجودا فقد بقي منه شيء بالقوة فقوله لما هو بالقوة أى لما هو بالامكان باعتبار عارضه الثانى المقصود حصوله بالحركة وباعتبار نفس الحركة أيضاً فان التحرك مادام متحركا موصوف بالقوة باعتبار هذين الامرين وقوله من جهة ما هو بالقوة

كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضعف والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعقر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رقت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التوج الملول للقرع الذي هو اساس عفيف والقلع الذي هو تفريق عفيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للمقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يخفف قوة وضعفها وبحسب

ذلك على رأى الحكماء لان الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين لانهم صرحوا بان الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم في بحث الرؤية انا نرى الاجسام ، لانا نفرق بين الطويل والاطول ، وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لثلاث يلزم قيام العرض بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون مبصرة بتبع المقادير والحركات فعدها من المبصرات دون معروضاتها تحكم واما ثالثا فلان الحسن والقبح والضحك والبكاء ايضا مبصرة تبعا كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم * قال قدس سره انه اراد بهلكيفيات الجسمية الخ * فيه انه على هذا لوجه جعلها مما يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعا وأوصاف للجسم * قال قدس سره لاحتمال الخ * لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد ما ادعاه الشارح رحمه الله تعالى من انها من الكيفيات فما قيل ان التمثيل يكتفيه مجرد احتمال ان يكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستتزمة للاضافة ليس بشيء (قول كالحسن والقبح الخ) يعنى انه اذا قارن الشكل اللون حصلت كيفية باعتبارها يصح ان يقال لشيء انه حسن الصورة او قبح الصورة والحسن والقبح الحاصلان لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع كذا نقل عنه (قوله الداخلة تحت الشكل) لا يخفى انها ليست من جزئيات الشكل فالمراد بدخول المتصل بما يتصل به كما هو سوق الكلام (قوله تدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج القوة المرتبة في ذلك العصب، التي هي غير السمع

اشارة الى ان كونه بالقوة باعتبار العارض لافي ذاته اذ لو كان في ذاته لاعمى لاعتبار الحيثية كذا في شرح المواقف (قال السيد) وكالاستقامة والانحناء والتعذب والتعقر الداخلة تحت الشكل (اقول) الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعاً وكذلك التعذب والتعقر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه به بخلاف السطح والجسم فلاول ان يجعل هذه الامور متصلة بالمقادير لانها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ ان الاشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم آخرت عنها وضمت الى الالوان هذا كله اذا روى ما ذكر في الكتب الكلامية والا فلا اشكال (قول المحشى) لانا نفرق الخ فلو كان الطول وما معه أوصافا لما ثبت به رؤية الجسم

(قول المحشى) وقالوا السرعة الخ منهم الشارح في شرح المقاصد

(قول المحشى) التي هي غير السمع وهي قوة اللمس

(قال السيد) لامتناع احاطة طرفيه أى القطعتين اللتين هما طرفاه فانهما لا يحيطان به ولذا عرفوا الشكل بانه الهيئة

الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو الجسم ثم ان هذا الايراد دفعه المحشى بما ذكره فتدبر

الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في أوتار الاغاني الممتدة أو في قصر المنفذ أو ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير المتنوية تختلف حدة وثقلها (أو بالذوق) وهو قوة منبثة في المصعب المفروش على جرم اللسان (من الطعوم) واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والنفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والنفاهة (او بالشم) وهي قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبهتين بحلتى الثدى (من الروائح) ولا حصر لانواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة أو من جهة الاضافة إلى عملها كرائحة المسك أو الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة (او باللمس) وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة هي أوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعمليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والآخران انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك (والخشونة) وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء أخفض وبعضها أرفع (والملاسة)

وهذا القيد معتبر في تعريفات جميع القوى وان ترك في بعضها (قوله اوتار الاغاني) جمع أغنية في القاموس بينهم اغنية كائنية ويخفف ويكسر ان نوع من الغناء أطلق في العرف على آلات هي ذوات الاوتار (قوله المزامير) جمع زمار من زمر يزمر زمورا غنى في القصب كذا في القاموس فالزمار ما يكون ذات النغ (قوله في البدن كله) أى في ظاهر البدن كله (قوله أوائل الملموسات) لخصولها في العناصر الاربعة التي هي أوائل الاجسام العنصرية (قوله من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل الاول للحرارة تسييل الرطوبات المتجمدة بالبرد ثم تحليلها ثم تصعيدها وتبخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والتفريق فلما مدخل ما فيها فلذلك اسند اليهما كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأنها تفريق المتشاكلات الخ) كالارض تنشق بشدة البرد والظاهر ما في الشفاء وشرح المواقف ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغيرها

(قول الشارح) واصولها تسعة أى البسائط منها تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة الفاعل وهي الحرارة والبرودة والتوسط

بينهما في ثلاثة القابل وهي الرطوبة واليبوسة والتوسط بينهما

(قول الشارح) التي بها تتفاعل الخ اسقط التوسط من الفاعل والقابل لعدم خروجه عن ظرفيه

(قال السيد) والاوليان منها فعائتان والآخران انفعاليتان (أقول) لما كان الفعل في الاوليين أظهر من الانفعال

والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعائيتين والآخران انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها.

(قول المحشي) جمع اغنية بضم الهجره وكسر النون وتشديد الباء والاثنية بالياء المثناة الحجر الذي يوضع عليه القدر ويجمع

على الإثافي (قول المحشي) ثم تحليلها أى فصل بعضها عن بعض ثم تصعيدها أي جعلها صاعدة الى فوق بما تحدثه فيها من الخفة وتبخيرها أي جعلها بخارا

وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء (والاين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون لاشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة (والصلابة) وهي تقابل الاين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولم يعمقه عائق (والثقل) وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولم يعمقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر إذا أسكنه في الجو فسرأ فانه يجده فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجده من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء فسرأ فانه يجده فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه (وما يتصل بها) أي بالمدكورات كالبلة والجفاف والزوجة والحشاشة وللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن (أو عقلية) عطف على حسية أي الصفة الحقيقية إما حسية كما سرأ أو عقلية (كالكيفية النفسانية) أي المختصة بذوات الانفس

فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي أثرت فيها متخلخلة (قوة) وكون هذه الاربعة الخ) واما عند البعض الاخر فلخشية عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة استواءه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله وكل منهما في الحقيقة الخ) لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهو في الحقيقة ليستا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هي اثرهما فمداهما من الملموسات قول ظاهرى قال قدس سره وهي الرطوبة أي الرطب الجارى في شرح لمخص الجسم اما أن يقتضى صورته النوعية كيفية الرطوبة أولا والاول هو الرطب والثاني اما أن يلتصق به جسم رطب أولا يلتصق والاول هو المبتل ان اتصل بظاهرة فقط غير غائص فيه والمتنع ان كان غائصا فيه (قوله والاطافة والكثافة) أي رقة القوام وغلظا (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي لا يوجد من بين الاجسام الا فيما له نفس وهي مبدأ الاثار أو على نسق واحد أو شعور فلا ينافي

(قال السيد) كالبلة الخ (أقول) وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف ما يقابلها والزوجة كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وبها يمتد الشيء متصلا وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير بالياس القابل والحشاشة ما يقابلها والمقصود من نقل أمثال هذه المباحث في هذه المواضع تقييم ما نقله دفعا لليرة وزيادة في الايضاح

(قول المحشي) ومن ذلك يلزم الجمع أي بين الاجزاء الوحدانية الطبع وهي ماعدا الرطوبات لخروج تلك الرطوبات الغريبة من بينها والتفريق بين الرطوبات وما عداها من الاجزاء في شرح المقاصد انها تحدث بتصبيدها اللطيف تكاثفا اي اجتماعا للاجزاء الوحدانية الطبع بخروج الجسم الغريب عما بينها اه فالتفريق فعلا والجمع لازم منه لا فعل لها لكنه استند اليها لمدخلتها فيه بكونه موقوفا على ما فعلته أعنى اخراج الجسم الغريب تدبر

(قول المحشي) يلزم التفريق بسبب الانضمام الحاصل بجمع التماثل

(قول المحشي) في حيزه الطبيعي كالارض وقوله اما ان يلتصق به جسم رطب الخ فالجاري على السطح هو الراسب لا الرطوبة

(من الذكاء) أى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة (والعلم) العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت لموجب وعلى إدراك الكلى وعلى إدراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات مانحو غرض من الأغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة (والغضب) وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يجرئها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز)

وجود بعضها في الواجب تعالى والمجردات كذا قيل ولا حاجة الى اعتبار الاختصاص الاضافى لان علم الواجب تعالى وعلم المجردات عند مثبتهم ، ليسا من الكيف (قوله من الذكاء) مصدر ذكت النار اذا اشتد لها (قوله أى حدة الفؤاد) الحدة التوقد والفؤاد القلب (قوله وقيل هو أن يكون الخ) فعلى الاول خالق وعلى هذا كسبى (قوله موضوعات ما الخ) فى حواشي شرح المفتاح الشريفى أراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما فى الخياطة أو ذهنية كما فى الاستدلال وصادرا حال من الاستعمال وبحسب متعلق بالاستعمال وما مصدرية أى بحسب الامكان * قال قدس سره اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخضم والمقصود الاعتراض بقوله واما الملكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك الخ * أى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية كما فى تعريف العلوم وانما قال غير بعيدلان أطلقه على العلوم العملية غير منصوص عليه * قال قدس سره مناسب للعرف * فأنهم يقولون فلان يعلم النحو والمنطق ويريدون به ملكة الادراك * قال قدس سره على الملكة التى ذكرها * أى ملكة العلوم العملية * قال قدس سره

(قول الشارح) شدة قوة للنفس معدة الخ هذه القوة هى التى يعبر عنها بالذهن كما فى المحاكات وكأن الفؤاد أعنى القلب اطلق عليها تجوزا فيلثم كلام الشارح والمحشى تدبر

(قال السيد) العلم قد يقال الى آخره (أقول) اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلى أو المركب فى مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئى أو البسيط مذكور فى الكتب واقع فى الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هى فى العلوم العملية أى المتعلقة بكيفية العمل كالطبخ والمنطق وتخصيص العلم بازاءها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم فى مقابلة الصناعة نعم اطلاقه على ملكة لادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر واطلاق الصناعة على الملكة التى ذكرها ههنا شائع ذائع واطلاقها على مطلق ملكة الادراك لا بأس به كما قيل صناعة الكلام

(قول المحشى) ليسا من الكيف أعنى الصورة الحاصلة بل هو علم حضوري ليس بحصول الصورة

(قول المحشى) كما فى الاستدلال فان الآلات فيه هى مقدمات الادلة

جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية إلا ان الاعتقاد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الفرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك (وإما اضافية) عطف على قوله إما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقدرا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة

مطلق ملكة الادراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي الطبيعة)، أي الغريزة في اللغة الطبيعية أي السجية التي جبل عليها الانسان (قوله وفسرت الخ) أي فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات ما يصدر عنها من حيث قيامه بمحل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور فعلا والغريزة تتعلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة ، والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها فلكية الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاء ان كان صدوره عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح لعلامة الفرق بين الغريزة والخلق انه لا مدخل للاعتقاد في الغريزة وله مدخل في الخلق، فاندفع مقال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء (قوله من غير روية) أي فكر وتأمل كن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتفكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم ضد البخل واللؤم فان كان يبذل النفس فهو شجاعة وان كان يبذل المال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة عليه فهو عفو ويقرب منه الحلم وان كان بكف ضرر لامع القدرة عليه فهو نسيان الحقد قال قدس سره قد اطلقوا الخ هذان الاطلاقان مذكوران في شرح الاشارات للمحقق الطوسي وتفصيل قيودهما مما لا يتحمله المقام (قوله كما تطلق على ما يقابل الاضافي الخ) فالحقيق على هذا ما يكون

(قال السيد) جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية الى آخره (أقول) الظاهر ان الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية أولا نعم قد اطلقوا في الاصطلاح الطبع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطبع أعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا وبالذات من غير ارادة

(قول المحشى) أي الغريزة في اللغة الخ اشارة الى أن الاول لغوي والثاني اصطلاحى خلافا لما فهمه السيد وقوله أي السجية أي الصفة الخلقية (قول المحشى) والخلق باعتبار كونه فعلا لكنه يخص بما للاعتقاد مدخل فيه

(قول المحشى) فاندفع الخ أي بانه معنى اصطلاحى لا لغوى

(قول المحشى) على مصدر الصفة الذاتية أي على العلة الفاعلية للصفة الذاتية أي التي لا يكون للكسب فيها مدخل الاولية أي التي تكون بلا واسطة وقوله بما يصدر عنه الحركة والسكون أي مبدأ الحركة والسكون الكائنين في الشيء الذي ذلك المبدأ حاصل فيه وقوله أولا وبالذات متعلق بقوله فيما هو فيه

(قول المحشى) من غير ارادة احتراز عن النفس وتام الكلام في شرح الاشارات للطوسي في صحيفة ثمانين وشرح

الرازي في صحيفة ١١٣

بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على مايقابل الاعتباري الذي لا يتحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخلب أو الزاب للنسبة والى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكميات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان أمثال هذه التسميات التي لا تنفرع على اقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلهذا در الامام عبد القاهر واحاطته بأسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق

متحققات ذات الموصوف لا بالنظر الى غيره فيدخل الاعتباري، الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف بدون تعلقه بشيء في الحقيقي (قوله كذلك تطلق الخ) فالحقيقي على هذا ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل فيدخل فيه عند الحكماء، بعض الاضافات وهي التي قالوا بوجودها ولا يدخل شيء منها فيه عند المتكلمين، لعدم قولهم بوجودها (قوله والى كليهما الخ) أى الى كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ، فانه جعل الحقيقي مقابلا للاعتباري والنسبي واورد مثالين لها على سبيل اللف والنشر الغير المرتب فالحقيقي في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتقررا في ذات الموصوف وهذا هو ما اختاره الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي أى موجود في الخارج واعتباري لاوجود له فيه ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات بأسرها لاوجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري، عطفنا قريبا من العطف التفسيري انتهى ولعله اختار ذلك لاجل ادخال لفظة بين على الاعتباري والنسبي ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض) مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما يتخيل فيها من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيها من السواد والاغلام

(قول المحشى) الذي يعتبره العقل في ذات الموصوف كالحلول والاتصاف

(قول المحشى) بعض الاضافات فانهم لم يقولوا بوجود جميعها بل قالوا ان منها اضافات لا يتحقق لها في الخارج بل يفتقرها العقل أي يعتبرها وينزعهها عن أمور موجودة في الخارج ولولا الانتزاع لم تكن تلك الاضافات موجودة بل مبدءا انتزاعها كمعية الواجب وقبليته وبعديته كالحلول والاتصاف كذا في شرح المواقف وحاشيته للمحشى

(قول المحشى) لعدم قولهم بوجودها ومعنى كونها على رأيهم ثابتة في نفس الامر لا ان الخارج ان مبدءا انتزاعها موجود فيه اما وجودها التفصيلي فباعتبار العقل كذا في المحشى على المواقف فالفرق بينها وبين الوهمي المحض انه لاوجود للمشأ انتزاعه دونها أما وجودها نفسها فاعتباري فهما على حد سواء في ذلك فتدبر فقد ذل فيه بعض الاقدام

(قول المحشى) فانه جعل الحقيقي مقابلا الخ أي قالوا في ونسبي بمعنى أو

(قول المحشى) قريبا من العطف التفسيري أى ليكون اكثر الاعتباري نسبيا فكأن الاعتباري نسبي تدبر

(قال السيد) بما يصدر عنه الحركة والسكون قال الشيخ في الهيات الشفاء العلة الفاعلية الطبيعية لاتنفيد وجودا غير

التحريك به أحد انحاء التحريكات اه فانظر ما مراده قدس سره بالسكون

اللطائف المودعة فيها (وايضاً) وجه التشبيه (إما واحد وإما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد) إما تركيباً حقيقياً بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة أو يكون تركيباً اعتبارياً بأن يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور وبهذا يشعر لفظ المنتاح وفيه نظر ستعرفه (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسي أو عقلي وإما متعدد) عطف على إما بمنزلة الواحد أى وجه التشبيه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد إن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتزمة وذلك المتعدد (كذلك) أى إما حسي أو عقلي (أو مختلف) أى بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذى يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضاً إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه

وبهذا التمثيل ظهر أن العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما تناوله في الطرفين (قوله إما واحد) في شرحه للمفتاح وجه الشبه إما أن يكون أمراً واحداً في نفسه بأن يكون عيناً من الأعيان أو معنى من المعاني بسيطاً كان أو مركباً وأما أن يكون غير واحد بل أموراً متعددة وهو قسمان أحدهما أن تؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة أو هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيها أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على أنه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هي الأقسام الثلاثة اه فعنى كونه واحداً أن يكون متصفاً بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلاً منزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعدد أن لا يكون موصوفاً بالوحدة أصلاً هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحداً بأن وضع بازائه لفظ واحد سواء كان بسيطاً لاجزائه أو مركباً من أجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بازائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريفي فإن كونه واحداً ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بازائه (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) أي بعموم المركب من متعدد لما يكون تركيبه حقيقياً ولما يكون تركيبه اعتبارياً (قوله وفيه نظر ستعرفه) وجه النظر ما ذكره في بيان المركب الحسي بقوله وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح الخ وحاصله أن ما يكون تركيبه حقيقياً بأن يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل بمنزلة وعلم أن عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه إما أن يكون أمراً واحداً أو غير واحد وغير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتزمة وإما أوصافاً مقصوداً من مجموعها الى هيئة واحدة أولاً يكون في حكم الواحد انتهى وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقياً فيحمل قوله إما حقيقة ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقاً عن شرحه للمفتاح فلا يكون داخل في الواحد والمقابلة بينها وبين الهيئة المنتزعة أنها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضاً مركباً والهيئة المنتزعة صفة عارضة لهما فيجوز أن يكونا مفردين وأن يكونا مركبين فالنظر المذكور ساقط وأمله لاجل هذا اسقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وفيما سيأتى قوله وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح الخ فلم

(قال السيد) لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الأجزاء لم يلتفت الى تقسيمه الى آخره (أقول) أى الى المختلف لكونه داخلاً في العقلي ضرورة أن المركب من المحسوس والمعمول من حيث أنه مركب ومجموع لا يكون المعقولا

هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه (والحسي طرفاه حسيان لا غير)
 يعنى ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو متعددًا مختلفًا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا
 يجوز ان يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شىء) يعنى ان وجه التشبيه
 أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقل ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
 لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما أو قائما بالجسم (والعقل اعم) يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان
 يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شىء) اذ لا امتناع
 في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي (ولذلك يقال التشبيه
 بالوجه العقلي اعم) من التشبيه بالوجه الحسى بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح بالوجه
 العقلي دون العكس لما مر (فان قيل هو) اى وجه التشبيه (مشارك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى)
 تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلى لان الجزئى
 يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلى ولا شىء من الحسى بكلى لان
 كل حسى فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئى ضرورة فلا شىء من وجه
 التشبيه بحسى وهو المطلوب (قلنا المراد) بكون وجه التشبيه حسيا (ان أفراده) اى جزئياته (مدركة بالحس
 كالجزء فى تشبيه الوجه بالورد فان افراد الجزء وجزئياته الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر وان كانت الجزء
 الكلى المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو

يوجد في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته (قوله لم يلتفت الى تقسيمه) أى تقسيم المجموع
 المركب باعتبار اجزائه الى الاقسام الثلاثة اذ لاغرض لنا يتعلق باجزائه فالمجموع من حيث المجموع اما حسى أو عقلى (قوله
 بتمامه حسيا) سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددًا (قوله أو متعددًا مختلفًا) بان يكون واحد منه حسيا والاخر عقليا
 (قوله ولا يجوز أن يكون الخ) اما اذا كان بتمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددًا مختلفًا فلانه لا بد من انتزاع كل واحد
 من الطرفين ويمتنع انتزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف المركب من الحسى والعقل فانه عقلى وان كان بعض
 اجزائه حسيا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسى والعقل فتدبر (قوله والعقل) سواء كان عقليا صرفا
 أو بعض اجزائه عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين أو مركبين من المحسوس والمعقول (قوله بل كل محسوس)
 المناسب للتريق من عدم امتناع قيام المعقول بالمحسوس ان يدعى وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوصاف عقلية
 كالهيئة والجوهرية والعرضية ويترك التعرض لكون بعض اوصافه حسيا مع ان الكلى تحتاج الى التخصيص أى كل جسم
 محسوس والا يلزم التسلسل كما لا يخفى (قوله واعلم ان الخ) يجوز أن يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل ما ذكره السكاكى
 رحمه الله بقوله والتحقيق الخ الا انه أورده بطريق السؤال والجواب فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا الخ

ان التحقيق في وجه التشبيه يأتي ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله (الواحد الحسي) شروع في تعداد أمثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الاولين إما حسي أو عقلي والاخير اما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطر فاهاما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي (كالجرة) من المبصرات (والخفاء) أي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله (وطيب الرائحة) من المسمومات (ولذة الطام) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر أي في تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخر والجلد الناعم بالحرير) (و) الواحد (العقلي كالمرء عن الفائدة والجرأة) هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جرأة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرنا الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها أعم (والهداية) أي الدلالة الموصلة الى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء المديم النفع بعمده) فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم أي هو والعدم سواء لم تثبت له شئها من شئ بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكننا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت إلا ان تعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه (والرجل

(قوله أما حسي) أي ما يدرك بالحس أو عقلي أي ما يدرك بالعقل وان كان بعض اجزائه حسيا كما مركب الذي بعضه حسي وبعضه عقلي (قوله والاخير الخ) أي المتعدد اما حسي بتمام جزئياته أو عقلي بتمام جزئياته أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله أو عقليان) أي مدركان بالعقل سواء كان اجزاؤها عقليين أو بعضها عقليا وبعضها حسيا (قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي) بالمعنى الذي مر وهو أن يكون بتمامه حسيا واحدا أو مركبا أو متعددا أو مختلفا فسقط بكل واحد منها ثلاثة أقسام كونها عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد أطال بعض الناظرين بلا طائل (قوله بذوات الانفس) أي الانسانية (قوله كونها صادرة) إشارة الى ان الشجاعة كما تطلق على الملكية المحصورة تطلق على اثرها أيضا (قوله الدلالة الموصلة) فسرنا على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي رحمه الله ولانه الانسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا الى شيء (قوله وبهذا يسقط الخ) أي يجعل وجه الشبه بين وجود الشيء وعدمه العراء

الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (والمعلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء (والمطر بخالق) شخص (كريم) فيما المشبه محسوس والمشبه به مفعول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النجوم مثلاً والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين إلى الادراك ويقترب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضاً صواباً (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقاً لا يكون طرفاه الحسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحداً لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة اوصاف لشيء واحد فننزع منها هيئة وتجمعها مشبهها أو مشبهها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى

عن الفائدة سقط كلام الشيخ لانه انما يرد اذا أريد بمثل هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل أريد اثبات المعنى الذي في العدم وهو العراء عن الفائدة للوجود فيكون تشبيهها (قوله لما فيه من شائبة التركيب) لان الاضافة داخلية في المضاف وان كان المضاف اليه خارجاً الا انه لما لم يكن وجه الشبه هيئة منزعة من أمور متعددة عد واحداً (قوله هو العقل) لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك وأيضاً العقل يطلق على الملكة المذكورة صرح به الامام الغزالي في الاحياء (قوله مطلقاً) أي واحداً كان أو مركباً أو متعدداً (قوله الى عدة أشياء) فيما اذا كان الطرف مركباً (قوله أو الى عدة أوصاف) فيما اذا كان الطرف مفرداً (قوله وحينئذ لا يخفى الخ) جواب عن قوله ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه الخ (قوله في هيئة

(قال السيد) قلت يجب أن يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به الى آخره (أقول) هذا كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالختم والقتل والاحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ماهو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما استقبله على ماهو قيمة لهذا الكلام

عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعنى بمعنى أن لا يكون معنى منتزعا من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى أعنى بمعنى أن يقصد الى متعددين وينتزع منهما هئتين ثم يقصد الى اشتراك الهئتين في هيئة تعمها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما امرأ واحدا أو غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملثمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد محل نظر فالركب الحسي (فيما) اى في التشبيه الذى طرفاه مفردان كما في قوله (اى كوجه التشبيه في قول احيعة بن جلاح او قيس بن الاسلت) وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى * كمنقود ملاحية (الملاحى بضم الميم عنب ايض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها) من الهيئة) بيان لما في كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصفار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اى تقارنها حال كونها (على الكيفية المخصوصة) منضمة (الى المقدار المخصوص) والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في رأى العين بين تلك الأنجم وهذا الذى ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا لمقدار مخصص اى مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصص مجموع مقدار الثريا والمنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل تعمها وتشملها) عموم الكل لجزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضا منتزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليكن انتزاع الهيئة أيضا منه (قوله فليتأمل) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن تكون الهئتان المنتزعتان من متعددين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه (قوله وبهذا يظهر الخ) أى باذكرنا من ان المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منتزعة لاحقيقة ملثمة من اجزاء مختلفة (قوله محل نظر الخ) لانه جعل الحقيقة الملثمة قسما من وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذى ذكره فيما سبق بقوله وفيه نظر سيمرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى) الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون جملة ترى . كما في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضي والمعنى الثريا الشبيهة بالمنقود لاح في الصبح كما تراه وجعله حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أى كظهور المرئي المحسوس وخبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لا يخفى (قوله وعبر عنه صاحب المفتاح الخ) قيل هكذا كان في نسخة الاصل

(قول الحاشي) كافي المفرد الخ أى كما ان الكاف في المفرد تكون لتشبيه الخ فقد قس تشبيه الجمل بتشبيه المفرد

الخصوص لان الشكل من الكيفيات والمقدار المخصوص ما أراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجمله فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة أشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيداً وانه لا يقتضى التركيب (وفيما) اى والمركب الحسي فى التشبيه الذى (طرفاه مركبان كما فى قول بشار كأن مشار النقع) يقال اثار الغبار اى هيجبه (فوق رؤسنا واسيفنا ليل تهاوى كواكبه) اى تساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضياً لم يؤنث لكونه مسنداً الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) بفتح الهاء اى سقوط (اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم) فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن اسيفنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى تشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مشار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا ينعم من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى

فغيره رح الى قوله وصاحب المفتاح قد جمع بينهما لان النسخة الاولى مشعرة بان السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للمقدار وليس كذلك الا ان الشارح رحمه الله تعالى كتب فى نسخة موافقة للاصل فى الحاشية كما جمع صاحب المفتاح (قوله فقد اخل بكثير من اللطائف الخ) وذلك لان صيغة المضارع تدل على الاستقرار التجدد واستمرار التهاوى يشعر بالتساقط فى جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقى والتصادم فيكون مشعراً باللطائف المشار اليها بقوله وهى تلو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي فانه يدل على وقوع التساقط فى الزمان الماضي ولا يشعر بكونه فى جهات كثيرة فيكون مخلاً بذلك اللطائف (قوله بفتح الهاء الخ) وبالضم بمعنى الصعود كذا فى الاساس وشمس العلوم وفى القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للصعود وبافتح للصعود (قوله فى حكم الصلة للمصدر) سواء كان لفظ مشار مصدراً أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما زاد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً للمصدر لانه مفعول معه. والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن ، لكنه قيد له ومقارن معه فيكون فى حكم الصلة (قوله ونصب الاسياف) يعنى ان نصب الاسياف ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان ليكون تشبيهاً مستقلاً بل باعتبار انه مفعول معه، فان السيوف مصاحبة النقع سواء

(قول الحشى) والعامل فيه معنى التشبيه فيه رد على العصام حيث ابطال كونه اسم مفعول بانه العامل ولا يعمل الا

مع الاعتماد على موصوف ولا اعتماد هنا

لكنه قيد له ومقارن معه اما على كونه اسم مفعول فظاهر واما على كونه مصدراً فتقييده باعتبار كونه قيداً لمعموله ومقارناً معه لان المقارنة المعتبرة هنا للمثار لا للآثارة كما يأتي بعد

(قول الحشى) فان السيوف مصاحبة النقع اعتبر المصاحبة للنقع لان الهيئة انما تؤخذ من مصاحبة السيوف للنقع لا للآثارة

مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعها الا يرى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك
فصيلتها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبى على ذلك ان قوله تهاوى كواكب جملة وقعت صفة لليل فالكواكب
مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في انشاء المجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سات من اغادها وهي تملو
وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من
جهة واحدة وذلك لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا
وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعمواج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم لما تهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي
على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه ان ليس عطفنا على مثار النقع
بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب حمرا وبكرا ان
بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوم (و) المركب الحسى (فما
طرفاه مختلفان) احدهما مفرد والآخر مركب (كما صر في تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على دوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية
فالشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر وسيجي
لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (ومن بديع المركب الحسى ما) اى وجه الشبه الذى
(يجي في الهيئات التى تقع عليها الحركة) اى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة

كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى ، فانه
اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع (قوله تواقع) هكذا صححه في شرح المفتاح وشرح التلخيص ولما لم
يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة غيره الى تدافع وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لهبارة أسرار البلاغة وفيها
تواقع فالشيخ اما استعمله قياسا أو وجده (قوله أى يكون وجه الشبه الخ) اشار بجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى ان الظرفية
المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئى للكلى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفى ان يقل

(قال السيد) محل نظر (اقول) لان الحقيقة الماثمة من قبيل الواحد كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا
النظر حيث قال وفيه نظر ستعرفه

(قول الحشى) فانه اذا كان الخ اعتبار الضمير لثلا يفصل بين المعولين

والاستقامة وغيرها ويعتبر فيها التركيب (ويكون) مايجي في تلك الهيئات (على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسجرا ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد غيرها فالاول (كما في قوله) اى كوجه التشبيه الذى في قول ابن المعتز أو قول ابى النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الاشراق) واضطرابه بسبب تلك الحركة (حتى ترى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم

ومن بديع المركب الحسي الهيئات التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجي التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشبه به ووجه الشبه هيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدازة أى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطؤ والاتصال والانتطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لانه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعني تجرد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أى تركيب تلك الهيئة، اما من الحركة وغيرها من أوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا (قوله على وجهين) أى على ماريقين أحدهما ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين احدهما ذوان يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو المقرون فيه الحركة بغيرها من الاوصاف (قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والاوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ برينة عن جميع ذلك فانها تفيد ان الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدياد دقة التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة من الحركة والاوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التغير ولا للبحر والتعديل اشارة الى ان نفس التغير كاف في جرحه وان كان في نفسه صحيحا سيما اذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة) سواء كانت مشبهة أو مشبها بها أو وجه الشب (قوله أن تقترن) أى تلك الهيئة (قوله أن تجرد هيئة الحركة) من وضع المظهر موضع المضمحل باعتناء بشأنه (قوله من الاستدارة الخ) أى استدارة

(قول المحشى) إما من الحركة وغيرها أى اما من الوصف التي وقعت عليه الحركة كالأستدارة ونحوها وغيره أو من الحركات لان وجه الشبه الصفة التي تقع عليها الحركة لا الحركة وحدها أو مع غيرها أو يكون هنا كما قال العصام تسامح والمراد انه يجي في الحركات الواقعة على الهيئات كما يرشد اليه قوله بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة وبالجملة القول الذى نفاء قوله وليس المراد الخ أقرب لعبارة المتن لولا قوله وبلاستدارة الخ فان المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع الحركة مع غيرها بهيئة أخرى كذلك تدبر

يبدو له يقال) بداله اذا ندم والمعنى ظهر له وأى غير الاول (فيرجم) من الانبساط الذى بداه (الى الانقباض)
حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدى الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيبة وكذلك المرأة اذا كانت فى يد الاشل (و) الوجه (الثاني ان تجرد) هيئة الحركة (عن غيرها)
من الاوصاف (فهناك أيضا) يعنى كما لا بد فى الاول من ان يقترب بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى
الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة
لا مركبا (فحركة الرضى والسهم لا تركيب فيها) لاتحادها (بخلاف حركة المصحف فى قوله) أى قول ابن الماتز
(وكان البرق مصحف قار) بمحذف الهزة أى قارىء (فانطباقا مرة وانفتاحا) أى فينطبق انطباقا مرة
وينفتح انفتاحا مرة اخرى فان فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك فى الحالتين أعنى حالتى الانطباق والانفتاح
الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة
فن شأنه ان يمز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابتاض الجسم أشد كان التركيب فى هيئة
المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسرو كالفياض تلحفت * خضر الحرير
على قوام معتدل * فكأنها والريح جاء يميلها * تبنى التناق ثم ينعما الخجل * (وقد يقع التركيب فى هيئة السكون
كما فى قوله) أى كوجه الشبه الذى فى قول أبى الطيب فى صفة كلب يقمى) أى يجلس ذلك الكلب على
اليتمية (جلوس البدوى المصطفى) باربع مجدولة لم تجدل * أى بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل
الانسان والمجدول المقتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو (منه) أى من الكلب (فى اتمائه) فانه
يكون اكل عضو منه فى الاقضاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواضع وكذلك صورة
جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض

الجسم وشرافه (قوله والمعنى) أى بحسب أصل اللغة (قوله فان الشمس الخ) تعليل لما يستفاد من الكلام السابق أى
الهيئة حاصلة فى الطرفين (قوله ليتحقق التركيب) مؤلف بلا بد (قوله فينطبق انطباقا) الغاء لتعليل التشبيه المستفاد من
كأن أو اعتراضية لبيان وجه الشبه (قوله فى كل حالة أى جهة) إن اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة
الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر حركته فى الحالتين الى اليمين والشمال ففي كل
حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلو الى السفلى وبالعكس ففي كل حالة الى ثلاث جهات (قوله يمز ويندر) لعمدة
حركته الى الجهات وندرتها (قوله اكثر) أى أكثر ندرة وعزلة لان التركيب فى الامور المتباعدة اندر (قوله على قوام
معتدل) بفتح الدال وهو مصدر ميمى وصف القوام به على المبالغة لابتكسر الدال لانه لا تصح القافية بخجل فانه بفتح الجيم
الا ان يكتفى فى القافية بمجرد الاتفاق فى الروى بدون حركة ما قبله (قوله من جدل الله) أى مجدولة مأخوذة من جدل

ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب * كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الى
توديع مرتحل * أو قائم من نعام فيه لوثة * مواصل لتمطيه من الكسل * شبهه بالتمطى المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلفظ بحسب التركيب والتفصيل
بخلاف تشبيهه بالتمطى فإنه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمراً اجلياً (والمركب
العقلى) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى * مثل
الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر
عقلى منتزع من عدة أمور لانه روى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئاً مخصوصاً
هو الإسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه (واعلم انه قد ينتزع من
متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
توما عطاشاً غمامة) يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ
من هذين الوجهين وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق فى الأساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك
وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم أى تعرضت لهم فحذف الجار واصل الفعل (فلما رآوها أنشمت
وتجلت) أى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت توما عطاشاً غمامة خطأ (لوجوب
انتزاعه من الجميع) أى جميع البيوت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة في الايات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها (باتصال) أى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال (ابتداء مطعم بانتهاء مؤيس) لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر
الى الشئ الشديد الحاجة اليه اماره وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست

المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلذا فسرهم بمحكمة الخلق لا من جدل المسند الى الانسان فان معناه القتل والمجدول المأخوذ
منه معناه المقتول ثم ان استعماله فى احكام الخلق اما مجاز لأن القتل يستلزم الاحكام عادة واما لمة طارئة (قوله ومن لطائف
ذلك الخ) أى مواقع التركيب فى هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منسبة فى
موقعه بهيئة القائم من النعاس المتمطى المركبة من سكون كل عضو منه فى موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل
تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله فلفظ بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه الشبه
فى هذا التشبيه ليس بمركب حسي لان اللوثة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى على ولذلك قل بعض الناظرين
قوله ذلك اشارة الى مطابق المركب (قوله مثل الذين حملوا التوراة) علموها وكافوا بالعمل بها ثم لم يعملوها لم يعملوها ولم
يتغنوا بها (كمثل الحمار يحمل اسفاراً) حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد من الحمار معيناً (قوله وهو الكتاب)
وفى القاموس الكتاب الكبير وجزء من أجزاء التورية (قوله وكذا فى جانب المشبه الا ان الجمل فى جانبه تنزيلي فانهم

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتنامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاختصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لا آخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالآخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيها له بالهاء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في

لما لم يعملوا بها فكانهم لم يعلموها وليس المراد من الجهل عدم الاتفاص بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه الشبه حيث قال وجه الشبه حرمان الاتفاص الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لا يخفى انه لا ورود له لان ما تقدم انه اذا كان وجه الشبه مركبا من متعدد قد يقع الخطأ فيه بان انتزع من أقل مما يجب الانتزاع منه وفي التشبيهات المجتمعة انما يفوت الغرض من الكلام اذا اعتبر كل واحد على حدة لانه يقع الخطأ في انتزاع وجه الشبه في قولنا زيد يصفو ويكدر وجه الشبه في كل واحد من التشبيين على حاله في حالتي الانفراد والاجتماع (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون الغرض فيها الاجتماع (قوله من قبيل الاستعارة بالكناية) والقول بان الاستعارة بالكناية تنضمّن التشبيه لا ينفع في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم أن يكون تشبيها واحدا والتشبيهات الضمنية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة (قوله في افادة ما كان يفيد الخ) وهو التشبيه المستقل وان كان يتغير حال الباقي

(قل السيد) ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية (أقول) حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي واثبت له بعض لوازمه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما اذا جعل استعارة بالكناية فان المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فان لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لا مقصودا وسيجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية الى المكنى عنها كما زعمه السكاكي

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف (والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فائكة باخرى
 و) المتعدد (العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد) اى نزو الذكر على الاشي وفي المثل أخفى سفاداً
 من الغراب (في تشبيه طائر بالغراب و) المتعدد (المختلف) الذى بعضه حسي وبعضه عقلي (كحسن الطلعة)
 الذى هو حسي (ونباهة الشأن) اى سرفه واشتهاره الذى هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه)
 الضمير للشأن (قد ينتزع) وجهه (الشبه) اى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اى تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
 بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه التشبيه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين
 فيه) اى في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تلميح) أى إتيان

في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيرا في افادة التشبيه بل فيما افاده واو المعطف (قوله قد ينتزع الشبه) أى التماثل،
 أى الاشتراك في صفة (قوله من نفس التضاد) ، أى من غير ملاحظة أمر سوى التضاد (قوله ثم ينزل التضاد الخ)
 لاختفاء في أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل، اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل
 فإني شرحة للفتاح أى بعد الانتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بمضادة الاخر أو تضادها أو شبه
 التضاد . منزلة التناسب محل بحث وكذا ما قاله السيد في حواشي شرح المفتاح من أن كلمة ثم للتراخي في الرتبة، لان الانتزاع
 موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه انه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة
 ثانية لتعليل الانتزاع بمعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة
 التناسب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائي محض في الرضى
 ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى ﴿ فأتى الاصبح وجعل الليل سكنا ﴾

(قول المحشى) أى الاشتراك في وصف ابقى المتن على ظاهره على خلاف رأى الشارح يدلك على ذلك قوله بعد
 اذ هو أى الانتزاع بادعاء ان أحدهما عين الآخر فالمنتزع هو الاشتراك أى ينتزع تماثل الشئين من نفس تضادها لانهما
 اشتركا في التضاد المنزل منزلة التناسب بسبب هذا الاشتراك فيه فيحصل بينهما تماثل فوجه الشبه هو ما تماثلا فيه وهو التضاد
 المنزل منزلة التناسب فظهر معنى انتزاع الشبه أى التماثل من نفس التضاد لكن كلامه الاتي يفيد خلاف ذلك وان المنتزع
 وجه الشبه وهو التضاد المنزل فيحمل ما هنا على بيان ظاهر العبارة وقوله اذ هو بادعاء على ان المعنى ان انتزاع وجه الشبه
 من التضاد أن يحمل وجه الشبه ما هو ضد وصف المشبه كالجرة كما سيذكره الشارح فقوله بعد التنزيل أى تنزيل التضاد
 منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل أى في الوصف المنزل ضده منزله

(قول المحشى) أى من غير ملاحظة امر الخ أى هذا هو المراد لانه من غير تنزيل ثم ينزل بل التنزيل سابق كاسياني

(قول المحشى) اذ هو بادعاء الخ أى الانتزاع يحصل بادعاء ان أحدهما عين الآخر أى يتحقق بهذه الدعوى فان

تقبل التشابه بينهما انما هو بعد تناسبهما في شئ ولو ادعاء

(قول المحشى) لان الانتزاع الخ تعليل لكون ما قاله السيد محل بحث

بما فيه ملاحه وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشيء مليح (أو تهكم) أي سخرية واستهزاء (فيقال للجبان ما اشبه بالاسد والبخيل هو حاتم) كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتلميح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحه والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتلميح والافتهم وما وقع في شرح المفتاح من ان التلميح هو ان يشار في خفي الكلام الى قصة او مثل أو شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتلميح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحملي «اتاني من ابى اس وعيد * فسل بغيظه الضحك جسمي» ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتلميح فان قلت ظاهر قوله لا اشتراك الضدين فيه يوم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تلميح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد أي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحه والتهكم في شيء فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو أسد وللبخيل هو حاتم وادنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو أسد في الجراة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة والجود وهو الجبن والبخل لكن نزله منزلة الجراة والجود بواسطة التلميح أو التهكم لا اشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو أسد وانما هو الجراة لكن باعتبار التلميح أو التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) أي اداة التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو كأن زيدا أسداً أو لالشك اذا كان مشتقاً نحو كأنك قائم لان

على قراءة عاصم وقال تعالى ﴿صافات ويقبضن﴾ أي يصفقن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافي مطلقاً (قوله وظرافة) الظرافة بالطاء المعجمة ، الكياسة ظرف ككرم ظرفاً وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان الغرض الخ) هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام الامام المرزوقي يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التلميح المجرد والتهكم المجرد ليظهر تحقق كل منهما بدون الآخر في العرف فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكلية أوفي المثنى لمنع الخلو (قال الامام المرزوقي الخ) تأييد لسكون تفسير التلميح بما في شرح المفتاح غلطاً حيث قال المرزوقي قصد بها الهزء والتلميح وليس فيها اشارة الى قصة أو مثل أو شعر واشارة الى جواز اجتماعهما (قوله كان للتشبيه الخ) أي الاستعمال هكذا فقوله لان الخبر الخ،

(قول الشارح) لا اشتراكهما في الضدية تعليل لكون التنزيل للتلميح أو التهكم اذ لو اشتركا في غيرها لم يكن تلميحاً ولا تهكماً قال العصام والتلميح هو افادة كمال بخله في صورة كمال كرمه والتهكم هو انه بالغ في كمال بخله مع ارادة انه بالغ في كرمه (قول الشارح) أو كزيد الاسد أي على التشبيه المقلوب أو بعد الكاف قول محذوف أي أو كقولنا زيد الاسد على التشبيه البليغ (قول المحشى) الكياسة أي الخدق

الخبر في المعنى هو المشبه والشبه لا يشبه بنفسه وقيل إنه للتشبيه مطلقاً ومثل هذا على حذف الموصوف
 أي كانتك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير
 يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر نحو كانتك قلت وكأني قلت والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت
 الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً نحو كأن زيداً أخوك وكأنه فعل كذا وهذا
 كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
 معناها (والاصل في نحو الكاف) أي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو ومثل وشبه
 بخلاف نحو كان وتمائل ونشابه (أن يليه المشبه به) إما لفظاً كقولنا زيد كالأسد أو كولد الأسد وقوله تعالى
 مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * فإن المشبه به هو مثل المستوقد أي حاله وقصته العجيبة الشأن وأما تقديره كقوله
 تعالى * أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق * الآية

نكتة لوقوع الاستعمال فلا يرد أن الجامد أيضاً قد يكون متحداً بالاسم وأنه كالأشبه الذي بنفسه لا يشك في ثبوته له وإن
 كنى التغاير الاعتباري في ثبوته له فليكن في التشبيه أيضاً (قوله نحو كأنك قلت الخ) فإن الأصل كأنك رجل قال حذف
 الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه قلب الضمير الغائب بالخطاب وكذا في كأني قلت (قوله نحو كأن
 زيداً أخوك) ، يمكن أن يقال إنه في معنى المشتق أي متولد من ماء أيبك (قوله أي في الكاف ونحوها) لأنه إذا كان
 الأصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف أولى وليس ذلك بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل ، لأنه لا يدخل
 فيه فهو كالأبغني (قوله مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) أي حال المناقذين وقصتهم العجيبة المذكورة فيما سبق كمثل الذي
 أي كحال الفوج الذي استوقد ناراً عظيمة أي طاب وقودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع لها فلما أضاءت النار ما حول
 المستوقد من الأماكن والأشياء أو أضاءت تلك الأماكن والأشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين أي أخذ نورهم وامسكه
 ومضى به معه وما يمسكه الله فلا يرسل له فهذا أبلغ من أن يقال أذهب وإنما وجد الضمير في استوقد وحوله وجمع في قوله
 بنورهم وما بعده نظراً إلى جانب اللفظ والمعنى (قوله كقوله تعالى أو كصيب الخ) العطف بأوتنبه على أن كل واحدة
 من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فإيهما شئت حال المناقذين وقصتهم فقد أصبت وإن جمعت بينهما فقد
 بالغت في توضيح ما قصدت والصيب فعل من صاب يصوب أي نزل يطلق على المطر والسحاب أيضاً، فإن أريد به السحاب
 ففيه ظلمة من ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وإن أريد به المطر ففيه ظلمة تكافئه

(قول المحشى) نكتة لوقوع الاستعمال أي يكفي وجودها في صورة وليست حلة حتى يلزم اطرادها

(قول المحشى) يمكن أن يقال الخ أي فيكون الحق مع الزجاج

(قول المحشى) فانه لا يدخل فيه فهو لأن معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية أنت لا تبخل فلو كان ما هنا كناية
 كان معناه والاصل في الكاف ولا يدخل فهو من باب الفحوى (قول المحشى) فإن أريد به السحاب الخ والمراد

بالسحاب على كل الاقوى أي نواحي السماء فالتعريف للاستغراق كذا في حاشيته للقاضي
 (قول المحشى) سمحته بضم السين وسكون الحاء المهملين أي لونه الاسود وتطبيقه أي جملة طبقات بعضها فوق

فإن التقدير أو كمثل ذوى صيب حذف ذوى لدلالة قوله يعملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه
 لأن هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة أعنى عطفه على قوله كمثل الذى استوقد
 ناراً فالمثل المشبه به قد ولى الكاف لأن المقدر فى حكم المفعول وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما ولى المشبه به
 الكاف لما ذكر فى الكشف والإيضاح فيما لا يلى للمشبه به الكاف كقوله تعالى * إنما مثل الحياة الدنيا كماء
 أنزلناه * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره فعلنا أنه إذا كان المشبه به مفرداً
 مقدراً فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الإيضاح بأن قوله تعالى * يا أيها
 الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله * ليس من قبيل ما لا يلى
 المشبه به الكاف لأن التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى عليه الصلاة والسلام من أنصارى
 إلى الله على أن ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم أى زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون
 الحواريين أنصاراً مقدر بمد الكاف كمثل ذوى صيب حذف لدلالة ما أقيم مقامه عليه اذ لا يخفى أن ليس
 المراد تشبيه كون المؤمنين أنصاراً بقول عيسى عليه السلام للحواريين من أنصارى إلى الله قال صاحب المفتاح
 أوقع التشبيه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين من أنصارى إلى الله وإنما المراد
 كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره فتوهم بمضهم من ظاهر قوله أوقع التشبيه بين كذا وكذا أن المراد

وانتساجه بتتابع القطر وظلمة الظلال غمامه مع ظلمة الليل وأما الرعد والبرق فحيث كانا في أعلاه ومصبه ملتبسين به فى الجملة
 هما فيه أيضاً ويعملون استئناف كأنه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى إطلاق الأصابع على الانامل مبالغة بخلو
 عنها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق يعملون على معنى أن ذلك الجمل من أجل الصواعق والصاعقة، قصفة رعد تنقض
 معها شقة نار ولا تمر بشيء إلا أهلكته وانتصب حذر الموت على أنه مفعول له للجمل (قوله من قبيل ما ولى الخ) دون
 من قبيل ما يلى المشبه به (قوله تعالى كونوا أنصار الله) من إضافة الفاعل إلى المفعول أمراء المجريين وأبى عمرو بالتثنية
 بعض وقوله متظلمة بهما ظلمة الليل فتكون الظلمات ثلاثاً وقبله واضح لأن الرعد قيل صوت اصطكاكه أو صوت ملك
 يسوقه والبرق لمعانه هو أو اجنحة الملك وقوله ومصبه أى ما ينصب فيه

(قول الشارح) فإن التقدير أو كمثل الخ فى البيضاء أى أن كصيب عطف على الموصول بتقدير المضاف أعنى ذوى
 فيكون الكاف فى كصيب زائدة ولا حاجة لتقدير مثل وحينئذ لا يكون الكلام فيه وهو ما ولى المشبه به الكاف اذ هى
 زائدة والتشبيه إنما هو فى الأول فقط وعلى كلام الشارح يكون عطفاً على قوله أو كمثل وزيادة الحرف أهون من تقدير
 الاسم وتام الكلام فى حاشية القاضي

(قول الشارح) ولا بمفرد آخر سواء دل على مركب كلفظ المثل أولاً

(قول الشارح) اذ لا يخفى الخ توجيه لدلالة ما أقيم مقامه عليه

(قول الحشى) قصفة رعد بالقاف والصاد والفاء شدة الصوت فالمعنى شدة صوت الرعد

أن الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم ، بأن العوَاب المؤمنين بدل الحواريين إذ ليس المشبه كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الآية حينئذ ، لا تكون نظيراً لقوله أو كصيب وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له ، وهذا غلط منه لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى عليه السلام كما هو صريح ، في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف إليه كما في قوله تعالى * أو كصيب من السماء * بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه أوقع التشبيه أى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على أن اللام للعهدين أى دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمناً ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح بمعنى أن المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ويحتمل أن يكون قول عيسى عليه السلام على ما هو صريح لكن المراد هو الاول والثاني إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله أوقع التشبيه بين كون الحواريين ، هم المؤمنون لأنهم حواريو محمد عليه الصلاة والسلام إذ حوارى الرجل صفيه وخاصاته والله أعلم (ولقد يليه غيره) أى قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً لم يدبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا * فإن المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل أعنى الحال والقصة العجيبة الشأن نحو * واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط

واللام والاضافة في من انصارى الى الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر لما بينهما من الاختصاص أى من جنس متوجها الى نصرته الله ليطلق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة الفاعل الى المفعول (قوله بأن العوَاب المؤمنين) أى في عبارة المفتاح (قوله لا تكون نظيراً الخ) مع أنه قال في المفتاح ونظيره أى نظير كصيب قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا انصار الله الآية (قوله وهذا غلط منه) أى هذا الرد غلط من الشارح العلامة (قوله في الكتاب) أى في المفتاح (قوله محذوف) وهو كون الحواريين انصار الله (قوله أي دائر الخ) فالظرف أعنى بين ليس متعلقاً بالتشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك البعض بل متعلق بالدوران فيكون كلامه مدخولاً بين مشبه به والمشبه مدل عليه لام العهد قال السيد في شرحه المفتاح إنما يصح الدوران لو كان لما اقتضاء ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستلزمه) عطف تفسيرى لقوله يفهم ضمناً (قوله هم المؤمنون) يؤيده أنه وقع في بعض نسخ المفتاح المؤمنين بدل الحواريين كذا

(قول الشارح) لا تكون نظيراً الخ لعدم تقدير المشبه به بناء على ظاهر كلام ذلك البعض

(قول الشارح) والقصة العجيبة الشأن استعمال لفظ المثل في ذلك على سبيل الاستعارة وأصله للقول السائر الممثل

به نبات الارض فاصبح هشيما تذروح الرياح * اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضراً شديد الخضرة ثم يبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا أيضاً مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقدير اى كما في قوله تعالى * او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرجع عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يحملون اصابهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشف لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنياً عن تقدير كمثل ذوى صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأدى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله انما مثل الحياة الدنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد * وما الناس الا كالديار واهلها * بها يوم حلوها وغدوا بلافع * لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا ومرة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طالب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لاننا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة

في شرح المفتاح الشريفي (قوله قلت هذا تقدير الخ) أي تقدير كمثل ماء لا حاجة اليه لان المراعي في التمثيل الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه بمفرد يتأدى التشبيه به أولاً بخلاف قوله او كصيب فان فيه حاجة الى تقدير مثل ولا ينبغي ان دليله لا يثبت الاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوى ولا تعرض له في السؤال أصلاً فان ضم اليه ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ بان يقال ثبت الاحتياج الى تقدير ذوى فاتمجت باب التقدير فقدرنا لفظ مثل أيضاً ملائمة المعطوف عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ماء ليلام المشبه فلا فرق بين كماء وكصيب ، فالجواب الحق ان يقال لا يمكن تقدير المثل في كماء لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال النبات لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوى (قوله قال صاحب الكشف الخ) تأييد لقوله هذا تقدير لا حاجة اليه وعبرة الكشف فان قلت الذي كنت تقدره في المفرد من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك أو كمثل ذوى صيب هل تقدر مثله في المركب منه قلت لولا طالب هذه الضمائر الى آخر كلامه (قوله فان قيل الخ) منع للملازمة المستفادة من قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنياً وذلك أن تجمله واراداً أيضاً على قوله بخلاف قوله أو كصيب فان الضمائر الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعدم ملاحظة قوله لاني في التمثيل اراعي مضربه بمورده ولا يضرب الا ما فيه غرابة كذا في القاضي

(قول المحشي) فالجواب الحق الخ أى بعد ضم ما يستفاد من قوله بل الجواب الخ

(قول المحشي) على ما هو العمدة وهو صاحب تلك الحال

كما في قوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا كماء * بل الجواب انه لما افتتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير وله كماء أنزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهوا بيننا (وقد يذكر فعل ينبىء عنه) اى عن التشبيه (كما في علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه وارىد انه مشابه للاسد مشابة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه (و) كما (في حسبت) او خلت زيدا اسدا (ان بعد التشبيه) اذنى تبديد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويخيل وفي كون هذا الفعل منبثا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبىء عن حال التشبيه من القرب والبهمة لكان اصوب

البكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحمل على انه تذكير لما سبق وتقرير له (قوله بل الجواب الخ) فيه بحث اما أولا فلما في معنى اليب في بيان مقدار المحذوف انه ينبىء تقليله ما يمكن ليقل مخلفة الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل عن وجه الاحتياج الى تقدير المثل والجواب على تقدير تمامه يفيد اولوية تقديره واما ثالثا فلانه اعتراف ، بقصور جواب الكشف اذلا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى أصلا وعندى أن سؤال الكشف سؤال عن تقدير ذوى وانه ليس فى الكلام تقدير مثل بناء على ان قوله أو كصيف عطف على الذى استوقد كما نص عليه القاضى فى تفسيره والكاف زائدة ، كما فى قوله مثل كمصف نص عليه الرضى ، فيكون التقدير بعد اعتبار العطف وزيادة الكاف أو كمثل ذوى صيب فالسؤال ليس الا عن تقدير ذوى ولذا قال من حذف المضاف بصيغة الافراد فيطابق الجواب بلارية ولا يرد قوله فان قبل هب الخ وتفصيله فى حواشينا على تفسير القاضى (قوله واشد ملائمة الخ) لان الكاف فى كمثل دخل على المشبه به فالمناسب أن يكون فيه كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سهوا بيننا) لوجهين القول بالتقدير وجعله مما لا يلى الكاف المشبه به (قوله اصوب) انما قال ذلك لانه يمكن حمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التسامع (قول المحشى) بقصور جواب الكشف أى عن سؤاله الذى نقله المحشى قبل بقوله فان قلت الذى كنت الخ

لان السؤال عن تقدير كمثل ذوى صيب والجواب انما يفيد تقدير ذوى فقط

(قول المحشى) كما فى قوله مثل كمصف فان من مواقع زيادة الكاف دخول مثل عليه كالأية والشاهد الذى ذكره

(قول المحشى) فيكون التقدير بعد اعتبار العطف الخ أى فلم يتعرض صاحب الكشف فى السؤال لتقدير لفظ المثل

ايضاً بل انما اعتبره فى عطف قوله كصيف على الذى استوقد

(قول المحشى) فيطابق الجواب بلارية فلا يرد انه تعرض فى السؤال لتقدير المضافين أعنى مثل ذوى وفى الجواب

اكتفى على بيان تقدير لفظ ذوى وما درج عليه الشارح من تقدير المضافين مغتار صاحب المفتاح وقد رجح القاضى مختار الكشف بناء على ما فهمه المحشى بان زيادة الحرف أهون من تقدير الاسم سيما اذا رجحه قرب المعطوف عليه

(والفرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى المشبه وهو) أي الفرض العائد إلى المشبه (بيان إمكانه) يعني بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه (كما في قوله) أي قول أبي الطيب (فإن تفق الانام وانت منهم * فإن المسك بعض دم الفزال) فإنه أراد أن يقول أن المدح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابة بل صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم أنه لا يمد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فإن قلت أين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمناً وإن لم يدل عليه صريحاً لأن المعنى أن تفق الانام مع أنك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لأن المسك بعض دم الفزال وقد فاقها حتى لا يمد منها خلاك شبهة بحال المسك ويسم مثل هذا تشبيهاً ضمناً أو تشبيهاً مكنياً عنه (أو حاله) عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف (كما في تشبيه ثوب بأخر في السواد) إذا علم لون المشبه به دون المشبه والالم يكن لبيان الحال لأنها مهيئة (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كما في تشبيهه) أي تشبيه الثوب الأسود (بالثياب في شدته) أي في شدة السواد (أو تقريرها) مرفوع معطوف على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه (كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم

حيث جعل المنهى عن حاله منبأً عنه (قوله والفرض الخ) قدم الفرض على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه أن يكون الفرض منه عائداً إلى المشبه الذي هو كالمفيس وكذلك كان عوده إليه أغلب كذا في شرح المنتاح الشريف والظاهر أن يقال أن المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الفرض منه عائداً إليه (قوله بيان إمكانه) أي إمكانه الوقوعي (قوله ويدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوعي (قوله بل صار أصلاً برأسه) أي كأنه أصل برأسه يدل عليه قوله كأنه ليس منها فلذا قال كالممتنع والافكونه أصلاً برأسه ممتنع (قوله فلا استبعاد الخ) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت محذوف أقيم عليه مقامه (قوله مرفوع) أي ليس مجروراً معطوفاً على إمكانه إذ لا معنى لبيان تقريره (قوله من لا يحصل الخ) أي لا يبق لي لاجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كذا أي بقي منه وحصلت منه على شيء ومضى الكرام فحصلت بعدهم على نفس لثام انتهى وقيل إن جعلت ملحقة بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أي لا يكون من سعيه على طائل وإن لم يجعل فهو حال (قوله لأن الف الفكر بالحسيات الخ) أشار بذلك إلى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيهه بالحسوس وبالمعقول يكون

(قول المحشي) والظاهر الخ لبعد التشبيه عن القياس

منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها لا ترى أنك إذا أردت وصف يوم بالطول فقلت يوم
 كأطول ما يتوهم أو كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله * ويوم كظل الرمح قصر طوله ،
 دم الزق عنا واصطكاك المزاهر * وكذا إذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمة البصر وكأنه
 ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم أيام كإباهيم القطا وقول الشاعر * ظللنا عند باب أبي نعيم * يوم مثل سافة
 اللباب * وكذا إذا قلت فلان إذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم
 يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله * إذا هم القى بين عينيه عزمه *
 ويكب عن ذكر العوالم جانباً (وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم
 وهو به أشهر) ، أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر واعرف ظاهر هذه العبارة أن كلا من الاربعة
 يقتضي ذلك ، وليس الامر كذلك لأن بيان امكانه إنما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ، ليصح
 قياس المشبه عليه وجعله دليلاً على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به أتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

بتنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله لتقدم الحسيات) أي في الحصول ولذا قيل من فقد حساً فقد علماً (قوله ويوم
 كظل الرمح) أي في وقت الطلوع والغروب قصر طوله أي قصر طول ذلك اليوم دم الزق أي شرب الخمر صادراً عنه فإن
 السرور والنشاط يوجب القصر (قوله أي وأن يكون المشبه به الخ) إشارة إلى أن قوله هو به معطوف على وجه الشبه
 وأشهر على أتم والضمير المرفوع راجع إلى المشبه به ولذا ابرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال إذ المقصود أن
 هذه الاغراض تقتضي الأمرين لأنها تقتضي الإتمية في حال كونه أشهر والمراد الإتمية والأشهرية عند مخاطب التشبيه وفي
 عطف اعرف على أشهر إشارة إلى أن الأشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف أشد معرفة كما في شرحه للمفتاح أي
 أن كان المشبه معروفاً بوجه الشبه لا بد وأن يكون المشبه به أشد معرفة منه (قوله وليس الامر كذلك) ، فالمراد أن مجموع
 الاغراض يقتضي الأمرين وأن اختص البعض ببعض الاغراض (قوله ليصح قياس المشبه عليه) هذا لا يدخل في
 التعليل وإنما ذكره تمهيداً لقوله وجعله دليلاً على امكانه فإن جعله دليلاً عليه إنما هو بطريق القياس عليه والمقصود أنه إذا
 كان المشبه به اعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله مثله في وجه الشبه دليلاً على امكان وجود المشبه لكونه مشاركاً فيه
 لما هو موجود وأما إذا كان في مرتبة المشبه في الخفاء لم يكن التشبيه به منزلاً لاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ)

(قول الشارح) ظللنا عند باب الخ مقصوده أن يشير إلى طيب أيامه عند أن لان أيام السرور توصف بالقصر بخلاف أيام الحزن

(قول الشارح) لكنه لا يقتضي الخ لكن بمعنى الواو إذا لا وجه للاستدراك بعد الحصر السابق

(قال السيد) واصطكاك المزاهر (أقول) المزهر العود الذي يضرب به

(قال السيد) من الاريحية (أقول) الاريحي الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية إذا ارتاح للندي والارتياح النشاط

(قال السيد) ظاهر هذه العبارة (أقول) أي ظاهرها يقتضي ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع

على التفصيل المذكور في الشرح (قول المحشي) فالمراد أن مجموع الاغراض الخ بأن يكون كل منها له اقتضاء البعض

أو لكل بخلاف ما أورده الشارح بقوله فإن قلت الخ

الا كون المشبه بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليعين مقداره على ماهو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى اتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلنا لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد بالسواد بمقلة الطي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجذور والساحة الجامدة المنقورة ليست في الساحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به أندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم

اذلا دخل للاتمية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) أى من غير التفتات الى زيادة ونقصان (قوله على حد مقدار المشبه به) اما حقيقة او ادعاء (قوله ادخل في السلامة) أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت كانت التشبيه الذي لبيان المقدار ادخل في القبول ، فلا يرد ان التأييد مخالف لما هو المدعي لان كونه ادخل في القبول يدل على ان التشبيه الذي فيه تفاوت بالزيادة والنقصان مقبول أيضا (قوله بل كلما كان الخ) اضرب عن قوله لصحة تشبيه وجه الهندي الخ لبيان ان شيئين من الثلاثة لا يقتضي الاشهرية فان قوله لصحة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء لاتمية (قوله كان التشبيه الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في التزيين والتشويه فلان حسن مالم يشتهر وقبح مالم يشتهى اكثر تأثيرا لفرأيتهما بخلاف المألوف والتأخرون جعلوه اضرابا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلفوا الجمعية الاغراض بما تمجده الامجاع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجمال فيه ، وعدم ظهور مطابقته للتفصيل الذي ذكره بعده وعدم مطابقة الدليل للمدعي (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) أى أشد معرفة واختصاصا ، والتصاقا بها بالقياس الى المشبه عند مخاطب كذا في شرحه

(قول الشارح) بل كلما الخ اضرب عن عدم اقتضاء الاتمية والاشهرية في الثلاثة الصادق باقتضاء المساواة في ذلك الى اقتضاء عدم المساواة أيضا وأما ما كتبه المحشي هنا فغير ظاهر الا ان يكون في ندرته اقتضار اولا على لاتمية (قول المحشي) فلا يرد ان التأييد مخالف الخ تفريع على قوله أى في نفسه بان لا يكون قابلا للتفاوت ومحصل الدفع ان معنى كلام الشارح انه متى كان ادخل في السلامة بان لا يكون قابلا للتفاوت كان ادخل في القبول ومفهومه انه اذا لم يكن ادخل في السلامة في نفسه بان كان قابلا للتفاوت لكن لم يقع فيه تفاوت بالفعل كان مقبولا فقط وليس مفهومه انه اذا وقع فيه تفاوت بالفعل يكون مقبولا حتى يرد هذا اليراد فلا دخل في السلامة في نفسه هو مذكروا لا دخل فيها لاني نفسه هو ما كان قابلا لكن لم يقع فيه تفاوت

(قول المحشي) وعدم ظهور مطابقته للتفصيل سيأتي بيانه في الشارح

(قول المحشي) والتصاقا بتفسير الاختصاص اذ هو بمعناه الحقيقي لا يتفاوت وترك من عبارة شرح المفتاح وأقوى حالا مع

يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لا امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الا بلغ أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه خم فيه جر موقد يجر من المسك موجه الذهب نقلا لا امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفهم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه أو للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف الذوات كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف وأخص

المفتاح (قوله لبيان مقدار المشبه) أى مقدار حاله وكذا لبيان حاله ، تركه قربه من بيان المقدار وقد ذكره ، في المفصل (قوله ولا لزيادة تقريره) ، أى تقريره الذى هو زائد في نفسه (قوله لا امتناع تعريف المجهول بالمجهول) أى انه اذا لم يكن أعرف وأقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذى يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الا بلغ للشيء بما يساويه في التقرير والتحقيق وهو ممتنع قطعيا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف أولى (قوله الى الواقع) متعلق بقوله نقلا وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وبصيرورته تعليل للمعلل (قوله أو الوجه الآخر) عطف على قوله لا امتناع أى نقلا للوجه الآخر (قوله أو عند حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه الصورة انما الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشبه به معا كما يدل عليه قوله لكانته يندر حضورها عند حضور المشبه ، فيستطرف لمشاهدة اعتناق الخ (قوله

(قال السيد) نقلا لا امتناع وقوع المشبه به (أقول) منصوب على انه مفعول له الا براز المقدار أى ولا لابرازه في

معرض الاستطراف للنقل

(قال السيد) أو للوجه الآخر (أقول) عطف على قوله لا امتناع ولهذا قال أى نقلا لندرة حضور المشبه به (قال السيد) وعلى هذا (أقول) أى اذا فسر قوله لمثل ما ذكر بما فسر العلامة كان تعليلا لنقل ندرة حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به وحينئذ تبقي دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون أعرف وأخص وأقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل فالأولى ان يفسر بما ذكره من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف لان هذا انسب بسباق كلامه حيث عل سابقا عدم صحة ذكره لبيان المقدار أو الامكان أو الحال أو زيادة التقرير أو التزيين أو التشويه بقوله لا امتناع تعريف المجهول الى آخره (قول الشارح) لا امتناع تعريف المجهول بالمجهول هذا ان كان مساويا فان كان اخفى فهو بالامتناع احرى ويمكن ادخله في عبارته (قول المحشى) تركه الخ رد لما اعترض به الشارح في شرح المفتاح على صاحب المفتاح حيث قال انه لم يفرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل ابقى قاصرا عنه اذ لا يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المذكورة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا

(قول المحشى) في المفصل أى تفصيل هذا الجمل

(قول المحشى) أى تقريره الذى هو زائد انما قال ذلك لان الكلام في تقريره لاني زيادته

(قول المحشى) في القدر الذى يقصد تعريفه والا فاصل المعرفة موجود

وأقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا وعلى هذا) أى على تفسير لمثل ما ذكر بليستطرف الخ (قوله خاليا عن التعليل) على أنه لا يخفى أن في التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب كون قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة كذا في شرحه للمفتاح ويمكن أن يقال، أن انظلمثل مقم، كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) أى من امتناع تعريف الخ

(قول الشارح) اما مطلقا كما في نقل ندرة الحضور في الذهن من البحر المذكور الى ذلك الفهم ليستطرف استطراف النوادر أو عند حضور المشبه كما سيأتي في قوله كأنها فوق قامات ضعفت بها أوائل النار الخ (قول الشارح) قلا علة لقوله تشبيه فم الخ كذا في شرحى المفتاح لكن يلزم أن نقل ندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه الى المشبه يكون علة لتشبيه الفهم المذكور بالبحر الموصوف وليس كذلك لأن المشبه به نادر الحضور مطلقا وإنما يكون علة لتشبيه البنفسج بأوائل النار في اطراف كبريت فينبغي أن يجعل علة للإبراز في معرض الاستطراف مطلقا فإنه يكون لنقل الامتناع أو نقل ندرة الحضور اما مطلقا أو عند حضور المشبه وامل ما ذكرنا هو الحامل للسيد على ما ذكره في حاشية هذا الكتاب بخالفا لشرحه للمفتاح بناء على تفسير الوجه الآخر قلا عن العلامة بنقل ندرة حضور المشبه به اما مطلقا أو عند حضور المشبه فلو كان حينئذ علة للتشبيه لزم المحذور السابق بخلاف جملة علة للإبراز واما في شرحه قدس سره للمفتاح ففسر الوجه الآخر بندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا ومثله الشارح في شرحه فتدبر وقوله لا امتناع الخ أى قلا لصورة الامتناع الى ماهر واقع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية أى بعد طريقا قريبا مثلاً

(قول الشارح) وقيل معناه الخ فيه أنه يلزم أن يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما اقوى في وجه الشبه أو اعرف به مع أن المشبه به كلما كان أندر حضوراً في الذهن كان الاستطراف أقوى كذا في شرح المفتاح الشريف في هذا على أن نلفظ مثل مقم فإن كان أصليا والمعنى لم يصح أن يذكر المشبه به لإبراز المشبه في معرض الاستطراف لا امتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون أعرف منه بالاستطراف وأقوى فيه وأعرف به وزد عليه أن الاستطراف غرض من التشبيه والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به أقوى فيه ثم أن لزوم كون المشبه به أقوى في وجه الشبه وأعرف به لاول عبارة المفتاح ضروري لأن قوله أو معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يصح الواقع جزأ لا لفناء كون المشبه أعرف وأخص وأقوى وهذا اللزوم لا يخالف باختلاف تفسيرات قوله لمثل ما ذكر كذا ذكره السيد في شرح المفتاح لكن سيأتي في حاشيته هنا أنه يمكن تأويله (قول المحشي) فيستطرف أى فاذا احضرت صورة اتصال النار باطراف الكبريت مع المشبه استطرف المشبه لكونه موافقا لما هو بعيد منه غاية التباعد

(قول المحشي) سماجة لأن عبارة المفتاح قلا لا امتناع وقوع المشبه به الى الواقع ليستطرف ولم يقيد الاستطراف بصيرورته كالممتنع وإنما قيد به الشارح العلامة فليس بحسب اللفظ في قوله أولا ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتميز عن استطراف الندرة بأنه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يتخلو عن سماجة اذ ليس في الاول اعتبار قيد حتى يحسن تشبيه مقيد آخر به نعم وقوعه بعد نقل الامتناع تعليل مؤذن بالقيد

(قول المحشي) أن لفظ مثل مقم أي فيكون مرجع الاشارات الاستطراف من حيث هو لا المقيد الذي يفيد لفظ مثل تدبر

(قول المحشي) كما في التوجيه الثاني لأن المراد بما ذكر تعريف المجهول بالمجهول فلفظ مثل زائد

أنسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به أقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة ليحصل الغرض وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه

(قوله الا فيما يكون لزيادة التقرير) والمدعى عام والقول بانه تعليل المجموع بالمجموع كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا يصح ههنا لان مقصود السكاكي رحمه الله بيان لية جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبه به أقوى مع وجه التشبيه في صورة زيادة التقرير قطعاً أن يكون الغرض العائد الى المشبه به، في التشبيه المقلوب، مطلقاً ايهام كونه اتم، ولانه يلزم أن يكون ذكر الاعرفية في التعليل مستدركا اذ لا دخل له في اثبات المدعى، الا أن يقال دعوى الاتمية في وجه التشبيه تتضمن دعوى الاعرفية، لان الاغلب أن يكون الاثم اعرف (قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين الخ) وكذا فيما يكون لبيان الحال والمقدار والامكان، ليكون الدليل مطابقاً للمدعى الا انه تركه لظهوره (قوله وحينئذ) أي حين

(قول الشارح) اتم في الاستحسان الخ أي لامر غير وجه الشبه

(قول المحشي) لان مقصود السكاكي الخ حيث قال وانما جعل الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه الشبه لان حق المشبه به أن يكون أعرف الخ ما سبق في الشارح

(قول المحشي) في التشبيه المقلوب انما خصه بقول السكاكي ثم بناء على ان حقه أن يكون أعرف بوجه الشبه وأخص به وأقوى حالاً مع كون الغرض من التشبيه المقلوب ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وسيأتي التخصيص في كلام المحشي بعد (قول المحشي) مطابقاً سواء صورة التقرير وغيرها

(قول المحشي) ولانه يلزم الخ أي اذا كان المقصود تعليل المجموع بالمجموع بان يكون لامتناع تعريف المجهول بالمجهول راجعاً لقوله ان يكون أعرف وتقرير الشيء بما يساويه راجعاً لقوله وأخص بها وأقوى حالاً يلزم أن يكون ذكر الاعرفية مع تعليلها يعد مستدركا لان مقصود السكاكي اثبات الاتمية في وجه الشبه ولا دخل للاعرفية فيه بخلاف ما اذا كان المراد بجهة التشبيه الغرض منه بالاتمية الاتمية في الغرض من وجه الشبه لاني نفسه كما اختاره الشارح فان الاعرفية لازمة في ذلك ويكون كل من التعليلين عاماً لجميع ما قبله كما سيأتي

(قول المحشي) الا أن يقال الخ فتكون الاعرفية معتبرة أيضاً في صورة التقرير كما انها معتبرة في جميع ما عداها كما بينه السيد في شرح المفتاح بخلاف الاتمية فانها لا تكون في بيان المقدار لانه يجب فيه كون المشبه به على قدر المشبه لا يزيد ولا ينقص (قول المحشي) لان الاغلب الخ تعليل لتضمن الدعوى

(قول المحشي) وكذا فيما يكون لبيان الحال الخ أي في التشبيه الذي الغرض منه بيان حال المشبه أو مقدارها أو بيان امكانه لا بد أن يكون المشبه به اتم في ظهور تلك الحال أو مقدارها أو ظهور امكانه

(قول المحشي) ليكون الدليل أي السابق وهو قوله لامتناع تعريف المجهول الخ لانه أعم مما ذكره الشارح هنا ومساو لما نقله عن السكاكي من الدعوى السابقة مع زيادة بيان حاله كما ذكره المحشي سابقاً

(قال السيد) وحينئذ لا يبعد الى آخره (أقول) هذا توجيه بعيد جداً بل هو باطل قطعاً فان السكاكي بعدما ذكر

أعنى الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الاغراض العائدة الى المشبه قال وأما الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حته ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها وأقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له أدنى تمييز لان معناه حينئذ انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان المشبه به حقه أن يكون أعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء أريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعنى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه أو أريد مطلق الغرض من التشبيه

(قال السيد) لانه قال يجب أن يكون المشبه به أعرف الى آخره (اقول) يريد به على ما نقل عنه ان السكاكي صرح في هذا الكلام بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب أن يساويه فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار اذا أريد بجهة التشبيه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون في صورة انتهى كلامه والذي يظهر مما ذكر في مفتاح مجالا أولاً ومفصلاً ثانياً ان كون المشبه به أعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وان كونه اتم وأقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحقاق النقص بالكامل وما الاستطراف فالمعتبر فيه غرابة المشبه به وندرة حضوره وذلك انه ادعى أولاً كونه أعرف وأقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وعال ذلك بامتناع تعريف الجهول بالجهول وامتناع تقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ والاول علة للاعرافية والثاني علة لكونه أقوى وظاهر ان التعليل الثاني مخصوص بصورة التقرير فيثبت به الحكم أعنى كونه أقوى في هذه الصورة وحينئذ يجب أن يكون التعليل الاول شاملاً للجميع أو لما عدا التقرير لئلا يختل نظام الكلام وشموله للجميع اظهر لنتجه نظم التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به أقوى وأعرف وعقبه بما يصلح أن يكون إشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانياً وصرح بأن الاتمية معتبرة في زيادة التقرير وليست بمعتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار السلامة عن الزيادة والنقصان وبأن الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان والتزيين والتشويه وبأن ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فاذا أريد تطبيق المجهل على هذا المفصل وجب دعوى الاعرفية في التزيين والتشويه أيضاً وتأويل كلامه السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته لما سبق في الاحكام أعنى كون المشبه به أقوى وأعرف وحمل قوله لائل ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد اخراجه عن المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به أعرف بوجه الشبه وهو مصرح به في الكلام المفصل حيث جعلها شر يكتفي لبيان الامكان في كون المشبه به مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن أن يقال ليس وجه التشبيه بين وجه الهندي ومقالة الظبي مطلق السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع وبقوله ولا شك أن مقالة الظبي بهذا أعرف منه وكذا الحال في التشويه واما صممه في الكلام المفصل بيان الحال الى بيان المقدار والحقاق النقص بالكامل الى زيادة التقرير فلا ينافي ما ذكره في الجمل هذا ما عندي في ايضاح عبارة المفتاح وتخصيص ما أريد بها ودفع ما يتخيل فيها من الاضطراب والاختلال

التشبيه فيما اذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه أو بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه أو تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد

ادكانت الاتمية في الغرضية لازمة ، في كل تشبيه « قل قدس سره واما الغرض العائد إلخ » أى في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله وانما قل مرجعه لانه الغالب ولذا قل في الضرب الثانى وربما كان الغرض العائد الى المشبه به بيان كونه أهم عند المشبه « قال قدس سره وهذا كلام غير منتظم إلخ » هذا انما يلزم ان أريد بقوله ايها كونه اتم في وجه التشبيه كونه اتم في نفسه وذلك باطل لان التشبيه المقلوب ، الذى لا يكون الغرض منه التقرير يفيد ايها كونه اتم في الغرض لاني نفس وجه الشبه مثلاً اذا قيل مقالة الظهى كوجه الهندي يكون مفيداً لايها كونه اتم في الاستحسان وأبلغ من مقالة الظهى فراده كونه اتم في وجه التشبيه بالنظر الى الغرض الذى يقصد من وجه التشبيه ويترتب عليه فالكلام حينئذ منتظم غاية الاتظام « قال قدس سره يريد به إلخ » بيان لكون هذا الكلام دليلاً على ارادة الغرض من جهة التشبيه بوجهين « قل قدس سره وأيضاً في هذا الكلام إلخ » أى في هذا الكلام دلالة على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومسلم الحكم وكونه نادراً يكون في صورة لاني جميع الصور ، فلا يمكن حل جهة التشبيه على وجه الشبه لانه يستلزم ، عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون مخالفاً للمفصل ، والاظهر ان يقال ان في هذا الكلام دلالة على ان الاتمية تكون في صورة وهى زيادة التقرير الا انه قصد ان في الكلام ، دلالة على التوزيع لا على العموم « قال قدس سره واما الاستطراف إلخ » هذا صريح في المفصل وأما المجلد فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعرفية والاتمية فالمراد بقوله يظهر مما ذكر في المفتاح إلخ يظهر من مجموع ما ذكره من المجلد والمفصل لامن كل واحد منهما « قال قدس سره

(قول الشارح) لكن يجب إلخ هذا هو محل الشاهد لانه صرح فيه بانه يجب في بيان المقدار أن لا يكون المشبه به أقوى حالاً مع وجه الشبه بل لابد أن يكون مساوياً فلا يصح أن يقال يجب أن يكون أقوى حالاً مع جهة الشبه في بيان المقدار اذا أريد بجهة الشبه وجه الشبه وأيضاً في هذا الكلام دلالة على ان كلا من الاتمية وغيرها انما يكون في صورة كذا قل عنه وحينئذ فلا يطابق هذا التفصيل الاجمال السابق الا بالحل على ما ذكر

(قول المحشى) في كل تشبيه بناء على انه ترك الباقي لظهوره كما ذكره قبل

(قول المحشى) الذى لا يكون الغرض منه التقرير أى تقرير حال المشبه أى بخلاف ما كان الغرض منه التقرير فانه انما يفيد كون وجه الشبه في المشبه به أقوى كعدم الفائدة في الرقم على الماء لا اتم تدبر ثم ان ما ذكره المحشى من تأويل كلام السكاكى بحمل عليه ما سيأتى في المصنف والشارح في التشبيه المقلوب (قول المحشى) فلا يمكن حل جهة التشبيه أي في المجلد السابق (قول المحشى) عموم الاتمية والاعرفية اقتصر عليهما لانهما المذكوران في المجلد السابق (قول المحشى) والاظهر إلخ لان هذا الكلام يدل على ان الاعرفية تكون في صور كثيرة مما سبق في المجلد وانما قال في صورة مع انها في صورتين لان مراده صورة مما سبق في المجلد والحق الناقص بالكامل لم يبق فيه

(قول المحشى) دلالة على التوزيع لا ان كلا في صورة واحدة

استطرافه (أو تزينه) مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه) اى عد المشبه طريقا حديثا (كما في تشبيه غم فيه جرم وقد يحرق من المسك موجه الذهب لبرازه) اى انما استطراف

وذلك * اى ظهور كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وحينئذ صح كونه اعرف الخ من المجهول والمفصل * قال قدس سره والاول علة للاعرافية * اى الاعرفية بوجه الشبه فعنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول ان التشبيه لتعريف المشبه بالمجهول بوجه الشبه وامتناع تعريف المجهول بوجه الشبه بالمجهول بوجه الشبه فلا بد ان يكون اعرف بوجه الشبه وحينئذ لا بد في اتهم الدليل من ضم مقدمة اخرى بان يقال واذا كان المشبه به مجهول الوجه لا يصح بيان الاغراض المذكورة به لان وجه الشبه كالعلة في القياس والغرض كالحكم واذا لم يكن المقيس عليه معلوم العلة لا يصح ثبات الحكم به فكذا المشبه به اذا كان مجهول الوجه لا يصح بيان الغرض به وما على ما اختاره الشارح رحمه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فن معنى قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لامتناع تعريف مجهول الغرض بالمشبه به المجهول الغرض * قال قدس سره والثاني علة لكونه أقوى * اى لكون وجه الشبه أقوى فالمراد بما يساويه في قوله لامتناع تقرير الشيء بما يساويه ما يساويه في وجه الشبه فلا بد فيه أيضاً من ان يقال لان المساواة في وجه الشبه الذى هو كالعلة توجب ثبوت أصل الحكم لا تقريره بوجه ابلغ وعلى مختار الشارح رحمه الله تعالى لامتناع تقرير الشيء بما يساويه في التقرير * قل قدس سره وظاهر ان التعليل الخ * هذا الظاهر على تقدير ان يراد بتقرير الشيء . تقرير حال الشيء . وتقوية شأنه كما في قوله ولازيادة تقريره اما اذا اريد بالتقرير البيان والاثبات وبالشئ الغرض مطلقا بحيث يعم كل تلك الاغراض كما اختاره الشارح رحمه الله وأشار اليه بقوله نم لا بد في التشبيه ان يكون الخ فهو عام كالتعليل الاول * قل قدس سره لثلاثيختل نظام الكلام * فانه لو كان مختصا بالبعض كبيان الحال والمقدار كما في المفصل يبقى البعض الاخر بلا دليل فيختل النظام * قل قدس سره ثم ذكر الاستطراف * عطف على قوله ادعي * قال قدس سره على وجه يشعر الخ * لان الظاهر ان قوله أقوى مغرض الاستطراف معطوف على قوله في معرض التزيين الخ * قل قدس سره بما يصلح الخ * وهو قوله لمثل ما ذكرنا انما قال يصلح لانه يحتمل معنيين أحدهما ان يكون معناه يستطرف الخ وثانيهما ان يكون معناه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول كما في الشرح * قال السيد وكذا في بيان الامكان الخ * هذا مبنى على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم الحكم ومعروفه الاعرفية وان يكون قوله من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بيانا لما الموصولة والظاهر خلافه لأن الظاهر حينئذ ان يقول مسلم الحكم معروفه في وجه الشبه والظاهر ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد والمراد بما الغرض كما اختاره الشارح رحمه الله وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذا الاغراض ببيان حال المشبه والمقدار بان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان الحال أو المقدار أو الامكان أو التزيين أو التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة الظبي ليس أعرف واشهر من سواد وجه الهندي وكذا الهيئة التي في السلحة المنقورة ، ليست اعرف واشهر من الهيئة التي في الوجه المجذور بل الامر بالمعكس لكثرة رؤية وجه الهندي والوجه المجذور بخلاف مقلة الظبي والسلحة المنقورة فالمراد بقوله مسلم

(قول المحشي) ليست أعرف واشهر فيه نظر نعم الغرض لا يتوقف على لاعرفية بالمعنى المراد للسيد

(قول المحشي) تقرير لحل الشيء هو وجه الشبه

المشبه في هذا التشبيه لابرار المشبه (في صور المتنوع عادة وللاستطراف وجه آخر) غير الابرار في صورة المتنوع عادة (وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كإسم) في تشبيه فم فيه جرم موقد

الحكم ومعروفه ان لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية * قل قدس سره فاذا أريد تطبيق الخ * أي التطبيق على وجه يصح فاصل التطبيق موقوف على التأويل المذكور وصحته موقوفة على دعوى الاعرفية، وانما قلنا ذلك لان التطبيق بين المجل والمفصل، حاصل بما ذكره سابقا حيث اعتبر الاعرفية في جميع الصور سوى الاستطراف في المجل والمفصل * قال قدس سره وتأويل كلامه الخ * لا بد من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه ولم يبينه فيه ترك الواجب ولعله أن يكون قوله أقوى معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية والاقوية * قال قدس سره ومحل قوله لمثل الخ * اذ لو حمل على امتناع تعريف المجهول بالمجهول لزم اشتراط الاعرفية في الاستطراف * قل السيد لا يبق الاشكال في كلامه * بقي الاشكال في استلزام الدليل أعنى قوله لان حق المشبه به الخ للمدعي أعنى قوله وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به إيهام كونه اتم اذا التوجيه الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه وهو لا يقتضي إيهام الاتمية في كل تشبيه مغلوب وفي ذكر الاعرفية في الدليل اذ لا دخل له في المدعى وما قاله السيد لدفعه في شرحه للمفتاح من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول الاعرفية وان يكتفى في ذلك الإيهام بكون المشبه به أقوى في غالب الاستعمال فمع كونه تكلفا يحتاج الى اثبات أن التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه أقوى أعنى ما يكون لزيادة التقرير بغالب في الاستعمال دونه خراط القناد ولا يخفى ان ما اختاره الشارح رحمه الله خال عن جميع ما ذكر من التكاليفات سوى أن يحمل قوله إيهام كونه اتم في وجه التشبيه على كونه اتم فيه بالنظر الى الغرض وأن يراد بجهة التشبيه الغرض * قل قدس سره والا فلا تزيين * فيه بحث لان التزيين حاصل، بجمل المقلدة مشبها به وان كان وجه الشبه هو السواد * قال قدس سره ولا شك ان مقلة الغلب الخ * فيه انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المثالين ولا يدل على انه لا بد منهما في التشبيه الذي للتزيين والتشويه * قال قدس سره فلا ينافي الخ * ، لان الاول تصريح بما علم تبعا في المجل والثاني زيادة على ما يستفاد من المجل * قل قدس سره هذا ما عندي الخ * وعندى توجيه لعبارة المفتاح وهو ان قوله إيهام كونه اتم في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء كان باعتبار الاعرفية أو الاخضية أو الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق المشبه به أن يكون الخ على طبق المفصل ان حق المشبه به أن يكون أعرف بوجه الشبه في صورتى بيان الحال والمقدار

(قول المحشي) وانما قلنا ذلك أى قلنا ان مراده التطبيق على وجه يصح لالتطبيق بين المجل والمفصل لان التطبيق الخ

(قول المحشي) حاصل بما ذكره سابقا يعنى ان المجل والمفصل متطابقان على ان الاعرفية شرط في التزيين والتشويه

لكن صحة ذلك موقوفة على دعوى انه لا بد منها فيهما فالزائد هنا هو الدعوى

(قول المحشي) بجمل المقلدة مشبها به أى فالتزيين من حيث ان المشبه به هو المقلدة لامن حيث سوادها المخصوص

(قول المحشي) لان الاول أى بيان الحال والثاني اللاحق

(قول المحشي) سواء كان باعتبار الاعرفية به يندفع ما تقدم من أنه يلزم اختصاص الاتمية بصورة زيادة التقرير

وانه لا وجه لذكر الاعرفية (قال السيد) حيث جعلهما الخ قد رده المحشي سابقا

(واما عند حضور المشبه كما في قوله) أى في قول ابى العتاهية حيث يصف البنفسج (ولا زوردية تزهو)
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهوا أى تكبر وفيه لغة اخرى حكها ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقها

وان يكون أخص بها أى اتم لان ما هو اكثر التصاقا وارتباطا اتم في صورة التقرير وأن يكون أقوى حالا معها أى أقوى
ثبوتا بأن يكون مسلم الثبوت ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى لا متنازع تعريف المجهول بالمجهول امتناع
تعريف المجهول تصورا كما في صورتى بيان الحال والمقدار فان المطالب فيهما تصور الحل والمقدار لان مخاطب عالم
بثبوت مطلق الحال والمقدار طالب لتعيينه ولذا يطالب بما فيقولون ما لون عمامتك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث
الاستفهام ان الطالب لتعيين المسؤل عنه طالب للتصور ، أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان والتزيين والتشويه ،
لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم أى ثبوت وجه الشبه له ومعروفه فقوله ، لا متنازع تعريف المجهول الخ تعليل لجميع
ما عدا التقرير وقوله تقرير الشيء الخ تعليل لقوله ولا زيادة تقريره ، فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض
المذكورة على سبيل التوزيع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به الخ انما جعلت الغرض العائد الى المشبه به
ايهام كونه اتم في وجه الشبه بوجه من الوجوه لان حق المشبه به أن يكون أعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور
ومسلم الثبوت في بعض الصور ففي جميعها وجه الشبه اتم بوجه ما ، فيكون الغرض العائد الى المشبه به في تشبيه المقلوب
ايهام كونه اتم بوجه ما واما قوله أوفي معرض الاستطراف فهو عطف على قوله أعرف بقرينة المفصل وتغيير الاسلوب السابق
بايراد كلمة أو فهنا ثلاث توجيهات فاختر أيها شئت (قوله ولا زوردية) بالزى الخالصة وهو معرب لالزوردية بلزى المفاظة
وهو حجر معروف في شرح المفتاح الشريفي هي بكسر الزاء المعجمة وهو الثابت في نسخ الرواية والواو بمعنى رب وعلى حجر
اليواقيت صلة تزهو والمراد بحجر اليواقيت الورد والشقائق ونحوهما استعارة أى البنفسج في زرقها احسن منها في حمرتها
أو اليواقيت نفسها والتغيير في كاتها وبها للبنفسج الموصوف بالالزوردية على ارادة الافراد بالجنس كما في قوله تعالى (ثم
نخرجكم طفلا) أو للازهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه لغة أخرى) ومن هذه اللغة البيت

(قول الشارح) يقال زهى الرجل فهو مزهو يعنى انه مبنى للمفعول وعلى الثانى مبنى للفعل

(قول المحشى) أو تصديقا كما في صورة بيان الامكان الخ اخذ كونه تصديقا من قول الشارح مسلم الحكم معروفه
(قوله المحشى) ومعنى قوله لا متنازع الخ حاصل المعنى حينئذ لا متنازع تعيين المجهول تصورا الذى هو الغرض من التشبيه
بالمجهول تصورا الذى هو وجه الشبه لما عرفت ان الغرض كحكم المقيس وحينئذ يكون الكلام مسوقا لتعليل عدم صحة بيان
الغرض بلا واسطة بخلاف ما مر عن السيد يدل على ما ذكرنا

(قول المحشى) فمجموع التعليلين علة لعدم صحة بيان جميع الاغراض فتأمل

(قول المحشى) لانه يجب أن يكون المشبه به مسلم الحكم الخ هذا لا بد منه في الكل لكن لما لم يتوقف بيان الامكان
وما معه الا عليه علل به هنا ثم ان التصديق غير الاعرفية السابقة والظاهر ان المعنى مسلم الثبوت لما يقصد من التشبيه لالوجه
الشبه لما مر عن المحشى

(قول المحشى) فيكون الغرض العائد الخ وحينئذ يندفع الاشكال السابق له وتوجيه المحشى هذا هو الظاهر لاخذه
من التفصيل مع خلوه عن التكلفات (قول المحشى) وهو حجر أى الالزورد حجر

بين الرياض على حمر اليوافيت) يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليوافيت (كانها فوق قامات ضعفن بها ، اوائل النار في اطراف كبريت) فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين غاية التباعد ووجه آخر وهو انه اراك شيئا نبات غرض يرف واوراق رطبة من لخب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعمد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه) في وجه التشبيه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد (كقوله) اى قول محمد بن وهب (وبدا الصباح كأن غرته) هي يياض في جهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزها واكرمها وغرة الصبح ليياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف المدحوق بمعرفة حق المادح وتمظيم شأنه عند الحاضرين بالاصفاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (و) الضرب (الثاني بيان الاهتمام به) اى بالمشبه به (كتشبيه الجائع وجهها كالبدن في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا) أى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (اظهار المطلوب هذا) الذى ذكرناه من جعل أحد الشئيين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا أريد الخالق الناقص) في وجه التشبيه (حقيقة) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه (أو ادعاء) كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالتأني) في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الخالق الناقص في وجه الشبه بالتأني على ما قررنا فيما سبق (فان

(قوله أوائل النار الخ) أى النار المتصلة بالكبريت التى تضرب الى الزرقة لا الشعلة المرتفعة كذا نقل عنه رحمه الله (قوله لمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المعاتبة المذكورة بعم الطرفين مما لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتمد به ههنا استطرافه كذا في شرح المفتاح الشربني (قوله كان غرته) أى يياضه وجه الخليفة من قبيل رجل عدل في احتماله التوجيهات الثلاث (قوله بالاغضاء) متعلق بانصاف (قوله وعلى كونه) معطوف على انصاف (قوله وهذا الكلام الخ) زاد الشارح رحمه الله تعالى لفظ في وجه الشبه في موضعين ليترضى عليه والمصنف

(قول المحشي) من قبيل رجل عدل فاما أن يكون بادعاء أن وجهه نفس البياض أو يقدر مضاف أى غرة وجه الخليفة غرة الصبح أو أن تكون اضافة الغرة الى الصباح من اضافة الصفة الى الموصوف والمقصود تشبيه الموصوف أى الصبح الاغر بوجه الخليفة فلا احتمالات بعد كون التشبيه على حقيقته

(قول المحشي) متعلق بانصاف والباء في معرفته لاسببية وهذا غير متعين

أريد الجمع بين شيئين في أمر (من الأمور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصاً في ذلك الأمر والاخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد) فلاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه (ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبهاً به) (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) في وجه الشبه (كقوله) أى قول أبي اسحاق الصابى (تشابه دمي اذ جرى ومدامتى * فن مثل ما في الكأس عني تسكب * فوالله ما أدري ابا لحم اسبلت * جفوني) يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء قالبا في البحر للتمدية وليست بزائدة على ماتوم (أم من عبرتي كنت اشرب * لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان أحدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه (ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضاً كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه) أى تشبيه الصبح بغرة الفرس (متى اريد ظهور منير في مظلم أكثر منه) أى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً والصبح مشبهاً به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى إيهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة أو قريب منه في الاصل

رحم الله تعالى ، لم يذكر في الاغراض الخاق النقص بالكامل فراحه الخاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض (قوله عن ترجيح أحد المتساويين) أى في اعتقاد المشبه كما يدل عليه اسباق (قوله فن مثل ما في الكأس الخ) الفاء تعليلية ومن ابتدائية متعلقة بتسكب أى لتسكب دمعاً كائناً من مثل ما في الكأس ولم يقل ما في الكأس إشارة الى أن مثل ما في الكأس كائن عنده والدمع الاحمر مسكوب منه وفيه من المبالغة ما لا يخفى (قوله اذ لو قصد شيء من ذلك) أى من ذلك الوصف بان اريد المبالغة فيه (قوله لوجب جعل الغرة الخ) اذا اريد التشبيه على سبيل الحقيقة اذ لو اريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فاندفع سؤال السيد بلا احتياج الى ما ذكره من ان المراد لوجب التشبيه مطلقاً لا التشابه الا انه اقتصر على خصوص هذا التشبيه لكونه أصلاً (قوله أو جمع وصفين في بيان المقدار) أى

(قال السيد) اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة الفرس مشبهاً والصبح مشبهاً به الى آخره (أقول) فان قلت اذا اريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه أقوى في تأدية المقصود قلت أراد بما ذكره انه يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلاً عن كونه أحسن فلا يكون مما نحن فيه وانما تقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لانه الاصل واذا عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة (قول الشارح) قالبا الخ أي لان الفعل لازم فاذا تعدى يتعدى بالباء (قول المحشى) زاد الشارح الخ هذه الزيادة أخذها الشارح من الايضاح

(قول المحشى) لم يذكر في الاغراض الخ أى حتى يختص ما هنا به (قول المحشى) في اعتقاد المشبه أي لافي الواقع (قول المحشى) في بيان المقدار أى لا الصورة والشكل واللون فاخذ هذه من المقابلة لها ومن قوله على حد الخ

فإن العكس يستقيم في التشبيه متى أريد شئ من ذلك لم يستقم فإن قلت امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي أن يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه أصلاً قلت التساوى بينهما إنما هو في وجه الشبه فيجوز أن يجعل المتكلم أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض من الأغراض والسبب من الأسباب من غير القصد إلى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الأمر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الأحسن ترك التشبيه المنهي في الأغلب عن كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه وأما النظر في أقسامه فهو أن له تقسيماً باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الأداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الأربعة على الترتيب السابق وأشار إلى الأول بقوله (وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) أي المشبه والمشبه به أربعة أقسام لأنه (أما تشبيه مفرد بمفرد وهما) أي المفردان (غير مقيدین كتشبيه الخلد بالورد) وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » لأن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أولاً لأن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للمورة فإن قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيداً في المشبه

جمع وصفين على وجه من الزيادة والنقصان والشدة والضعف يوجد ذلك الوجه في الفرع على مقدار ذلك الوجه أقرب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الأصل (قوله فإن العكس الخ) جواب مقى لم يقصد (قوله يستقيم) من غير أن يعد تشبيهاً مقلوباً (قوله لغرض من الأغراض) بأن يكون الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما إذا لقيت فرساً فقلت غرته كالصبيح وإذا طلع الصبيح فقلت كغرة الفرس مع أن الممتنع قطعاً ، هو ترجيح أحد المتساويين لا ترجيحه كذا في شرحه للمفتاح (قوله وأما النظر في أقسامه الخ) قيل لافرق بين أن يقال التشبيه أما طرفاه مفردان أولاً وأن يقال التشبيه طرفاه أما حسيان أولاً وكذا لافرق بين أن يقال التشبيه أما وجهه مركب أولاً وبين أن يقال التشبيه وجهه أما منتزع من متعدد أولاً تأمل لكل وجه التأمل أن العبارة الأولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم اعتبار كونهما حسيين أولاً على التشبيه فيكون الأول من أحوال التشبيه ومن أقسامه والثاني من أحوال الطرفين

(قول الشارح) لم يستقم العكس أي عكس الأصل أي في التشبيه أي تشبيه غير المقلوب وعكس عكس الأصل في تشبيه المقلوب لقصد الإيهام الذي لا يحصل بالأصل في التشبيه

(قول المحشي) بأن يكون الكلام فيه أي في أحد المتساويين والغرض بيان معانيه لا بيان معاني المساوي الآخر فإن التشبيه لبيان حال المشبه لا المشبه به فإذا لقيت فرساً وقلت غرته كالصبيح فافترض بيان مقدار بياض غرته فيجعل مشبهاً لا بيان مقدار بياض الصبيح على عكس المثال الثاني (قول المحشي) هو ترجيح أحد المتساويين أي ترجحه في نفسه لا ترجيحه كما في نسخة وهو كذلك في شرح المفتاح أيضاً لأن الترجيح يكفي فيه الإرادة (قول المحشي) قبل لافرق حاصله أنه جعل فيما سبق التقسيم إلى الحسي وغيره من أقسام الطرفين وإلى التركيب وغيره من أقسام وجه الشبه وجعل هنا التقسيم إلى المفرد وغيره والتقسيم إلى كونه منتزعا من متعدد أولاً من أقسام التشبيه مع أنه لافرق بين العبارات الأربع

قلت لا اذلا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتغال أو الصيانة عليه أو مقيدن كقولهم (لمن لا يحصل من سميته على طائل (هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سميته على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقبته على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول به وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك (أو مختلفان) أي أحدهما غير مقيد والآخر مقيد (كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل (وعكسه) أي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيها المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد (وما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار) وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفاتيح وأشار اليه صاحب الكشف حيث قال ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولة بعضها عن بعض فتشبهها بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله «وكان اجرام النجوم لو اعماء درر نثرن على بساط أزرق» فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيه حسن لكن ابن هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقاء الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقوله * فكأنما المريخ والمشتري * قدماه في شاخ الرقعة * منصرف بالليل عن دعوة * قدأسرجت قدماه شمعة * فانه لو قيل المريخ كنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً وقد يكون بحيث لا يمكن ان يمين لكل جزء من أجزاء

(قوله الذي يريك الخ) لأن الاستطراف انما نشأ من نثرها على بساط لا يناسبها وهو البساط الأزرق كما لا يخفى (قوله والمشتري) مبتدأ والخبر قدماه وقوله في شاخ الرقعة خبر بعد خبر والجملة في محل نصب على الحال والتقدير في مكان شاخ

وقوله لعل وجه التأمل الخ يعني انه أشار بالتأمل الى الجواب عن الأول وقوله تدل على اعتبار الافراد والتركيب بعد التشبيه لكونه حكم على التشبيه بكونه اما طرفاه كذا أو كذا وقوله والثانية الخ أي لانه حكم فيها على الطرفين بأنهما اما كذا أو كذا وترك الجواب عن الاعتراض الثاني مع ان عبارة المصنف السابقة وهو أي وجه التشبيه اما غير خارج الى أن قال وأيضاً وجه التشبيه اما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد وعبارته هنا حاصلها التشبيه اما وجهه منزع من متعدد أولاً ففي الثانية حكم على التشبيه بكونه اما وجهه منزع أولاً ولا كذلك الأولى فها في الحاشية هنا من قوله وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع فيه نظر لان العبارة الآتية ليست كذلك بل حاصلها كما يعلم بتأملها التشبيه اما وجهه منزع وبالجملة مدار التسميتين على الاعتبار كما ذكره

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتكلف كما في قوله تعالى « مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً » الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واطهاره الايمان بالاضائة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والبتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق (وإما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) بأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلية بحمار أتر مشقوق الشفة والخوافر نابت على رأسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلية هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلية من تشبيه المفرد بالمفرد

الرفعة بحذف الموصوف وقولهم شاغ الرفعة من قبيل جد جده شبه المرنج والحال ان المشتري أمامه في مكان عال ، في المرئي بانسان منصرف في الليل عن مجلس دعوة أوقدت أمامه شمعة (قوله الا بعد تكلف) ، وهو ابداع وجه الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه أن وجه الشبه واحد (قوله فان الصحيح ان هذين التشبيهين الخ) فان وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم في الآية الاولى هو رفع الطمع الى تيسر مطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لا لقلب الاسباب وانه أمر وهمي منتزع من عدة أمور وتحقق هذا الوجه ظاهر في المشبه به وكذا أسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقبح فيهم ودخولهم في عداد المؤمنين ايشاركهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم واقتضاحهم بين المؤمنين واتسامهم عندهم بسمة النفاق وكذا وجه التشبيه بينهم وبين ذوى الصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ونجح المأرب لا يحظون الا بضد المطموع فيه من مجرد مقاساة الاهوال والافزاع وتحققه في المشبه به ظاهر واما في المشبه فالمقام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهراً واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساة الاهوال اقتضاحهم بنزول الوحي السكاشف عن اسرارهم ووقوعهم بذلك في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) أى بعد ما شبه المنافقين بذوى الصيب ولم يذكره لظهوره وقد قرر فيما مضى ذوى (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر التمييز بين المفيد والمركب اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جمعت وجه الشبه ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطبع وصفاً القريبة في شرح المفتاح الشريف اذا التبس التقييد بالتركيب فن كان هذا أمراً واحداً هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه

(قول المحشى) في المرئي متعاقب بقوله أمامه الخ والا فلواقع ان المشتري فوقه لا أمامه
(قول المحشى) وهو ابداع وجه الشبه وكذا اعتبار مشبه ومشبه به في كل تشبيه كما يؤخذ من الشارح

كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب ، كأنها بوتقة احميت * يجوز فيها ذهب ذائب * وقوله كأن مشار النقع وقوله كأن جرام النجوم لو اعماد وقوله فكانما المريح من تشبه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلاما المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ماذكره المصنف أقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول أبى تمام (يا صاحبي تقصيا نظريكما) أى ابلغنا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته أى بلغت اقصاه كذا في الاساس (تريا وجوه الارض كيف تصور) اى تتصور بحذف التاء يقال صورته الله بصورة حسنة فتصور (تريا نهارا مشمساً) ذا شمس لم يستره غيم (قد شابه) أى خالطه (زهر الربا) وانما خصها لانها انضروا شد خضرة (فكانما هو) أى ذلك النهار المشمس (مقعر) اى ليل ذو قر شبه النهار المشمس الذي اختلط به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقعر فالمشبه

به وكان ماعداه تبعاً وتمت له في الاعتبار كان مفرداً مقيداً والا كان مركباً انتهى ولا يخفى ان ماذكره يفيد الامتياز بينهم في المفهوم لا التمييز في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتل الدخول وعدم الدخول قال السيد فيحتمل الخ * هذا الاحتمال اختاره الشارح في شرح المفتاح فجعل ماذكره من الايات اشارة الى الثلاثة واختار ههنا كونه اشارة الى الايات الاربعة المذكورة لان المشبه والمشبه به كلاهما في قوله * والشمس من مشرقها قد بدت * الخ قد ذكرت مع أمور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما وتغيير الاسلوب يجوز ان يكون لبعد العهد بخلاف قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * فان المشبه فيه مفرد غير مقيد فلا بد ان يكون المشبه به مفرداً مقيداً عند السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب وقوله والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة من تشبيه المفرد الغير المقيد بالمفرد المقيد بتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر الخ * قال قدس سره فاستبعد قطعاً * ليكون المشبه مفرداً وفيه ان القطع ممنوع لما عرفت من كونه مذكوراً مع أمور كثيرة يحتمل كونها داخلية فيه (قوله فان الفرق الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاة الجبلية بالحمار المذكور من تشبيه المفرد كما وتشبيه الشقيق بالاعلام المذكورة من تشبيه المشبه به فيه مركب حيث قل في بيان أسباب غرابة التشبيه أو ان يكون لمشبه به

(قال السيد) وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها الخ (أقول) قد يناقش في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحداً بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلية بالحمار الابتر المشقوق الشفة البابت على رأسه شجرتا غضا والشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه التشبيه الا في تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسعوب الكلام وقل وكوجه التشبيه في قوله كان مشار النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكانما المريح وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الايات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويسمى

مركب والمشبّه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح (وايضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان) تعدد طرفاه فاما ملفوف (وهو ان يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات) (أولاً ثم بالمشبّه بها كذلك كقوله) (أى امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياذ الديور) (كأن قلوب الطير رطباً) بعضها (ويابس) بعضها (لدى وكرها العناب و الحشف) وهو اردأ الثمر (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس المتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة انه انما يستحق التفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه (او مفروق) وهو ان يؤتى بمشبّه ومشبّه به ثم آخر وآخر (كقوله) (أى لول المرش الأكبر يصف نساء (الذشر) أى الطيب والرائحة) (مسك والوجوه دنائير وأضراف الاكف) وروى أطراف البنان (عنم) هو شجر أحمر لين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله صدى الحبيب وحالى كلاهما كالليالى) وثفره في صفاء وادمى كالآلى (وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) (أى قول البحترى * بات نديما لى حتى الصياح * أغيد مجدول مكان الوشاح) (كأنما ييسم) ذلك الاغيد اى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) منظم (أو برد) وهو حب الغمام (أو اقاح) جمع اخوان وهو ورد له نور شبه ثفره بثلاثة اشياء وفي قول الحريرى * يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد * وعن اقاح وعن طلع وعن حبب * شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

مركباً كما في قوله وكان حجر الشقيق الخ فعنده قوله وكان حجر الشقيق الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطباً بعضها الخ) يريد ان الضمير في رطباً أو يابساً راجع الى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطباً و يابساً بالتذكير وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع ، كما في قوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن) (قوله أى الطيب والرائحة) في القاموس النشر الریح الطيبة أو أعم أو ریح فم المرأة وأعطافها بعد النوم انتهى والكل مناسب للمقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى بالطيب فان أراد ان الطيب الذى تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك

امثال ما ذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيجتمعل أن يريد بما ذكر من الايات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها والظاهر أن تشبيهها بالبوقة التى فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيد أو المنيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرأة في كف الاشل أو من تشبيه المفرد بالمركب واما جملة من تشبيه المركب بالمركب فستبعد جداً

(قال السيد) ولا يخلو هذا عن تسامح (أقول) وذلك لان قوله مقمر تقديره ليل مقمر كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب يريد ان الضمير في رطب الخ يعنى انه ليس تقديرًا للأفعال حتى يلزم ان البصريين لا يجيزون حذفه بل بيان لمرجع الضمير وهو القلوب باعتبار البعض ولذا لم يؤث الحال مع وجوب مطابقتها فاندفع مافى الفزرى (قوله كما في قوله تعالى) وبعولتهن الخ فان ضمير بردهن الرجعيات فقط

نظر لان المشبه اعنى النفر غير مذكور لفظا ولا تقديرآ الا ان لفظ كأنما فى بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وتستسمع فى هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيهه الجمع قول الصاحب بن عباد فى وصف ايات اهديت اليه * اتتني بالامس اياته * تملل روشي بروح الجنان * كبرد الشباب وبرد الشراب * وظل لآمان ونيل الآمان * وعهد الصبي ونسيم الصبا * وصفو الدنان ورجع القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وفير تمثيل والثانى مجمل ومنفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله (اما تمثيل وهو ما) اى التشبيه الذى (وجهه) وصف (منتزع من متعدد) امرين او امور (كما مر) من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكاب بالبدوى المصطفى والتشبيه فى قوله تعالى * مثل الذين حملوا التوراة * الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البيت الى غير ذلك (وقيدته) اى المنتزع من متعدد (السكاكى بكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه . حتى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور يخص باسم

كاسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح ، فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالريحة (قوله تملل) فى القاموس ظله بطعام أو غيره شغله به (قوله من تشبيه الثريا الخ) وجه الشبه فى كلها منتزع من أمور متعددة حسى فى بعضها وعقلى فى بعضها والطرفان فى بعضها مفردان وفى بعضها مركبان وفى بعضها أحدهما مفرد والآخى مركب وقد مر تفصيله * قال قدس سره لا يخفى ان المتبادر الخ * أى لا يخفى ان المتبادر من الانتزاع من متعدد ان يكون المنتزع منه متعدداً ، ومن

(قول المحشى) فالصواب لعل مراده بالطيب الرائحة الطيبة والعطف تفسير وحذف الطيبة لظهوره

(قال السيد) اما تمثيل وهو ما أى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد الخ (أقول) لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد فى طرفى التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد فى مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا يرى ان المصنف رد على السكاكى فى عدم التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التى هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به وبما يؤيد ما ذكرناه ان المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه به من الاصل تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة فى المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعى التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة فى المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه احدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالآخى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطبقاً لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما يزعمه ولا يمثل للتمثيل الا بتشبيهات مركبات لا اطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى (مثلهم كذل الذى استوقد ناراً) قلت ذلك مما يدعيه أقوام لم يطعنوا على حقيقة الحل وسياثيت تحقيق المقال (قول المحشى) ومن كونه وجه الشبه أى من كون المنتزع وجه الشبه ان يكون المنعدد حاصلا فى الطرفين سواء كان جزأهما أو لا

التمثيل - كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتمسك في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بمحقق بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى * مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً * وما شبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشف فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلاً وضرباً مثل وان كان عقلياً جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلاً لكذا كما يقال ضرب النور مثلاً للقرآن والحياة للعالم (وأما غير تمثيل وهو بخلافه) اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور مالا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي مالا يكون منتزعا منه أو يكون وصفاً حقيقية فتشبيه الثريا بالعمود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي

كونه وجه الشبه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز ان يكون المتعدد جزءاً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجاً عنهما وان يكون جزءاً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعمه السيد بل قول انتزاع امر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد ، كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بانقياس الى الآخر كالأضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الأمرين وبعضه من الآخر حينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضاً * قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى * ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وإيراد مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا ان يكون المتعدد الذي انتزع منه موجوداً في الطرفين لا كونه جزءاً كما

(قول الشارح) هو حرمان الانتفاع أى كونهما محرومي الانتفاع فان هذا الكون هو الحالة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من المشبه والمشبّه به أو نفس الحرمان لانه أمر اعتباري وان كان منتزعا من أمور موجودة غايته انه ليس اعتبارياً محضاً كجبل ياقوت

(قول الشارح) عائد الى التوهم أى معنى جزئى يأخذه الوهم من الموجودات لا من طريق الحواس
(قول الشارح) وقال الشيخ الخ اعلم ان في اطلاق التمثيل أربعة مذاهب أحدها انه يطلق على التشبيه مطلقاً وهو مختار الكشف ثانيها على ما كان وجهه مركباً غير متحقق حساً وهو مذهب الشيخ ثالثها انه يطلق على ما كان وجهه مركباً غير متحقق لاحساس ولا عقلاً وهو مذهب السكاكي رابعها انه يطلق على ما كان وجهه مركباً متحققاً أولاً وهو مذهب الجمهور اه هرولى لكن في اشتراط التركيب عند السكاكي وكذا عند الشيخ نظر فان الذى في كلامهما الانتزاع من متعدد وهو لا يقتضى التركيب كما مر

(قول المحشى) كالوحدة الاعتبارية أى المنتزعة من الامور الكثيرة كالعشرة المخصوصة فنما توصف بالوحدة بمعنى ان الوحدة عارضة لذات الكثير مع الكثرة لا ذات الكثير في نفسه ولا مقيداً بالكثرة موصوفاً بها والا لزم اجتماع التقيضين وخرج بها الوحدة الحقيقية وهى القائمة بالواحد الحقيقى كزيد وعمرو وقوله كالأضافات مثلاً الابوة منتزعة من الاب بالقياس الى الابن والبنوة بالعكس فتقول زيد اب لعمر بكبر أب لخلد وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرفان مركبين أو موصوفين أو أحدهما مركباً والآخر موصوفاً

(وأيضاً) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فنه) أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فن الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يقهه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري ابن طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتمتع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم افضل منه (كما انها) أي الحلقة المفرغة (متناسبة الاجزاء في الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفاً ومقابله يكون وسطاً ذكر جابر الله ان هذا قول الأثمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيتها الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ والنس النوارس أولاد زياد المبسي وذلك لانها سئلت عن بنيتها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلمهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم (وايضاً منه) أي المجمل وقوله منه دون أن يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فنه ظاهر ومنه خفي أي ومن المجمل (ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد أسد فقولنا زيد الفاضل

تشبيه السقط بعين الديك * قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب * مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على انه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الشرفين كيف وقد مرّح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين واحدهما مركباً والاخر مفرداً * قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ * فيه ان اللازم بما ذكره الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل واما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا * قال قدس سره حتي قال وحاصله الخ * اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم منه (قوله أي فن المجمل ما هو ظاهر وجهه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعاً الى المجمل ، ففي اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعاً الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلذلك حق يلزم حذف الموصول أو مشتملاً على خلاف الظاهر من وجه بينهما وليس مراده ان تقدير كلام المصنف رح ذلك حق يلزم حذف الموصول أو الموصوف مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل (قوله بنيتها الكلمة) جمع كامل سمي الكل كلمة تغليب (قوله ربيع الكامل الخ) الظاهر في الاولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على

(قال السيد) اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل الخ (اقول) في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو تقسيم للمجمل ، يعني المفصل اشعار بذلك ايضاً اذ لو كان تقسيماً آخر لمطلق التشبيه لوجب تأخير عنه قطعاً (قول المحشي) مجاز مركب فلا بد ان يكون المنقول عنه والمنقول اليه مركباً لان التجوز في مركب وقوله وقد صرح أي الشرح (قول المحشي) ففي اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد الخ أخذ هذا من تقدير الشارح لفظ ما هو

أسد يكون مما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشمر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم (ومنه) أى ومن الجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) يعنى الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني * فأتك شمس والملوك كواكب * إذا طلعت لم يبد منها كوكب * (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) أى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) أى قول أبي تمام فى الحسن بن سهل * ستصبح العيس بنى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب (صدفت عنه) أى أعرضت (ولم تصدف مواهبه) عنى وعأوده ظنى فلم يحب * كالغيث أن جثته وأغاث * أى أذاك (ريقه) يقال فعله فى روق شبابه وريقه أى أوله وأصابه ريق المطر وريق كل شيء أفضله (وان ترحلت عنه لج فى الطلب) وصف الممدوح بأن عطاياء فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك أن جثته أو ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعنى الافاضة فى حائق الطالب وعدمه وحائق الابل عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير أياديه لدى ووصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم (واما مفصل) عطف على قوله اما بجمل (وهو ما ذكر وجهه كقوله) وتفرء فى صفاء، وادمي كالآلى، وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه والثانى ان يكون أمراً مستلزماً له وأشار اليه بقوله (وقد يتساح بذكر ما يستتبعه مكانه) أى بان يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه أى يكون وجه الشبه لازماً له (كقولهم للكلام التصحيح

الكل بالاضافة). (قوله هكذا ينبغي أن يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق الوصف (قوله أى ومن الجمل ما ذكر فيه الخ) ولا يذكر الوصف المشعر فى التشبيه المفصل لأن وجه الشبه فيه مذكور فهو ذكر الوصف المشعر به كان تكراراً (قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الخ) ضم كونها مفرغة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو اداني والاول داخل فى المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لأن كونها غير معلومة الطرفين ناشئ من كونها مفرغة (قوله اذا طلعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كمال الظهور وبين الملوك والكواكب نقصان الظهور وقوله اذا طلعت لم يبد منها كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثير اياديه الخ) كثير اياديه خبر فلان وكالغيث خبر ثان والقول بان كثير اياديه صفة بناء على ان فلان، علم جنس وعلميته تقديرية أو انه بتقدير الموصول أى الذى كثير اياديه تكلف (قوله أى

(قال السيد) ستصبح العيس بنى والليل عند فتى (قول) العيس بالكسر الابل البيض التى يحاط بياضها شيء من

الشجرة أى سيد خلنى خبيب الابل والسير فى الليل صباحاً عند فتى يعفو عند الغضب وفارقه ولم يفارقنى عطاياء

(قول المصنف) وقد يتساح التساح ان لا يهـ لم الغرض من الكلام ويحتاج فى فهمه الى تقدير لفظ آخر كذا فى

تعريفات كمال باشا وقيل يشبه المجاز اللعوى لكن بعلاقة لا تعتبر مع الاعتماد فى فهم المراد على ظهوره بمجرد القرينة

(قول المحشى) علم جنس أى فى حكم النكرة

هو كالمسل في الخلاوة فان الجامع فيه لازمها) اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الخلاوة (وهو ميل الطبع) لانه المشترك بين المسل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص المعلومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع أنه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يبنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا بجمعوا وجه الشبه ههنا هو الخلاوة مثلا وهو امر حسي قطعاً عنهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منتسماً الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الخلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الخلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا الحد كالورد في الحجرة هى الحجرة التى هى من الامور المحسوسة أيضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى

(بان يذكر الخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فن الاستتباع أهم من استتباع المنزوم للازم والملة للمعلول وغيرهما وفائدة التفسير الثانى بيان ان التعمير المستتر في يستتبعه راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وهذا التسامح الخ) لعل السر في ذلك أن وجه الشبه لما لم يكن امراً ظاهراً دل على امكانه بذكر ما يستتبعه (قوله كميل الطبع الخ) فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه امر اعتبارى لذلك الشيء وان كان لميل في نفسه والازالة صفة حقيقية أو اضافية كذا في شرحه للمفتاح (قوله ويشبه أن يكون تركهم الخ) انما قل يشبه لاحتمال انهم لم يذهبوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من أن الحجرة والسواد والبياض مثلاً أمور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئى محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح المفتاح الشريفى (قوله ناشئ عن هذا التسامح الخ) فكيف من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان جعلهم الخ) بيانه على ما قرره في شرحه للمفتاح هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحجرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستتباع ، فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتقدوه على سبيل التسامح والتجوز دون ذلك الذى اعتقدوه تحقيقاً انتهى وفيه انه انما يرد ذلك لوسلم العلامة انهم اعتقدوا أن وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسلم ذلك فانه باطل قطعاً لعدم اشتراك بين الطرفين ، بل يقول ان جميع الامثلة التى اعتقدوا

(قول الشارح) على التحقيق متعاقب بجعل

(قول المحشي) صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحجرة أى مع تصريحهم بان وجه الشبه فيه محسوس كما تقدم في المتن والشرح والمحسوس انما هو الجزء ان وقد أجاب عن المصنف سابقاً بان معنى كونه محسوساً ان افراده مدركة بالحواس (قول المحشي) فكيف كان الحامل الخ أى فجعل المنشأ هو هذا دون ذلك باطل فليست من للابتداء بل تبعية (قول المحشي) بل يقول ان جميع الامثلة الخ أى فما جوز الشارح أن يكون منشأ داخل في كلام العلامة فليس

أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل (وأيضاً) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه و (هو) أنه (اما قريب مبتذل وهو ما) أى التشبيه الذى (ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادية الرأى) أى في ظاهر الرأى اذا جعلته من بدا الامر يبدو أى يظهر وان جعلته مهووزاً من بدأ فعتاه في اول الرأى وظهور وجه التشبيه في بادية

ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح يذكر ما يستنبهه أعنى الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه أعنى الامور الكلية العقلية وعبارته مصرحة بذلك حيث قال ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حاصلًا وناسئًا من تسامحهم هذا وهو ذكرهم مستتبج وجه الشبه مكانه وتسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور المحسوسة فثبت تسامحوا ههنا وسموا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا في ترك التحقيق وقالوا وجه الشبه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حامل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة وجه الشبه وما أورد على الشارح رحمه الله من أن العبارة المنقولة لا تدل على انحصار المنشأ في هذا التسامح، فالاولى نقله الانحصار المصرح في عبارة العلامة فندفع اذ معنى كون شيء ناسئًا من شيء انه لولا الثانى لما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل التسامح) فكلمة من تبعية والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر (قوله فهذا الاعتبار سموا الخ) لا يخفى ان تسمية وجه الشبه حسيا باعتبار أن ملزومه حسي وتسمية ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار أن لازمه وجه الشبه فلا يكون اتسامح الاول من قبيل الثانى اللهم الا أن يراد ان كلا منهما تسامح باعتبار علاقة اللزوم مطلقا ، فلذا غير الشارح رحمه الله بقوله قوله لان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد الخ بقوله لان وجه الشبه في تشبيه الخلد بالورد هو الحمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة لكنه ، يلزمها في الوجود أن يكون جزئية محسوسة فالجزئية لازمة اه ولاخفاء في كونه تكلفا ثم العجب ان الشارح العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه ورد حيث قال واما ان المعنى ان تركهم التحقيق في وجه الشبه يشبه أن يكون مسامحة مثل مسامحتهم هذه فعبارة الكتاب ، لا تؤدي هذا المعنى وانما يؤدي ما حققناه فلا يلتفت الى ما سواه فما معنى قوله والذى يخطر بالبال الخ الا أن يراد الذى يختاره البال الخ (قوله وهو ما أى التشبيه الذى الخ) لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجمله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلا تدقيق نظر بان يكون كون أحدهما مشبها والاخر مشبها به ظاهراً لظهور وجه الشبه فيهما كان

هناك شيء آخر يمكن أن يجعل منشأ سوى ما ذكره فلا تكون من تبعية

(قول المحشي) فالاولى نقله الانحصار الخ وهو قوله اذ لا حامل الخ وقوله اذ معنى الخ فالخبر مستفاد من المنشئين

(قول المحشي) فلذا غير الشارح أى لعدم كون المتسامحين من قبيل واحد والاحتياج الى الجواب الضميف

(قول المحشي) يلزمها في الوجود أى عند وجودها لانها لا توجد الا في ضمن الجزئى

(قول المحشي) لا تؤدي هذا المعنى لان الظاهر الابتداء مع الاحتياج الى حذف المضاف

الرأى يكون (لوجهين) لا مرين (إما لكونه أمراً جلياً) لا تفصيل فيه (فإن الجملة أسبق إلى النفس) من التفصيل إلا ترى أن ادراك الانسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فإن الرؤية تتصل أولاً إلى الجملة ثم إلى التفصيل ثانياً ولذلك قيل النظرة الأولى حقاء وفلان لم يعم النظر ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الأولى (أو قليل) عطف على أمراً جلياً أي ولكون وجه الشبه قليل (التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن أما عند حضور ذكر المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا

التشبيه قريباً وإن كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه بعيداً وإنما لم يقل وهو ما يكون ظاهراً غير محتاج إلى تدقيق نظر لظهور وجهه في إبدى الرأى يظهر وجه تسميته بالتقريب والبعيد فإن المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهراً وخفياً ففهم فانه قد خفى على الناظرين حتى اعترض بعضهم بأنه يفتقر تعريف التشبيه القريب بما يكون فيه المشبه به لازم المشبه مع خفاء وجه الشبه إذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات المشبه إلى ذات المشبه به غير محتاج إلى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما اجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بأن ظهور وجه الشبه في نفسه لا يفتقر أن يكون ثبوته للطرفين ظاهراً فلا يكون التشبيه قريباً لجواز خفاء حصوله في الطرفين وإن أريد ظهور ثبوته للطرفين فكونه جلياً لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهراً إذ كونه جلياً كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى (قوله لا تفصيل فيه) إشارة إلى أن ليس المراد بالجل ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركباً بل ما لا تفصيل فيه والنظر إلى واحد فواحد سواء كان أمراً واحداً لا تركيب فيه أو مركباً لا ينظر فيه إلى أجزائه كادراك زيد من حيث إنه إنسان (قوله فإن الجملة أسبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لأنها تحتاج إلى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصول نفسها والتصديق بثبوتها لشيء بخلاف التفصيل فانه يحتاج إلى ملاحظات بعدد الأجزاء (قوله من التفصيل) سواء كان تفصيل تلك الجملة، كما في صورة ادراك الحواس أو تفصيلاً لشيء آخر كما في صورة التنوير (قوله لأن المفصل يشتمل على المجمل إذ المتعدد لا بد فيه من الواحد) (قوله ولذلك كان العام أعرف من الخاص) في صورة يكون الخاص مشتملاً على العام (قوله النظرة الأولى حقاء) لأنها تحسن القبيح وتقبح الحسن (قوله مع غلبة حضور المشبه به) أي ذاته سواء

(قول المحشي) كما في صورة ادراك الحواس أي التي في قول الشارح وكذلك ادراك الحواس الخ وصورة التنوير هي التي في قوله لا ترى الخ فإن الشيء أو الجسم أو الحيوان أعم من المفصل

(قول المحشي) إذ المتعدد لا بد فيه من الواحد أي فكذلك المفصل لا بد فيه من المجمل كذا قيل

(قول المحشي) في صورة الخ دفع لقول العصام فيه أن العام ربما كان مفصلاً كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة

والخاص مجعلاً كالإنسان

يناسبه (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون (لتكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس) إذ لا يخفى أن ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا (كالشمس) أي كتشبيه الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فإن في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدى إلى الابتذال مع أن التفصيل من أسباب الغرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرر على الحس في الصورة الثانية يعارض التفصيل القليل لأن كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الأول (وإما بعيد غريب) عطف على قوله إما قريب مبتذل (وهو بخلافه) أي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي خلفه وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين (إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملا ويكون في نظره مشهلا (أو ندور) أي او لندور (حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما سر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (وإما مطلقا) أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهيا) كأياب الاغوال (أو مركبا خياليا) كاعلام يافوت منشورة على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا (كما مر) إشارة إلى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة (أو لقلة تكرره) أي تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فإن المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقتضى الرجل دهره ولا يثبث له أن يرى مرآة في يد اشل وإنما كان ندور

كان عند حضور ذات المشبه به أو مطلقا فغلبة حضور ذات المشبه به موجبة لظهور وجه الشبه بآدنى توجه وظهوره موجب لسرعة الانتقال من المشبه به. من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتماله على نوع مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وجعل ظهور وجه الشبه علة لسرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جمليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتذل ولا في البعيد الغريب مدفوع بأن كون وجه الشبه جمليا يستدعى سبقه إلى الذهن سواء كان المشبه به نادر الحضور أولا

(قول المحشى) من حيث انه مشبه به أخذ هذا التقييد من تعليل المصنف سرعة الانتقال بظهور وجه الشبه

حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان أولا ثم يطلب ما يشتركان فيه (فالترابة فيه) أى فى تشبيه الشمس بالمرء آفى كفى الاشل (من وجهين) احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس (والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف) واحد لشيء واحد أو اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى أمر واحد أو امرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال (ويقع) أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرفها ان تأخذ بمضا) من الاوصاف (وتدع بمضا) أى تعتبر وجود بمضا وعدم بمضا (كما فى قوله) أى قول امرىء القيس (حملت ردينيا كأن سنانه * سنا لم لم يتصل بدخان * وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) قال الشيخ فى أسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين أو أوصافا فأتت تنظر فيها واحداً فواحداً وتفصل بالتأمل بمضا. من بعض وان لك فى الجملة حاجة الى ان تنظر فى أكثر من شيء واحد وان تنظر فى الشيء الواحد الى أكثر من جهة واحدة ثم انه قد يقع على اوجه أحدها ان تأخذ بمضا وتدع بمضا كما فعل امرؤ القيس فى القرب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالمنقود الانجم أنفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة فى القرب ثم اعتبارك فى المنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة الجنس كما فى عين الديك فانك لا تقصد

فيكون داخل فى القريب وادخاله فى البعيد كما قيل، ينافي ما يستفاد من المتن (قوله كل من ذلك) أى المذكور من الاقسام الثلاثة فى امر واحد بان يكون الطرفان او احدهما مفردا أو امرين أو امورا اذا كانا أو احدهما مركبا (قوله أى تعتبر الخ) يعنى ليس المراد من قوله وتدع بمضا عدم اعتبار البعض، اذ لا يعتبر جميع الاوصاف فى تشبيه من التشبيهات بل اعتبار عدم البعض كفى اليت (قوله أو أن تعتبر الجميع) أى وجود جميع الاوصاف التى هى وجه الشبه (قوله عبارة جامعة) بين الشبهين اللذين بينهما بقوله ان معك الخ وان لك الخ (قوله فى الجملة) أى فى جملة تلك الاوصاف قيد بذلك لان فى التشبيه المفروق ينظر الى وجهين أى وصفين أو أوصاف واحد فواحد ولك حاجة الى أن تنظر فى أكثر من شيء واحد

(قال السيد) حملت ردينيا (اقول) ردينة اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسبت اليها يقال ربح ردينى وقنة ردينية واللهب شعلة نار يعاوها دخان وقد اخذ السنا مجردا عن الدخان لانه يقدح فى التشبيه المقصود قال ابو الحسن هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة

(قول المحشى) ينافي ما يستفاد من المتن أى من احاطة التعليل بكونه جليا وقد يقال انه أطلق تعليل البعد بالدور أيضاً الا أن يقال انه يعمل بالاطلاق السابق فيعمل اللاحق على خلافه

(قول المحشى) اذ لا يعتبر جميع الاوصاف الخ ولو كان المراد من قوله وتدع بمضا عدم اعتبار البعض لكان المعتبر الجميع اذ ما عدا المأخوذ متروك

فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والافدأ فانه لا تكاد تضبط (وكلما كان التركيب) خياليا كان أو عقليا (من امور اكثر كان التشبيه أبعد) لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى * انما مثل الحياة الدنيا * الآية فانها عشر رجل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (و) التشبيه (البليغ ما كان من هذا الضرب) اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه المناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) وموقعه في النفس العطف والمصرة

لكن ليس لك حاجة الى أن تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد أو اكثر بل في كل واحد منها في شيء (قوله بل الى ما ليس في كل حمرة) أي الى صفة ليست في كل حمرة بل خاصة بعين الديك فيه تركيب من الحمرة المخصوصة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وبهذا يمتاز عن الثاني والاول فان النظر فيهما الى وجود الوصف من غير اعتبار خصوصية فيه (قوله خياليا كان) بان تكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا تكون منها قابل الخيالي بالعقل مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقل لان التركيب لا يكون حسيا (قوله كقوله تعالى انما مثل الآية قال الله تعالى) انما مثل الحياة الدنيا كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأكل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها انهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كان لم تنف بالامس) فان المشبه به فيه مركب ، من عشر رجل تداخلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش زخرفها أي مازين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت أي تزينت وظن أهلها أي أهل النبات واث ضميره لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أي على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أي النبات حصيدا أي شبيها بما حصده كأن لم تنف بالامس أي لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غنى بالمكان أقام به فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أي حالها العجيبة الشأن التي هي تقضيها بسرعة واقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور فوئها وغرار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذها به حطاما لم يبق له أثر أصلا بعدما كان غضا طريا قد ألف بعضها ببعض وزين الأرض بالوانها وطرأوتها وتقويه بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا في شرح المفتاح الشريف (قوله ولا منسوجة عليه المناكب) مبالغة في طرحه وعدم الالتفات اليه فان بيت العنكبوت اذا بقي مدة مديدة تموت فيه المناكب وتصبح منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا ناسجة عليه المناكب وهو ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة الى ان البليغ في المتن مجاز عن الحسن وليس بهما المتعارف لانه صفة الكلام أو المتكلم دون التشبيه ولو أريد بالتشبيه الكلام الشتمل عليه فلاغته بمطابقته بمقتضي الحال وربما كان التشبيه القريب مقتضي الحال كأن يكون بليدا سيء الفهم (قوله ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) لانه اعز لحصوله بعد مشقة وكل ما هو اعز الذ من حيث أعز يته فلا يتأني ماسبق في بحث حذف

(قول المحسني) من عشر رجل هي انزلناه فاختلاني مما يأكل حتى اذا أخذت وازينت وظن أهلها انهم قادرون أتاها فجعلناها كان لم تنف بجعل انهم قادرون جملة ويفرق بينهما وبين كان لم تنف تدبر

أولى ولذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه يبرد الماء على الظأ ونفى بعدم الظهور في بادئ الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على أول ورد تال الى سابق فيحتاج الى سابق نظر وتأمل وهل أحلى من الفكر اذا صادف نهجا قويا وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظهر بالمقصود والخفاء المردود الممدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود (وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المتبدل (بما يجمله غريبا) ويخرجه عن الابتذال (كقوله) أى قول ابى الطيب (لم تلق هذا الوجه شمس نهائنا ، الا بوجه ليس فيه حياء) فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرج من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبناء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتسبحى اذا نظرت ، الى نذاك فقاسته بما فيها (وقوله) أى قول الوطواط (عزماته مثل النجوم ثواقبا) أى لوامعا (لو لم يكن للثاقبات افول) فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرج الى الغرابة (ويسمى هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) وهو ان يقيد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام ومنه قولهم هى بدر يسكن الارض أى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فللك ساكن أى لو كان الفلك ساكنا ولما فرع من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار الى تقسيمه

المستند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الد كونه رزقا من حيث لا يحاسب فكل منهما جهة مزية يقصد تارة هذا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لا تناف بينهما لان الطالب لا ينافى لحصول الغير المتربق فانه يمكن الحصول قبل ترقب وقته أو من غير موضع يطلب منه ويتربق منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى انه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى (قوله ونفى بعدم الظهور الخ) دفع لما يتوهم من ان الغرابة موجبة لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو محل بالبلاغة فكيف يوجب الغرابة كون التشبيه بليغا ولما كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده قوله والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب آخر تفسير عدم الظهور الى هذا المقام (قوله مكنى غير مصرح) لان رؤية الشمس بوجه الحبيب سلبا بعدم الحياء كناية عن تجاوزه عن حد الأدب فى دعوى مشابها ياه (قوله ينبئ عن التشبيه) فيكون التشبيه كانه مصرح به بافظ الفعل (قوله ومثله قول الآخر الخ) والفرق ان المعتبر فى السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله أى لو كان البدر الخ) يعنى ان التوصيف فرضى لا يمتنع (قوله) (قول المحشى) أى نسبيا منسيا أى بادعاء الاتحاد بينهما مبالغة وظاهر الكلام انه باق على انه تشبيه فيكون مكنيا

عنه بما ادعى فيه الاتحاد لاستحالة قرينة دالة على التشبيه وقال بعضهم هو استعارة لهيئة التركيب وهو خروج عما الكلام فيه وسبأى تصريح المحشى بان الاداة منوية وان لم تقدر في نظم الكلام

باعتبار الاداة بقوله (وباعتبار) اى والتشبيه باعتبار (اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته مثل وهى تمر
 من السحاب) اى مثل من السحاب (ومنه) اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بهم حذف
 الاداة (نحو والريح تعبت بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء) اى على ماء كاللجين اى الغضة
 فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر * ورب نهار
 للفراق اصيله * ووجهى كلا لونيها متناسب * فذهب الاصيل صفرة وشعاع الشمس فيه وعبت الريح
 بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال البيرودى
 * لياليه اسحار وفيه هواجر * كما خضلت والشمس تنمس آصال * هكذا يجب ان يتقصد الذهب واللجين المذكوران
 فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفارقة للبصائر النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
 اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء اوان الاصيل هو الشجر الذى له أصل وعرق وذهبه هو
 ورقه الذى اصفر بيرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين بر من الآخر (او مرسل)
 عطف على اما مؤكدا (وهو بخلافه) اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة للمشعر
 بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به (كما مر) من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه (و) (باعتبار الغرض
 إما مقبول وهو الوافى بافادته) اى بافادة الغرض (كأن يكون المشبه به اعرف شئ بوجه التشبيه فى بيان

ما حذف أداته) اى نسيا منسيا فى قوله تعالى (تمر من السحاب) ان قدر الكاف كان مرسلا وان لم يقدر كان مؤكدا
 وتفسير المشرح رحمه الله تعالى يان لحاصل المعنى (قوله فذهب الاصيل يعنى صفرة الاصيل) فذهب الاصيل استعارة مصرفة شبه
 صفرة الاصيل بالذهب فى اللون واستعمل لفظ المشبه به فى المشبه (قوله أو شمس اصيل) اى شعاع اصيل كالذهب فى اللون
 والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من لجين الماء) لانه أيضا من اضافة المشبه به الى المشبه الا أن
 المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشار اليه بقوله أو شمس اصيل كالذهب (قوله قال الشاعر الخ) دليل على ان الاصيل
 يوصف بالون والصفرة فى المعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وخص وقت الاصيل) اى خص وقت الاصيل بالعبث
 فان قوله وقد جرى حال من ضمير تعبت لانه من اطيب الاوقات فعبث الريح بالغصون فيه يوجب غاية لطافة الهواء ولذا
 اختار لفظ تعبت اى تمياها برفق كما يفعل المتلاعبان (قوله قال البيرودى الخ) تأييد لكونه من اطيب الاوقات يصف
 الريح والضمير فى لياليه وفيه له والهواجر جمع هاجرة وهى ما بين الزوال والعصر وخضت كسمع من خضل الشئ اى
 ندى حتى ترشش وآصال فاعل خضت وما كافة ، أو مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كما خضت آصال كما آصال
 خضت والشمس تنمس اى تغيب حال من قوله آصال يقول ليالى الربيع كالاسحار فى طيب هوائها وهواجره مماثلة لآصال

(قول السيد) فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء (اقول) هكذا يوجد فى بعض النسخ وانما قال قريب
 من ذلك لان الذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى الاصيل قرينة لما
 (قول المحسى) أو مصدرية والمعنى وفيه هواجر غخصة لخضول آصال

الحال او) كأن يكون المشبه به (اثم شيء فيه) أى في وجه التشبيه (في الحاق الناقص بالكامل او) كأن يكون للمشبه به (مسلم الحكيم فيه) أى في وجه الشبه (معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أو مردود وهو بخلافه) أى ما يكون قاصراً عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع (خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها او بعضها وقد سبق ان اركانها أربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعاً وحينئذ اما ان يكون المشبه به مذكوراً أو محذوفاً وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة إما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها والا فتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال (وعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانها كلها أو بعضها) فقله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب

خضت أى صارت رطبة بسبب رش المطر على النبات والرياحين فيها (قوله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر في بين مراتب التشبيه في القوة والضعف كما تدل عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكرها في عداد التقسيمات ولم يجعلها خاتمة وما قيل انما جمل هذا التقسيم منفرداً عن مائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ، فلما يصير نكتة لعدم ادراجها في التقسيمات لا لافرادها منها (قوله لان المشبه به مذكور قطعاً) فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعاً اذ معناه يشبه الاسد زيد اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكها في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البلاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرحه للفتاح (قوله كالاسد) فانه ابغ من زيد كالسرحان (قوله كان زيدا الاسد) فانه ابغ ، لا بهام الاتحاد بخلاف زيد كالاسد (قوله بانه ان ذكر الجميع) أى جميع ما سوى المشبه به لفظاً أو تقديرأ ، فيدخل فيه ما حذف المشبه فيه لفظاً (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر فظ ولا تقديرأ وان كان منوياً (قوله وهذا) أى ما يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) اراد انه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى مراتب والطرف يكفيه راحة الفعل لا انه مقدر في النظم فهو ظرف لغو

(قول المحشي) فلما يصلح نكتة لعدم ادراجها مجموعاً في واحد منها أو مفرقاً فيها اذ لا يمكن حينئذ لعدم اختصاصه بشي لا لافرادها منها بجمله تقسيماً آخر بان يقول وباعتبار ذكر اركانها أو بعضها اما اعلى في قوة المبالغة أو قريب منه فيها أو خال عنها (قول المحشي) لا بهام الاتحاد أى ظناً (قول المحشي) فيدخل فيه أي كما يستفاد من الكلام في هذا البحث ومراعاة دفع ما للمعرقندي من ان هذه الصورة من الادنى وهي خارجة من كلامه قدبر

مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها (حذف وجهه وأداته فقط) أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد (أو مع حذف المشبه) نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد (ثم) أي الأعلى بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه أو أداته (كذلك) أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كلاسد ونحو كلاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد (ولا قوة لنيره) أي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كلاسد في الشجاعة أو الأسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتان الأوليان متساويتان في القوة والآخرتان متساويتان في عدم القوة والأربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما بمعوم وجه الشبه من حيث الظاهر أو بإجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظراً إلى الظاهر فما اشتمل عليهما كالأولين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخرين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه يجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو أن الفرق بين نحو قولنا لقيني أسد يرمى ولقيت في الحمام أسدا وبين قولنا زيد أسد وأسد في مقام الاخبار عن زيد حيث يعد الأول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك أنه إذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون

كما أن قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على اللغوية وهذا أولى من جملة ظرفاً مستقراً على أن يكون خلافاً من المراتب، لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به إلا أن يقال أنه فاعل معنى أي مراتب ثبت التشبيه (قوله كأنه قيل الخ) بيان خلاص المفعلي (قوله حذف وجهه وأداته) أي لفظاً وتقديراً لتحصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيهاً للاستعارة (قوله أو مع حذف المشبه) أما لفظاً فقط كما في مثال المتن أو لفظاً وتقديراً لانية، كما في قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج) كما سيبيء في بحث الاستعارة (قوله أي الأعلى بعد هذه المرتبة) وأعلوية هذه المراتب الأربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين (قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) إذ التشبيه لا يكون إلا في بعض الأوصاف (قوله نظراً إلى الظاهر) أي ظاهر ما يستفاد من اللفظ وأما في الحقيقة فلا إجراء بل تشبيه (قوله يجعل المشبه عين المشبه به مطلقاً) أما إذا لم يذكر وجه الشبه فظاهر وأما إذا ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى الاتحاد بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الأسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشيء عينه فاندفع ما قبل من أن ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الأداة أعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو قولنا لقيني أسد يرمى ولقيت في الحمام أسدا) لم يظهر وجه إيراد المثاليين من الاستعارة (قوله حيث يعد الأول الخ) مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مراد فيهما (قوله ذات قرينة دالة الخ) احتراز عن زيد أسد إذا أريد من أسد شجاع بطريق

(قول المحشي) لأنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به وإحاطاً بما تجيء منهما

(قول المحشي) كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فالمشبه هو الايمان والكفر وهو محذوف لفظاً وتقديراً لانية أي

المشبه مذكورا ولا مقدارا كقولك ثقيت في الحمام اسدا أى رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا أو مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه أو نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لاثبات شبهه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل وانما على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان

ذكر الملزوم وارادة اللزوم فانه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة (قوله ان لا يكون المشبه مذكورا) أى على وجه ينبيء عن التشبيه فان قوله قد زار زاره على القمر * استعارة كما سيحىء مع ان المشبه مذكور (قوله ولا مقدرا) ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور أى المحذوف فان المحذوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكورا بل المراد به أن لا يكون مرادا منويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكورا ولا محذوفا لاتمام الكلام ولا منويا مرادا بان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة (قوله على انه لاثبات شبه الخ) لان الكلام في لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه (قوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير) أى مستترا فيه مفروضا عنه لا اشعار به في اللفظ ونما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جملة اسدا وتشبيهه به وادعاء دخوله فيه (قوله واذا افترقت الصورتان الخ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد ولقيت اسدا ان معنى الاول ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسلمة مفروضة عنها عبر عنه باسم المشبه به واسند

الايان والكفر كالبحرين العذب والسخ في انهما لا يستويان

(قول المحشي) ولا محذوفا لاتمام الكلام اذ لا يتم الا بتقديره قوله ولا منويا مرادا قال السيد في شرح المفتاح كقوله تعالى وما يستوى البحرين الآية اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل أريد البحرين حقيقة كما يشهد به سياق الآية الى قوله وترى الفلك مواخر وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قبل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح أجاج فلفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الآية لكونه مغيرا لنظمها قوله غير موصوفة به أى تغير الملائم بان لا تكون موصوفة أصلا أو تكون موصوفة بالملائم تأمل

(قول المحشي) عبر عنه الخ متعاق بقوله وفي الثاني ففرق مجموع الفراغ عن الدعوى والتعبير كما يفيد كإله به بعد وهو مأخوذ من المصام

تسمى احدها تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والاختلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن كذلك نحو رأيت بزید اسدا أو لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا لاسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ايت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم

فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبنى على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسألة والتعبير عنه باسم المشبه به فعل الاول زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه (قوله والاختلاف لفظي راجع الخ) يعنى ليس المراد بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا في المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم المشبه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه او حمله عليه فنحو زيد اسد خارج عن التشبيه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء في الاستعارة بالاستعمال فيه كان دخلا في التشبيه خارجا عن الاستعارة (قوله هذا) أى الاختلاف في كونه استعارة أو تشبيها (قوله وان لم يكن كذلك) أى وان لم يكن اسم المشبه به خبرا أو في حكم الخبر ويكون المشبه به والمشبه مذكورين كما دل عليه سابق كلامه فلا ترد الاستعارة بالكنية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير) لان في نحو لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد بمجمل زيد اسدا بالغا غاية الجنس بحيث ينتزع منه اسد آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون في الضمير المفروغ عنه بالكلية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل في التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين (قوله ايضا) لفظي فانه اعتبر في التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة امر لآخر في شىء مطلقا فتشبيه (قوله فان ايت) أى عن كل شىء الا عن اطلاق اسم الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عليه) لان مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه بالكلية وحسن دخول أدوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله وان لم تحسن الخ) وان

(قال السيد) لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه الى آخره (أقول) اجراؤه عليه أعم من ان يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه واثبات معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليهما وما اختاره هذا الذاهب ايضا وقد صرح به فيما بعد حيث قل لانه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له

يحسن دخول شيء من الأدوات الـ بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير
 اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس
 لا تنيب قال الشاعر * شمس تألق والفراق غروبها * هنا وبدر والصدور كسوفه * فانه لا يحسن دخول
 الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الـ بتغيير صورته نحو هو كالـ بدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
 الا انه لا تنيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلاة التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير
 اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسددم الاسد الهزبر
 خضابه * موت فرض الموت منه يرعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
 من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه أو مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى
 الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحترى * وبدر اضاء الارض شرقا
 ومغربا * وموضع رحلى منه اسود مظلم * فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالـ بدر

حسن دخول بعضها دون بعض هان الامر في اطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة به اذ لا يحسن دخول الكاف
 ويحسن دخول كأن كذا في شرح المفتاح الشريفي وانما لا يحسن دخول الكاف في نحو زيد كاسد ، لان المراد باسد
 فرد ما منه فيلزم القياس بالمجهول بخلاف دخول كأن لانه حكم بانحاده بمفهوم الاسد على وجه المطن (قوله لغموض تقدير الخ)
 لاحتياجه الى التفسير (قوله نكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فغير واقع لان التعريف يدل
 على ان المراد هو المعروف المشهور والصفة الغير الملائمة ، تأتي ارادة ذلك بخلاف النكرة فانها تجامع تلك الصفة (قوله
 كالـ بدر الا انه يسكن الارض الخ) فانه لا بد من جعل النكرة معرفة لئلا يلزم القياس على المجهول ومعلوم أن البدر المعروف
 غير موصوف بهذه الصفة فلا بد من الاستثناء فثل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغموض في تقدير الاداة فاطلاق
 الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الاداة فيه (قوله فيقرب الخ) اما من القرب أى يقرب الكلام أو من التقريب
 أى يقرب ما يحيل الكلام من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق من الاطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات بالتغيير
 فاكثر اطلاق مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول مطلق لفعل محذوف أى ويقرب زيادة
 قرب مما يحسن فيه التقدير بالتغيير أو يفيد زيادة قرب والجملة عطف على يقرب من اطلاق ولا يجوز عطفه على اكثر اطلاق
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز أن يكون عطفا على اكثر اطلاق على أن يكونا حالين من ضمير يقرب أى ذا اكثر
 اطلاق وذا زيادة قرب (قوله دليل على انه فوقه) بخلاف قولنا زيد بدر يسكن الارض فن هذا الوصف يدل على
 نقصانه من البدر المعروف فلا تناقض (قوله أو مثله) اذا كان التشبيه بمعنى التشابه (قوله ومثله) أى مثل قوله اسددم الاسد الخ
 الا ان الحمل على التشبيه في الاول يستلزم التناقض وفي هذا كون الشيء موصوفا بما ليس فيه فلذا قل (قوله الى التشبيه

(قول المحشى) لان المراد باسد فرد مامنه لان المشبه به الفرد لا الحقيقة وقوله بانحاده بمفهوم الاسد لان هناك
 حملا للاسد والمحمول هو المفهوم كما هو معلوم

(قول المحشى) تأتي ارادة ذلك لعدم اتصافه بها بخلاف النكرة فانها تحتل غير المعروف المشهور فلا تناقض

لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت محتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم محتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا أمر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة القرينة وكما يمنع دخول الكاف في هذا ونحوه يتمتع دخول كأن وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني أمرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد أو خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسود والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالمقياس على المجهول وأيضا هذا الفن إذا تأملت وتحققت سره وجدت محسوله انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا بمحصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدرًا فهو تشبيه لاستعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى * (الحقيقة والمجاز) * أي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان

(الساذج) أي مالا استعارة فيه (قوله ان يثبت من الممدوح) عداه بمن يتضمن معنى يتخيل (قوله هذه الصفة العجيبة الخ) وهي فرقة بين موضع وموضع في التنوير (قوله فهو مبني الخ) فان قلت بيانه هذا يدل على كونه استعارة لانه يفيد تناسي التشبيه فلا يثبت كونه اقرب زيادة قرب قلت ملاحظة كون المشبه به محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فبملاحظته يفيد الوجه القريب من الاستعارة القرب الزائد (قوله وانما العمل في اثبات الخ) بناء على ان المقصود في الكلام المثبت والمنفي هو القيد على ماصر سابقا تقلا عن الشيخ (قوله في الجملة) أي تحقيقا وتخيلًا أي كما في قوله وكأن حجر الشقيق الخ فان الاعلام اليقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يتمتع تخيل البدر الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرض فيما نحن فيه محال بخلاف قوله كأن حجر الشقيق الخ فان المفروض فيه محال دون الفرض فتدبر (قوله كأن زيدا الاسد) كذا في النسخة المقروءة لكن المذكور في بعض النسخ على ما في الايضاح كأن زيدا منطلق وهو الاظهر قيل وجه النسخة المقروءة ان المقصود في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي النكرة الاتحاد فيكون خلاف الظاهر (قوله وأيضا هذا الفن الخ) أي النكرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه ماسبق كان بيانا لامتناع تقدير الادوات تفصيلا بامتناع معنى كل واحد منها وهذا بيان لامتناع اجمالًا بامتناع ما يقصد منها أعني التشبيه (قوله

والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن قد جمرت المادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب (وقد يقيدان باللغويين)
ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقيد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي أو العرفي فالمقيد بالعقل ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان ادويا أو شرعيا أو
عرفيا (الحقيقة) في الاصل فمبيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء
اذا اثبت ثم نقل الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الاصل والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند

والمقصود الاصلى الخ) اذ به يتأني ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح كما مر (قوله والمجاز على استعماله في
غير ما وضع له) ، ولا شك ان تعقل غير الموضوع له موقوف على تعقل الموضوع له كتوقف تعقل العدم على الملكة كذا
في شرح المفتاح الشريف ولك أن تقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال فيما وضع له لما من شأنه أن
يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال فيما وضع له تقابل العدم والملكة ولو قبل أن بينهما تقابل التضاد
والاشياء تتبين باضدادها كان وجها للبحث عن الحقيقة لكن لا يكون وجها لتقديم تعريفه على المجاز فلذا تركه (قوله لكن
الدال على غير ما وضع له الخ) لانه ينتقل أولا من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم ينتقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فيكون الدال
على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه أصلا للدال على المعنى المجازى من حيث انه دال عليه (قوله في الجملة) متعلق بفرع
فانه فرع عليه من حيث الفهم والانتقال وليس فرعاً له من حيث الارادة (قوله والمطلق الى غيره الخ) فلا يوم الاطلاق
دخول العقل فيه (قوله ثم نقل الى الكلمة الخ) الظاهر ان هذا النقل من المعنى الوضعي الى هذا المعنى بلا واسطة وفي
بعض نسخ الاصول انه نقل أولا الى الاعتقاد المطابق لثبوته في الواقع ثم الى القول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة
المستعملة والظاهر انه منقول الى كل واحد منها بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى لوضعي (قوله والتاء فيها الخ)

(قول المحشى) ولا شك ان تعقل غير الموضوع له الخ أى فالتقابل على هذا بالنظر لموضوع له وغير الموضوع له لا
الى لفظ الاستعمال لعدم تقابلها فيه كذا ذكره قدس سره في حواشيه على شرح المفتاح أى لان الاستعمال موجود فيهما
(قول المحشى) ولك أن تقول الخ أى فيكون التقابل بالنظر للاستعمال وعدمه الا انه لما كان العدم لازماً كان من

شبه تقابل العدم والملكة فهو توجيه لظاهر الشارح ويحتمل انه توجيه مستقل

(قول المحشى) لانه ينتقل أولا الخ لما عبر الشارح عن الفرع والاصل بالدال فهم المحشى رحمه الله ان الاصل والفرعية
باعتبار الدلالة وهى ثابتة للفظ الموضوع سواء كان مستعملاً فيكون حقيقة أولا فلا يكون حقيقة لان المعنى الاصلى لا بد
منه اذ المجاز ما استعمل في غير ما وضع له وبه يدفع ما أطال به السمرقندى

(قول المحشى) من حيث الارادة بان يطلق اللفظ مراداً منه ذلك المعنى الذى هو الاستعمال فانه غير لازم
(قال السيد) ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز الى آخره (أقول) الوجه الاول بالنظر الى مفهوم الحقيقة

صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين أما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه أولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجرأة على موصوفها وفعل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكور والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وأما اذا لم يجز على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح به التخاطب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لافي اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون

الظاهر من عبارة الشارح ان حقيقا نقول الى الكلمة الثابتة أو المثبتة ادخل التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي شرح المفتاح الشريفي ان الجمهور على انها اذا كانت بمعنى مفعول فالتاء فيها للنقل وعلى الوجه الاول للتأنيث فرقا بين المذكور والمؤنث وحينئذ يكون النقل فيها بعد ادخال التاء فيها واجرائها على الكلمة ، ولا يخفى انه زيادة تصرف لاحاجة اليه (قوله فلانه يقدر) أى يفرض (قوله من التكلف المستغنى عنه) وانما اختاره جريا على قضية الاصل في التاء وهو التأنيث كذا نقل عنه (قوله اذلا معنى له عند التأمل) لان الاستعمال اذا ذكر بكلمة في كان مادخل عليه مرادا باللفظ يقال استعمل الاسد في زيد أى اريد منه ولو تعلق في ههنا بمستعملة لكان الاصطلاح مرادا بالكلمة وهو فاسد

والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتهما

(قول الشارح) لان فعلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث أى وهو هنا صفة لمؤنث هو الكلمة
(قول السيد) اذ لا معنى له عند التأمل (أقول) هذا صحيح وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذى يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع
(قول المحشي) بعد ادخال التاء فيها لان التردد بين كون التاء للتأنيث وكونها للنقل لا يمكن الا فيما دخلته التاء بالفعل اذ التأنيث يقتضيه وقوله واجرائها على الكلمة لانها حينئذ لا تحتاج للتأنيث بخلافها قبل الاجراء
(قول المحشي) ولا يخفى انه زيادة تصرف مستغنى عنه بما ذهب اليه الشارح من انها في الاصل من حق الشيء اذا ثبت أو من حققت الشيء لانها حينئذ تكون صفة لمذكر سواء كانت بمعنى فاعل او بمعنى مفعول فتكون التاء للنقل على كل حال ووجه التكلف اعتبار كونها صفة لكلمة ثم اعتبار عدم الجرى على الموصوف

التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت ولو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة في المفرد (والوضع) أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه (فخرج المجاز) عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى لا يكون وضماً (لان دلالة) انما تكون (بقرينة) فان قلت فلي هذا يخرج الحرف أيضاً عن أن يكون موضوعاً لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعلقة قلت لانسلم ان معنى الدلالة على

كذا نقل عنه (قوله ولو سلم اطلاق الحقيقة الخ) يعنى ان المركب وان كان موضوعاً باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق كمن لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا مبني على الاختلاف في كون المركبات موضوعاً كما قيل فانه خلاف ظاهر العبارة * قل قدس سره وأيضاً يلزم انتقاض الخ * قد تقرر انه لا يميز تعلق حرفي جرم معنى واحد بعامل واحد الابد التقييد بالاول واعتبار الثاني قيلاً للتقييد وحينئذ لا انتقاض بذلك المجاز اذلا فرق بين تقييد الوضع بقوله في اصطلاح به التخاطب وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فتدبر * قال قدس سره وفيه بحث الخ * صرح الشيخ الرضي بان المراد بثبوت معنى الحرف

(قال السيد) كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب الى آخره (أقول) أو يقسم الحقيقة الى مفرد مركب ثم يعرف كلا منهما على حدة كما فعله في المجاز

(قل السيد) فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً الى آخره (أقول) يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازى لا يكون وضماً واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل ونظائره فهو وضع قطعاً لدلالاتها على معانيها بانفسها اكنه وضع نوعى أى بضابطة كناية كأن يقال مثلاً كل صيغة فاعل من كذا فهو لكذا وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى وان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها

(قول الشارح) فان معنى قولهم الحرف الخ هذا المعنى ذكره العنصر وقيد المعنى بالافرادى لان اشتراط ذكر المتعلق في المعنى التركيبى مشترك بين الفعل والاسم والحرف

(قول الشارح) انه مشروط في دلالة الخ أى بخلاف ما اذا كان مشروطاً في المدلول كما هو معنى التسليم

(قول المحشي) كذا نقل عنه يشير الى انه يمكن التأويل بالمستعملة بحسب اصطلاح به التخاطب وباعتباره وقد أول

هو عبارة ابن الحاجب في المختصر به (قول المحشي) لا يطلق عليه الحقيقة وان وصف بانه حقيقى (قول السيد قدس سره) وليس للمجاز وضع شخصى ولا نوعى الخ الوضع النوعى قسمان لانه قد يكون ثبوت قاعدة

معنى في غيره ما ذكرت بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

في لفظ غيره كون الحرف موجداً لمعناه في لفظ غيره ، وان يكون ذلك اللفظ متضمناً للمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي ، فرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا أضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام ، لان ضرب زيد مستفهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد ، ولا شك في انه يجدي نفعا في دفع السؤال المذكور لان الحرف دال بنفسه على المعنى القى احدثه في لفظ غيره ولولا مخافة الاطراب لنقلت كلام الشيخ بتمامه والاعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث ينكشف صريح الحق من

دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ آخره الف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما لحق آخره هذه العلامة وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة على نفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة على ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه من القرينة بحالها لكن الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين أو يدرج في القاعدة الدالة على العيين وهو المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز وهو يشمل الشخص والقسم الاول من النوعي كذا في التلويح فنفيه قدس سره للوضع النوعي بمعنى ان وضع اللفظ للدلالة بنفسه لان المجاز مقابل للحقيقة والمأخوذ فيها الوضع للدلالة بنفسه تدبر (قال السيد) بل ما أشار اليه بعض المحققين من النحاة الى آخره (أقول) ذكر نجم الأئمة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره هو ان الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره واطلب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جعلها لام التعريف وهل فنقل الشارح ههنا ما ذكره والتجأ اليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لانه ان أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدي في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قبل من ان دلالة على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه وان أريد به ان معناه قائم باللفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان أريد به قيامه بمعنى لفظ غيره قياماً حقيقياً فباطل ايضاً لما ذكرناه ولانه يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض حروفاً لدالاتها على معان قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفاً وكل ذلك فاسد كما ترى واما تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسورده ان شاء الله تعالى في الاستعارة التيمية

(قول المحشي) وان يكون عطف على ان المراد وعبرة الرضي فيكون الخ

(قول المحشي) فرجل متضمن لمعنى التعريف لانه صار بمنزلة قولك فلان المجهود

(قول المحشي) لان ضرب زيد مستفهم عنه ضرب زيد بالفاظ المصدر فالاستفهام يتضمنه العقل

(قول المحشي) ولا شك في انه يجدي نفعا ولا يرد عليه لفظ الاستفهام لان المستفهم عنه لا يتضمن معناه لاستقلاله

في افادته بخلاف الهمزة فانها حتى الدلالة عليه انما تدل عليه حال كونه متضمناً للغير تدبر

يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (دون المشترك) أى فخرج المجازلا المشترك وهو ماوضع للمعنيين أو أكثر وضعا متعمدا وذلك لانه قد عين الدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنيين على التعيين لمعارض

ظلم الشكوك (قوله سلمنا ذلك) أى كون معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بنفسه لان المراد به أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم أى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف أيضا ، لانا نفهم معنى من معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا أن معانيها ليست بامة في نفسها بل تحتاج الى الغير بخلاف معنى الاسم والفعل كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور لانه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قل في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللهم الا أن يقال معنى التسليم المذكور حمل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على أهم من أن يكون مشروطا في نفس الدلالة أو في المعنى المدلول عليه وقول بعض الناظرين معنى قوله سلمنا أى سلمنا كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن السوق * قل قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعا الخ لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان عينه بملاحظة غيره كان دالا بواسطة غيره ولا شك أن الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل تعيينه في تعريف الوضع (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من أنه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر الدال على كل

(قال السيد) سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتميين كافيا في الفهم (أقول) هذا كلام لا يجدي نفعا لان المعارض يزعم أن العلم بتعيين من لمعناه لا يكفي في فهمه منه بل يحتاج الى ذكر المتعلق أيضا ولذلك أبدله في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى وانت تعلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة فيفسد تعريف الوضع على انه ان أراد بالمعنى الاصلى المعنى الموضوع له فقد لزمه الدور كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصلية ليحصل معنى تعريف الوضع ثم ينظر في صحته وفساده

(قول المحشي) لا نفهم معنى الخ يعنى انه لا تصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع انما التصور في معناه لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونه مرآة للملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف وايضا انه ان الواضع وضع من مثلا على ابتداء جزئى والابتداء الجزئى يفهم منها عند الاطلاق واما خصوصية مابه الجزئية لكونه البصرة مثلا فليس موضوعا له بل يكون عند الاستعمال تدبر (قول المحشي) حمل قولهم الخ أى ومعنى التسليم اختيار المعنى الذي وانه لا يضر بنا على تفسير معنى الدلالة بنفسه ، ذكره (قول المحشي) كون معنى الحرف الخ أى ولا يضر بنا على التفسير المذكور وقوله خروج عن السوق لان الكلام في الدلالة

الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلاً مدلوله ان لا يتجاوز الطاهر والحليض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من معنيين غير معين فهذا مفهومه مادام منتسباً الى الوجودين لانه المتبادر

واحد منهما على التعمين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوجودين على الآخر لا ينافي أن يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعني أن مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعمين له الا انه انتفت لاجل المانع ، وبما حررنا ، اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلاً انما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عبارة الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص أو القرء في أن لا يتجاوز الطاهر والحليض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً الى الوجودين أما اذا خصصته بواحد إما صريحاً مثل أن تقول القرء بمعنى الطاهر وأما استلزاماً مثل أن تقول القرء لاجمعي الحليض فانه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطاهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه (قوله يعني أن مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل أى غير المتجاوز أو على حذف المضاف أى ذي أن لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) يعني انه اذا نسب الى الوجودين دل بنفسه على احد المعنيين لاجل التعمين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على سبيل البدل ومعنى لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد المشترك بينهما ، كيف وانه لا يفهم أصلاً عند اطلاقه فضلاً عن كونه متبادراً (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالاته على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوضع واتسابه الى الوجودين على السوية ودلالته على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع فلم يبق الا الدلالة على احدهما على سبيل البدل، وفيه انه يجوز أن يكون مدلوله كل واحد منهما

(قول المحشى) وبما حررنا أى من أن حاصل الابراد انه لو كان المشترك معينا بنفسه اسكل واحد مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد بدون الآخر

(قول المحشى) اندفع ما قيل الخ حاصله ان معنى الدلالة بنفسه كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا شك ان المشترك يفهم منه كل واحد من معنييه بمعنى أنه يحصل في الذهن كل واحد من معنييه بعينه لكن لا يعلم المراد على التعمين لعارض الاشتراك فالدلالة المأخوذة في تعريف الوضع لم تنف في المشترك لعارض الاشتراك كما يشعر به كلام الشارح اه ووجه الدفع ظاهر من تقرير السؤال

(قول المحشى) كيف وانه لا يفهم أصلاً وأيضاً ليس وضع اللفظ له ناشئاً من الوجودين اذ كل منهما لواحد بخصوصه فانتسابه الى الوجودين انما يزيل تعيينه لاشخصه في نفسه تدبر

(قول المحشى) وفيه أنه يجوز أن يكون مدلوله الخ وارد على قوله لان الوضع لكل واحد منهما لا يستلزم الوضع للمجموع وحاصله ان المتنى استلزامه هو المجموع من حيث صفة الاجتماع بان يكون كل واحد جزءاً من المجموع اما كل واحد في نفسه مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه فلازم عند الانتساب الى الوجودين اذ ليس موضوعاً لكل واحد بشرط الافراد عن الآخر فان الواضعين قد يكونان مختلفين بل هو موضوع لكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه

الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة وأما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض فانه حينئذ ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع

مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه كما مر، من قوله يدل على كل واحد من المعنيين ولاجل هذا قل وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال المشترك في المعنيين قل ان مدلوله احد المعنيين على سبيل البديل (قوله) واما اذا خصصته باحد الوضعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في المشترك لتخصيصه باحد الوضعين وترجيح احدهما على الآخر لا لدلالة فانه دال بنفسه على كل واحد من المعنيين بالوضع له فظاهر الملازمة بين الشرط والجزاء اعنى قوله اذا خصصته الخ ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان الواضع عينه للدلالة بنفسه الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثانى بمدة (قوله) قرينة لدفع المزاحمة) أى تخصيصه باحد الوضعين (قوله لا لان تكون الدلالة بواسطة) لانها تابعة للوضع والوضع عينه بنفسه لا مع القرينة (قوله وحصل من هذين الوضعين الخ) أى لزم من انتسابه الى مجموع لوضعين وضع آخر ضمنى وهو (قول المحشى) من قوله يدل أى من قول الشارح لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه فان معناه انه دال عليهما جميعا كما تقدم فيما كتبه على قوله وعدم الدلالة الخ

(قول المحشى) لكن لما كان الخ اعذار عن صاحب المفتاح في قوله بما ذكر حاصله انه راعى فيه مذهبه لا المنع من جهة الوضع (قول المحشى) فظاهر الملازمة الخ لان معنى ينتصب دليلا يترجح من جهة الوضع والافهم دليل على كل حال لوجود الوضع (قل السيد) وقولنا بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة (أقول) فان قلت على تقدير المزاحمة لادلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فعلى بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلت المقضى للدلالة عليه بنفسه كان حاصله ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقضى الذى اقتضاها وليس عدم المانع من تمام المقضى واما قرينة الحجاز فعلى معتبرة في الدلالة على المعنى المجازى لا يتحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهى من تمام المقضى وبذلك يتضح الفرق بين قرينتى المشترك والحجاز ويظهر أن المشترك يدل بنفسه على احد معنيه بعينه وان الحجاز لا يدل على معناه المجازى بنفسه بل بالقرينة (قال السيد) وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق الى آخره

(قول) ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكلى الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لا متنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولزم عند اطلاقه أن يتردد بين المعنى الثلاثة اعنى المفهوم الكلى وفردية واحتيج في كل واحد منها الى قرينة معينة فان زعم ان عدم قرينة فردية قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه أن المقصود به ذلك المعنى الكلى وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بمعوم المشترك وان كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعنى القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى

آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق ففهمه أحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف باننا لانسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان أريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لأن اسدا في قولك رأيت أسدا يرى موضوع أيضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان أريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى

التعيين للحداد فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين لأحد المعنيين المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس باللازم فالحاصل ان له وضعا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزمه الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا قصدا وان ضمنا فضمنا كذا في شرحه للمفتاح (قوله فكأن الخ) كلمة كأن باعتبار قوله وقال اذا اطلق كالاينفي (قوله لا يتوجه اعتراض الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة ووجه اندفاع الثانى من قوله والقرينة لدفع المزاوجة قال قدس سره ان أراد بأحد المعنيين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح المفتاح انه ليس المراد * قال قدس سره ولم يصرح ذلك الخ * زاد في شرحه للمفتاح على هذه اللوازم الثلاثة انه يلزم أن يكون كل مشترك متواطئا ولم يقل به احد وكلها مندفعة ، بما صرح به في شرح الشرح من ان وضع اللفظ لنفسه ضمنى ومثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا لكان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به ، فكان

انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اقتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضمنيين فان قلت المشترك اذا اطلق ففهم منه جميع المعاني واحتيج في تعيين ارادة احدهما الى قرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازى فاحتيج في فهمه وارادته الى قرينة قلت لانتمى لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق لافرق بين قرينتى المجاز والمشارك واين احدهما من الآخر

(قول المحشى) متواطئا أى بالقياس الى معنيين مع كونه مشتركا بينهما وهذا لا يقول به أحد

(قول المحشى) بما صرح به أى الشارح في شرح الشرح المضدى في بحث ان اللفظ موضوع لنفسه اولا دافعا به

لزم الاشتراك في جميع الالفاظ ان قلنا بوضعها لانفسها ويندفع به أيضا ما أورد من انه كما يستلزم الوضعان ثلثا فهذه الثلاثة

تستلزم رابعا وهكذا (قول المحشى) فكان المعتبر في الاشتراك الخ أى فثله التواطؤ هنا

تقول الاول يستلزم الدور حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها أيضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفرقان في التصريح وعدمه قلنا هذا أيضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحقاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيًا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم

المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا كما لا يخفى * قل قدس سره وان اراد الخ * اراد به احد المعنيين معينا في نفسه ، غير معين بدلالة اللفظ بواسطة انتسابه الى الوضعين ولا شك انه معنى مغاير لكل واحد بخصوصه وان اللفظ المشترك موضوع له ضمنا كما مر وتردد السامع انما هو في تعيين المراد لافي الدلالة والكلام في الدلالة فتدبر فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وانه لمظنة فضل تأمل فاحط اي افعال الاحتياط وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره السيد في شرحه لفتح حيث قال بعد تزيف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية فالصواب ان يقال اراد ان القرء اذا لم يخص باحد وضعيه تبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان مساقه ان القرء دلالاته على معناه بنفسه لا بالقرينة سواء عتبر انتسابه الى الوضعين أو الى وضع واحد لافي دلالاته على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعني أن المشترك اذا اطلق ولم يقيد بما يخصه باحد المعنيين يفهم منه جميع المعاني التي وضع لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح ما ذكر من أن هناك ترادا بين معنى الوضعين * قال قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الاطلاق وفيه بحث لما مر أن كلامه في الدلالة على المعنى لافي الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس مدلوله مجرى المعنيين لعدم الوضع له . لا انه لا يجوز ارادته منه (قوله من العجائب الخ) انما كان من العجائب لان عبارة الايضاح قيل دلالاته على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمنع الخ فتصديده بلفظ قيل وبرزاز الضمير في وهو ينادى على انه كلام برأسه فحمله على انه اعتراض على السكاكي مع تعليل فسيده بما علله السكاكي من العجائب (قوله فقال) أي قال ذلك البعض في دفع هذا الاعتراض (قوله بالوضع) أي التعيين

(قول الشارح) الحقيقة في المفرد الخ احتراز به عن الحقيقة في المركب وهي الحقيقة العقلية فانها لا تشارك الكناية في شيء لانها الاسناد والكناية نفس اللفظ (قول المحشي) غير معين بدلالة اللفظ بواسطة الخ يعني ان نفس الدلالة وان كان فيها التعيين من حيث الوضع كما سبق لكن لا تعين فيها بواسطة الانتساب الى الوضعين فصح ان هناك معنى ثالثا يفهم منه بواسطة الانتساب وانه دال عليه (قول المحشي) لا انه لا يجوز ارادته منه وان كان مذهبه ذلك كما مر

ان السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برى عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو برى عنه والعجب انه لم يتنبه المصنف أيضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي أيضا أورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك أشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبتها الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ وأوقف عباده عليها تعلما بالوحي أو بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا أو جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى او كانت لذاته كدلالته على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الاعمى ووجب ان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لا متناع انكالك الدليل من المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متناع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا متناع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا متناع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا هو ناهل أو جون اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين وهذا أولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين أو للمتضادين لانه ممنوع (وقد تأوله)

لثلا يلزم الدور (قوله حفظت شيئا) وهو ان مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم (قوله وغابت عنك أشياء) وهى الامور التى تدل على انه ليس من قيمة اعتراضه على السكاكي رحمه الله (قوله تعلما بالوحي) أى بان يوحى الالفاظ بحيث يفهم منها دلالتها على معانيها وكذا الحال فى الاسماع وفى خلق العلم الضرورى (قوله بعضهم) وهو عباد بن سليمان الصميرى (قوله ان لا تختلف اللغات الخ) يعنى ان كثيرا من الالفاظ يكون لمعان عند امة ويكون لمعان اخر عند امة اخرى كالسوء فانه عند الاتراك بمعنى الماء وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متناع جعل اللفظ الخ) يعنى ان لفظ المجاز مع القرينة يمتنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدا يرمى لا يفهم منه المعنى الحقيقي اصلا فاندفع ما قيل أن القرينة انما تدل على عدم الارادة ولا توجب امتناع فهم المعنى الحقيقي فن ذلك انما هو اذا لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة (قوله لاستلزامه أن يكون المفهوم الخ) مع اننا نعلم قطعا ان المفهوم منه اتصافه باحدهما (قوله لانه ممنوع) لانه تجوز المناسبة بنقيضين من

أى القول بدلالة اللفظ لذاته (السكابي) أى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في نفسها خواص بها تختلف كالجر والهمس والشدة والرخاء والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى أن يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يحمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالنقص بالناء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير أن يبين والقسم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعلان والفعل بالتحرريك كالنزان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا (والمجاز) فى الاصل مفعول من جاز المكان يجوز اذا تعداه نقل الى الكامة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصل أو الكامة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها مكانها الاصل كذا ذكره الشيخ فى أسرار البلاغة وزعم المصنف أن الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازاً الى حاجتى أى طريقاً لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يفاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه أولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة وأصح تسميته بذلك فاعتبار المنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز (مفرد ومركب) وحقيقة كل واحد منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما

جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انهما علان وهو الحق لامتياز موضوعهما بالحقيقة فعلم التصريف يبحث عن أحوال المفردات من حيث حروفها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهيئات الخ عطف على ان للحروف الخ) (قوله بالتحريك) أى بتحريك العين فانه يناسب أن يكون معناها ما فيه الحركة (قوله وكذا باب فعل الخ) فان قوة الضم تناسب أن يوضع للأفعال اللازمة (قوله نقل الخ) ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على التقدير الاول وبمعنى المفعول المتعدى الى المفعول الثانى بواسطة حرف الجر على التقدير الثانى على ما قبل لتحقيق العلاقة المصححة للنقل وهو انصاف الكلمة بالتعدي . الذى هو المعنى الاصلى للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الاصلى ويحصل التناسب بينهما غاية التناسب (قوله ان الظاهر الخ) فلنقل المجاز ظرف لكن حينئذ يفوت التناسب بين لفظى الحقيقة والمجاز (قوله واعتبار الخ) دفع توم

(قول المحشي) الذى هو المعنى الاصلى فالمجاز مصدر بمعنى التعدي

(قال السيد) واذا كانا متعاقبين الخ فيه بحث صحيح ذكره الفري

في تعريف واحد (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب أهنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازاً (فلا بد من العلاقة) المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة (ليخرج الناطق) من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة (و) يخرج (الكناية) أيضاً بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له

ان هذا الوجه يستلزم ان تسمى الحقيقة أيضاً بالمجاز (قوله في تعريف واحد) يفيد معرفة حقيقة كل منهما (قوله عن الحقيقة) مرتجلا كان أو منقولا أو غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في التلويح اللفظ اذ تعدد مفهومه فان لم يتخلل بينهما نقل فهو المشترك وان تخلل بينهما نقل فان لم يكن النقل لمناسبة فهو مرتجل وان كان لمناسبة فان هجر الاول فهو المنقول وان لم يهجر ففي الاول حقيقة وفي الثاني مجاز انتهى ومعنى تخلل النقل أن يكون استعماله في المعنى الثاني بعد ملاحظة المعنى الاول فالشترك سواء كان واضعه واحدا أو متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة الوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنييه واما المرتجل والمنقول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنييه باعتبار وضعه له في نفسه . مع قطع النظر عن وضعه لآخر فحقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه ، بالقياس الى المعنى الآخر لتخلل النقل بينهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فبقوله في غير ما وضعت له خرج المرتجل بالقياس الى كل واحد من معنييه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا بمجاز لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا وخرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا الحقيقة المطلقة ، وخرج المنقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ، ودخل فيه بقيد في اصطلاح به التخاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له ،

(قول المحشى) مع قطع النظر عن وضعه لآخر أى عدم بناء هذا الاستعمال على وضعه لآخر وكونه فرعاً عنه
(قول المحشى) بالقياس الى المعنى الآخر أى بالقياس الى وضعه للمعنى الآخر بان يكون الاستعمال الثانى مبنياً على الوضع للمعنى الاول كما في المجاز (قول المحشى) وخرج المنقول أى بالقياس الى كل من معنييه
(قول المحشى) ودخل بقيد في اصطلاح التخاطب الخ أى اذا استعمل في أحدهما بالنظر الى وضعه للآخر فقيد في اصطلاح التخاطب ليس الا للدخال اما الاخراج فبقوله في غير ما وضعت له

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً والمنقول منه ما غالب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى بهجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غالب في بعض أفراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والديب جميعاً يكون مجازاً هذا من حيث اللغة أما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة

فاندفع ما قيل انه قد خرج المنقول بقيد في غير ما وضعت له ودخل الصلوة المستعملة في الدعاء بعرف الشرع مع انه منقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرتجل والمنقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بانهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع جواز ارادته) أى بالنظر الى كونه كناية فلا ينافي امتناع ارادته في خصوص المادة كما في قوله تعالى ﴿ لرحمن على العرش استوى ﴾ ، فهو مجاز متفرع على الكناية وقيل جواز ارادته ولو في محل آخر وكلا المعنيين مستفاد من الكشف كما سيجيء (قوله قد يكون مجازاً الخ) اللفظ المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة بينه وبين الموضوع له مع قرينة مانعة عن ارادته فمجازان لم بهجر الاول وان هجر فنقول وان استعمل لا لعلاقة فان استعمل لاعتبار قصد فلفظ وان كان يقصد فمرتجل (قوله في معنى مجازي) لا يكون فرداً للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد الخ) أى

(قول الشارح) مع جواز ارادته بان يكون مراداً باللفظ تبعاً اما المجاز فلا يمكن ارادته به لمنع القرينة كما مر (قال السيد) كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس الخ (أقول) حاصله ان لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الديب هناك لصحة الاطلاق على ذات ماله ديب ولا ملاحظة حيث ان ذلك خصوصية ذات الفرس اصلاً وتارة على سبيل المجاز اللغوي ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الديب على انه علاقة مصححة لاطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضاً مصححة لاطلاقه على خصوصية ذات اخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفاً وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها لديب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له ورعاية معنى الديب انما هي لمجرد المناسبة في وضعه له لا لصحة الاطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الاطلاق (قول الشارح) وباعتبار خصوصية الفرسية والديب الخ اعتبر الديب لانه منقول يعتبر فيه المناسبة

(قول المحشي) فاندفع ما قيل الخ أى لان كل ذلك باعتبارين لا باعتبار واحد (قول المحشي) فهو مجاز متفرع على الكناية لامتناع الارادة في خصوص المادة مع لزوم جواز الارادة فيها على هذا القول وعلى القول الثاني كناية لاعتباره الجواز ولو في محل آخر وعبرة المحشي فيما يأتي المستفاد من عبارة الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيما لا يمكن اهـ ومعنى التفرع ان هذا الكلام فيما يجوز فيه المعنى الحقيقي كناية وفيما لا يجوز فيه مجاز

في التسمية بخلاف الحقيقة فإن رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فإن اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق لفظ الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوى وشرعي وعرفي خاص) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحو والصرفي والكلامي وغير ذلك (او) عرفي (عام) لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة أو خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع وأما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام أو خاص (كاسد للسمع والرجل الشجاع) يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السمع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً لغوياً (وصلوة للعبادة والدعاء) يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء تكون مجازاً شرعياً (وفعل اللفظ والحدث) يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازاً (ودابة لذي الاربع والانسان) فانها في العرف

من غير ملاحظة خصوصية الفرس (قوله وبخلاف المجاز) في كثير من النسخ بدون الواو فيكون لبيان الفرق بين الحقيقة والمجاز قصداً وتبعاً للفرق بين رعاية المناسبة في المنقول وبين رعايته في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ بالواو فيكون الامر بالعكس وهو الموافق لما في التوضيح والتلويح (قوله لا يتعين ناقله الخ) أي لا يعلم ناقله بالتعيين لا ان يكون ناقله جميع الناس فانه ممنوع فافهم (قوله وفعل) في القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان أو هو كناية عن كل عمل متعدد وفي الصحاح بمعنى الامر والشان نقله النحويون الى الكلمة المخصوصة وقد يستعملونه بمعنى الحدث لاشتماله عليه كما في تعريف المفعول به والمفعول فيه والمفعول له في الكافية (قوله فانها في العرف العام الخ) في التفسير الكبير أن الدابة في العرف

(قول الشارح) بخلاف الحقيقة أي المطلقة العارية عن النقل والاشتراك والارتجال وقوله والمجاز أي المعاني العارية عن النقل (قول الشارح) وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي يعني ان المراد بالنقل استعمال اللفظ في غير ما وضع له المناسبة (قال السبكي) وأما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب الخ (اقول) وأيضاً استعمال اللفظ في المعنى المجازي ان كان لمناسبة لما وضع له لانه فهو مجاز لغوي وهكذا نقول في سائر الاقسام وبالجملة كل مجاز متفرع على معنى حقيقي لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة فيكون المجاز تابعاً للحقيقة في الانقسام الى هذه الاقسام الاربعة

(قول المحشي) وتبعاً للفرق الخ أي وبيان الفرق بين رعاية المناسبة الخ تبعاً

(قول المحشي) فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق لانها وصف لا لترجيح بخلاف ما اذا كانت أسماء كما هي في

العرف فان اعتبار المناسبة للترجيح فلا تطرد

العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذا ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي (والمجاز مرسل ان كانت العلاقة) المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والحقيقي (والاستعارة) فالاستعارة على هذا هو المستعمل فيما شبه بمعناه الاصل كاسد في قولنا رأيت أسداً يرمي (وكثيراً ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعني (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيراً ولفظ المشبه به مستعاراً والمعنى المشبه به مستعاراً منه والمعنى المشبه مستعاراً له والى هذا أشار بقوله (فهو) أى المشبه والمشبه به (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طاب عارية من المشبه به لاجل المشبه (والمرسل) وهو ما كان العلاقة غير المشابهة (كالايد في النعمة) وهي موضوعة للجارحة الخصوصية لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة الخصوصية بمنزلة العلة الفاعلية لها وأيضاً بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنهم مثل كثرت ايدى فلان عندي وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد (والقدرة) أى وكالايد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك وأما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام «المؤمنون تكافأ دماؤهم وبسبى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم» فن باب التشبيه أى هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركون لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من أن المشبه به اذا كان ممالاً يحسن دخول أداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بمحل

للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب وتقع على المذكر (قوله بلفظ النكرة الخ) أى بلفظ في صورة النكرة والا فهو معرفة لان اللفظ اذا أريد به نفسه كان علماً له والتنوين فيه للتمكن وهذا على رأى الشارح رحمه الله تعالى من كون الالفاظ موضوعة لانفسها وضماً ضمناً (قوله وتصل الى المقصود بها) أى تصل النعمة الى الذى قصد بها وهو المنعم عليه (قوله اكثر ما يظهر الخ) ما مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار والمجرور اعنى به

(قول الشارح) المصححة بيان الواقع بخلاف علاقة الاسم كما في القارورة اطلقت على الزجاجية لكونها مقراً الماء لكنها ليست مطردة بخلاف الاولى

(قال السيد) وأيضاً بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها الخ (اقول) أى فالجارحة بمنزلة العلة الصورية للنعمة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يبعد أن يجعل اليد بمنزلة المادة والنعمة بمنزلة الصورة الظاهرة فيها (قل السيد) وكالايد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد الخ (اقول) فتكون اليد بمنزلة علة صورية

من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن أن يقال هم كيد على من سوامهم (والراوية في المزايدة) أى في المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة والعلاقة كون البعير حاملاً لها لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير الى عدة أنواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان أئمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها مثلاً يجب أن يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق النيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وأنواع العلاقة المتبعة كثيرة ترتقى مذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد أورد ههنا تسعة غير ما سبق أولاً فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزايدة بعلاقة المجاوزة فقال (ومنه) أى من المجاز المرسل (تسمية الشيء باسم جزئه) يعنى أن فى هذه التسمية مجازاً مرسلًا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز فى العبارة تسامح (كالعين) وهى الجارحة المخصوصة (فى الربهة) وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربية لان غيرها من الاعضاء مما لا ينفى شيئاً بدونها صارت العين كأنه الشخص كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلاً لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربهة وان كان كل منهما جزءاً منه (وعكسه) أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشيء باسم كله (كالاصابع فى الانامل) فى قوله تعالى * يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواق * والائمة جزء من الاصابع والفرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع شيئاً من الصواق (وتسميته)

معلق . يكون أى يكون الافعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة الى التكلف الذى ارتكبه بعض الناظرين * قال قدس يغم بجلد ثالث * بالغاء والمهزة من الغام يقال اغام الرجل اذا وسعه وزاد فيه (قوله بعلاقة السببية الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهى داخلية فى السببية (قوله لا ينفى شيئاً) أى لا يمنع شيئاً من النفع (قوله كانه جعل) أى كل واحد

للقدرة على قياس ما ذكره فى النعمة والظاهر أن يجعل اليد بمنزلة مادة قابلة والقدرة بمنزلة صورة لها حالة فيها (قال السيد) والراوية فى المزايدة أى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر (أقول) قال فى الصحاح المزايدة الراوية قال أبو عبيدة لا تكون المزايدة الا من جلد بن يغم بجلد ثالث بينهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزايدة المزاد والمزائد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد أى الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاد وقيل أيضاً الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يستقى عليه والعامية تسمى المزايدة راوية وهو جائز على الاستعارة والاصل ما ذكرناه فظهر ان تفسير المزايدة بالمزود غير صحيح لان المزايدة ظرف الماء الذى يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى

أى ومنه تسمية الشيء (باسم سببه نحو رعيننا الغيث) أى النبات الذى سببه الغيث (أو) تسمية الشيء باسم (مسببه نحو امطرت السماء نباتا) أى غيثا يكون النبات مسببا عنه وأورد فى الايضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ لدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره أى الدية المسببة عن الدم (أو ما كان عليه) أى تسمية الشيء باسم الشيء الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى (نحو واتوا اليتامى أموالهم) أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) فى الزمان المستقبل (نحو إني أرانى أعصر خمرأ) أى عصيرا يؤول الى الخمر (أو) تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) أى أهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء باسم (حاله) أى باسم ما يحل فى ذلك الشيء (نحو قوله تعالى * واما الذين ابيضت وجوههم فى رحمة الله * اى فى الجنة) التى تحل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آله نحو واحمل لى

منهم الاصبع فى الاذن أى بحسب الظاهر والتعبير والا فالمراد جعل الامة ولك ان تحمل الاصابع على معناها فيكون التمجيز فى نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى الكل للبالغة (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا للدية الا أن اكل الدية سبب لا كل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى ان عبارة الايضاح ، لاتساعده (قوله او ما كان عليه الخ) السبق والحقوq المعبران فى المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول اليه ، بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه فى التلويح * قال قدس سره الظاهر عننا * لانه الذى يقع عليه العصر لا العصور * قال قدس سره وجعل من تسمية الشيء باسم غايته * وفى الكشف فسرره بالعنب ، وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه * قال قدس سره استخرج الخ * امثلا يلزم عصر العصور وهذا بناء على ان ما يسبق الى الذهن من نسبة الفعل وما

راوية فلا تطلق الراوية على المزود مجزأً اما يسمى بالراوية حامل المزايدة ويطلق عليها مجزأً

(قال السيد) نحو (انى أرانى أعصر خمرأ) أى عصيرا يؤول الى الخمر (اقول) الظاهر أن يقال أعصر عننا كما ذكر فى بعض كتب أصول الفقه وجعل من تسمية الشيء باسم غايته وعلى ما فى الكتاب فالمعنى استخرج بالعصر خمرأ أى عصيرا يؤول اليها (قول المحشى) لاتساعده لان كلامه صريح فى الدية والدم لافى الاكسين

(قول المحشى) بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار مثلاً اذا قلت قتلنا قتيلاً وعصرت خمرأ فهو مجاز الاول والمعتبر الحقوq أى لحوق كونه قتيلاً وخمرأ بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب أى ثبوت القتل والعصر وحصولها لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم أى ايقاع النسبة والتكلم بالجملة للقطع بأن الاسم وهو القتل والخمر مجازوان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلاً وخمرأ حقيقة بان اخبرت بعد تلك الصيرورة وكذا فى مثل آتوا اليتامى أموالهم وقت البلوغ فالمعتبر السبق أى سبق اليتيم على ثبوت الحكم وهو الايتاء لاعلى الاخبار أى ايقاع النسبة والتكلم بالجملة فان قولك أموالهم وقت البلوغ واقع وقت اليتيم

(قول المحشى) وقال انه من تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه أى يؤول جزوه اليه فعلاقة الايولة قد تكون باعتبار جزء الشيء كما تكون باعتبار كله

لسان صدق في الآخرين اى ذكر آحسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من المزموم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد للزوم فكيف ذلك قلت يعتمر في جميعها للزوم بوجه ما اما في الاستمارة وظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص واصف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لاحالة فلاسد مثلا انما

يشبهه الى ذات موصوفة بوصف ان يكون اتصافه بذلك الوصف سابقا على ثبوت الفعل له فيازم وقوع العصر على العصور أى المعصور واما اذا اريد اعصر عصيرا حاصله بهذا العصر فلا حاجة الى تأهله باستخراج (قوله في الاخير بن نوع خفاء) أى لا يظهر فيها المعنى المجازى ظهوره في الامثلة السابقة ولذا حمل الكشف الرحمة على الثواب المحل والظرفية على الاتساع وقيل في الثانى ان المعنى اجعل لى لسان صدق ينطق بالصدق في الآخرين (قوله فان قلت الخ) يعنى ان اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازى والانتقال فرع للزوم واكثر هذه العلاقات لا يفيد للزوم بالمعنى الذى مر في المقدمة وهو أن يكون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله في الذهن اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن فما قبل انه لا حاجة الى السؤال والجواب بعد ما مر في المقدمة من ان المعتبر للزوم الذهني ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره على الفور أو بعد التأمل في القرائن ، ليس بشيء (قوله ان معنى المجاز الخ) ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه ولا فمضد المصنف في الكناية أيضا الانتقال من المزموم الى اللازم كما مر (قوله يعتبر في جميعها الخ) يعنى أن جميع هذه العلاقات مفيد للزوم في الجملة على ما فصله (قوله اخص أوصاف الخ) أى اظهرها اختصاصا واشهرها اذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص ، ولذا لا يجوز أن يقال رأيت اسدا يرمي أى في البحر (قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه) أى الى وجه الشبه لكونه اشورا واصفا ثم ينتقل منه الى معروضه الذى سوى المشبه به بمعونة القرينة فيتحقق للزوم بالمعنى الذى مر في الاستمارة (قوله فلاسد الخ) بان لما ذكره على الوجه الكلى في مثال (قوله انما يستعار للشجاع)

(قال السيد) فلاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص (أقول) لا يعنى به ان لفظ الاسد يستعار لمفهوم الشجاع مطلقا أم من أن يصدق على ذات الحيوان المفترس أو غيره كما يدل عليه قوله أولا انما يستعار للشجاع وثانيا ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقي والمجازى في صفة بل يكون المعنى المجازى حينئذ عارضا للمعنى الحقيقي وغيره ولا تشبيه هناك أصلا فلا يكون استمارة بل مجازا مرسلا وانما يعنى ان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى مفهوم الشجاع ومنه الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهور اتصافه به وهو ظاهر كلي غالبا والثانى انتقال من مفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالانتقال الاول في الظهور والكلية بل يحتاج الى معونة المقام والقرينة (قول المحشى) على الاتساع اى الحقيقة العرفية التى اصحاب الاتساع وليس المراد التماسيح ليزه القرآن عنه

(قول المحشى) الذى مر في المقدمة أى مقدمة علم البيان (قول المحشى) ليس بشيء لان السائل يقول ان مقتضى ما مر ان الحصول في الذهن ضرورى اما على الفور أو بعد التأمل في القرائن وما هنا لا يفيد ذلك وحاصل الجواب ان هذه العلاقات تفيد للزوم ولو بمعونة المقام والقرينة كما ان اللازم أيضا بالمعنى المذكور قد يكون بواسطة التأمل في القرائن تدبر (قول المحشى) ولذا لا يجوز ان يقال الخ لان البحر يفتح الباء والهاء ليس أشهر أوصاف الاسد

يستعار للشجاع لا زيد أو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان للفظ اذا اطلق على غير ماوضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان ار باعتبار ما يؤمل أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا أى معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره وال لزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمي او منضم الى لزوم خارجي

أى لما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد لا بخصوصه من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة وانما يقع عليه في الخارج ووفق بين ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق واستعماله وبين ما يقع عليه بحسب الخارج، كما سيجي (قوله ولا شك في انتقال الخ) أى من الشجاعة الى الشجاع أى لذات ما موصوفة بالشجاعة سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فيظهر بإيراد الخ) حيث ظهر من كلامه ان في جميع انواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله مما يتصف الخ) أى يعتبر ويلاحظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع أولا فان لم تكلم يعتبر الانصاف في الزمان الماضي أو المستقبل سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن في مجاز الاول لا يلزم الانصاف في الزمان المستقل كما في عصر خمرأ فاريقت في الحار (قوله في زمان سابق او لاحق) اذ لو انصف في زمان الحكم لم يكن مجازا بحسب الكون او الاول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوى لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمله فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمسمى المجازي في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في الدابة اذا استعملها للغوى في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم (قوله أو بالقوة) أى الاستعداد (قوله واذا كان الخ) فانه حينئذ يكون الغير فردا من الحقيقي والذهن ينتقل من العام الى الخاص في الجملة بمعونة القرينة (قوله وان لم يتصف الخ) يعني اذا كان الانصاف حاصل في وقت فهو كاف للانتقال في الجملة وان لم يتصف اصلا فلا بد من اللزوم بوجه آخر (قوله اما ذهني محض) أى لزوم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه (قوله كاطلاق البصير الخ) أى كاللزوم الذهني في اطلاق البصير على الاعمي فانه لا يلزم من تصور البصير تصور الاعمي لكن ينتقل الذهن منه الى الاعمي باعتبار المقابلة كذا نقل عنه فالمعلاقة هي المقابلة وفي التلويح، التحقيق ان اطلاق

(قال السيد) واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي الى آخره (أقول) لا شك أن هذا الانتقال يحتاج أيضا الى معونة المقامات والقرائن كالاستعارة وسائر الاقسام فالجواب الحقيقي ما أشار اليه بقوله وبالجملة اذا كان بين الشئين علاقة ويريد به ان اللفظ اذا اطلق على غير ماوضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام، القرينة وهذا هو المراد من اللزوم ههنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه التفاصيل العلاقات المؤدية الى اللزوم معتبر في مجاز (قول المحشى) وبين ما يقع عليه بحسب الخارج على شئ، بخصوصه (قول المحشى) كما سيجي أى في تحقيق زيد أسد (قول المحشى) التحقيق الخ أى لانه لا يصح اطلاق الاب على الابن بعلاقة المقابلة وفيه ان العلاقة لا يلزم اطرادها

بحسب العادة أو بحسب الواقع ، وحينئذ إما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد أو خارجاً عنه والزم بينهما قد يكون بمحصول أحدهما في الآخر كالحال والمحل أو سببية أحدهما للآخر أو مجاورتهما أو يكون أحدهما شرطاً للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان وإما إطلاق العين على الرقبة فليس من حيث أنه إنسان بل من حيث أنه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة إذا كان بين الشيتين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام (والاستعارة) وهي ما كانت علاقته المشابهة أى قصد أن إطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أريد تشبيهها بمشفر الأبل في اللفظ فهو استعارة ون أريد أنه إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ لواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وعازاً مرسلين باعتبارين

أحد المتقابلين على الآخر من قبيل الاستعارة بتزليل التعليل منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تمكيم أو مشاكلة (قوله بحسب العادة) كإطلاق الفاعل على الفضلات باعتبار المجاورة بينهما في العادة (قوله كالقرآن للبعض) إذا كان موضوعاً لمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كالحال والمحل) أراد بهما ما يعم العرض والمحل والمظروف والغرف (قوله أو مجاورتهما) بأن يكونا في محل واحد أو محلين متقابلين (قوله أحدهما شرط للآخر) نحو (ما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلوته نحو بيت المقدس (قوله فإن الإنسان لا يوجد بدونهما) هذا كلام صاحب التنقيح وعليه سؤال ظاهر أوردناه مع جوابه في حواشي شرح التنقيح وهو أن عدم وجود الإنسان بدون الرقبة والرأس إنما يدل على استلزام الإنسان إياهما دون العكس كذا نقل عنه والجواب المذكور ههنا فيه ، أن المراد بالاستلزام الاستتباع وإذا لم يوجد الإنسان بدونهما كانا مستتبعين له (قوله فإنه لا يجوز وجود الإنسان بدونهما) هذا بحسب العرف والافوجود الكل بدون الجزء محال عقلاً (قوله وإن أريد

لاحتمال وجود مانع ألا ترى أن الأب لا يطلق على الابن مع وجود السببية والمانع هو كونه لا ينتقل الذهن من أحدهما إلى الآخر وانظر التلويح (قول المحشي) إذا كان موضوعاً الخ وقيل هو مشترك بين الكل والبعض

(قال السيد) ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس فإن الإنسان لا يوجد بدونهما (أقول) أورد عليه أن عدم وجود الإنسان بدونهما يدل على استلزام الإنسان لهما لا على استلزامهما للإنسان والثاني هو المطلوب وأجيب بأننا لم نرد ههنا بالمستلزم واللازم مصطلح أرباب الجدول بل مصطلح أرباب البيان أعنى المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية من الانتقال من اللازم إلى الملتزم وأرادوا باللازم التابع والرفيق كقول النجاشي مثلاً فإنه من توابع طول القامة وروادفه وكل واحد من الرقبة والرأس أصل يفترق إليه الإنسان ويتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما (قول المحشي) أن المراد بالمستلزم المستتبع فاستلزام الجزء للكل استتباعه له بأن يكون الكل رديفاً للجزء أى تابعاً

له في الحصول كطول النجاشي التابع أطول القامة

(قد تعيد بالتحقيقية) وبهذا التعيد تتميز عن التخيلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية (لتحقق معناها) اى
 ماغنى بها واستعمات هي فيه (حسا أو عقلا) بان يكون ذلك المعنى اصراً معلوماً يمكن ان ينص عليه ويشار
 اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاشارة
 للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالخس (كقوله) اى قول زهير بن ابي سلمى (لدى اسد شاكى السلاح)
 أى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف (مقذف) اى قذف به كثيراً الى الوقائع وقيل
 قذف باللحم ورمي به فصار له جسامه ونباله وتماحه * له لبد اظفاره لم تقلم * لبد الاسد ما تلبس من شعره على
 منكبيه والتقايم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا (وقوله) أي
 والعقل كقوله تعالى * (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

ان اطلاق الخ) ، بان يراد بالمشفر مطلق الشفة ويقع على شفة الانسان باعتبار انه فرد منه (قوله تتميز عن التخيالية) لعدم
 تحقق معناها حسا أو عقلا في المشبه سواء كان عبارة عن أمر وهمي كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله تعالى ، أو عن اثبات
 لازم المشبه به للشبه وتميز عن المكنى عنها بناء على انهم لا يطلقون التحقيقية الا على المصرح بها ، لا باعتبار انها لا تكون
 الا صورة وهمية حتى يتوهم منع الاشتراط على ما وهم (قوله بالقلب والحذف) متعلق بشاك ، وان كان يوهم أن يكون
 متعلقا بشائك وشاك على التوزيع ويكون الاصل شاكي لانه خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قال شاكي السلاح
 من شاك الرجل يشاك اذا اظهر شوكته وهي شدة البأس وحدة السلاح والاصل شائك ، وقد يقلب فيقال شاكي السلاح
 كالتقاضى وقد تحذف الياء فيقال هو شاك بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شائك وقد يحذف العين فيقال شك
 السلاح بضم الكاف وقد ينقل الى موضع اللام ، ويعمل فيقال شاكي السلاح فعلى هذا يكون بالقلب متعلقا بشاكي السلاح

(قول المحشى) بان يراد بالمشفر مطلق الشفة بهذا يندفع ما قيل القول بان اطلاق المشفر على شفة الانسان يجوز
 ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلًا باعتبار العلاقتين محل بحث اذ المستعمل فيه هو شفة الانسان اذا كان استعارة
 ومطلق الشفة اذا كان مجازا مرسلًا

(قول المحشى) او عن اثبات الخ لان المثبت من حيث انه مثبت اذا كان وهميا كان الاثبات وهميا

(قول المحشى) لا باعتبار انها لا تكون الخ أى الاستعارة بالكناية لا تكون الا صورة وهمية كما اذا كان المشبه به صورة
 وهمية كنى عنه باثبات لازمه وهذا القائل فهم ان ما خرج به التخيلية خرج به المكنية فقال ان كون المكنية لا بد ان يكون
 صورة وهمية ممنوع

(قول المحشى) وان كان يوهم الخ يعنى انه يتوهم من كلامه ان الاصل شاكي الا انه قد ينقل اللام الى موضع العين وقد يحذف

(قول المحشى) وقد يقلب فيقال شاكي السلاح أى فيقاب الضمة كسرة لمناسبة الياء وقوله بضم الكاف لانه لا وجه

لقلب الضمة كسرة لان الحذف ابتداء بدون قلب ولا اعلال

(قول المحشى) ويعمل فيقال شاك السلاح أى بكسر الكاف بدون ياء وان رسمت وعبارة الشارح في شرح تصريف

العزى هكذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألفه

لاحسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى * فأذاقها الله لباس الجوع، أن الظاهر من اللباس عند اصحابا
الحمل على التخيل وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق وهو أن يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه
من انتقاع اللون وتغيره ورثته هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشف مشعر بأنه استعارة تحقيقية يحتمل
أن تكون عقلية وأن تكون حسية لانه قال شبه ما غشى لانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللباس والحادث الذي غشيه يحتمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وأن يريد به

وبالحذف متعلقا بشاك (قوله الظاهر من اللباس) أى الذى يظهر من اللباس، عند التأمل فيه (قوله الحمل على التخيل الخ)
بأن يخيل للجوع والخوف امر وهى يشملهما كاللباس اللباس، سواء شبه الجمع والخوف بذى لباس أولا اذ لا يتوقف
المقصود عليه ثم اثبت ذلك اللباس للقرية للدلالة على انها صارت نفس الجوع والخوف من القدم الى الرأس فيفيد المبالغة
التامة في ازالة الامن والرزق الواسع عنها بسبب كفرانهم نعم الله آمالي ما ليس فى حمله على الاستعارة التحقيقية فانها
تفيد الاحاطة التامة لآثار الجوع والخوف، وهو المناسب لسياق الاية قال الله تعالى ﴿ ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة

ايست بالغ فاعل وانما هى عينه وأصله هور وشوك وقال فى المفصل ربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم
من يقلب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقولون شا كو ثم يعلله اعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكي
على وزن فاعل فى هذا يقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكا بآيات الياء لحنه الفتحة
وعلى الحذف تقول جاني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر اه فتأمل

(قال السيد) ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخيل الى آخره (أقول) قيل عليه ان الحمل على
التخيل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار محدد فيما هو بصدده فلا بد ان يثبت له من
لوازمه ماله مدخل فى الاضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاحاطة والشمول
والملاسة التامة والاولى ان يحمل استعارة تحقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اذ
مناسبة للاذقة فانها تستعمل فى المضار والآلام فيقال أذاقه الضرر والبؤس

(قول المحشى) عند التأمل فيه يعنى ان معنى كلام السكاكى ان الظاهر عند الاصحاب عند التأمل فى معنى اللباس
الحمل على التخيل فلا ينافى انه عند بعض الاصحاب يحتمل الحمل على التحقيق عند عدم التأمل فمعنى قوله وان كان يحتمل
عندي الخ انى اجوز ذلك الحمل ولا أقول انه ممتنع لانه ممكن عند عدم التأمل فهو اعتراض على صاحب الكشف وبه
يندفع اعتراض الشارح وكذا ما قيل ان الظاهر لا ينافى الاحتمال فلا معنى لقوله وان كان يحتمل الخ

(قول المحشى) سواء شبه الجوع والخوف الخ لانه يكفى فى التخيل مجرد تنزيل الجوع والخوف منزلة ذى لباس
لمجرد مشابهة مقدرة فى النفس كما فى المجاز العقلى لا لتشبيهه براد افادته كما فى الممكنية كذا قيل وقد يقال انه ليس المقصود
افادة ان للجوع لباسا بل المقصود ان القرية صارت نفس الجوع وهذا يكفى فيه تخيل ان لنفس الجوع لباسا سواء نزل
منزلة ماله لباس أولا تأمل (قول المحشى) صارت نفس الجوع لان لباس الجوع هو الجوع

(قول المحشى) وهو المناسب أى المبالغة هى المناسب الخ

انتفاع اللون وورثاته الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجمل لا يشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ. واستعمل اللفظ فيه فملي هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له لانه اذا كان معناه عين فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة

مطمئنة يأتيها رزقا رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون (هذا ان حمل التخيل على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستعار له في التخيل صورة وهمية وهو يزعم انه مذهب الاصحاب وان حل على ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو ان التخيل جعل الشيء لشيء كجعل اليد للجمال فعناه انه جعل اللباس للجوع والخوف ثم اثبت للقرية ليفيد صيرورتها نفس الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع والخوف بشيء صار محمدا في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخيل الى تصرف زائد مع افادته المقصود على وجه يبلغ ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع والخوف ولكنه استعيرت الاذقة للاصابة لما فيه من الاشعار بشدة الاتصال باللباس في الكسوة لان الإدراك بالدوق يستلزم الإدراك باللبس ففي الآية استعارتان تحقيقية تبعية وهي استعارة الاذقة للاصابة واستعارة . تحتل التخيلية والتحقيقية وهي استعارة اللباس فان اعتبر تشبيه الجوع والخوف بذى لباس استعارة مكنية كانت ثلاث استعارات (قوله ليس المشبه الخ) لا عند صاحب الكشف ولا في الواقع (قوله فتوهم كونه تشبيها الخ) اما عند صاحب الكشف فلان عبارته صريحة في كونه استعارة واما في الواقع فلان تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتمال غير صحيح الاعتبار الآثار فليشبه آثارهما به لانفسهما * قال قدس سره فان الجوع الخ * قد عرفت انه على تقدير الحل على التخيل لا تشبيه للجوع بشخص صار وتوهم هذا التشبيه ناشيء من نسبة الاذقة اليه باعتبار انه كثيرا ما يستعمل في المضار لكن قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف فهو كالتجريد بالنسبة الى اللباس كما في الكشف قال قدس سره والاقرب ، * أى الى الفهم لكن قد عرفت ما فيه * قال قدس سره ثم الحل الخ * أى على الاستعارة التحقيقية العقلية اكثر مناسبة (قوله وأسد في الامثلة المذكورة الخ) وما قيل ان اخراج اسد في الامثلة المذكورة بناء على ما تقرر عندهم ان المراد به اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوصل به الى المبغى في التشبيه فان تم ثم والا فلا حينئذ . لا يتبعه نظر الشارح رحمه الله تعالى بقوله لانا لانسلم ان أسدا في زيد أسد مستعمل

(قول المحشى) حمل اللبس للجوع والخوف أى وليس المقصود ان له لباسا بل افادة صيرورتها نفس الجوع فلا

حاجة لتشبيه الجوع بذى لباس ولا تنزيله . منزله

(قول المحشى) يحتمل الخ أى على الرايين للاصحاب والزمخشري

(قول المحشى) أى الى الفهم لانه عند عدم التأمل بخلاف ما تقدم فانه عند التأمل

(قول المحشى) لا يتبعه نظر الشارح لانه حينئذ مستعمل فيما وضع له

المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملاً فيما وضع له وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً في نحو زيد اسد مستعمل

(قال السيد) وفيه نظر لانا لانسلم ان اسداً الى قوله كما في رأيت اسداً يرمي بقرينة جملة على زيد (أقول) اذا قيل رأيت اسداً يرمي فلا شك ان اسداً ليس مستعملاً في معناه الحقيقي بل هو مستعمل بمعنى رجل شجاع كالاسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وان كانت متعينة في نفسها لكن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها بل أراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام ولا شك ايضاً انه قصد تشبيه تلك الذات المتعينة المرادة بلفظ الاسد اجمالاً لكنه جعل ذلك امراً مسلماً وساق الكلام لاثبات الرواية متعلقة بها واذا قيل زيد اسد فإن كان لفظ اسد مستعملاً في معنى رجل شجاع كالاسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالاسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره الشارح فإما ان يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار به ومن وقوعه محمولاً (مستعمل) فلا معنى لتشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد وإما ان يراد به ذات مابهمة مشبهة بالاسد فيكون الكلام مسوقاً لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وان كان مستعملاً في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد واذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالفارسية مردي همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ماوفي الثاني الى زيد وانما آخرنا زيد في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخير الموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد وليس بمنزلة قولنا مردي همجو شيراست وشيراست زيد فقولنا همجو شيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملاً في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فاذا قلت زيد الاسد حسن تقدير اداة التشبيه لان الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل واما اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقديرها لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مباينة فلو قدرت فانت المباينة فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظاً أو تقديرًا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراج تحت الاسد وكونه فرداً من افراده كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراج تحت امرأ مسلماً كقولك رأيت اسداً يرمي فالاولى تشبيه اتفاقاً والثالثة استعارة اتفاقاً واما الثانية فقد تفرقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهراً لكونه فرداً منه للاثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل اندراج فيه أمراً مسلماً معروفاً فمن سماها تشبيهاً بليفاً فقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقيتها عن صريح التشبيه ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها فانه المقصود بحسب الظاهر وان كان جعله فرداً منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المباينة ويجوز تقدير الاداة نظراً الى المآل وان لم يحسن نظراً الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هناك قد استعمل بمعنى آخر واطلق عليه قسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه أراد التنبيه على ارتفاعها من حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضاً واما ادراجها في الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانه وتحققة ذلك بقوله قولنا زيد اسد أصله زيد رجل شجاع كالاسد الى آخره يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد استعارة متعارفة ايضاً مع ظهور تقدير اداة التشبيه

في ما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرمي بقرينة حملة على زيد
ولادليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على
ذلك بانك اذ قلت زيد اسد اوقعت اسداً على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسداً فوجب المصير الى التشبيه
بحذف اداة قصداً الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملاً في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فصحة حملة على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً
يرمى ان اسداً استعارة فلا نفي انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نفي انه استعارة عن
شخص موصوف بالشجاعة فتقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فنحننا المشبه واستعملنا المشبه

فيما وضع له ليس بشيء لان نزاعهم في ان صور حمل المشبه به على المشبه وصور التجريد هل هي تشبيه أو استعارة لا في
انه اذا قصد منها المبالغة في التشبيه هل هي استعارة أو لا (قوله في معنى الشجاع) أى في ذات ماسوى الاسد يصدق
عليه مفهوم الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة ، اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل ، مجازاً مرسل
(قوله بقرينة حملة الخ) فيه ان القرينة في المجاز يجب ان تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي والحل ليس كذلك
لجواز ان يكون على سبيل الادعاء أو بتقدير اداة التشبيه والجواب ان المراد القرينة المجوزة بدليل ان قوله بل هي مستعملة
في معنى الشجاع سند المنع فيكفيه جواز الاستعمال فيه بالقرينة المجوزة الا انه اورده بصورة الدعوى ترويحاً للنعم المذكور
واشارة الى ان قوله ولو لم يحمل على هذا لزم ان يكون قوله بل هي مستعملة في معنى الشجاع غصبا لمنصب الاستدلال (قوله
وتحقيق ذلك) أى تحقيق ان أسداً استعارة كما في رأيت أسداً واثبات التسوية بينهما (قوله انه استعارة عن زيد) أى عن
ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجل أو امرأة اذ لا ملازمة بين الاسد والذات المحصورة وان اعتبر وصف الشجاعة
فيه اذ العلاقة انما هي بين الاسد والذات الموصوفة بالشجاعة أى ذات كان لا الذات المحصورة ، وانما يقع عليه في الخارج
قوله ولا دلالة عليه اذ الانتقال انما هو من الاسد الى الشجاعة التي هي أخص أوصافه ومنها الى معروضه ولا انتقال
منه الى خصوصية الذات (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الاسد ليتحقق التشبيه (قوله زيد رجل شجاع الخ)
ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد ا قوله فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ المشبه به في

(قول المحشي) لا في انه اذا قصد الخ لانها حينئذ تشبيه بلا نزاع

(قول المحشي) اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد أى الذي هو أصل الاستعارة كما في الشارح بعد

(قول المحشي) بل مجازاً أى بل يكون مجازاً مرسل من اطلاق اسم المألوم على اللازم

(قول المحشي) فيمكنه جواز الاستعمال الخ والقرينة لا يجب أن تكون مانعة قطعاً الا اذا اريد المجاز قطعاً صرح

به المحشي في حواشي القاضي

(قول المحشي) وانما يقع عليه في الخارج لاستعماله في معين لا انه واقع عليه في نفسه اذ لا دلالة الخ فنفي الملازمة علة

لعدم العناية ونفي للدلالة علة لعدم الوقوع في نفسه عليه تدبر

(قول المحشي) على التمثيل لما مر انه لا ينظر لخصوص رجل أو امرأة لعدم العلاقة بين الاسد وبين تلك الخصوصيات

به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
«اسد على» وفي الحروب نعاماً «اي مجترى» على «صائل» وكقوله «والطائر اغربة عليه» أي باكية وكقوله عليه
الصلاة والسلام «محمد علي من سواهم» وانه كثير مما يكون محبثاً لا محذور دخول اداة التشبيه عليه كما قلناه عن عبد

المشبه وهو الرجل الشجاع مثلاً ، فيكون تشبيهاً مفروغاً عنه مسامحاً والمقصود بالحكم بالاتحاد كما ان في رأيت اسداً يرمي
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد مفروغ عنه والمقصود ايضاً الرواية عليه فتحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه
به فيه وجعله فرداً ادعائياً له وفي زيد بحمله على زيد فاندفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة ولا مبالغة في قولنا
زيد رجل شجاع كالاسد فان الحكم بالاتحاد زيد بالرجل الشجاع التشبيه بالاسد يفيد تشبيه زيد بالاسد ولا مبالغة فيه فتدبر
قال قدس سره اذا قيل رأيت اسداً الخ «خلاصته دفع المنع الذي ذكره الشارح رحمه الله باثبات الفرق بين رأيت اسداً
وبين زيد اسد بان معنى الاول رأيت رجلاً شجاعاً شبيهاً بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد مفروغاً عنه والمقصود تعلق الرواية
به ومعنى الثاني زيد كالاسد والمقصود منه تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بليغ بالاتحاد المشبه بالمشبه به
قال قدس سره فلا شك ان اسداً الخ «فيه أنه يجوز أن يكون التقدير رأيت مثل اسد يرمي والجواب ان المراد لاشك
فيه على تقدير كونه استعارة» قال قدس سره ولم يقصد به هذا المفهوم «اذلا معنى التشبيه المفهوم بالاسد بل الذات أي
الذات التي يصدق عليه مفهوم الشجاع مما سوى الاسد» قال قدس سره واما ان يراد الخ «هذا هو مراد الشارح رحمه الله

اما العلاقة بينه وبين شخص ما فيه الشجاعة فاندفع ما في السمرقندي فأنظره

(قال السيد) ويدل على ما ذكرنا الى آخره (أقول) هذا لاستدلال يشعر بان أسداً في اسد على مستعمل في
مفهوم مجترى «وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلاً عن الاستعارة بل يكون من اطلاق اسم المازوم على اللازم كما مر
ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينفى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم
منه في الجملة من الجرأة والصولة واذا جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر انه مستعار لمفهوم رجل شجاع
حق يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فيكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمل لفظ
الاسد فيه وكيف لاوجه التشبيه في هذه الاستعارة خرجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير ايضاً في تعلق
الجار به الى ملاحظة معنى الجرأة تبعاً فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلاً على كونه حقيقة
لكان أولى لان فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر وانما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه انه اذا
كان استعارة كان معنى الجرأة داخل في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا ان أسداً في زيد اسد وفي زيد اسد في الشواعة
مستعمل في معنى واحد وقد اختار ان الثاني تشبيه حيث قال والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه فالاول كذلك ايضاً
(قول المحشي) فيكون التشبيه مفروغاً عنه مسامحاً نعم لكن فيه راحة التشبيه وهو مانع لحسن الاستعارة كما يأتي ان
شاء الله في فصل حسن الاستعارة لكن الكلام هنا في صحتها

(قول المحشي) مردي همجو شيراست زيد وقولك شيراست زيد قوله مردي بفتح الميم وسكون الراء وامالة الدال
معناه رجل وياؤه للتنكير وهمجو اداة تشبيه بفتح هاء وسكون الميم وضم الجيم الفارسية ينطق بها بين الجيم والشين وبعدها
واو تحذف في النطق وشيربكسر الشين وسكون الياء والراء بمعنى الاسد واست اداة ربط فحاصله رجل مثل الاسد هو زيد

القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت أسداً أي شجاعاً كالأسد وأما إذا ترك المشبه بالكناية لئلا يوجه التشبه نحو رأيت أسداً في الشجاعة ونحو قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مها تبرحها اكتنان * ففيه اشكال لأن ترك المشبه لفظاً أو تقديرًا وحرأ اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعماله وذكر وجه التشبه يقتضي أن يكون تشبيهاً أي رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فيبينهما تدافع كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه لأن

كما مر وسيجيء بيان وجه تماق الجار به * قال قدس سره ولا معنى لرجوعه إليه * أي لرجوع التشبيه إلى المفهوم * قال قدس سره فيكون سياق الكلام الخ * هذا ممنوع عند الشارح رحمه الله لأن أسداً عنده في زيد ، أسد وزيد شيئان مستعمل في المفرد الادعائي المفروق عن تشبيهه بالأسد الحقيقي بقريضة الحل وما الدليل على كون الغرض منه التشبيه ليكون مستعملاً في المعنى الحقيقي * قال قدس سره فإذا قلت زيد الأسد الخ * بدءاً للفرق بين ما إذا كان الخبر المعروف والمنكر بأن الظاهر في المعروف التشبيه بأن يكون اللام فيه تعريف الجنس والتشبيه به باعتبار تحققة لا الاتحاد بين زيد وماهية الأسد كما في زيد هو البطل المحامي ولا لحل عليه كما في زيد المنطلق فنه خلاف الظاهر لأنه حكم باتحاد المتباينين بخلاف المنكر فإن الظاهر فيه الحل بطريق الادعاء لا التشبيه إذ لا معنى للتشبيه بالفرد مجهول وفيه نه إنما يتم ظهور التشبيه في الأول والحل في الثاني إذا كان الأسد مستعملاً في معناه الحقيقي ودونه خرب اقتداد لم لا يجوز أن يكون مستعملاً في الفرد الادعائي أعني الرجل الشجاع فيكون ، استعارة * قال قدس سره ولا ينقض ذلك بالاستعارة * بأن يقال إن المقصود منها التشبيه بطريق المباغة فيكون تشبيهاً بليغاً * قال قدس سره أن يفسر الاستعارة الخ * بن يقول هو استعمال اسم المشبه به في المشبه أو اجراءه عليه * قال قدس سره انه يقتضي أن يكون قولنا زيد الأسد استعارة الخ * ما ذكره الشارح يقتضي جواز كونه استعارة بأن يكون معناه زيد رجل شجاع كالأسد وذلك لا ينافي ظهور تقدير ارادة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال يشعر بأن أسداً الخ * لا اشعار في كلامه بذلك إنما يشعر بأن مفهوم مجترى ، وصائل ملحوظ قصداً بأن يستعمل الذات ما موصوفة بالشجاعة كما مر * قال قدس سره ثم إن استعمال الأسد الخ * إذا استعمل الأسد في معناه الحقيقي ولوحظ معنى الصولة تبعاً باعتبار انه لازم له شهر به كان تماق على مقصود تبعاً وإذا استعمل في ذات ما موصوفة بالجرأة كان الوصف ملحوظاً قصداً ويكون تماق على ملحوظاً قصداً ولا شك أن مقصود الشاعر اثبات جرائته على نفسه قصداً وهذا لا ينافي كون وصف المشبه خارجاً عن الطرفين فإن المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر والنصف * قال السيد ويؤيد ما ذكرنا الخ * فيه أن ذكر وجه التشبه في الثاني مانع عن الحل على الاستعارة كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى بخلاف الأول فلا نسلم أن لفظ أسداً كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا الكلام في نحو لقيت أسداً) أي مثل الكلام في نحو زيد أسد من المنع المذكور والكلام في نحو لقيت أسداً فلا ند من تقدير به أو منه ليكون تجريداً عند القوم فينتجه المم المذكور راما نحو لقيت أسداً فهو استعارة بالاتفاق فلا معنى قوله وكذا الكلام الخ ولعله سقط من قلم السرخ (قوله وأما إذا ترك الخ) أي هذا إذا جرى التشبيه به على المشبه ولم يذكر وجه التشبه وأما إذا ترك المشبه بالكناية بأن لم يكن مذكوراً ولا مقدراً في نظم الكلام ففيه اشكال

(قول المحشي) استعارة متعارفة أي غير التي ترقى عن مرتبة صريح التشبيه ولم تبلغ درجة الاستعارة

المراد بكون المشبه مقدرًا أهم من ان يكون محذوفًا جزء كلام كما في قوله تعالى * صم بكم ، أو يكون في الكلام ما يقتضى تقديره كما في قولنا رأيت أسدا في الشجاعة بدليل أنهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى ، حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود يضاً مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشف من ان قوله تعالى * ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان ، وقوله تعالى * وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا مالح اجاج * من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسداً ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهذا

(قوله ما يقتضى تقديره) أي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يحتج نظم الكلام اليه ولم يقل أو يمكن تقديره لانه يمكن تقدير لفظ المثل في كل استعارة بان يقال في رأيت أسدا يرمي مثل أسد وهكذا لكن ليس فيها ما يقتضى تقديره كوجه الشبه في رأيت أسدا في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل اذ لا معنى لقولنا رأيت رجلا شجاعا في شجاعته (قوله لان بيان الخيط الابيض بالفجر الخ) سواء جعل من بيانية أو تبعيضية أو تجريدية فان الفجر يطلق على كله وعلى كل جزء منه تشعر بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله مبين بسواد آخر الليل) فكانه قيل من الفجر وسواد آخر الليل واذا كانا مبينين بالفجر وسواد آخر الليل لا يمكن حمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل فيكون الخيطان على معناهما الحقيقي أي يتبين مثل الخيط الابيض من مثل الخيط الاسود من الفجر وسواد آخر الليل (قوله وابعد من ذلك الخ) أي من نحو رأيت أسدا في الشجاعة لان بيان لعدم ذكر وجه الشبه المشعر بالتشبيه فيها (قوله ان يصح وقوع المعنى الحقيقي) أي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) أي قوله ضرب الله مثلا لا يصح فيه وقوع المشبه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلا المؤمن والكافر

(قول المحشي) اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلا الخ لان المؤمن والكافر ممثل لامل (قل السيد) ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه (أقول) هذا كلام جيد فان المدار في الفرق بين الاستعارة والتشبيه اذا تردد بينهما ان اسم المشبه به ان كان مستعملا في معنى المشبه كان استعارة وان كان مستعملا في معناه الحقيقي كان تشبيها وعلامة كونه مستعملا في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه فاذا اتفقت هذه العلامة كما في الآيتين بشهادة الفطرة السليمة بعد التأمل فيهما اتنى كونه استعارة وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل أو مقدرًا في نظم الكلام أو لا يكون مذكورا ولا مقدرًا نعم يجب كون المشبه مرادا في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره في نظمه علي وجه لا يخل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك ان شاء الله تعالى

ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمنين والكافر لأن قوله تعالى
 * ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها * ينبيء عن انه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة
 وأراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بأنه قد شارك المذنب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة
 قوله تعالى * فهي كالخجارة أو اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار * ونخفاء ذلك ذهب كثير
 من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشف اورد هاتين اللتين للاستعارة ولا يخفى
 ضيقه على من تأمل لفظ الكشف (ودليل انها) أي الاستعارة (مجاز لغوي) كونها موضوعا للمشبه به لا للمشبه
 ولا لاعم منهما (اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
 لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولك رأيت
 اسدا يرمي موضوعا للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم من
 المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعاً
 بالنقل عن أئمة اللغة فيثبت ان يكون استعماله في المشبه استعمالاً في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 الموضوع له أعني المشبه به فيكون مجازاً لغوياً وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
 خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انساناً أو رأيت
 رجلاً فلفظ انسان أو رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
 اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازاً وكذا لفظ الحيوان في قولنا لانسان
 حيوان ناطق فلي تأمل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة
 الخاص ويترضون أيضاً بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد

فالمانع من كونه استعارة معنوي بخلاف الآية الثانية فان المانع فيها لفظي ولذا فصله بقوله وكذا الخ (قوله بالبحرين الموصوفين
 بقوله هذا عذب الخ) أي من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فجملة مستأنفة معالة بنى استواء البحرين وفيه اشارة الى انه ليس
 قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشيحاً (قوله واراد تفضيل البحر الاجاج الخ) ومن هذا تبين انه لا يجوز ان يكون قوله ومن
 كل تأكلون لحما طريا ترشيحاً (قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار) بيان تفضيل الحجارة
 على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا فلا وجه لتفي كونه موضوعاً لاعم في ثبات كونه مجازاً (قوله باعتبار عمومه)

(قول المحشي) وفيه اشارة الخ وجه الاشارة ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالصفة التي يقال لها
 الترشيح واذا صح أن يكون ترشيحاً امتنع كونه قرينة التشبيه

(قول المحشي) ومن هذا تبين الخ لانه اذا كان هذا هو المراد لا يكون ترشيحاً اذ لو كان ترشيحاً لم يتسر هذا
 لمعنى لم عرفت ان المستعار منه في المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالترشيح وحينئذ لا يكون بياناً لما ذكره

باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه (وقيل) انها مجاز (عقل) بمعنى ان النصرف في أمر عقل لا لغوى لانها لما لم تطابق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله (أى دخول المشبه (في جنس المشبه به) بان يجعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الاسد (كان) جواب لما (استعملها) أى استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلاً استعمال (فيما وضعت له) وانما قلنا انها لم تطابق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت أسداً وأراد زبداً انه جعله اسداً كما لا يقال لمن سمي ولده اسداً انه جعله اسداً لان جعل اذا كان مقتدياً الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة اشيء حتى لا نقول جعلته أميراً الا اذا ثبت له صفة الامارة وذا كان نقل اسم المشبه الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازاً عقلياً (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) أى قول ابى الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظله (قامت تظلالى) أى توقع الظل على (من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظلالى ومن عجب) وبرى فاقول يا عجبوا من عجب (شمس) أى انسان كالشمس في الحسن والبهاء (تظلالى من الشمس) فلو لا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل انسان حسن الوجه انساناً آخر (والنهي عنه) أى ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته) وهى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً (قد زر أزراره على

أى باعتبار كونه فرداً من أفراد العام (قوله بمعنى ان النصرف الخ) لا بمعنى انه مجاز حكى فانه انما يكون في النسبة والكلام ههنا في اللفظ المفرد كالاسد مثلاً وفيه رد على من مذهب الى انه مجاز حكى وادعى ان المراد بالاسد هو الاسد الحقيقي وما نسب اليه ليس منسوباً اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بملاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز في النسبة ولا يخفى كونه تكلفاً بارداً (قوله لكأن الاعلام المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثانى لمناسبته بالمعنى الاول كالأستعارة (قوله كان الاسد مستعملاً فيما وضع له) ويكون سرية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرية الحكم الى افراد الحقيقة والقرينة قرينة على نقل معنى الاسدية اليه وادعائه له (قوله أى توقع الظل على) ما فسر به بذلك لان التظلل على ما فى التاج

(قول لمحتى) والقرينة قرينة التجوز في النسبة أى لأمامة عن ارادة لمعنى المتعارف كحى على القول بانه استعارة

ومثله يقال في قوله والقرينة قرينة على نقل الخ

القمر، تقول زررت القميص عليه أزره اذا شددت أزراره عليه فلولاً أنه جعله قرأً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) أي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (لأن الضرورى بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبنى على أنه جعل أفراد الاسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة ونهاية القوة فى مثل تلك الجئة وهمايك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لافى تلك الجئة والهيكل المخصوص ونفط الاسد انما هو موضوع للتعرف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع يناهى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص (وأما التعجب والنهي عنه) فى البيتين المذكورين وغيرهما (فلبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضاً والاستعارة تفارق الكذب) بوجهين (بالبناء على التأويل ونصب القرينة على

سايه وان كردن ودرسايه كردن والمراد هنا الثانى (قوله ونحقيق ذلك الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له اذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه به فيه استعمالاً فيما وضع له والتجاوز فى أمر عقلى وهو جعل غير المشبه به مشبهاً به ل معناه جعل المشبه به مأولاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف وان أفراد قسمين متعارفين وغير متعارفين ولا خفاء فى ان الدخول بهذا المعنى لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح رحمه الله تعالى فى التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبنى على اعتبار مرجوح وهو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول المصنف رحمه الله تعالى وأما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبنى الاستعارة على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه فى البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو فى الفرد المتعارف لافى الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف فى حقيقة حتى ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه انما جعله المستدل دليلاً على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنزعة فى كون التعجب والنهي عنه مبنين عليه أو على تناسي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذى ذكره المستدل ونهى عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تفارق الخ) أى بعد اعتبار نسبة شيء اليه أو نسبتها الى شيء

ارادة خلاف الظاهر) يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ابتداء الدعوى فيها أى فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة للمانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً ثم فرق بين الباطل والكذب بأن الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد (ولا تكون) الاستعارة (علماً) لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم (لمناقاته الجنسية) لانه

فلا يرد ان الاستعارة فى المفرد والكذب فى الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق (قوله وزعم صاحب الخ) ، الاظهر عندى ان الاستعارة من حيث المعنى تشابه الدعوى الباطلة ومن حيث اللفظ تشابه الكلام الكاذب فتبين الفرق بان مبنى معناها على التأويل بخلاف الدعوى الباطلة وان مبنى لفظها على نصب القرينة بخلاف الكذب وفي شرح المفتاح الشريفي ان اراد بالدعوى الباطلة الجهل المركب وصاحبه مصر على دعواه متبرىء عن التأويل، فضلاً عن نصب القرينة واراد بالكذب الكذب العمى وصاحبه لا ينصب القرينة بل يروج ظاهره لكن لا مانع عن قصد التأويل فى ذهنه، فلذا خص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب هذا خلاصة كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر العبارة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمى لانه لا وجه لتخصيص مفارقة الاستعارة بهذين فانها تفارق الدعوى الباطلة مطلقاً سواء كان مع اعتقاد المطابقة أولاً بالتأويل وعن الكذب مطلقاً سواء كان عمداً أو خطأ بنصب القرينة (قوله علماً) المراد غير علم الجنس فانه تجرى فيه الاستعارة لانه المتبادر من اطلاق العلم فان علمية علم الجنس تقديرية (قوله من أنها تقتضى ادخال الخ) هكذا فى المفتاح حيث قل والذى قرع سمعك من أن مبنى

(قول المحشى) الاظهر عندى الخ فجهة تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب هو ان التأويل

راجع الى المعنى والقرينة صارقة للفظ عن المعنى الحقيقى فاندفع ما فى الشارح

(قول المحشى) فضلاً عن نصب القرينة يعنى انه اقتصر فى الدعوى الباطلة على ذكر التأويل لانه اذا تبرأ عن التأويل

فعن نصب القرينة بالاولى

(قول المحشى) فلذا خص التأويل الخ لان عدم نصب القرينة أولى وقوله ونصب القرينة أى لعدم امتناع التأويل

يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد (الا اذا تضمن) العلم (نوع وصفية) بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مدر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجمل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المهود من طيء أو من آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفاً أو غيره فهذا التأويل يكون حاتم متأولاً للفرد المتعارف المهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتماً (وقريتها) أي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر) أي امرين او أمور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أي تكرهوا (العدل والايمان فان في ايماننا ذيرانا) أي سيوفاً تلعم كشمال النيران فتعلق قوله وان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة دالة على ان المراد بالذيران السيوف

الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام لا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه المفتاح تبعاً للمازني لانسلم ان الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه بانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بحمل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم جنس أو جملة عينه ان كان شخصاً فان المقصود من قولك رأيت اليوم حاتماً انه عين ذلك الشخص لا انه فرد من الجواد انتهى وفيه بحث اما أولاً فلان القول بالادخال في اسم الجنس مما لا داعي اليه فان المبالغة تحصل فيه أيضاً بادعاء الاتحاد واما ثانياً فلان جعله عينه فيما كان شخصاً ان كان لا عن قصد فهو غلط وان كان قصداً فان كان باطلاقة عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل، فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بدخاله فيه والحاصل ان استعمال المشبه به في المشبه ايسر بحسب الوضع لاحتياقي وهو ظاهر فالعلم يعتبر الوضع التأويل لم يصح استعماله فيه (قوله لانها مجاز الخ) أشار بالدليل العام الجاري في كل مجز مرسل اكان أو استعارة الى أن تخصيص بيان قرينة الاستعارة للاعتناء بشئها والا فالقرينة لازمة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منها قرينة) وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريداً لعدم ملائمة المشبه به ولا للمشبه فما قبل لا ينكشف الداعي الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكسبية بل جعلوا

(قول المحشى) فهو دعوى باطلة اذ كون ذات ذاتا اخرى ظاهر البطلان ولا معنى للمبالغة بذلك ذ المبالغة أن تبلغ بشئ شيئاً آخر في ما ثبت له والغرض ان لا نظار توصف من الاوصاف فاندفع ما في معاوية (قول المحشى) وليس واحد منهما ترشيحاً ولا تجريداً لعدم ملائمة للطرفين أي عدم ملائمة لاحدهما وصفاً له أو تفريعاً عليه لما يأتي من ان كلا من الترشيح والتجريد اما بوصف أو تفريع فاندفع انه ان لم يلائم واحداً منهما لا يكون قرينة ولك أن تقول المعتبر في الترشيح والتجريد الملازمة بمعنى أن يكون جزء المستعار منه أو جزء المستعار له كما سيأتي ولا يصح ذلك هنا فتدبر قوله لقوله في ايماننا دفع به ان الكلام في القرينة المانعة وهذه معينة فقل ان التبيين من غير المانعة تدبر

لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتزمة) مربوطة بعضها ببعض يكون لجميع قرينة لاكثر واحد وحينئذ لا يخفى صحة قوله نسباً لقوله أو أكثر (كقوله) أى قول البحتري (وصاعقه) روى الجرجاني على اضرار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله (من نسله) أى من نسل سيف الممدوح وخبره قوله (تتكفى) من انكفاً أى انقلب والباء في قوله (بها) للتمدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقابلها (على أرؤس الاقتران خمس سحاب) أى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحاب أى نصبها على اكفائه فى الحرب فتهلكهم بها والمراد بأرؤس الاقتران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صبغة جمع القلة والكثرة يستلزم الآخر كما استلزم السحاب لانامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين انهما من نسل سيفه ثم قال على أرؤس الاقتران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحاب الانامل (وهى) أى الاستعارة تنقسم (باعتبار الطرفين) وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له (قسمان لان اجتماعهما) أى اجتماع الطرفين (فى شيء) اما ممكن نحو أحييناه فى أو من كان ميتاً فأحييناه أى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حياً للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب فالاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء وهذا أولى من قول المصنف ان الحيوية والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل ذلك لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو أحييناه فى أو من كان ميتاً فأحييناه (ولتسم) هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم الممدوم للموجود لعدم غنائه) هو

واحدا منها بما يصرف به عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحاً ليس بشيء فان ملايم المشبه به ماعدا القرينة سواء كان فى المصرحة او الممكنة ترشيح الا ان القرينة فى الممكنة تكون ملايم المشبه به كالاختلاف فى المصرحة تكون ملايم المشبه كيرى (قوله انامله) فسرهما بالانامل دون الاصابع اشارة الى ان اصابة الصاعقة بسهولة ففيه مبالغة فى شجاعته (قوله فى الجود وعموم العطايا) فى البيت استنباح حيث ضمن مدحه بالشجاعة مدحه بالسفاوة (قوله وباعتبار آخر) بالاضافة كما هو السابق او بالوصفية فالمراد بذلك غير الاعتبارات السابقة وعلى الأول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرها (قوله استعار الاحياء الخ) والجامع كون كل واحد منهما موصلاً الى الحيوية (قوله وهذا أولى من قول المصنف الخ) لان

(قول الشارح) ذكر أن هناك صاعقة الخ لكن لما ارتبط كل من هذه الامور بالآخر بحيث لم يرد أن يعقل وحده كان المجموع قرينة

(قول الشارح) انه أراد بالسحاب الانامل الذى تقدم انه لا بد من القرينة المانعة وهذه معينة أيضاً ولا مانع لانه زائد على المقصود نص عليه لزيادة الفائدة

بالفتح النفع أى لا تنفاه النفع فى ذلك الموجود كما فى الممدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شىء ممنوع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحبب ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فإن الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف أولى فكل من كان أقل علماً وأضعف قوة كان أولى بان يستعار له اسم الميت لكن الأقل علماً أولى بذلك من الأقل قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لأن فعاله المختصة به أعنى الحركات الإرادية مسبوقة بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم واشد اختصاصاً به كان التقصان فيه أشد تبعيداً له من الحيوة وتقريباً إلى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان أكثر علماً أو أشرف كان أولى بان يقال له أنه حي هذا كلامه

المستعار منه هو الأحياء لا الحيوة وإنما قل أولى لأنه يمكن ان يقال المراد بالحيوة الأحياء لكونها أثراً له (قوله ثم الضدان الخ) توجبه هذه العبارة عندي ان الضدين ان كانا قابلين للشدة والضعف بان يكون كل واحد منهما قابلاً لها كالعالم والجمل والمجيز والقدرة كان استعارة الضد الاشد للجاهل للضعف وهو الأقل علماً وقدرة أولى من استعارة العلم والقدرة وبالعكس فإن استعارة العالم للجاهل الأقل جهلاً أولى من استعارته لقليل الجاهل والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا القسم لظهوره وهو الذى تعرض له الشارح رحمه الله تعالى ، أو بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفاً بالشدة والضعف كالميت والحي الجاهل العاجز كان استعارة اسم الميت للحي الأقل علماً والضعف قدرة أولى من استعارته للحي الأقل العلم والقدرة والأقل علماً أولى من الأقل قدرة وكذا فى جانب الاشد أى الميت اذا استعير له اسم الحي فكل ميت كان أكثر علماً أو أشرف علماً أولى باستعارة اسم الحي من ميت قليل العلم والقدرة والأكثر علماً أولى من الأكثر قدرة وقيل غاية توجيحه ان يقال ، وصف المعروض بوصف المعارض وأراد بالضدين القابلين للشدة والضعف معروضيهما القابلين للشدة والضعف فى الجامع ووجه الشبه بقليل العلم والقدرة والحي وميت ضدان باعتبار ما يشتملان عليه أعنى الحيوة والموت قالان للشدة والضعف باعتبار الجامع وهو عدم فائدة الحبة اهـ . فعمى العبارة على هذا التوجيه ان كان معروض الضدين نحو قليل

(قول المحشى) أو بان يكون أحدهما أشد والآخر مختلفاً الخ هذا الاختلاف ليس فى نفس الضد وهو الحياة بل فى وصف معروضه أعنى الجاهل مثلاً وحاصل هذا التوجيه انه حمل قبول الضدين على أهم من قبول كل منهما وقبول أحدهما وأعم من قبول نفس الضد وقبول وصف معروضه وهو خروج عن الكلام دعاه اليه عدم قبول أحد الضدين وهو الموت الشدة والضعف (قول المحشى) وكذا فى جانب الاشد الخ جعله مقابلاً لقوله فكل من كان الخ وهو خلاف الظاهر من جعله من

جمله المفرع على قوله كان استعارة اسم الاشد الخ لكن دعاه الي ما ذكره عدم ظهور ذلك تدبر

(قول المحشى) وصف المعروض الخ أى أطلق قبول الشدة والضعف وصفاً للضدين مراداً بذلك وصف معروضيهما

(قول المحشى) فعمى العبارة الخ لم يبين معنى قوله وكذا فى جانب الاشد وأمل معناه على هذا ان استعارة اسم

الضعف كالجنى فانه أضعف فى عدم الفائدة من الميت للاشد فى وجه الشبه بالجنى بان يكون قوى العلم كثير الآثار أولى من استعارته لضعيف العلم قليل الآثار

ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستمر اسم أحدهما الآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كن اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك (ولتسم) هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين (ومنها) اي ومن العنادية الاستعارة (التمكينة) ولتأكيدية وهما مما استعمل في ضده (أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي أو نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلميح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اي انذروهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلميح والظرافة والاستهزاء (و) لاستعارة (باعتبار الجامع) اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهها وههنا جامعا (قسمان لانه) اي الجامع (اما داخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار

العلم والميت فانهما معروضان للعبوة والموت للذين هما ضدان قابلان للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة الحياة كان استعارة اسم الضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضعف الاضعف في وجه الشبه كقولنا العلم اولى من استعارة اسم الضد الاشد للضعف في وجه الشبه اعني القليل العلم والقوة هذا ، لكن يرد عليه ان الاقل علما ليس اضعف في وجه الشبه اعني عدم فائدة الحياة بل اشد واكوى من قليل العلم وقيل في توجيه الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار لاشدية التي هي التناقض في الآثار وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت آثارها التي منها العلم والقدرة فكل من كان أقل علما وأضعف قوة كانت الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث وأقل علما أولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه أكثر وآثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما أولى من ازيد قوة ، وفيه انه لم يبين التشكيك ، اشد والضعف في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومما قلناه من ان اسم الميت يدل على الثبوت فليس بشيء لان التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت دون الحدوث لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله فكل من كان أكثر علما او اشرف الخ عليه (قوله هما العلم والجهل الخ) لا الاقل علما وقوة والميت فان الميت لا يقبل الشدة والضعف ، وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين (قوله وههنا جامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين خارج

(قول المحشى) لكن يرد عليه الخ هذا لا يرد الا لو كان المراد انه اضعف من حيث وجه الشبه أما لو اريد انه اضعف في الوصف الذي يترتب عليه وجه الشبه وهو قلة العلم بان يكون ذلك فيه اضعف منه في مقابله اعني قليل العلم فلا كما يدل عليه قول الشارح فكل من كان أقل علما الخ تأمل

(قول المحشى) وفيه انه لم يبين الخ أى مع انه لا أشد هناك معين ولا يظهر معنى التشبيه في قوله وكذا الخ (قول المحشى) وايضا الاشد والاضعف ليسا بمتضادين لان الاضعف أشد في الضعف لكن تقدم ان المراد بالاشد

منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام * خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه (كلما سمع هيمة او طار اليها) رجل في شعفة في غنمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الهيمة الصبيحة التي يفرع منها واصلاها من هاع يهيج اذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غم له قليل يزعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويمد الله حتى يأتيه الموت استعمار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت أسداً ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالأسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقة ثمة قلة تخال السكناات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسل لانف الانسان مع ان في كل من المرسل والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو أن خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسل

عنه ، لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة (قوله وقل الشيخ الخ) يعنى ان ما ذكره المصنف رحمه الله مخالف لما ذكره الشيخ ، فانه جعل استعارة الطيران للعدو كرايت أسدا في ان لاشتراك في كل منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت أسدا من جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق بل ما هو المتعارف وعليه ائمة الفقه من أن الشيتين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمنافع فهما جنسان كالذكر والانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالذكر والانثى من النعم (قوله فانهما جنس واحد) لاشتراكهما في المنفعة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما بالجنح والآخر بالقوائم وكون احدهما سريعا والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بها في المنفعة المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لما نقله أولا من ان الاشتراك في استعارة الطيران للعدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعى الخ (قوله مع ان في كل من المرسل والطيران الخ) اما في المرسل ، فكونه مرسونا واما في الطيران فالسرعة (قوله ان

الضد الاشد وبالاضعف الضد الاضعف وبه يندفع هذا

(قول المحشي) لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة وانما يكون مبناها التشبيه البليغ الواجب حذف ادته لاداء أن المشبه فرد من أفراد المبهش به

(قول المحشي) فانه جعل الخ حيث قال ان الاشتراك ثمة في صفة

(قول المحشي) في ان الاشتراك في كل منهما في صفة أى والصفة خارجة عن الموصوف

(قول المحشي) في المنفعة المقصودة أى قطع المسافة

(قول المحشي) فكونه مرسونا أى موضوعا فيه الرسل

والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وغلطوها بها فاعتدلت بكلامهم في الجملة ونهت على ذلك بان تسميته استعاره غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انما تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من باب واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لاجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفر ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع دخلا في مفهوم

خصوص الخ) خبر لقوله والفرق والوارد بخصوص الوصف السرعة (قوله ان التشبيه الخ) أى تشبيه العدو بالطيران في السرعة منظور في استعارة الطيران للعدو بخلاف استعارة المرسن للانف فانه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ولهذا إذا لوحظ فيه) أى لوحظ التشبيه في استعمال المرسن في الانف كما لوحظ في اطلاق المشافر على غليظ الشفة عد استعارة حقيقة لكونها مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق الاستعارة على المرسن المستعمل في الانف حتى احتاج الى الفرق (قوله ونحو ذلك) مما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) أى وضع المرسن موضع الانف بتأويل الاستعارة (قوله فاعتدلت بكلامهم) فاطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة المرسن للانف (قوله ونهت على ذلك) أى على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم الاستعارة بان مميته استعارة غير مفيدة لعدم ابتناؤه على التشبيه وكونه من استعمال المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه بينه) أى بين وضع المرسن موضع الانف وبين الاستعارة الحقيقية انك تنقل فيه أى في وضع المرسن موضع الانف بل في استعمال المقيد في المطلق مطلق الاسم من مجانس وهو المقيد الى مجانس له وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج والمجانسة والمشابهة من وادواحد لكونهما اشتركا في أمر ففي الاول اشتراك في الجنس وفي الثانى اشتراك في الوصف فاطلاق اسم الاستعارة التى مبنياها المشابهة على ما فيه المجانسة مجز (قوله فلا تطلق الاستعارة عليه) لاحتية ولا مجازا (قوله فان قلت الخ) ايراد على قوله الجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) أى للبالغة المطلوبة منها (قوله ان جزء الماهية الخ) لامتناع التشكيك في الذاتيات (قوله

(قول الشارح) ان جزء الماهية لا يختلف الخ أى في أفرادها وحاصل الجواب أن ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية المتحققة في أفرادها وما هنا ليس كذلك ومن هنا تعلم أن التشكيك انما هو باعتبار وجود الماهية في الافراد لاف ذاتياتها تدبر (قول المحشى) حقيقة اشارة الى ان اطلاق اسم الاستعارة أولا عليه مجاز عن استعماله في مطلق الانف حتى احتاج اذ لولا الوجه لما احتاج

(قول المحشى) وهو الفرد الذى وقع عليه مطلق الانف في الخارج يريد أن يدفع ما قبل ان في اطلاق المقيد على المطلق ليس المنقول اليه مجانسا بل المنقول اليه الجنس وحاصل الدفع ان المنقول اليه الجنس وهو مطلق الانف ونما اطلق المرسن على الانف لمخصوص من حيث أن مطلق الانف وقع عليه خارجا من حيث كونه فردا من أفرادها فاطلاق المرسن عليه كاطلاق الانف عليه

الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ألا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد ، لمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخل في مفهوم الطرفين لافى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امراً مركباً من امور بعضها قابلية للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخل في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقل وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجنح وليست السرعة داخله فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض كما في قوله تعالى * وقطعتهم في الارض امما * والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوع لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول (واما غير داخل) عطف على قوله اما داخل (كما مر) من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهاطل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة الخاصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت أما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع أيضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه أعني الاسد (وأيضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها (اما عامة وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسدا يرمى أو خاصة وهي القريبة) التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهننا به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابية قد تكون في نفس الشبه) بان يكون تشبيها فيه نوع غرابية (كما في قوله) أي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه

للشجاعة (أي للشجاع ، اقام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق عليه الشجاع) قوله لا الرجل وحده (لما عرفت انه لا ملازمة بينه وبين الاسد ولا دلالة له عليه) قوله تجوز وتسامح (وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كأنها حقيقة وماهية الموضوع له) قوله بان يكون الخ (أي ليس المراد منه ان يكون وجه الشبه غريب فانه لا بد في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف المشبه به وأشهرها بل ان يكون التشبيه غريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه

(قول الشارح) وليست السرعة داخله فيه يفيد دخولها في العدو وهو خلاف ما نقله عن الشيخ الا أن يكون ما هنا

(قول المحشي) اقام المصدر الخ لدلالته على الماهية بخلاف المشتق

مبنيا على التسليم

مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى أن يمود اليه (واذا احتبي قربوسه)
 أى مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعنانه) علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة
 هى الحديدية المعترضة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله «عودته فيما أזור حباتي» اهماله وكذلك
 كل مخاطر « شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع
 الثوب موقعه من ركبتى المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعمار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه
 بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة المشبه فان قلت هل يجوز
 ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوقة في ظهر المحتبي ممتدا
 الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه
 اولاً لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفل الى الظهر
 كما ان الطرف الذى يلي القربوس من العنان اعلى من الذى يلي فم الفرس (وقد تحصل الغرابة بتصرف في
 العامة كما في قوله) ولما قضينا من منى كل حاجة « ومسح بالاركان من هو مسح » وشدت على ظهر
 المهارى رحالنا « ولم ينظر الغادى الذى هو رانح » اخذنا باطراف الاحاديث بيننا (وسالت باعناق المطى

يكون وجه الشبه اخص الاوصاف واشهره (قوله وفي الصحاح القربوس) السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس
 للسرج فلا تخالفة بينه وبين ما فسره الشارح رحمه الله به الا بالاجمال والتفصيل (قوله وكذلك كل مخاطر) أى مثل ذلك
 الاهمال فعل من ياتي نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الجباب كل أمر خطير يهثم به في التعويد أو مثل ذلك الرجل
 يريد نفسه كل مخاطر في تعويد فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ) أى شبه الهيئة الحاصلة من وقوع العنان المذكور
 بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة فبعد التشبيه المذكور استعمار الاحتباء الذى هو احداث تلك
 الهيئة وابتدائه لوقوع العنان في قربوس السرج ، بان صور الوقوع بصورة الايقاع واسنده الى الفرس مبالغة في تأدبه كما
 صور القدوم بصور الاقدام في اقدمنى بذلك حق لى على فلان وقد مر فالايقاع المشبه تخيل والايقاع المشبه به تحديق
 فالاستعارة المذكورة استعارة تصريحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع
 المذكور فتدبر ، فانه مما خفي على الناظرين (قوله لان الركبتين الخ) ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي
 الفم كالحبوقة تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر (قوله والمهارى) يفتح الراء وكسرها كالصحرارى والصحرارى (قوله اخذنا
 في الاحاديث) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهى اما جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريم أى كرائم الاحاديث

(قول المحشي) بان صور الوقوع بصورة الايقاع أى تخيل انه ايقاع لانه بسبب كالتقدم بسبب فاسند الى الفرس
 لانه بطوعه واتياده فهو شبيه باعتبارهما فاشبه فاعله فهو مجاز عقلى لاحقيقة له كما مر ثم وقمت الاستعارة بعد ذلك ولك
 أن تجعل له حقيقة بان يعتبر الايقاع المحقق اسند الى الفرس لانه بطوعه واتياده فهو شبيه باعتبارهما فهو مجاز عقلى اسند الى السبب
 (قول المحشي) خفي على الناظرين لذكر الهيئة المشعر بانها تمثيلية ثم استعارة الاحتباء للوقوع

(الاباطح) الدم جمع الدهاء وهي السواد والمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان من بطن قضاة والاباطح جمع أبطح وهو نمسيل الماء فيه دقائق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال أخذنا في الاحاديث وأخذت المطايا في سرعة المطى استعمار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذ اسند الفعل) يعنى قوله سالت (الى الاباطح دون المطى) أو اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى « واشتعل الرأس شيئا (ودخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليها الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس ، فقلت له لما تمطى بصلبه * وأردف اعجازاً وناءً بكاسك * أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلباً يمتطى به اذا كان كل ذى صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازاً يردف بعضها بعضاً ثم أراد ان يصفه بالثقل على قاب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له

يقال هو من اطراف العرب أى كرائمهم أو طرف بالقرينك بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث (قوله حتى أفاد انه الخ) لان نسبة الفعل الذى هو صفة الحلال الى المحل تشعر بشيوعه في المحل واحاطته بكلمه فالهاء في باعناق الملابس وقيل للتعدية أى أذهبت الاباطح اعناق المطايا فتكون المطايا مشبها بالماء واعناقها بالاشياء التى على الماء في الهوادي ولا ينفى لطف لاول (قوله من الابل) المشبه بالماء (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الخ) حيث اسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى رأس الذى هو محله للاشعار باستيعابه له (قوله فقلت له الخ) مقول القول البيت الذى بعده « لا ايها الليل العاويل ألا انجلى * » يصبح وما الا صباح منك أأمل * والضمير في له الليل في بيت قبله * وليل كموج البحر ارخى سدوله * على بأنواع الهوم لبيتلى * قال المرزوقي يجوز أن يكون التمتطى مأخوذاً من المعطى وهو الظهر فيكون التمتطى مد الظهر ويجوز أن يكون من التعلط بمعنى المد بقلب احد الطائنين ياء (قوله فاستعار الخ) فهنا ثلاث استعارات تصريحية تخيلية لالحاق شكل الابل وصورته الخيلة

(قال المصنف) اذ اسند الفعل الى الاباطح أصل الكلام سارت الابل باعناقها في الاباطح ثم شبهت الابل بالماء استعارة بالكناية واثبت السيلان تخييل ثم حول اسناد السيلان من الابل الى الاباطح مجازاً عقلياً وكذا يقال في القيل الثاني ولا فرق بينهما الا باثبات السيلان للاباطح على الاول قصداً دون الثاني فتدبر

(قال المصنف) وادخل الاعناق في السير حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق فجعل الاعناق سائرة

(قول الشارح) أراد وصف الليل الخ حاصله ان ههنا ثلاث استعارات تصريحية تخيلية لالحاق شكل الليل بشكل الشخص التمتطي المردف المثقل وانما كانت تخيلية لانها استعارة لامر مخيل فعلى هذا لامكانية هنا ذلوك كانت لكان الالحاق بها وما ذكر يكون قرينتها

كل كلا ينوء به أى يشقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال (و) الاستعارة (باعتبار
 (الثلاثة) أى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لان المستعار منه والمستعار له إما حسيان أو عقليان
 أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلى أو بالعكس فهذه أربعة أقسام والجامع فى الثلاثة الأخيرة لا يكون
 الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الجامع فيه اما حسي أو عقلى
 أو مختلف بينهما حسي وبعضه عقلى فالجميع ستة أقسام وإلى هذا اشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين
 فالجامع إما حسي نحو، فأخرج لهم عجلا، فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى
 من حلى القبط) التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطنه فرس
 جبرائيل عليه السلام (والجامع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة
 المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل (والجميع) أى المستعار منه والمستعار له والجامع (حسي) يدرك

بالشخص المتمطى المردف المثل (قوله والظاهر الخ) يعنى انه استعارة واحدة شبه الليل بالشخص المتمطى المردف المثل
 واثبت له لوازم المشبه به وقيل انه استعارة تمثيلية شبه هيئة الليل فى الطول والنقل بهيئة المتمطى المخصوص (قوله باعتبار
 الثلاثة الخ) ، أى بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع تحصل ستة أقسام كما بينه الشارح رحمه الله تعالى وان كان تقسيم
 كل واحد فى نفسه يوجب ان يكون سبعة لان أقسام الطرفين أربعة وأقسام الجامع ثلاثة (قوله عجلا جسداً) بدنا ذا لحم
 ودم أو جسداً من الذهب خالياً من الروح ونصبه على البدل انه خوار أى صوت البقر قيل فى كون الآية استعارة بحث
 اذ جسداً له خوار صريح فى انه لم يكن عجلاً اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقر وقد ابدل بدل الكل فظهر به انه ليس
 حين العجل فالمراد من المعجل مثل العجل فهو نظيره قوله تعالى (حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) فان البيان
 أخرجه من الاستعارة الى التشبيه كما مر والجواب ان البدل أخرجه من كون المراد العجل الحقيقى وان المراد منه المعجل

(قول المحشى) بالشخص المتمطى الخ فالمشبه به الممكنى عنه هو الجامع للثلاث فيكون الحق الشكل بالشكل بهذه
 الممكنية واثبات اللوازم قرينة لها لا للاحاق وبما قرره اندفع قول العصام لا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصية مما يجرى
 فى الاستعارة بالكناية أيضاً لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد أن تصير الاستعارة بالكناية فى الليل باعتبار تشبيهه
 المبتذل بالانسان باعتبار شوع خطابه غريبة بجمع عدة استعارات تخيلية فيكون البيت نظيراً لما نحن فيه تنسبها على جريان
 هذا التقسيم فيه ومراده الرد على الشارح حيث قال والظاهر الخ فان مراده الرد على المصنف فى الايضاح حيث جعله
 من الجمع بين عدة استعارات لاحاق الشكل بالشكل ففهم العصام ان معنى الرد ان البيت ليس مما نحن فيه من الاستعارة
 المصرحة فقال ما مر فردده المحشى بان ما نحن فيه من الاستعارة المصرحة التخيلية وانما مراد الشارح الرد عليه من حيث
 ان الظاهر ان لاحاق الشكل بالشكل انما هو بالممكنية لا بهذه الاستعارات وانما هى قرينة الممكنية بل لا استعارات على
 رأى المصنف بل اثبات للوازم المشبه به

(قول المحشى) أى بعد اعتبار حال الطرفين الخ يعنى ان كونها ستة بالنظر لحال الطرفين وحال الجامع معاً لا بالنظر
 لحال كل واحد لان التعدد فى القسم الاول جاء من اختلاف الجامع وفى الثلاثة الباقية من الطرفين

بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتمل الرأس شيئا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اشد واقوي والجميع حسي والقرينة هو الاشتغال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيها هو اعم من الاستعارة المصروفة والملكى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصروفة وزعم المصنف ان فيه تشبيهاً لا اول تشبيهه الشيب بشو ظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتغال النار في مرفة الانبساط مع تكثر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي (وإما عقلي) عطف على إما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي (نحو واية لهم الليل تسلم من النهار فان المستعار منه كسط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاء ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أسر على آخر) أي حصول امر عقيب أسردائما أو غالباً كترتب ظهور اللحم على كسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل

الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق قابيل قرينة على الاستعارة كبري في رأيت أسدا يرمي بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج الخيط الابيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل (قوله فالمستعار منه هو النار) هذا تصريح من السكاكي رحمه الله تعالى بان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللازم كما هو مذهب الجمهور وسبجى منه ما يخالفه من ان المستعار منه هو المشبه المذكور (قوله وزعم المصنف الخ) عبر بالزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان قرينة الاستعارة بالكناية عنده حقيقة فالموافق لمذهبه أن يكون اشتغال بعناء الحقيقي (قوله عقلي) أي بعضه عقلي وهو تكثر التلاقي (قوله كشف الضوء الخ) يعني ان النهار عبارة عن الضوء ، اما على التجوز أو على حذف المضاف وقوله منه على حذف المضاف أي من مكان الليل أي مكان القاء ظلمته، وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق وتحت ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر (قوله وموضع القاء ظله) أي الليل وظله ظل الارض الذي في الليل وهو الظلمة ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ فيصح القول بظلمتها بعد زوال الضوء (قوله دائماً أو غالباً) فانه

(قول المحشي) اما على التجوز بطلاق النهار على لازمه وقوله أو على حذف المضاف أي ضوء النهار فقوله عبارة عن الضوء أي قائم مقامه ليشتمل مجاز الحذف تدبر

(قول المحشي) أي مكان القاء ظلمته الخ اندفع به ان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل بدل عن مكانه لان المستعار له الكشف عن الظلمة لاعتنا المكان ثم مراد بمكان القاء الظلمة الموجودات التي تعمها الظلمة

(قول المحشي) وذلك أي كون المراد بالنهار الضوء وبالصغير مكان الليل

(قول المحشي) فانه اذا لم يحصل الخ لتعليل للتقييد بالدوام أو الغلبة

وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترهما بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلب النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الطاريء عليه السائر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بأنه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلون اى داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تمييزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي ، وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر * قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذؤيب * وعيرها الواشون اني احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النار عن ظلمة الليل فأقام من مقام من فيكون موافقا لكلام غيرها وذكر الشارح العلامة أن السلخ قد يكون بمعنى النزاع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثانى وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما بعد في المادة مترتبا غير مترسخ وهذا يختلف باختلاف الامور والمعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لمعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضماف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزاع

اذا لم يكن أحدهما يكون ذلك الحصول اتفاقا لا ترتبا فما ذكره تفسيرا للترتب في نفسه ، لا انه هناك كذلك (قوله وبيان ذلك) . أى ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله تعالى خلق خلقه في ظلمة ثم رش عليه من نوره (قوله فجعل ظهور الظلمة الخ) كان الظاهر فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ لان السلخ متعدد الا ان تشبيه الاظهار بالاظهار تابع لتشبيه الظهور بالظهور فلذا اختاره (قوله واعترض الخ) وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ايسر بشيء لان الدخول في الظلام مترتب على السلخ لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أى كل واحد من الشيخ وصاحب المفتاح وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ظهر بمعنى زال يكون صلته عن لا من (قوله يكون بمعنى النزاع الخ) في الاساس من المجاز سلخ الله النهار من الليل وسلخت عنه درعه

(قول المحشى) لا انه هنا كذلك بل ماهنا من القسم الاول (قول المحشى) أى ظهور الظلمة يريد ان الظهور يقتضى

فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء فمجاؤه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فمجاؤه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلان هذا جملا السالخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لاشك ان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفترق الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل (وما مختلف) بمضه حسي وبمضه عقلي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس في حسن الطاعة) وهو حسي (ونبأه الشان) وهي عقلية وقد اهل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناهما على التشبيه تنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة (والا) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) اى الطرفان (اما عقليان نحو من يمينا من سرقدنا فان المستعار منه الرقاد) اى النوم (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا أو مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيراً للكلام وتحقيقاً له وتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر

والاول بمعنى الاخراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ) اذ المفاجأة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره في غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون في مدة مديدة فحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب ، وبهذا ظهر الجواب عن التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى عليها بجمل المثال مصنوعا (قوله لكنه قد ذكر الخ) استدراك بالاعتراض على السكاكي رحمه الله تعالى بانه عده في التشبيه قسما على حدة وجعل اقسامه ستة والاستعارة مبناهما التشبيه فلا وجه لاسقاطه من الاقسام في الاستعارة والمذر بندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشترك بينهما (قوله لم اعتبر التشبيه الخ) ، على تقدير ان يكون المعنى من ايقظنا من مكان رقادنا (قوله لا مجرد القبر) الظاهر ترك لفظ مجرد (قوله وتكون الاستعارة الخ) أى

انها موجودة حال الضوء الا انها غير ظاهرة فلما راد بيان ذلك لا بيان الترتيب فانه ظاهر

(قول المحشي) وبهذا ظهر الجواب عن التقوية فلمل امره بالتأمل لذلك

(قول المحشي) على تقدير أن يكون الخ كما هو ظاهر اللفظ

ولاشك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى فهو لا يصح جامعا فاقيل الجامع البعث الذي هو في النوم قوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثه من نومه اذ يقظه وبعث لموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له (وأما مختلفان) عطف على اما عقليين اى أحد الطرفين حسي والآخر عقلي (والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان) والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحي كما لا يلتم صدى الزجاجة وكذلك قوله تعالى * ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطه بهم كما تضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ملاصقة بهم حتى لم تتم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة أو الصاقها بهم والجامع الاحاطة أو اللزوم وهما عقليان والاستعارة تسمية تعريحية وبمحتمل ان يشبه الذلة بالقبة أو الطين وتكون القرينة اسناد الضرب الممدى على اليها فيكون استعارة بالكناية (وإما عكس ذلك) اى الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له (نحو انا لما طغى الماء) حملناكم في الجاربة (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان) (و) الاستعارة (باعتبار للمفظ) المستعار (قسمان لانه) اى

على هذا الاحتمال والمعنى من ايقظنا من رقادنا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون الرقاد كثير الوقوع في الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه أقوى وان كان يفيد الاشهرية (قوله البعث) اى سهولة تأني البعث فانها في النوم أقوى واعرف فلا يرد ما قيل ان كون البعث في النوم أقوى محل بحث لان المانع في الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى ولا ما قيل ان وجه الشبه حينئذ مذكور فيكون تشبيها كما في قوله * ولاحت من بروج البدر بعدا (قوله كسر الزجاجة) في القاموس الصدى كسر شىء صلب وفي التاج الصدى شكافن فذكر الزجاجة على سبيل التمثيل وكونه محسوسا باعتبار الحاصل بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس التبليغ الايصال وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فمن قال التبليغ تكلم بقول مخصوص فهو حسي لم يأت بشيء (قوله والمعنى الخ) اشارة الى أن الباء في بما تؤمر للتعدية وما مصدرية أى بامرئ من المصدر المبني للمفعول في الكشف فاصدع بما تؤمر اجهر به واظهره يقال صدى بالحجة اذا تكلم بها جوارا وفي الاساس من المجاز صدى بالحق جهر به وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بما تؤمر وفي الصحاح وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ قال الفراء أراد فاصدع بالامر أى اظهر دينك و يجوز أن تكون ما موصولة أى بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجار كقولك امرتك الخير (قوله الخيمة) في القاموس الخيمة كل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة تلقى عليها الثمام فيستظل بها في الحر وكل

(قول الشارح) من زعم ان القرينة الخ هو المصنف

اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) وهو مادل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف (فاصلية) اى فلاستعارة اصلية (كاسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون متأولاً باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتماً (والافتعية) اى وان لم يكن لللفظ المستعار اسم جنس فلاستعارة تبعية (كالفعل وما

يت بينى من عيدان الشجر) قوله على نفس الذات) ، أى الحقيقة والمفهوم فى القاموس معنى ذات بينكم حقيقة وصلكم وسبجىء فى كلام السيد ان المراد به ما يستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارات والحروف والافعال فانها كلها جزئيات لانجرى الاستعارة فيها وقوله من غير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما يكون الخ) فانه ، فى حكم اسم الجنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) أى بعد أن يكون صالحاً للاستعارة فلا ينتقض بما يكون معناه جزئياً * قال قدس سره التشبيه الخ * تقيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال ، ان معانى الحروف والافعال لايجرى فيها الاستعارة اصالة ، لانها لايجرى فيها التشبيه اصالة وكل ما لايجرى فيه التشبيه اصالة لايجرى فيه الاستعارة اصالة اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه فلاستعارة تجرى فيما يجرى فيه التشبيه وتنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لايجرى فيه التشبيه لايجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لايجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون

(قول الشرح) الصالحة الخ لم يعتبر الصدق بالفعل لان المعتبر فى اسم الجنس الوضع لمفهوم غير مشخص وذلك انما يفيد الصلاحية ثم ان معنى صلاحية الصدق على كثيرين امكان كون تلك الصورة كل واحد من ذلك الكثير لعدم ما يختص بواحد دون آخر والتفصيل فى حواشى المواقف

(قول الشارح) أى الحقيقة والمفهوم على هذا يتناول جميع ما اخرجه بقوله الصالحة اذ كله مفهومات اما لو اريد بها المستقل بالمفهومية فانه يخرج بها الحروف والافعال قوله الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة أى اذا لم تأول ولا جرت الاستعارة فى الضمير واسم الاشارة اصلية ان أولاً بغير مشتق والافتعية والامر ظاهر

(قول المحشى) فى حكم اسم الجنس انما كان فى حكمه فقط لان مفهومه ليس كلياً واذا تضمن نوع وصفية لم يعسر كلياً أيضاً بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها لخرجة عن المدلولات الاصلية لاسماها فلذا كانت الاستعارة فيها اصلية بخلاف المشتقات فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلية فى مفهوماتها الاصلية فكانت الاستعارة فيها تبعية والخاص ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموضوع مشتهر بمعنى يصلح أنسب يكون وجه الشبه وكذلك العلم فكانت استعارتهما اصلية دون المشتقات لما سر تدبر

(قول المحشى) ان معاني الحروف الخ هذه هى الدعوى واول الدليل (قول المحشى) لانها لايجرى فيها الخ فى الصغرى (قال السيد قدس سره) ويلزم من ذلك ضمنا الخ احتاج لهذه الزيادة لان قول الشارح تبعاً للعقاج فى الدليل والتشبيه يقتضى كون المشبه الخ غير مناسب المقصود اذ المقصود هنا ان المشبه به ان كان صالحاً لموصوفية كانت اسمه الموضوع له استعارة اصلية والا كان اسمه الموضوع له استعارة تبعية تدبر

يشتمل منه) من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة (والحرف)

مشبها به وكل ما يصلح أن يكون مشبها به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة بالمشبه به فكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون مشبها به، ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام الخ فين المقدمة الثانية أولا بقوله اعلم الخ لاختصاره والاولى ثانيا بقوله اذا تمهد هذا فاعلم الخ « قال قدس سره ولا يخرج ذلك الخ » لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا والتقييد ملحوظ تبعا لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا « قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لافظة من » لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال فكذا معانيها روابط بين المعاني « قال قدس سره وهذا معنى ما قيل الخ لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بالقرينة دليل الوضع فتكون موضوعة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة فقيل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وما قيل انه يلزم على هذا أن يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعاني مجازا لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية أصلا مع انهم ترددوا في ان المجاز يلزمه الحقيقة أولا فدفوع بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها أفراد المعاني الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا « قال قدس سره فاعلم يذکر الخ »

(قول المحشي) ففي هذه المقدمات تحتاج المقدمتان الخ أي في الاستدلال بهذه المقدمات على الدعوى تحتاج

هاتان المقدمتان من بينها الى بيان وتحقيق خلفهما دون ما عداها

(قول المحشي) لان مفهوم الابتداء الخ فالفاروق بين الاسمي والحرفي ليس الجزئية والكلية بل الاستقلال وعدمه

(قول المحشي) لان الحروف روابط بين الاسماء والافعال أي الحروف التي الكلام فيها فلا يرد العاطف بين جملتين

(قول المحشي) موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة الخ حاصله ان الوضع للكلية لكن بحيثية يستلزم تقييده بمعلقه

وحصوله حينئذ في ضمن جزئي مراد من حيث عموم وهو حثية الآلية وماك هذا ان الوضع للكلية في ضمن جزئي من حيث عموم وهكذا الاستعمال فهو جزئي من حيث عموم وضعا واستعمالا فتدبر وهذا بخلاف ما قيل في الضمائر مثلا انها موضوعة لمفهوم كلي من حيث تحققة في جزئي لا لذلك المفهوم لان الجزئي هناك مراد من حيث خصوصه ولذا كان الخلف هناك لفظيا بخلافه هنا فان الجزئية انما لزمت حيث كان آلة لتعرف حال جزئي فتأمل

(قال السيد) يرجع الى معنى أي لا الى ما بمعنى لفظ حتي يلزم ان الحرف لفظ دل على معنى بغيره بمعنى انه لا يدل

بنفسه على معناه بل بانضمام لفظ آخر اليه لما تقدم انه لا قصور في الدلالة وانما القصور في المدلول فهو المحتاج للغير

(قال السيد) على معناه الافرادى قيد به لانه محل الاختلاف بينه وبين الاسم والفعل اما الاحتياج للغير في المعنى

التركيبى فثبت للسلك

وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المنقررة الثبته كقولك جسم
ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير منقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها أو عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وان الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم تحرير فمحذوف أى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا لدليل بعد

(قال السيد) وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه أو
بكونه مشاركا للمشبه به الخ (أقول) التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه وتصافه بمشاركته المشبه به في وجه
الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه وتصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فلاستعارة تقتضى
كون المشبه به ملحوظ من حيث كونه موصوفا ومحكما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون معنى مستقلا بالمفهومية
صالحا لان يكون موصوفا ومحكما عليه ومعانى الحروف ولا فعل بمعزل عن الاستقلال بصلاحية كونها موصوفة ومحكما
عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصابة وتحقق الكلام على ما ينبغي يستدعى بسطا للكلام في تحقيق معنى الحرف
والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كاتسبة البصر الى مصراته وأنت اذا نظرت في المرآة
وشاهدت صورة فيها فلانك هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرآة
حينئذ آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بصارها على هذا الوجه ان
تحكم عليها وتلتفت الى أحوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون
الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن في المبصرات ما يكون تارة مبصرة بالذات واخرى آلة لا بصر الغير فقس
على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة أعنى القوى الباطنة واستوضح ذلك من قولك قم زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ
لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام لي زيد الا انها في الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف
حالتها فكأنها مرآة تشاهدها بها مرتبطا أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها وبها مددت مدركة على هذا
الوجه وفي الثنى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهمى على الوجه الاول معنى غير
مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير من معانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى
التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية اذا فهم هذا فاعلم ان لا ابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق
به فاذا لاحظته العقل قصدا وبذلك كانت كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان تحكم عليه وبه ويلزم ادراك
معلقه اجمالا وبما وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بتمتع بخاص
فنقول مثلا ابتداء سيرى البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واذا لاحظته العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وجملة آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصحح لان يكون محكما عليه ولا محكما
به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا معنى ما قبل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالا ابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تعين الا بالتسرب اليه فالمراد بذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك

النوع الذي هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بمتعلقه وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ان الحالج في شرح المفصل حيث قل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى أى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكما كذا أى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أى حصل في غيره أى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح لك ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة للملاحظة فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالاته على معناه الافرادى ذكر متعلقه اذ لا طائل نحته لأن هذا القائل ان اعترف بأن معاني الحروف هي النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لان ذكر المتعلق امر ضرورى اذ لا يعقل معنى الحرف الا به وان زعم ان معنى لفظة من هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالاته على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في دلالة لفظة الابتداء عليه فصارت لفظة من ناقصة لدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لقصان فيها فرضه هذا باطل اما اولاً فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي واما ثانياً فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصاً من الواضع عليه كما توهم لان دهموى ورود نص منه في ذلك خروج عن الانصف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة لاضافة والجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحروف انشيم الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل محكم بحت واما ثالثاً فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة من معنى مستقلاً في نفسه صالحاً لان يحكم عليه وبه الا انه لا يفهم منها وحدها فذاضم اليها ما ينم به دلالاتها وجب ان يصح الحكم عليه به وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكى لو كان ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والفرض معاني من وإلى وكى مع ان الابتداء والانتهاء والفرض اسماء لكانت هي أيضاً اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمى لها وانما هي متعلقات معانيها أى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام واذا قد تحقق عندك معنى الحرف بما لا مزيد عليه مطابقاً لقواعد اللغة واقتوال الأئمة وماورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة فنقول ان الفعل ماعدا الافعال الناقصة كضرب مثلاً يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكيمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالها مرتباً احدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التى هي جزء مدلول الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوعاً وضماً عاماً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعاً وضماً عاماً لكل نسبة لحدث الذى دلت عليه الى فاعل بخصوصها الا ان الحرف لما لم يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوماً عليه ولا محكوماً به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمخاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة نامية من حيث انها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المخاذاة ووجب أيضاً ان يكون مستنداً باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضماً ولا يمكن جعل ذلك الحدث مستنداً اليه لانه على خلاف وضه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يقع محكوماً به فضلاً عن ان يقع محكوماً عليه كما يشهد به التأمل الصادق واما الاسم فلما كان موضوعاً لمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لاعلى انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه وبه فان قلت كما ان الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته

كذلك اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فم صح كون اسم الفاعل محكوماً عليه دون الفعل قلت لان المعبر
في اسم الفاعل ذات ممن حيث نسب اليه الحدث فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث وما النسبة فهي
ملحوظة بالذات لأنها تقييدية غير تامة وغير مقصودة اصلية من العبارة قيدت بها الذات المبهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز
ان يلاحظ فيه تارة جانب الذات اصالة فيعمل محكوماً عليه وتارة جانب لوصف أى لحادث اتصاله فيجعل محكوماً به واما النسبة التي
فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضى انفرادها مع طرفيها عن
غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجري في الفعل ما يجري في اسم الفاعل بل
يتعين له وقوعه مسنداً باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فان قلت قد حكوا بان الجملة الفعلية في زيد قام بوجه وقعت محكوماً بها قلت
في هذا الكلام يتصور حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني بان زيدا قائم والاب ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين
منه صريحاً بل أحدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوماً عليه بل هو قيد يتعين به
المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحاً بين القيام والاب بل الاب قيد لمسند الذي هو القيام ذبه
يتم مسنداً الى زيد الأثر لو قلت قام أبو زيد ووقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلاً فلو كان معني قام أبوه ذلك
أيضاً لم يرتبط بزيد قطعاً فلم يبق خبراً عنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام وذلك تجريده عن
ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدماً وإيراد ضميره فيها دالة على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع
هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضى ملاحظة
المستعار منه ضمناً من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه والمشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت ان معنى الحرف
من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوماً عليه وموصوفاً بشيء فلا يتصور جريان الاستعارة في الحروف ابتداء نعم
متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانهاء والظرفية والاستعلاء والفرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة
فيها اصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاشتراكها عليها وكذا عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها لا تصلح أن
تقع محكوماً عليها فلا تجرى الاستعارة فيها اصالة بل تبعاً لمعاني مصادرها فان قلت هل يجري في نسبتها الاستعارة تبعاً على
قياس الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يحمل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف
فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يمد من باب الاستعارة بان يشبه غير
الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما
للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل ويستعار له اسمه ثم
يشترك منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلاً في تحقق الوقوع
فيستعمل فيه ضرب فيكون المسمى المصدرى أعنى الضرب موجوداً في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل
واحد منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الحروف
والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به في
وجه الشبه وقولهم وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح
في توجيه ما أشار اليه من تزييفه بقوله بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه عدم صحته أسران أحدهما ان كلا من الحركة
والزمان مع انه ليس من الامور المتحركة الثابتة يقع موصوفاً كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني ان المدعى هو ان

المناسب للسابق واللاحق أن يقول فما لم يحصل كما في شرح الشارح حيث قل ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعينها
لا في العقل ولا في الخارج الا بتعين المنسوب اليه اذ لا دخل للذكر في التحصيل وغاية التوجيه ان يقال المراد انه ما لم يذكر
متعاق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعاق
* قول قدس سره وهو أيضاً محمول الخ * هذا الكلام أيضاً يدل على ان معنى الحرف غير متحصل في نفسه وانما تحصله

الحروف والافعال لا تقع مشبهها بها ومقتضى الدلائل هو أن يمنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدلائل على المدعي اما عدم ورود
الاول فلان المراد بالحقه ثبوت ههنا وبهذه في مباحث الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لاماتوهمه من الامور
المنفردة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف واما عدم ورود الثاني فلان
اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفاً ومحكوماً عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفاً ومحكوماً عليه كما مر وانما تعرضوا
للاقتضاء الاول لانه المقصود الاصل فمعلومه دليلاً على الثاني هذا وأما الصفات واسماء المكان والزمان والآلة فلا يتم ذلك
الدلائل فيها لان معانيها تصلح أن تقع محكوماً عليها فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولي أن يقال
وتفصيله ان الصفات انما تدل على ذات مبهمه باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذات المبهمة
مقصودة منها ولا مشتهرة بما يصالح ان يكون وجه الشبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل يتصور
ذلك بحسب معاني مصادره المقصودة منها فكانت تبعية واما أسماء المكان والزمان والآلة فانها وان ذات على ذات
متعينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصل منها أيضاً معاني مصادرها الواقعة فيها أو بها فتكون الاستعارة فيها تبعية لها أيضاً
ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذات لوجب ان تذكر بالفاظ دالة على انفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق
بين الصفة كاسم الفاعل وأخواته وبين اسم المكان وأخويه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي ان المقصود الاصل منها
هو المعنى المصدري وفي كون الاستعارة فيها تبعية افرقت في ان الصفة لا تدل على تعيين الذات أصلاً فان معنى قائم شيء
ما أو ذات ماله القيام وهذا أمر غير متحصل أصلاً اذا لاحظ العقل طلب ما يرتبط به ويحجز به عليه ليتعين عنده فلذلك
كان حقها ان لا تقع موصوفة بل حقها ان تقع جارية على غيرها وفي أن اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار فان
قواك مقام معناه مكان فيه القيام لشيء ما أو ذات مافيه القيام فلذلك صح أن يجري عليه الصفات ولم يصح أن يكون
صفة لاغير وكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضاً كما زعمه ونسبه الى غيره فقال ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة الى آخره وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات مألئ مبهمة
لا تميز لها أسلاً وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فلا يندرج اسم المكان في
التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار وانما اطلبنا في هذه المباحث كل الاطباغ لنثبت فيها فوائدك ولتستضي بها

وتستفي منها في مواضع أخرى مرادك

(قول المحشى) كما في شرح الشارح أى في حاشية السعد اشرح العنصر وقوله الا بتعيين المنسوب اليه قل في تلك الحاشية
عقب ذلك فلم يكن بد في دلالة الحروف على معانيها من ذكر متعاق به تعيين تلك النسبة فاعتبر الذكر في الدلالة دون
التحصل والوجود للمعنى الجزئي في ذاته فان الابتداء الذي للبصرة يتحصل بالبصرة ولا انتهاء الذي للكوفة يتحصل بالكوفة
لا يذكرها وانما يحتاج الذكر دلالة الحرف ومنه أخذ المحشى الجواب

(قال السيد) فاذا ضم الخ مدفوع بانه غير مستقل لما مر

باعتبار غيره واما انه جزئى فلا * قال قدس سره وان زعم الخ * هذا هو مراد القوم ، ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لاشاهد عليه * قل قدس سره لا يتصور له فائدة الخ * قد عرفت الفائدة وهو الاشارة الى أن معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق * قال قدس سره فلانه لادليل الخ * الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كما انه لادليل على هذا الاشتراط لادليل على وضعه لمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لادليل عليه واما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال قدس سره وهو التزام ذكر المتعلق الخ * التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله ، يورث الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة الاضافة فانها ملحوظة في نفسها والاضافة تبع لها يشهد بذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحروف وهذا مراد من قل ان ذكر المتعلق في الحرف اتميم الدلالة لكون معناه متعلقا بالقياس الى الغير وفي الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان ذو مثالا معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفاً لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه * قال السيد ووفقا لقواعد اللغة * وهى ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحروف واقع في الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة قوله واقوال الاثمة وهو ما تعلق بقوله وهذا معنى ما قبل وامثاله وما ورد في تفسير الحرف وهو ما تعلق من الايضاح وامثاله * قال السيد ما عدا الافعال النقصية * فانها ، موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فمعناها غير مستقل بالمفهومية * قل السيد لا يتحصل * أى من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء اعنى وجب ذكر * قل السيد بخصوصها * متعلق

(قول المحشى) هذا هو مراد القوم منهم ابن الحاجب كما بينه العوض في شرح المختصر

(قول المحشى) ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الابتداء الخ فلا اشتراط في الدلالة راجع للاشتراط في المدلول أما نفس الدلالة فتامة واذا كان هذا هو معنى الاشتراط فلا يرد انه لم يرد نص به من الواضع ودليل تلك الحيثية هو ذكر المتعلق تدبر

(قول المحشى) يورث الفرق الخ فذكر المتعلق في الحرف معتبر في الوضع لمعناه حيث وضعه له من حيث انه آلة لتعرف حاله بخلاف وضع نحو ذو فانه وضعه لمعنى مستقل الا ان غرضه من الوضع له التوصل للوصف بسماء الاجناس فلتحصل ذلك الغرض التزم ذكر المتعلق والفرق بين تحصيل الغرض وتحصيل الموضوع له غير قليل

(قول المحشى) موضوعة وضماً عاماً لكل نسبة الخ لم يقل هن على قياس الحرف انه موضوع لنوع النسبة أعنى نسبة القيام مثلاً مطعماً من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق ولا حاجة حينئذ الى الوضع العام

(قول المحشى) أى من حيث انه مدلول الفعل الخ اما تحصيلها لامن تلك الحيثية بل من حيث التعلق أو الوجود الخارجى فلا يجب الذكر بل وجود الطرفين ذهناً أو خارجاً كما سبق

(قال السيد) لان الكلمة اذا سميت اسماً أى لان مدلول الكلمة كن اذا قلنا انه الابتداء وسميناه ابتداء وهو اسم ثبت معنى الاسمية لتلك الكلمة وهى من للتعبير عن معناها باسم (قال السيد) الحكمية أى مورد الحكم أعنى الايجاب والسلب

قوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضعه * ولانه لا يمكن ملاحظة شيء واحد مسنداً ومسنداً اليه في حالة واحدة * قال قدس سره فضلاً الخ * انما قال فضلاً لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به انما يطلب لاجله * قال قدس سره قلت لان المعتبر الخ * خلاصته ان منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسنداً اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسنداً باعتبار دلالاته على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة ، منفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق اصلاً * قال قدس سره فان قلت الخ * ايراد على قوله ويقتضي عدم ارتباطها بغيرها بانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبراً * قال قدس سره يتصور الخ * لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم مقصوداً بالذات كان ذكر زيد لمجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى فذكر ابوه حينئذ لتقييد المسند * قال قدس سره صريحاً * أى مقصوداً اصالة اذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصداً وبالذات * قال قدس سره لاشتمالها عليها * فالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة * قال قدس سره قلت لان مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل اعني ، نسبة القيام مطالقاً وهي متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعا بينها وبين نسبة اخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآية والعلية والجامع لابد ان يكون أخص وأوصاف المشبه به وأشهرها وما قيل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه محرضاً عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والطرف فليس بشيء ، لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل فهو استعارة بالكناية فلا يجاز في النسبة

(قول المحشى) منفردة مع طرفها ليست مرتبطة بغيرها

(قول المحشى) كتبعية حركة راكب السفينة راكب السفينة لا يوصف بالحركة الاجزاء لما تقرر في الواسطة في العروض فكذا الاستعارة في المعاني الجزئية ومراده أنه لا استعارة في المشتق استقلالاً لكافة المصامم والا لزم المحذور الداعي لجمالها فيه تبعية فتدبر (قول المحشى) نسبة القيام مطلقاً أى القيام بالفاعل بان شبه مطلق نسبة القطع الى الآلة بمطلق نسبة الى الفاعل ثم يتبع ذلك اسناد قطع الى السكين أو يشبه مطلق نسبة الصوم الى النهار على وجه الوقوع فيه بمطلق نسبته الى الفاعل على وجه الوقوع منه ثم يتبع ذلك اسناد الصوم الى النهار أو يشبه مطلق نسبة الفعل الى الملة التي فعل لاجلها بمطلق نسبته الى الفاعل ثم يسند الفعل لها فهو اكرم العلم زيداً

(قول المحشى) أيضاً نسبة القيام مطلقاً نسبة القيام مطلقاً هي نسبة الى فاعل ما والنسبة الداخلة في مفهوم الفعل التي هذه متعلقها هي نسبة الى فاعل مخصوص واسم ان استعارة المشتق باعتبار النسبة تقل عن المضد في الفوائد الغيائية وهو أيضاً قائل به في شرح مختصر ابن الحاجب وقال ان مختار ابن الحاجب ان المجاز العقلي كله يجوز ان يكون استعارة من هذا القبيل ورده الشارح في حواشيه بان الواضح انما وضع الفعل للنسبة الى فاعل معين سواء قام به الحدث في نفس الامر أو لا فهو انما اعتبر النسبة اليه مطلقاً سواء كانت مطابقة أو لا فلن يضع لفظ انبت مثلاً المنسب الحقيقى حتى يستعار منه المنسب المادى وكذا البقي فتدبر

(قال السيد) نسبة تامة أى مقصودة اصالة غير تقييدية

(قول المحشى) لانه ان اعتبر تشبيه المحرض الخ مراد القائل تشبيه نوع نسبة التعريض بنوع نسبة الضرب ثم استعارة

وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له للملاسة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة * قال قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التقييد للمعنى المصدرى بالزمان * قال قدس سره أو بكونه الخ * قد أشر اليه في أثناء تقريره الى ان أو في كلامهم بمعنى الواو * قال قدس سره دليل صحيح * بناء على ان المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية ، وبقوله انما يصلح للموصوفية الملاحظة بالموصوفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال واما على ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الافعال والتعميل بانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها أو عروضها لها فلا والذي يخطر بالبال في توجيه ذلك أن يقال المراد انما يصلح للموصوفية ، شيء من الحقائق أى الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء ، فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات ، فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء ، وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كالجزء فلا يثبت من هذه الحبيثة لها شيء ، فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرضوا لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أصراً منقرواً لاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بمبادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى هذا التقرير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي ذكره السيد * قال قدس سره هو المعاني المستقلة * اطلاق الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بد له من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك

ضرب للتحريض فرد المحشي بان هذا لا ينفى عن المجاز في اطلاق الضرب فاما أن يكون في الفاعل أوفي الاسناد وحينئذ لا يجوز في النسبة تدبر

(قول المحشي) وبقوله انما يصلح للموصوفية الخ أى لطابق الدليل المدعي وهو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاً بها فيندفع تزيف الشارح

(قول المحشي) شيء من الحقائق اشارة الى ان ال في الحقائق جنسية وفي شيء بالباء الجارة وهو تحريف

(قول المحشي) فرع ثبوته في نفسه أى لافرع ثبوته لشيء كما هنا

(قول المحشي) فانها من حيث انها مدلولاتها مثبتة لشيء أى لاثباته في نفسها حتى يثبت لها شيء لان الاثبات لها انما يكون من حيث ثبوتها في نفسها لا من حيث انها ثابتة لشيء ، فاندفع ايراد الشارح زمان طويل وحركة سريعة لان الاثبات في ذلك لما هو ثابت في نفسه لا مثبت لشيء وفي بعض النسخ ليست مثبتة وهو تحريف

(قال السيد) فيكون المعنى المصدرى أعنى الضرب موجوداً الخ كأنه يريد ما قال في حواشي الكشف ان الاستعارة متعلقة بالصفة وحدها بدون المادة لوجودها في المشبه به والمشبه وفيه ان المعنى الحقيقي لضرب هو المحقق والمجازى هو المتروك فالتجوز باعتبار المادة والصفة كيف ومدلول الصيغة مجرد الزمان ولا فائدة في التجوز فيه بقى ههنا بحث وهو ان القول بالاستعارة في ذلك يفضي الى احداث قسم ثالث للاستعارة اذ ليس استعارة أصلية وهو ظاهر ولا تبعية لجريتها في المشتقات باعتبار المشتق منه وهو هنا متحد كذا في حواشي القاضي أى لان الزم ن ليس داخلاً في مفهوم المصدر وكونه قيداً لا يفيد

تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسبح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافا البتة وهم أيضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لاتبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصدرها ولا شك اننا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ، فالأولى ان يقال ان المقصود الأهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الا ان لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية (فالتشبيه في الاولين) أى الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أى الحرف (لمعنى معناه) أى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

وما وجدنا في كلامهم ذلك (قل قدس سره لا ما توهمه الخ) نسبة التوهم الى الشارح رحمه الله قوم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى مبني على ذلك التفسير (قال قدس سره واما عدم ورود الثاني الخ) هذا حق ولعل الشارح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته (قل قدس سره ولم ينتقض الخ) أورد الشارح رحمه الله النقض به على من اطلق الذات في تعريف الصفة لاعلى من قيده بكلمة ما أو بمبهمة ، ومقصوده تأييد ان اسم المكان والزمان والآلة غير داخل في الصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل ان الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للموصوفية لا ان كل ما هو صالح للموصوفية تجري فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر (قوله فالأولى الخ) لا يخفى ان دعواهم عدم جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذا في دعواهم لانها لا اثباتا فاعتراض الشارح رحمه الله تعالى على دليلهم انه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصرا عن افادة ما هو في الواقع موها بجريانها في تلك الاسماء فلذلك قال فالأولى أى الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتا لما هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله لمعنى المصدر) أى التشبيه في الاولين لمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه

(قول المحشى) وما وجدنا في كلامهم بخلاف اطلاقها على الامور اثباته كما ذكره في توجيهه فان الحقيقة هى الشئ

الثابت أو المثبت كما سبق

(قول المحشى) ومقصوده تأييد الخ أى وهذا كاف في التأييد وليس مقصوده النقض به كما زعمه السيد

(قول المحشى) فيه ان المأخوذ في الدليل الخ أى فيجوز ان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تجري فيها الاستعارة أصلا

لا أصلية ولا تبعية فلا يلزم قوله فيجب ان الاستعارة فيها أصلية هذا غاية التوجيه لهذه العبارة

معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وفي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استتزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالجورور في زيد في نعمة) غير صحيح كما سنشير اليه (فيقدر) التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أى يقدر تشبيه دالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون اطلاق النطق عليها مجازاً مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم واردة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة نقلت إن اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلاً وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في اللفظ ومجاز مرسلاً باعتبار استعمال المقيد أعنى مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين

في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه لانه المقصود من التشبيه كما سيحى (قوله باعتبار المعنى الخ) قل عنه أى ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم وفيه نظر ، اذ ربما يمنع مستندا بانه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون مشروطاً بحكم الوضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلقه دون المعنى الآخر مثلاً الكاف الاسمية والحرفية هو المثل وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب اه (قوله لازمة للنطق) لزوم المسبب للسبب او احد التجاورين للآخر ولظهور نوع

(قول المحشي) اذ ربما يمنع مستنداً الخ أى تمنع الملازمة المذكورة بقول السكاكي والا لما كانت حروفا بل أسماء مع دليلها المذكور وحاصل المنع انه يجوز أن تكون تلك المعاني بعينها هي معاني الحروف الا انها مستقلة بالمفهومية بالنظر لوضع تلك الاسماء لما لعدم اشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها وغير مستقلة بالنظر لوضع تلك الحروف لاشتراط ذكر المتعلق في افادتها اياها والمراد بالاشتراط وعدمه ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه أو معناه ذلك لامن تلك الحيشية فلذا وجب ذكر متعلقه كما مر وحينئذ لا يكون التشبيه في الحرف لمتعلق معناه بل لمعناه فهذا المنع متفرع على ان الحرف موضوع للمعنى الكلى لا الجزئى وهو مختار المتقدمين والشارح ولم يفهم السمرقندى معنى المنع فقال ما قال (قول المحشي) من الكاف الاسمية نحو زيد كعمرو والحرفية نحو جاني الذي كعمرو فان الاولى لتشبيه دون الثانية قال

الشارح في جوابي المضد يفهم الاستقلال وعدمه بالقرائن

فاستحسنه (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بعلمته) أي علة الالتقاط (الغائية) كالحبة والتبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم تكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب أن يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ. نعم هذا

الزوم لم يتعرض له فلا يرد ان مطلق الزوم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة (قوله فاستحسنه) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور وهو عطف على قوله فقلت (قوله كالحبة والتبني الخ) فنهما للالتقاط متقدمان في الذهن مترتان على الالتقاط في الخارج فاقبل انه أراد بالمحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها. فان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس شئ. (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) أي في ترتيب لعداوة والحزن الحرف الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة الغائية أعنى اللام (قوله وهو) أي كون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور (قوله يجب أن يكون متروكا في الاستعارة) أي في المصراحة على مذهبه دون مذهب من قال ان التشبيه البالغ أيضاً من الاستعارة نحو زيد أسد وفيما نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام تبعا ولا في المجرور أصالة أقول مفاد كلام المصنف رحمه الله تعالى ههنا وفي الايضاح ان الاستعارة في اللام ناع تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه ان الاستعارة في اللام تابع للاستعارة في المجرور وانما هي زيادة من الشارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه يقدر التشبيه أولا للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما بترتيب العلة الغائية فاستعار الالاء الموصوفة لترتيب العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه كتشبيه لربيع بالقادر المختار ثم اسناد الانبات اليه وهو المفاد من الكشف حيث قل بعد الكلام الذي نقله الشارح رحمه الله ونحوه ان هذه اللام حكمها حكم لاسد حيث استعملت لما يشبه التعليل كما يستعمل الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندي لان اللام لما كان معناها محتاجا الى ذكر المجرور كان اللائق أن تكون لاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لانهما تشبيه معنى كل معنى الحرف من جزئياته كما ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى

(قول المحشى) فان محبة الملتقط الخ تعليل لكون المراد محبة موسى

(قول المحشى) أي في المصراحة احتراز عن المسكنية سواء كانت المصراحة تبعية أولا

(قول المحشى) ثم يسرى ذلك التشبيه الى تشبيه ترتيبهما الخ فتكون الاستعارة في معنى الحرف تبعية كتنبيه حركاتها

السفينة كما مر لا مقصودة حتى يلزم عدم استقلال معنى الحرف فلا يصلح للوصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو الداعي الى جعلها تبعية فتحصل ان الخروج عن هذا اللازم طريقين مراعاة المعنى الكلى وذهب اليه القوم ومراعاة مجرور وذهب اليه المصنف فتدبر

موجه على ان تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمحل في النفس تشبيه العداوة مثلاً بالعلة الغائية
 ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في
 شيء. وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه أعنى العداوة وأريد المشبه به أعنى
 العلة لغائية ادعاء بقرينه لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه رتب العداوة والحزن على
 الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعه للدلالة على رتب العلة لغائية التي هو
 المشبه به فجرت الاستعارة أولاً في العلية والفرضية وتبعيتها في اللام كما سر في نطق الحال فصار حكم اللام
 حكم لاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه لحرف
 فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدرت في نطق الحال تشبيهه لحال بالانسان
 المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة
 تبعية (ومدار قرينتها) أي قرينة الاستعارة التبعية (في الاولين) أي في الفعل وما يشتق منه (على الفاعل
 نحو نطق الحال بكذا) فان النطق الحقيقي لا يستند الى الحال (أو المفعول نحو) جمع لحق لنا في امام (قتل
 البخل وأحيى السماحة) فان القتل والاحياء الحقيقيين لمتعلقان بالبخل والجود (ونحو) قول القطامي، لم تلق
 قوما هم شر لاخوتهم * منا عشية بجري نالدم لوادي * (نقرهم لحزميات) نقد ساء ما كان خاط عليهم كل
 زراد، اللهم من الأسنة القاطع وأرد باهزميات طعنات منسوبة الى الأسنة القاطعة أو أراد نفس
 الأسنة والنسبة للمبالغة كاجري والقدر القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعنى اللهم من
 قرينة على ان نقرهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهما قرينة كقول الحريري * واقرى
 المسامح اما نطق * بيانا يقود الحرون الشموسا * فان تعلق اقرى بكل من المسامح والبيان دليل على انه
 استعارة (أو المجرور نحو فبشرهم بمذاب اليم) فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة أو الى الجميع أعنى
 الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى ضرب بنى فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات وأما تمثيل السكاكي في
 ذلك بقول الشاعر * نقرى الرياح رياض حزن مزهرة * اذا سرى النوم في الاجفان يقاط * فغير صحيح

من تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية الالتقاط (قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء) أي في وجه من الوجوه
 لان الاستعارة التخيلية عنده حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مضمحل (قوله انه شبه رتب العداوة الخ) أي شبه الترتب المخصوص
 بالترتب المخصوص ثم تشبيه ترتيب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتبين الكلبيين ثم سرى
 في جزئيهما يدل على ما قلناه فجرت الاستعارة أولاً في العلية والفرضية وتبعيتها في اللام (قوله فان الاستعارة مكنية) سواء
 كانت التشبيه مضمحل في النفس كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله

لان المجرور أعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا وأما القرينة في الحروف فغير منضبطة (و) الاستعارة (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والجامع واللامظ (ثلاثة أقسام) لانها اما ان لم تقرن بشيء يلايم المستعار له أو المستعار منه أو قرنت بما يلايم المستعار له أو قرنت بما يلايم المستعار منه الاول (مطابقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفرغ) أى تفرغ كلام مما يلايم المستعار له أو المستعار منه نحو عندي أسد (والمراد بالصفة المعنوية لا اللمت) النحوى على ما صر في بحث القصر (و) الثانى (مجردة وهي ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله) أى كقول كثير (غمر الرداء) أى كثير البطء استعار الرداء للبطء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمم الذى يلايم البطء دون الرداء تجريداً للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله (إذا تبسم ضاحكا) أى شارعا في الضحك أخذاً فيه غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب أسواله فى أيدي السائلين وعليه قوله تعالى * فأذقها الله لباس الجوع * حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان

(قوله أو قرنت) في اسناده الى الاستعارة اشارة الى ان التجريد والترشيح انما يعتبران بعد القرينة لانها تامة للاستعارة ويؤيده مقابلة المطابقة بما بعد اعتبار القرينة (قوله ما لم تقترن) بصيغة المعلوم القرن بيوسن چیزی يجزى من حد نصر وضرب لغة فيه كذا في التاج (قوله بصفة ولا تفرغ) اذا كان الملايم من تامة الكلام الذى فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا جى به بعد ذلك الكلام فهو تفرغ سواء كان بحرف التفرغ أولا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح فى قولنا لغت بحرا ما اكثر علومه ان جعل ما اكثر علومه صفة فبتقدير القول وان جعل تفرغ كلام فلا كلام (قوله ثم وصفه بالغمم الخ) اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثر واما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشيح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام ويضم منه انه اذا كان في الكلام ملايمان كل واحد منهما يعين المجازى يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجريداً الا ان اعتبار الاول قرينة أولى لتقدمه والقرينة من تامة الاستعارة (قوله أى شارعا في الضحك) لما كان التبسم عبارة عما دون الضحك على ما فى الصحاح ولم يكن الضحك مجامعا له فسرر بشارعا في الضحك وفيه مدح له بانه وقور لا يضحك وانه خليف بسام للسائلين غاية التبسم (قوله غلقت بضحكته) في غلقت اشارة الى انه يعلم ان السائلين حقا عليه بواسطته صارت الاموال مرهونة عندهم وانه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انفكاك الاموال عنهم (قوله وعليه) أى على التجريد

(قال السبى) ثم وصفه بالغمم الذى يلايم البطء (أقول) أى يلايمه باعتبار كثرة استعماله فيسه حقي صار كأنه حقيقة له كالأذقة في الشدائد والبلايا

في الاذاقة إشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف مما أثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتفاع اللون وورثاة الهيئة على مامر والاذاقة لاتناسب ذلك فكيف يكون تجريداً قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فأصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهوانه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من أثر الضر والالام بما يدرك من طعم المر البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشف فلي هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحاً (و) الثالث (مرشحة وهي ماقرن بما يلائم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فأرسلت

(قوله والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة) اعتبار الاذاقة جارية مجرى الحقيقة في الاصابة يشير الى ان التجريد حقيقة وقد صرح في شرح المفتاح بكون الترشيح حقيقة حيث قال وما يجب التنبيه له ان الترشيح سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقة لا يثبت على المشبه به حتى كأن المستعار للعالم بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الربح والتجارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انتهى فعلى قياس الترشيح ، يكون المستعار له في التجريد الشجاع الشاكي السلاح فلا يرد ان التجريد مشعر بالتشبيه مع ان مبنى الاستعارة تناسي التشبيه وادعاء ان المشبه عين للمشبه به هذا لکن ذکر فی شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً كالتعشيش والوكر في قوله (ولما رأيت النسر عز ابن داية) وعشش في (كره جاش له صدرى) ولعل ما ذكره في شرح المفتاح بناء على الغالب الاكثر (قوله والاخرى مكنية) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكنية أهم من أن يكون بلفظ موضوع له ، أو لغيره (قوله تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية الخ) يعنى تكون قرينة للاستعارة المكنية والقرينة لا تكون تجريداً ولا ترشيحاً كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريداً وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الاذاقة تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيحاً وهو المناسب لكلام الكشف اعني وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيحاً (قوله مرشحة)

(قول المحشى) يكون المستعار له في التجريد الخ فكان النفي دخوله في جنس المشبه به هو الشجاع الشاكي السلاح لا الشجاع فقط حتى يكون ما بعده منافياً للدعوى

(قول المحشى) ولما رأيت النسر الخ النسر اسم لطائر معروف استعاره للشيب وعز بمعنى غلب وابن داية هو الغراب استعاره للشعر الاسود وانما سمي به لانه يقع على داية البعير ويأكل منها وهو فقاره كأنها تغذوه كما تغذو الام ولدها واستعار التعشيش للحصول والوكرين لجانبى الرأس والغراب وكران وكر في الصيف ووكر في الشتاء فقوله عشش في وكره ترشيح مع انه مجر شيناً اهرجه الله (قول المحشى) أو لغيره أي لغير الموضوع له كاللباس هنا

تجارهم) فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير
الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زخرا متلاطم الامواج (وقد يجتمعان) أى التجريد والترشيح
(كقوله لدى أسد شاكي السلاح) هذا مجرد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعنى الرجز الشجاع (مقذف
له لبد ظاهره لم تقلم) هذا ترشيح لأن هذا لوصف مما يلائم المستعار منه أعنى لاسد الجعبي (والترشيح
ابلاغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد (لاشبهاله على تحقيق المبالغة) فى التشبيه لان فى
الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها وتزيتها بما يلائم المستعار منه لتحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أى مبنى
الترشيح (على تناسى التشبيه) وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لاشبه به (حتى انه يبنى على
علو القدر) الذى يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله) أى قول ابى تمام من قصيدة رثى بها
خالد بن يزيد الشيباني ويذكر أباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علوه (ويصعد حتى يظفر الجملول) بان
له حاجة فى السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان
والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجمله صاعداً فى السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) أى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى
التشبيه (ما مر من التعجب) فى قوله ، قامت تظلماتى ومن عجب ، شمس تظلماتى من الشمس (وانتهى عنه)
أى عن التعجب فى قوله ، لا تعجبوا من بلى غلالته ، لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب أو
الذهى منه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب الذهى فان مذهب التعجب اثبات وصف
بمتنع ثبوته للاستعار منه ومذهب الذهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على الفرع) أى المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أى المشبه
وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه
أيضا اصل من جهة ان الفرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية

من الترشيح وهو الترية وحسن اقيام على المال (قوله حاورت) بالخاء الموحدة من المحاورة بمعنى المكاملة كذا ذكره فى شرح
المفتاح ويجوز أن يكون من المحاورة بالجيم بمعنى باكسى همسا به كودن وعلى التقديرين هو قرينة افضلية وما سواه ترشيح
(قوله هذا تجريد) لان اضافة لدى الى أسد قرينة (قوله هنا ترشيح) أى له لبد ظاهره لم تقلم واما مقذف فليس تجريد
ولا ترشيح لان التقذيف بكلا المعنيين يجوز اتصاف المستعار له والمستعار منه به (قوله على تناسى التشبيه) فان قلت قد
يجوز ، الترشيح للتشبيه كما سيجى ، قلت المراد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه

(قول لمحتس) قلت لمرد تناسى التشبيه فى نفس الترشيح أى تناسى التشبيه لواقع فى الاستعارة أو التشبيه بالنسبة
لترشيح والا فالترشيح قد يكون باقيا على حقيقة

المشبه اصلا والمشبه به فرعاً فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط إذ لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع (كما في قوله) اى قول المعبس ابن لحنف (هى الشمس مسكها في السماء، فعز) مر من عزاء حملة على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جيلاً، فلن تستطيع) انت (الها) اى الى الشمس (الصعود، ولن تستطيع) الشمس (اليك انزلوا)، وبحت تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة (فع جعده اولى) هذا جواب الشرط أعنى قوله وإذا جاز أى فالبناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الأصل أعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد (واما) المجاز (المركب فهو اللفظ المستعمل فيها) اى في المعنى الذى (شبه بمعناه الاصل) أى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز

يبنى بصيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله أعنى التنافى لا لحكاية الحال الماضية كما وهم (قوله اذ لا معنى الخ) اذ لا تشبيه عند الاستعارة فكيف الاعتراف به (قوله صريح في الايضاح) حيث قال وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لزم التكرار (قوله بالمطابقة) ليكون التجوز حينئذ في المجموع أى للفظ المركب لافي شئ من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونه حقيقة أو مجازا كذا في شرح المفتاح الشرعى . ولا يخفى انه معنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى واما اذا كان مدلولاً تضمينياً أو التزامياً كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقياً مع كون مدلول بعض اجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمهما الله تعالى ان طرفى تشبيه التمثيل قد يكون مفرداً وهذا يقتضى بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصحح التعميل وفيه أن مادة النقص يجب أن تكون محققة ومجرد الجواز لا ينفذ وليس كل تشبيه

(قول المحشى) ولا يخفى انه مبنى على ان المدلول المجازى مدلول مطابق الخ تقدم في الشرح في بحث الدلالة ما يفيد ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات كانت دلالة مطابقة ورده السيد هناك بان الوضع المستبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعاً لمعناه المجازى لا وضعاً شخصياً ولا نوعياً وانما هو مراد من اللفظ بواسطة القرينة اه فراد المحشى رحمه الله هنا رد ما ذكره السيد هناك بن كلامه هنا ينقض ما ذكره هناك اذ لو لم يكن المدلول المجازى مدلولاً مطابقياً بناء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعى بل كان تضمينياً أو التزامياً بمعنى فهم الجزء في ضمن الكل واللازم في ضمن الملزوم وارادته لافي ضمنه بواسطة القرينة كما زعمه السيد هناك لا يكون مدلول المركب معنى مطابقياً لكونه مدلول بعض اجزائه مدلولاً تضمينياً أو التزامياً فيبطل ما ذكره في شرح المفتاح هنا فتأمل

في بهذا عن الاستعارة المفرد (للمبالغة) في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها (كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويج بالخلافة الى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أما بعد فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فإذا أنك كتابي هذا فاعتمد على إتيهاشئت شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً

تجري فيه الاستعارة ، ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون ظرفيه مفرداً سيما اذا كان وجه الشبه مذكوراً ، واما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خواص المستعاره والجامع فلو كان الوجه فيه منتزعا من متعدد ، مع كون لفظ المستعار منه مفرداً صار الكلام لغزاً (قوله اشارة الخ) يعني انه ليس داخل في التعريف حتى يرد ان الاولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عاماً داخل في عداد الجنس (قوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) في شرحه المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى لم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف انتهى ، أى الى جهة هي خلف المتردد فاندفع ما أبورده السيد في حواشي شرحه للمفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد بالقدم قدم الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابله خلفه أيضاً ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد وان المتبادر من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين على شيء واحد كما لا ينبغي على ذي انصاف واتحاد متعلقهما انما يظهر على ما صورناه من ان المراد تقدم رجلاً تارة وتؤخرها تارة أخرى ووجه الاندفاع ظاهر التأمل في عباراته اما اندفاع الثاني فبقوله بل تلك الرجل الاولى فان فيه اشارة الى ان تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقهما واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حمل على معناها الحقيقي وأما اندفاع الاول فان في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها تصير الخطوة واقعة الى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح رحمه الله موافق لكلام السكاكي رحمه الله حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلاً أخرى (قوله شبه صورة تردده الخ) أى شبه الهيئة المنتزعة من اقدمه على البيعة تارة واحجابه عنه أخرى الملزومة لتردده وتشككه في المبالغة بصورة ملزومة لتردد من قام الذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى

(قول المحشي) ولعل الفرق الخ هذا الفرق على لسان من يقول باشتراط تركب الطرفين في التمثيلية وسيأتي عن المحشي خلافة وان الشرط تعدد المنتزع منه لا تركب الطرفين فيلزمه كون الكلام لغزاً كما قل هنا لكن كلامه الآتي في بيان الامكان الذي بصدد نفيه السيد قد دبر

(قول المحشي) مع كون لفظ المستعار منه مفرداً الخ فيه انه قد يكون مفرداً مقيداً والفريضة تعين المستعار له نحو لاح في السماء مرءاة في كه الاشل

(قول المحشي) أى الى جهة هي خلف يعني ان الخطوة تنتهي وترجع الى جهة هي خلف لا انها واقعة في جهة هي خلف لان تمام الخطوة التي الى الخلف هو موضع القدم المتأخر فلا تكون الخطوة واقعة خلفه بل في موضعه وكذا يقال في قدام

وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لان وجهه منتزع من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكيفية كما هو طريق الاستعارة (كما يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله « هو اى مع الركب اليمانيين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والفرض

والمنتزع منه ههنا في المشبه والمشب به هو اجزاء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه المفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاضافة في قوله صورة تردده لامية وليست بيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للمثل المذكور بل لازما لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بان المشبه به انما يكون معنى مطابقا (قوله وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وضع المركبات الخ) ولذا يحتاج في افادة المعاني التركيبية الى رعاية القوانين التي اعتبرها الواضع (قوله موضوعة للاخبار بالاثبات) أى للاعلام باثبات شيء لشيء مطلقا ان كانت الالفاظ موضوعة للصور الذهنية أوللاعلام بثبوت شيء لشيء مطلقا ان كانت موضوعة للأمور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة للاخبار بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك المراد بقوله للاخبار بالاثبات الاثبات الخبر به للقطع بان ما وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي لما كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اى مع الركب اليمانيين مصعد) معناه الحقيقي اثبات الاصماد مع الركب اليمانيين هو اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازي ذلك على أن يقصده اظهار التفسير والتحزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان المجاز في المركب . يكون باعتبار هيئته التركيبية التي هي جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق (قوله والفرض الخ) أى الفرض منه اظهار

(قول المحشى) والمنتزع منه ههنا الخ فعنى كونه معنى مطابقا أن يكون منتزعا من كل جزء من اجزاء المعنى المطابق قوله الى رعاية القوانين من التقديم والتأخير والفصل أو الوصل بين الاجزاء مثلا
(قول المحشى) وبما ذكرنا ظهر اندفاع الخ لانه ظهر مما ذكره ان الهيئة المطلقة موضوعة لاثبات شيء لشيء مطلقا والهيئة المخصوصة في زيد قائم موضوعة لاثبات القيام لزيد ومعلوم ان القيام لزيد انما فهم من أجزاء المركب ما عدا الهيئة والاثبات فهم منها والمجاز انما يكون في الهيئات المخصوصة فهو انما يكون باعتبار جميع اجزاء المركب هيئة ومادة فتدبر
(قول المحشى) يكون باعتبار هيئته التركيبية لان الدال على الخبر والانشاء هو الهيئة لا المادة

منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب (ومضى فشا استعماله) أى استعمال المجاز المركب أو التمثيل (كذلك) أى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلى (يسمى مثلاً ولهذا) أى ويكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً وتحقق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلذلك لا يلتفت في المثل الى مضر به تذكيراً وتأنيباً وإفراداً وتثنية وجمعاً بل انما ينظر الى مورد المثل مثلاً اذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى * مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً * أى حالهم العجيب الشأن وكقوله تعالى * وله المثل الا لهى * أى الصفة العجيبة وكقوله تعالى * مثل الجنة التى وعد المتقون * أى فيما نصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

﴿ فصل ﴾

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار القصر على مفارقة محبوب اللازم للاخبار بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يلزمه اظهار التحسر والتحزن (قوله فحصر المجاز المركب الخ) بناء على ان التعريف يجب أن يكون مساوياً للعرف (قوله عدول عن الصواب) فيه انه انما يكون عدولاً عنه لو وجد شاهد من كلام البغاء للمجاز المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثل وغيره من خلاف مقتضى الظاهر وهو قد يكون كناية وقد يكون مجازاً وقد مر تفصيله في المقدمة فلم لا يجوز أن تكون كنايات ، مستعملة فيما وضعت له لينقل الى مواضعها (قوله أى استعمال المجاز الخ) لاول نظراً الى المعنى فان الكلام في المجاز المركب والثاني نظراً الى القرب اللفظي (قوله على سبيل الاستعارة) لا أنه يكون استعماله على وجه الاستعارة مساوياً أو قليلاً بالنسبة الى استعماله على الحقيقة والتشبيه (قوله فلذلك لا يلتفت الخ) في شرحه للفتاح الحاصل انه يجب أن لا يتغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشف من أنهم لم يضرؤا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتفسير ولا جديراً بالتداول والقبول الا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حوفظ عليه وحى من التغيير (قوله قد اتفقت الآراء) ينبغي أن يراد ما عدا رأى الشيخ فانه سيجىء انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكناية

(قول المحشي) مستعملة فيما وضعت له أى فهي حتمية لا مجاز بناء على ذلك القول فيها ثم ان هذا الاعتذار لا يمنع جواز ما ذكره الشارح (قال السيد) حتى فهم الخ غاية لقوله كنا في عويل أى تصويت وضجة

النية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخيلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك رجع الى ثلاثه أقوال احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي . انهما والثالث ما أورده المصنف ولما كانتا أمرين معنويين غير داخلين في تعريف الجذر ورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تيمنا لأقسامها وبكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال (قد يضم التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم (فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه) فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان قسمه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها فالت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية (ويدل عليه) أي على ذلك التشبيه المضمحل في النفس (بان يثبت للمشبه أمر يختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى) التشبيه المضمحل في النفس (استعارة بالكناية أو مكنا عنها) اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فجرد تسمية خالية من المناسبة (و) يسمى (أثبات ذلك الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخيلية) لانه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كاله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى الاول بقوله (كما في قول) اني ذؤيب (الهذلي ، واذا النية أنشبت) أي علق (اظفارها) (النيت كل تسمية لا تنفع ، والقيمة الخرزة التي تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخله في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا في من هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

« اودى بنى وأعقبوني حسرة » عند الرقاد وعبرة لا تقلع « حكي ان حسن بن علي رضي الله تعالى عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد والشدة مجلدي للشامتين أروهم « اني لريب

(قوله أمر مختص) أي لا يوجد في المشبه لا انه لا يوجد في غير المشبه به أصلا فان الاظفار توجد في غير السبع لكن لا توجد في النية (قوله خالية عن المناسبة) فديقال انما معنى استعارة لشبه بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وليس شيء اذ لا ادعاء عند المصنف رحمه الله فانه قال في الايضاح ثبت لها أي للشمال يدا على سبيل التخييل مباينة في تشبيهها به فالمراد بالتخييل ان الاثبات المذكور تخيلي ففي قوله ليخيل انه من جنس المشبه به مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالاظفار فان الاغتياال متحقق في الاسد بدونها بالباب لكن كاله بها (قوله ما به يكون قوام الخ) ويكون حصول وجه الشبه به في المادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما هذا في المادة اذ يمكن حصول الدلالة بلاشارة لكلمته غير معتاد (قوله وعبرة لا تقلع) بفتح العين أي دمع لا يمنع عنى من ألق عنه اذا امتنع

الدهر لا أنضمض * فأجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت (شبه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضار) ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذى فضيلة (فأثبت لها) أى للمنية (الاطفار التى لا يكمن ذلك) الاغتيال (فيه) أى فى السبع (بدونها) تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيهه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخيلية وأشار الى الثانى بقوله (وكذا فى قول الآخر ، واثن ذقت بشكر برك منصحا * فاسان حالى بالشكاية أنطق * شبه لحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود) وهذا هو الاستعارة بالكناية (فأثبت لها) أى للحال (اللسان الذى به قوامها) أى قوام الدلالة (فيه) أى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخيلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا على كتابات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية أمران معنويان وهما فعلا للمتكلم وتلازمان فى الكلام لا تتحقق أحدهما بدون الاخرى لان التخيلية يجب ان تكون قرية للممكنة البتة وهى يجب ان تكون قرينة للتخيلية البتة فان قلت فاذ يقول المصنف فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فالما قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطول لكن فى قوله عليه الصلاة والسلام * أسرع لحوقا بى أطواركن يدا * ترشيحا للمجاز أعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ، ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له فى كلام السلف ولا هو يبنى على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت أسداً لكننا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

(قوله شبه الحال الخ) هذا على تقدير أن لا يكون اسان حالى من قبيل لجين الماء (قوله فى الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه الاشارة (قوله فاذ يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخيلية بدون الاستعارة الممكنة (قوله لا مستند له) أى صريحا لما سيجى ، من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استنبطه منه كما يشعر به عبارة الايضاح

(قول الشارح) كما يسمى الخ أى فالترشح لا يخص الاستعارة ولا التشبيه بل يكون فى المجاز اللغوي مقابل الاستعارة بل وفى المجاز العقلى أيضاً بذكر ملائم ما هو له

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى * ينقضون عهد الله * حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين (قوله وبهذا يشعر الخ) انما قال يشعر لانه ليس في كلامه اطلاق الاستعارة بالكناية على المرموز صريحاً

(قال السيد) وبهذا يشعر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى (ينقضون عهد الله) (أقول) قال الشارح في شرح هذا الموضع من الكشف ولقد كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية كاسم السبع مثلاً وصرح به صاحب المفتاح أنه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمثبة المراد بها السبع ادعاء بجعله مرادفاً لاسم السبع على عكس الاستعارة التصريحية وصاحب الايضاح انه التشبيه المقصود في النفس حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية في قولنا اخطار المنية نشبت هي الاظفار من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للنية وفي قولنا شجاع يفترس أقرانه الافتراض مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول هو التنبية على أنه أسد كي يجيء الافتراض وسائر ما للاسد من الوازم بالضرورة ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة أعني اثبت الاسدية للشجاع والحلية للعهد قطع بانه ليس كناية عن المسكوت نفسه بل دال على مكانه هذه عبارته وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف كما نقل عنه وستقف عليه أيضاً اذا تأتيت عليك مقاصد عباراته الكاشفة عن الاستعارة بالكناية وما قبل فيها وعليها يعني انه فهم من الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعاً فزاد في طهور العويل نعمة أخرى ولمعنى أن نسبة هذا الفهم اليه سهو عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف يتصور فهمه لهذا المعنى من الكشف مع أن عبارته صريحة في خلافه بحيث لا يشبهه على من له أدنى مسكة وان شئت بجلية الحال فاستمع لهذا المقال وهو ان صاحب الكشف قال بهذه العبارة وهذا هو المستعار بالكناية وقد حقق العلامة بوجه لم يبق فيه شبهة لنظر يريد ان العلامة حيث قال وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمضوا اليه بذكر شيء من روافده فيلبهوا بذلك الرزمة على مكانه نحو قولك شجاع يفترس أقرانه وعالم يفترب منه الناس لم نقل هذا الا وقد نهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبجر فقد باح بأن المستعار هو المسكوت وان الرادف المذكور كناية عنه كما لا يخفى على ذي ادراك وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهة لناظر اشارة الى أن ما ذكره العلامة في هذه الاستعارة واضحة غاية الايضاح وهو الحق الصريح الذي لا شبهة فيه لاسد لاني كونه حقاً ولا في كونه مقصوداً من تلك العبارة فكأنه يشير الى بطلان ما اختاره صاحب المفتاح والايضاح والى أن كلام جار الله العلامة لا يحتمل ان يقصد به شيء منهما بل لم يرد به الا ما فهم من كلام القدماء بعينه ثم انه رح كما هو دأبه في الكشف عن المعضلات وتفصيل الجملات أراد ان يبين حال قرينة الاستعارة بالكناية وان يرد على صاحبي المفتاح والايضاح فيما ذهبوا اليه في الاستعارة بالكناية وملخص ما ذكره ان صاحب الكشف لما جعل النقص مستعملاً في ابطال العهد علم انه استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهكذا الافتراض والاعتراف استعارتان مصرحتان حيث شبه بطشه وفككه لاقرانه بافتراض الاسد وشبه انتفاع الناس به بالاعتراف ثم استعمل هنا أيضاً لفظ المشبه به في المشبه فان قلت اذا كان النقص وظاهره استعارات مصرحة بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف تكون كنيات عن استعارات أخر قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرعة على

وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فيذهبوا بذكر الرمز على مكانه نحو شجاع فترس أقرانه فعيه تنبيه على ان الشجاع أسد هذا كلامه

الاستعارات الاخر صارت كتابات عنها فان النقص ما شاع استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمى باسمه زال عطله منزلة قصه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح تعدد النقص للابطال وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف فانها تابعة لاستعارة الاسد للشجاع والبحر للعالم ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الاخر ولم تكن مقصودة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كناية عنها وذلك لا ينفى كونها في انفسها استعارات على قياس ما عرفت من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلافتراس مع كونه استعارة مصرحاً بها كناية عن استعارة الاسد للشجاع فظهر بذلك ان الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخيلية فان القرائن في هذه الصور استعارات مصرح بها تحقيقية وليس هناك استعارة تخيلية نعم القرائن في مثل قولك اظفار المنية ويد الشمال ومخالب المنية استعارات تخيلية اما على انها قد أريد بها صور تخيلية مشبهة بمعانيها الحقيقية كما صرح به في المفتاح وهو المختار كما سيأتي واما على انها قد أريد بها معانيها الحقيقية والاستعارة التخيلية هي اثبات تلك المعاني للنية والشمال على سبيل التخييل كما ذهب اليه صاحب الايضاح وادعى انه مذهب الجمهور وبالجملة من زعم ان الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخيلية فقد أخطأ فان قلت لو كان النقص مثلاً مستعملاً في ابطال العهد لم يكن وغرضك شيء من روافد المستعار المسكوت عنه أعنى الحبل مذكور افلا يصح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روافده فوجب أن يكون النقص ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روافد المستعار المسكوت عنه وحينئذ يكون اثباتها للمستعار له على سبيل التخييل فصح ان الاستعارة الممكنة تستلزم التخيلية قلت لما صرح باستعمال النقص في ابطال العهد فلم أنه أراد بذكر الروادف ما هو أهم من ان يراد به معناه الأصلي الذي هو الروادف الحقيقي أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى منزل منزله فان النقص من روافد الحبل اما اذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر وأما اذا أريد به معناه المجازي فلانه اذا نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضاً فالرادف على الاول مذكور لفظاً ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكور لفظاً حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية ثم ان هذه الكناية أعنى كناية الاستعارة الممكنة من قبيل الكناية في النسبة فان النقص ليس كناية عن المسكوت نفسه أعنى الحبل بل دال على مكانه فهو دال على اثبات الحبلية للعهد والافتراس دال على اثبات الاسدية للشجاع قال صاحب الكشف رحمه الله وليس الامر كما ظن صاحب الايضاح من انه لا استعارة في اليد ولا في الشمال بل التخيلية هي اثبات اليد للشمال والممكنة هي التشبيه المقصود في النفس فلا السكار على السكاكي في جملة اليد والمخالب والاظفار استعارة تخيلية على معنى أنها مستعملة في أمور متوهمة يريدان جملة الاستعارة الممكنة عبارة عن التشبيه المضمر في النفس لا يناسب معنى الاستعارة اصطلاحاً ولا لغة وليس هناك ضرورة لتجنيبه الى ذلك فهو باطل وكذلك جملة الاستعارة التخيلية في المثال المذكور اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو المصطلح من معنى الاستعارة في المجاز اللغوي ولا مانع من أن يجعل لفظ اليد مستعاراً للامر المتوهم كما اختاره السكاكي ولا يقدح ذلك في كونه قرينة للاستعارة الممكنة فان النقص مع كونه استعارة محتملة لما جاز ان يكون قرينة على ما ذكره وقد حققناه كان اليد مع كونه مستعاراً الموهوم

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكننا قد استفدنا

(قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق المستعار عليه وجعله مرموزا اليه فهو مستعار بطريق الكناية أى لا بطريق التصريح به بل بذكر لازمه
قال السيدان نسبة هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشف مصرح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الاظفار ونحوه قال
في تفسير قوله تعالى (ختم الله) الا لا نقول في نحوه «تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة» اذ سرى النوم في الاجفن ايقاظا
ان الرياض استعارة بالكناية عن الضيف والايقاظ عن الاطعام بل انما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمصرح

المشبه باليد الحقيقية اولى بذلك قال وانما الانكار عليه فيما تكلمه في جعل المنية غير مستعملة في موضوعها بان قدر المنية
اسما مرادف للسمع على سبيل التأويل ثم جعلها مطابقة على مفهوم المنية كاطلاق السمع عليها وله عن ذلك مندوحة بان يجعل المستعار
مسكوتا فلو ذكر لم يذكر المنية ولا بأس بذكرها مع رادفه كما حققه جار الله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف المأني به قد
يكون مالا يستقل والفرض منه التنبيه فقط كما في محالب المنية وقد يكون ما يستقل وان تفرع على الاول كالتنقض والاغتراف
وهو نظير ما سلف من الترشيح فهذا ما يدل عليه كلام جار الله من غير تكلف واثن صرح عن الجمهور ان الاستعارة في الاثبات
لا في اليد لتوازن على ما حققناه من أن الكناية في الاثبات ولا نظر الى تلك الاستعارة استقلالا لاعلى ما محله صاحب
الايضاح أقول قد اختار ان المحالب والاظفار واليد مستعارات لمعان موهومة لم يقصد بها انفسها أصلا بل جهات تنبيهها فقط
على المستعار المسكوت عنه وان النقض والاقتراس والاغتراف كما تبين مستعار لمعان محققة هي مقصودة في الجملة ون لم
تكن مقصودة بالذات والحق ان جعلها مستعارة لامور موهومة لا يخلو عن تصف فالاولى أن يجعل تلك الالفاظ باقية على
معانيها ويحمل الاستعارة التخيلية عبارة عن اثباتها على سبيل التخييل كما اختاره صاحب الايضاح وعلى هذا فالضابط في
قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي فكان
اثباته له استعارة تخيلية كمحالب المنية واظفارها وان كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على
طريق التصريح فلا يكون هناك مع لاستعارة بالكناية استعارة تخيلية كالتنقض والاقتراس والاغتراف واقد وفيما بما وعدنا
من تحقيق مقاصد الكشف في هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه عما نسب اليه من احداث قول رابع في الاستعارة
الممكنية وفهمه ذلك من عبارة الكشف والله الموفق

(قول المحشي) بان الاستعارة بالكناية الاظفار يعنى أن الاظفار استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت كما سيأتي

(قول المحشي) لا نقول في نحوه تقرى الرياح الخ أى لا نقول ان رياض استعارة بسبب الكناية عن الضيف بلفظ

تقرى لانا رمزنا للمسكوت بذكر لازمه وكذا يقال في قوله والايقاظ

(قول المحشي) اذا كان الخ لان الشرط وضوح كونه من روادف المسكوت وشيوع تشبيه المسكوت بالمستعار منه قبل

جعله قرينة ومحل الاستدلال في هذا ان المسكوت عندهم مكفى عنه والكناية هو المصرح به ولذا اشترط ان يشيع ويلوح

منه تشبيه المسكوت بالمستعار منه فما ذاك الا لكونه كناية عنه هذا غاية ما أمكن في توجيه الاستدلال بهذه العبارة والظاهر

أن هذا منه جرى على المشهور كما قال في موضع آخر ما شاع تشبيهه قبل اقتترانه بالتخييل يجعل كناية فان لم يعهد ذلك يجعل

ما جعل في مثله تخيلا استعارة تبعية كما في ختم الله على قلوبهم الا أن يكون ضمير يجعل راجعا للتخييل ثم راجعت الكشف

هو جدت المأخوذ منه في هذه العبارة انه اذا كان المقصود والمصرح به واضحا كونه من روادف المسكوت عنه وكان المسكوت

منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تمثيلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقص
لابطال العهد ، سيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي ، اما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة

به وضحا ، كونه من روادف المسكوت وشائعا لانها منه تشبيهه بالمستعار منه كما في قوله تعالى ﴿ ينقضون ﴾ الخ وقولهم عالم
يفترق الناس منه اذ لافرق ، بين البابين سوى ان النقص تمديد لكون المنقوض جبلا ولاعتراف لكون المعترف منه
بحراً وان لهما مزيد اختصاص بالحيل والبحر وان تشبيه العهد بالحبل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتشابه الايقاض بالطعام
فانه انما يلزم من ايقاع تفرق عليه وقال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ وقد ظن ان الاستعارة
بالكناية من الترشيع لسبق استعارة الحمار للبلد في قولهم ، كان اذني قلبه خطافان * والحبل للعهد في قوله تعالى ﴿ ينقضون ﴾
عهد الله ، وليس بذلك لغة المصطلح المشهور ثم لم يصمد التفسير على مكان المسكوت لاتريته وقال في تفسير قوله تعالى
﴿ صم بكم عى ﴾ الآية ان قوله أى صاحب الكشف في الاستعارة بالكناية يخالف رأى صاحب المفتاح فقد فسرهما
المصنف رحمه الله تعالى بانها ذكر شيء من روادف المستعار تنبيهها على مكانه على سبيل الرمز ، وقال ههنا وعلم من كلامه
أى صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن لما كانت متفرعة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية
عن ذلك * قال قدس سره مع ان عبارته صريحة النخ * هذا مجرد دعوى فان المستفاد من عبارته انهم يسكتون عن
ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شيء من روادفه واما ان الاستعارة بالكناية هو المسكوت أو هذا الرادف فكلام بل الظاهر
أن يكون هو الرادف لان الكناية ذكر اللازم واردة الملزوم فالرادف أولى بان يسمى كناية لانه توطئة وتمهيد ليتقل منه
الى المسكوت وهو المقصود ، قول صاحب الكشف وهذا هو المستعار بالكناية ، اشارة الى ذكر شيء من روادفه لثلا
يكون بخلافه لما ذكره في مواضع عديدة وهو الظاهر لقرنه في الذكر * قال قدس سره بان المستعار هو المسكوت * هذا

عنه شائعا لانها تشبيهه بالمستعار منه وجب أن يكون في المسكوت استعارة بالكناية والا حازت وجاز ان يكون المصرح

به استعارة تبعية وانه قد خفي الفرق على السكاكي فرد التبعية في كل ذلك الى الاستعارة بالكناية

(قول المحشى) كونه من روادف المسكوت حتى يكون استعارة له بطريق الكناية

(قول المحشى) بين البابين أى قول الله وقولهم المذكورين فهذا باب وتقرى الرياح الخ باب آخر

(قول المحشى) كان اذني قلبه خطافان شبه قلبه بالحمار واستعمله اسمه وكفى عن ذلك بطول الاذنين المقاد باتشبيهه

(قول المحشى) المصطلح المشهور من ان الترشيع انما يكون بعد القرينة

(قول المحشى) وقال ههنا الخ تأمل وجه الدلالة في هذا فان القوم وصاحب الكشف متفقون على ان الاول وهو

الرادف كناية عن استعارة المردوف الا ان معنى استعارة بالكناية عند القوم انها استعارة مكنى عنها بذلك الرادف وعند

صاحب الكشف انها استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن استعارة أخرى تدبر قوله فالرادف أولى بان يسمى كناية تأمله

أيضاً فانه لاخلاف في ذلك قوله لكن كونه كناية الخ فيه ان المدعى انه مستعار بالكناية أى دل على استعارته بالكناية

التي هي الرادف لا انه هو كناية الى آخره قوله فعلى هذا يكون قوله الخ ولكنه بعيد من قول صاحب الكشف ولما كانت هذه

الاستعارات الخ

(قول المحشى) اشارة الى ذكر شيء أى فالمدكور مستعار استعارة تصريحية ملتبسة بالكناية عن المسكوت

مسلم لكن كونه كناية غير مذكور في كلامه ، بل كونه مكنيا عنه والكناية غير المكنى عنه * قال قدس سره وان الردف المذكور كناية عنه * اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة ملتبسة بالكناية عن المسكوت * قال قدس سره اشارة الخ * هذه الاشارة مسمة لكن لا يظهر منه ان الاستعارة هو المسكوت أو الرادف المذكور * قال قدس سره بل لم يرد به الخ * هذا ممنوع فن الظاهر منه انه الاظهار عند صاحب الكشف * قال قدس سره على قياس ما عرف الخ * اشارة الى ان قول صاحب الكشف لدى مر سابقا اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة ليس معناه ان لاقتراس ههنا كناية مع انه حقيقة اذ لا منافاة بينهما بل ان الكناية كالاتنافي ارادة الحقيقة لاتنافي ارادة الاستعارة فلاقتراس مع كونه استعارة مصرحة لاتنافي كونه كناية عن المستعار المسكوت ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح فانها حقيقة كما سيحىء واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الاقتراس أو النقص كناية عن المسكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة أعنى اثبات لاسدية الردوف والحلية له وهو الشجاع والعهد فلو قبل ينقضون العهد الحبل مثلا لم يكن من استعمال لفظ في القدر المشترك نظراً الى انه انما اجتلب لاثبات الحلية وترشياً لكونه كناية وجاز أن يعد منه نظراً الى انه في نفسه استعارة اه وهذا يدل على ان النقص من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي أعنى ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن ثبات الحلية للعهد وترشياً للحبل ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملاً في مطلق الأبطال المشترك بين ابطال العهد وابطال الطاقات ولا يلزم ارادة معنيين من اللفظ لواحد في اطلاق واحد لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي مجرد الانتقال الى ملزومه فلا يكون المعنيان مقصودين بالذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية فانه لا بد من تصور المعنى الحقيقي لينتمل منه الى لازمه أو ملزومه فعلى هذا يكون قوله اذ الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصطلحة * قال قدس سره علم انه أراد الخ * لا يخفى انه ماف لما نقلته سابقا من الكشف ان الاستعارة بالكناية انما تكون اذا كان واضح كونه من روادف المسكوت شائئاً لاثباته منه تشبيهه بالمستعار منه ولذا لم يقل يكون تقرأ استعارة بالكناية فالجواب انه كناية باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استعارة تصريحية في نفسه كما فهم من عبارته الى نقلنا آتفا * قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيح حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿ اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ﴾ ان التعقيب بالملايم قد يكون تبعاً لاستعارة الاصل لوجه له غيره كما في قوله له لبد اظناره لم تقلم * وقد يكون مستقلاً كما في عشب في وكره فان طرفي الرأس للشعر بمنزلة الوكرين للذسر والغراب * قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات * فعنى قولهم ان الاستعارة كائنة في الاثبات كناية عنه لاني اليد انها غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يخلو عن تعسف * لانفس فيه فان المعاني كما تكون محققة تكون غفيلة وتكون الاستعارة حينئذ بالمعنى المصطلح بخلاف ما اذا جعلت باقية على معانيها فان اطلاقها عليها لا يصح بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى اللغوي كما اعترف به سابقا * قال قدس سره بما وعدناه بقوله وان شئت جاية الحال فاستمع لهذا المقال * قال قدس سره واستبان منه الخ * قد عرفت ان ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى مراد صاحب الكشف وان ما ذكره السيد

(قول المحشي) قوله بل مكنيا عنه قال شيخنا ويكون استعارته تصريحية للزم الى الية بالازمة

(قول المحشي) لا يكون اطلاق الكناية عليه بالمعنى المصطلح بل هو على التشبيهية بالكناية لان هذه لاستعارة لما

كانت تابعة لاستعارة الحبل ولم تكن مقصودة بنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك كانت كالكناية عنها وعلى التوجيه الآتي تكون كناية حقيقة ولا حاجة الى سؤال السيد وجوابه

بالكناية وانما دل على ان في قولنا اظفار العنية استعارة بمعنى انه اثبت للعنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخيلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين أحدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى أصره متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت أسداً أى رجلاً شجاعاً والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد * وغدة ربح قد كشفت وقره * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها * جعل للشمال يداً من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح أن يقال اذا أصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقول رأيت رجلاً مثل الأسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصرف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يفتاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له أعني الشمال مثلاً ذاتي * وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال أيضاً لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئاً باليد وانما المعنى على انه أراد ان يثبت للشمال يداً (وكذا قول زهير صحاً) أى سلا

ناشئ من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما دل الخ) فان الظاهر المتبادر من قوله أراد أن يثبت للشمال يداً ان الاثبات المذكور استعارة، ويحتمل أن يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا قل الشارح رحمه الله قريب الخ وليس في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل يفهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد الخ ان اثبات اليد مبنى على تشبيهه بذى اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية أولاً وعلى تقدير وجودها انها التشبيه المذكور او المشبه لذكور أعني الشمال او المشبه به المتروك أعني ذى اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن أن ينص عليه) اذكر لفظ دال عليه صريحاً ويشار اليه حساً أو عقلاً (قوله عن حقيقته) أى من موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لاعتناء الحقيقى اذ ليس اليد عنده مستعملاً في غير معناه يدل عليه مع انه لم ينقل من شيء الى شيء فقوله ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيرها في الغداة) يشير الى ان ضمير زمامها راجع الى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة بالتبريد وصاحب الكشف جعله راجعاً الى القره وهو الاظهر والاول أقوى لان الكلام سبق للغداة (فتجد الشبه المنتزع الخ) أى فتجد المشابهة التي انتزاعها غير حاصل لك من اليد بان يكون المعنى اذ أصبحت الشمال ولها شيء مثل اليد المالك بل حصل المشابهة لك مما يضاف اليه اليد أعني الشمال حيث شبهه في قوة التأثير بالمالك في تصرف الشيء بيده فاقبت له يداً تخيلاً والمقصود ان يثبت له حكم المتصرف في الشيء بيده (قوله سلا) في التاج السلا زائل شدن اندوه وعشق

(قول المحشى) ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة اى موضوعه في غير موضعها لامتقولة عن معناها الحقيقى كما يدل عليه ما بعده والمعبارة الآتية أيضاً للشخ
(قول المحشى) فاقبت له يداً تخيلاً أى اثبتا تخيلاً بان نخيل له يداً اما اليد المثبتة فحقيقة كما مر

مجازاً من الصحو خلاف السكر (القلب عن سلمى وأقصر باطله) يقال أقصر عن الشيء إذا أفلم عنه أى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب أى أقصر هو عن باطله ولا حاجة إليه لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله (وعرى افراس الصبا ورواحله) هذا مثال ثالث الاستعارة بالكناية والتخييلية أوردته نفيها على أن من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي لاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنفى الاستعارة بالكناية ضرورة فإشار الى بيان التخييلية وقال (أراد) زهير (أن بين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والنسي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته أى آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته (فشبّه) زهير في نفسه (الصبي بجهة من جهات المسير كالبحر والتجارة قضى منها) أى من تلك الجهة (الوطر فأهملت آلتها) ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية (فأثبت له) يعنى بعد أن شبه الصبي بالجهة المذكورة أثبت له بعض ما يختص بتلك (الجهة أعنى الافراس والرواحل) التي بها فوام جهة المسير والسفر فأثبت الافراس والرواحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والنقوة) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أى مال الى الجهل والنقوة

ويعنى بمن من حد نصر وفعل يفعل بالفتح فيهما لغة شاذة وفي الصحاح سلوت عنه واسليت عنه (قوله مجازاً) بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة التفسير أى فسر بسلا حال كونه مجازاً (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صبا يعنى أنه مشتق من الصحو خلاف السكر لامن الصحو بمعنى ذهاب الغيم (قوله وقيل هو على القلب) بناء على ما في التاج ان الاقصر باز استادن ازكارى باتوانى وكذا في الصحاح والقاموس فلا يمكن اسناده الى الباطل (قوله لصحة أن يقال الخ) ان أراد صحة هذا القول على تقدير كون الامتناع والترك بمعناه الحقيقي فممنوع فان القدرة معتبرة في مفهومها أيضاً في التاج الامتناع استادن والترك دست برداشتن وان أراد صحته على تقدير ان يحمل الامتناع والترك على مطلق الانتفاء والزوال فسلم لكن كلام القائل على تقدير حمل الاقصر على معناه الحقيقي مع ان القول بالقلب يتضمن نكتة لطيفة وهي انه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله تنفى الاستعارة بالكناية) عند المصنف لا عند القوم (قوله أراد أن يبين الخ) هذه الارادة بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حمل الافراس والرواحل والصبي على الاستعارة التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد انه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة لافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته وانما يلايم ذلك لو أريد بافراس الصبي ما يلزمه فحمل الاستعارة التحقيقية قرينة للكناية كما في قوله تعالى (يتقضون عهد الله) أو توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه الله تعالى (قوله وأعرض عن معاودته) اذ القاصد للمعاودة لا يهمل الآلات بالسكاكية (قوله فبطلت آلاته) من بطل الاجبر بالفتح بطل أى تعطل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يرد ان التمرية لا تدل على البطلان (قوله بجهة من جهات المسير) أى بغرض من أغراضه (قوله فالصبا على هذا من الصبوة) أى العصب في البيت اسم يقال صبا بين

كذا في الصحاح لامن الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعاً أى لعب مع الصبيان وأشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه) أى زهيراً (أراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيناء الذات) أو أراد بها (الاسباب التى قلما تأخذ فى اتباع النى الا فى أوان الصبا) وعنقوان الشباب مثل المال والمئال والاعوان والاخوان (فتكون الاستعارة) أعنى استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلاً اذا أريد بها الدواعى وحساً اذا أريد بها أسباب اتباع النى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية مخالفاً لما ذكره المصنف فى عدة مواضع أراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلاً وقال

﴿ فصل ﴾

(عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكامة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقيد الأخير) وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان النصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد أسداً وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة (لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به تسمين متعارفاً وغير متعارف فجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المبنى الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فى الاستعارة تعد الكامة مستعملة فيما وضعت

الصبا والصباء اذا كسرت قصرت واذا فتمت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر صبا يصبو صبوا بمعنى الميل الى الجبل والقوة لامن الصباء مصدر صبي من حد ممع وهذا على وفق ما فى الصحاح من أن مصدر المبني من حد نهر صبوة وصبوا ومصدر المبني من حد سمع صباء بالفتح والمد وفى القاموس الصبوة جهلة القوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباء وصبي كرخي فعل فاعلة فالمستفاد منه ان كلا البنائين مشتركان فى المصادر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذاً من الصبوة لا من الصباء لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حل الصبي بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يال اليه على ما قبل لان المقصد الاصلى للشبان اقتضاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يال اليه مقصود بالتبع (قوله أو ان الصبي) فيه اشارة الى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبي من الصباء بتقدير المضاف كما فى المفتاح كما انه يجوز كونه من الصبوة (قوله وعنقوان الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه اوان اتباع النى (قوله والمئال)

له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازاً لغوياً لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لا اتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه أن يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيتركب كون الكلام قلناً (وعرف) السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقته مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه له في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة

من النيل بمعنى الإصابة أي محل نيل الشهوات (قوله وليس بصحيح) أي كون قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة ليس بصحيح لأنه يفهم منه أن كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له إنما هو على أصح القولين وأما على القول الغير الأصح فأنها غير مستعملة فيما وضعت له وليس كذلك لاتفاق القولين على أنها مستعملة فيما وضعت له نعم فرق بينهما وهو أن الوضع على القول الأصح ادعائي وعلى الغير التحقيق ويمكن أن يقال أن قوله على أصح القولين ليس إشارة إلى الاختلاف في كونها مستعملة فيما وضعت له بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة في قوله هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مع كونه مجازاً لمخاطبه أن الاستعارة كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين مع أنه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل مجازاً وإنما قيد به لأن دخولها إنما يضر على هذا القول لأعلى القول الغير الأصح لأنها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه بقوله في الاستعارة أظهر كما في عبارة المتن ولعل هذا وجه التأمل ويجوز أن يكون وجهه أنه لا يلزم من عدم جواز إرادة الوضع في الجملة والوضع بالتحقيق أن يكون تعلقه بمستعملة غير صحيح لجواز أن يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالتأويل على أصح القولين ولا يسمى حقيقة وحينئذ ينتظم الكلام غاية الانتظام والجواب أن حمل الوضع على الوضع التأويلي بعيد لأن المتبادر منه أما مطلق الوضع أو الفرد الكامل وهو التحقيق (قوله فيتركب كون الكلام قلناً) فاختل النظم وصار معقداً لفصل بين قوله على أصح القولين وتعلقه بقوله في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة

(قال السيد) والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد إلى آخره (أقول) ولو لم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقاً بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصله وأمله إنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما ذكر استعمالها فبالتبعية ظاهراً لمتعلق الجار الداخل في الغير وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعه به بالتحقيق مغايرة بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة

قولنا في اصطلاح به التخطيب مع انه اوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخطيب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأني) السككي (قصد التحقيق) . قد لوضع في قوله غير ما وضعت به قوله بالتحقيق (ليس دخل) في تعريف المجاز (الاستعارة التي هي مجاز لقوى) على ما صرح من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لانه عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة مثله في قوله تعالى * لئلا يعلم * وقال أيضا وقولي استعمالا في النير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازا أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا أيضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف أي احتراز عن خروج ما اذا اتفق أو نحو ذلك (ورد) ما ذكره السككي (بأن الوضع) وما يشتق منه (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فينبذ لا حاجة الى تقييد الواقع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تنهيه الحد وان أراد ذلك فقوله ليحتراز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب باننا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لانه الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير فيما وضعت له بين قوله ولا نسميها حقيقة وبين قوله قصد السككية الخ بقوله على أصح القولين (قوله فيجب أن تكون لازمة) اواراد انه احتراز وتقييد لئلا يخرج . على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن كذا في شرحه المتاح ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لان الزائدة تكون للتأكيد وما نحن فيه ايسر محلا له واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفعولة أو المقدرة خلاف الظاهر المتأدر (قوله مبنى على تجوز الخ) فالمراد بقوله ليحتراز ليتضح الاحتراز (قوله واجيب الخ) اجاب في المختصر بان السككي رحمه الله لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويل بل مراده انه عرض لفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان (قول المحشى) على ان حرف الجر المحذوف الخ يفيد ان عبارة السككي احتراز ان لا يخرج بدون من أو عن

متعارف ونصب القرينة انما هي لنفي المتعارف لتعيين المراد أعني غير المتعارف لالني الاسد مطلقا والا
لايستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام (و) رد أيضا مذكرو السكاكي
(بان التقيد باصطلاح به التخاطب) أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
السلامة اذ استعماله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازاً فكذلك (لا بد منه في تعريف الحقيقة) أيضا ليخرج
منه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة ون لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مغل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يعكس بهذه العبارة أعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة للمفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعملنا فيه بالنسبة الى نوع حقيقةها او الى
نوع مجازها ثم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما
يقال من أن هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفي من ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما يقال ان
تعريف الوضع بلام العهد افنى عن هذا القيد لانا نقول المعبود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها هي
موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه

المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع التأويل وفيه بحث اما أولا فلانا لان سلم عروضنا
الاشترك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويلي تحجوزا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة به
ذكر على تعريف الوضع تعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
الحق فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع الاحتراز لا لتعيين لمرد
(قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام) اما أولا فلان عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها لاخراج مطلق المجاز
عن تعريف الوضع فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المجز اذا عينته بازاء ما أردته بقرينة فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً
واما ثانيا فلما مر من ان القرينة في المجاز مطلقا للدلالة بخلاف المشترك فتمتعين المراد واما ثالثا فلان تعيين اللفظ في
الاستعارة بازاء المعنى المجازي ادعاء انه هو بسبب القرينة فكيف يصح انه تعيين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر
من الوضع الوضع الحقيقي لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا بعبارة المفتاح الخ)
اشار بذلك الى ان القصر في قولنا انما يمكن بهذه العبارة اضافي فانه يمكن التقيد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بان
يقال باعتبار وضع استعمال به (قوله لزم الدور) بالمعنى المصطلح أعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المرف
تتوقف على معرفة المرف المتوقفة على معرفة المرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا ينبغي أن يلتفت الخ)
لان الشائع فيما بينهم أن يكتفى بالمتقدم في التأخر لا العكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء أصلا لكلا
كما في بعض نسخ الشارح (قول المحشي) لاسيما في التعريفات الخ هذا بيان مستقل لكلمة الشارح غير متعلق بما قبله

ولو سلم ذلك فلا يتم أيضاً حتى يقيّد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا معنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لا ينجيب سائله أى من حيث أنه جواد فالمعنى ههنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث أنها موضوعة له وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلوة إذا استعملها الشارع في الدعاء لأن استعماله إياها في الدعاء ليس من حيث أنها موضوعة للدعاء والا لما احتجج إلى القرينة بل من حيث أن الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي أن يترك القيد في تعريف المجاز أيضاً لأننا نقول أولاً الأصل هو ذكر القيد وما ذكرنا إنما هو اعتذار عن تركه وثانياً أنه لو ترك في تعريف المجاز إصرار المعنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث أنه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مائة من ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض أيضاً بأن تعريفه للمجاز مدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مائة من ارادة

العناية فيها بالبيان (قوله ولو سلم الخ) أى ولو سلم أن المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء على شيعه فيما بينهم فهو لا ينفع في دفع الانتقاض لأنه يصدق على الصلوة المستعملة في الدعاء أنها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة وهو الوضع اللغوي من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب وهو الوضع الشرعي فإنه وضع تحقيق وإن لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به التخاطب حتى يخرج (قوله أى مع قطع النظر الخ) إشارة إلى أن قيد الحقيقة للاطلاق فإن الحقيقة إذا كانت عين المحيـث كانت للاطلاق بمعنى أنه لا يبرر معه شيء آخر ، حتى الاطلاق أيضاً فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعة له من غير اعتبار أمر آخر وبهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحقيقة في تعريف المجاز لأن استعماله في غير الموضوع له ليس مبنيًا على كونه غير موضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحقيقة ليست علة مستقلة للاستعمال فيها والمداخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز محل بحث لأن ذلك مبني على توهم كون الحقيقة للتعليل (قوله يدخل

(قال السيد) بل الجواب أن الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيراً ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن إليه من التعلم بكونه اضافياً كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات السكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضاً قد تكون حقيقة ومجازاً لكن بحسب وضعين كما مر

(قول المحشى) حتى الاطلاق إذ لو اعتبر لم تكن عين المحيـث فإن الاطلاق زائد عليه ولا ينجى أن المحيـث هو وصف الموضوع لا ذات اللفظ كما وهم فقيل أن المحيـث وصف اللفظ لآعينه فالحقيقة للتقييد وهو صحيح في المجاز اه فإنه مع بنائه على ما مر غير صحيح إذ كونه غيراً لا يكفي في كونه مجازاً كما في الشرح

معناها اذ لا تنصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لأن اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس (وقسم) السكاكي (المجاز) اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الى الاستعارة وغيرها) بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة (وعرف الاستعارة بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به) أى بالطرف المذكور (الآخر) أى الطرف المتروك (مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به) كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً انه من جنس الاسود فنثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول أنشبت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فنثبت لها ما يخص المشبه به أعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسب اسم الأسد كما اكتسب الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك

فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً يسبق الانسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادراً عن قصد فلا يرد ان قصد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة انما يعلم بسبب قرينة حالية أو مقالية كانت مع ذلك لفظ وما قيل ان حاصل كلام المحيبي ان المراد بقوله مع قرينة مائة عن ارادة معناها ان ينصب تلك القرينة والغلط ليكون كلامه صادراً عن قصد لا ينصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه القرينة داخل في التعريف فتدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة قصداً وانه لا بد أن يكون معه قرينة والا لما فهم كونه غلطاً وقد مر ان نصب القرينة امر خفي فادبر الحكم على وجود القرينة (قوله المجاز للغمي الخ)، احتراز عن المجاز العقلي والمجاز الذي في حكم الكلمة أعنى الاعراب والمجاز باستعمال المقيد في المطلق فانه لا فائدة فيه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق المشفر على شفة الانسان (قوله في معرض السبع معها) في شمس العلوم المعرض بكسر الميم المسمى الذي يعرض فيه الشيء والعرض آشكار كودن وعرضه كودن وقال العلامة في زى السبع والزى الهيئة من لباس (قوله في انه

(قول المحشي) وعلى هذا التوجيه تعلقه قوله في الاستعارة اظهر وانما قال في الحصول قبل كلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين خلافاً لما شرح على ترتيبه وانما كان اظهر لان الكلام في كونها داخلية على ذلك الاصح مع ما ذكر لافي الاستعمال فيما وضعت له لانه على غير الاصح كذلك

(قول المحشي) احتراز عن المجاز العقلي أى بقوله الراجع الى معنى الكلمة فان العقلي في الاسناد لافي معنى الكلمة وكذا الاحتراز عن المجاز الراجع الى حكم لكلمة فانه غير راجع الى معناها وقوله والمجاز باستعمال المقيد احتراز عنه بقوله المتضمن للفائدة قوله فانه لا فائدة فيه الخ أى لقيامه مقام أحد المترادفين نحو ليث وأسد عند المصير الى المراد منه يعنى اذا نظر الى ما أريد بهذا المجاز كان قائماً مقام أحد المترادفين فكما ان أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيداً كذلك اسم المقيد اذا أطلق على المطلق باعتبار الاطلاق عن القيد تدبر

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه ويسمى اسم المشبه به مستعاراً أو يسمى المشبه مستعاراً له هذا كلامه وهو دال على أن المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعراً بأن المستعار هو الاظفار مثلاً وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي جملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية (وقسمها) أي قسم السكاكي الاستعارة (إلى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصروفة بها (تحقيقية وتخيلية) وإنما لم يقل وتسمها اليهما لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع وهو قد ذكرهما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أي بما يكون المشبه المتروك متحققاً حساً أو عقلاً (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى (منها) أي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصروفة التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منزعجتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد لأن تنافي اللوازم يدل على تنافي المزومات والالزام اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود المزوم وجوابه أنه عده التمثيل سماً من مطلق الاستعارة لأن الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تسمية المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها أن يكون كل استعارة مجازاً مفرداً كما يقال الأبيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون

كذلك ينبغي) الجار متعلق ببرزت بعد تعلق الجار الأول بها لئلا يلزم تعاقب جارين من جنس واحد بالفعل والضمير في أنه راجع إلى المنية باعتبار الموت وكذلك إشارة إلى الأسد وقع حالاً ومعنى ينبغي بيا يد وسرد فالعنى برزت المنية مع الاظفار في معرض السبع مع الاظفار في أنها ينبغي مماثلة للأسد من غير تفاوت بينهما لا اشتراكهما في اغتيال النفوس قهراً من غير فارق بين الضار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا يتفاوتان وليس فيه إلا العناية في تذكير الضمير وفي شرحه للمفتاح وتبعه السيد قوله في أنه أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له مغالب واثاب ولفظ كذلك في موقع الحال هـ فالكاف في كذلك مثل الكاف في قولهم الأسد كريد أي زيد ومثله فالمعنى أن السبع ينبغي مثل كونه ذا ناب ومثله ككونه ذا مغالب وذا اظفار ولا يخفى أن السبع متصف بهذه الصفات فاللائق أن يقال في أنه كذلك لأنه ينبغي كذلك وأنه لا فائدة في اعتبار هذا القيد (قوله استعارة وصف الخ) أي لفظ إحدى الصورتين للفظ الصورة الأخرى بأن يستعمل بدله أو لبيان الصورة الأخرى والأولى ترك لفظ وصف الثاني وذكر اللفظ بدل الأول (قوله كما يقال الخ) ولو قيل أن القسم ههنا ليس عاماً من المقسم بل قيد القسم لأن القسمة عبارة عن ضم قيود إلى المقسم فالقسم هو الأبيض الحيوان قلنا فليكن في عبارة السكاكي (قول المحشي) فالقسم هو الأبيض الحيوان أي فالعموم في الحيوان الذي هو قيد القسم لا في القسم الذي هو الأبيض المقيد بالحيوان

ايض وقد لا يكون ومما يدل قطعاً على ذلك انه لم يجمع مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز إن المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعماري وغير استعماري وظاهر أن المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا بدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة وأجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يركب ايضاً نحو كلمة الله فلا يمنع من الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ تسليم

رحم الله تعالى كذلك (قوله ومما يدل قطعاً على ذلك الخ) لا ينبغي ان هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أهم منه والجواب الاول تسليم له ومنع ليكون القسم أخص مطلقاً فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول او ايراده بكلمة على كما في المختصر الا انه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيداً للجواب الاول في ان مطلق الاستعارة ليس قسماً للمجاز المفرد أخره واورده بعبارة تدل على قوته (قوله فعلم انه ليس مورد القسمة) أي ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا ينبغي ان هذا القدر لا يدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من أقسام المجاز لراجع الى معنى الكلمة التي لا تكون الا مفرداً فلا يصح عند التمثيل الذي هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى وهي قوله فيجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أي حصر اللغوي في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتفصيل ذلك انه قال المجاز عند السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذي تجاوز عن موضعه الاصل سواء كان معنى أو اعراباً أو نسبة ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجلة والمجاز في الحكم فيه ويكون المراد باللغوي ما ليس بعقل أي المجاز اللغوي الذي له اختصاص بمكانه الاصل بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي فان اختصاصه بموضعه الاصل بحكم العقل كما في المفتاح واللغوي بهذا المعنى قسمان راجع الى حكم الكلمة وراجع الى معنى الكلمة أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعماري وغيره فلاستعارة قسم من المجاز لراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفرداً كان أو مركباً فلا يكون قسماً من المجاز المفرد بقي ههنا شيء وهو انه وقع في المفتاح بعد قوله لغوي قوله وهو ما تقدم ويسمى المجز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز في الحكم والجواب ان المراد بقوله وهو ما تقدم نفى توهم أن يكون المراد به ما يقابل الشرعي والعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به ان

(قول المحشي) فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى أي هي مدار الجواب فحاصله انه دل الدليل على انه ليس المقسم الكلمة المستعملة الخ بل ما يطلق عليه المجاز كما يستفاد من العنوان مع انتهاء موجب التخصيص حيث قال المجاز عند السلف قسمان واذا كان المقسم مطلق المجاز أعم من المفرد والمركب وجب ان يراد بالراجع الى معنى الكلمة الاعم ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم اذ لو أريد بالكلمة المفرد لبق بعض المقسم وهو المجاز المركب خارجاً وبه يندفع ما في حواشي المختصر (قول المحشي) وهو أي ما تقدم تعريفه بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه عرف المجاز أولاً بما ذكر ثم ذكر هذا التقسيم بعد قوله اذ المراد ان اللغوي عند ما تقدم فذاً يؤلف على أن القوم يطلقون المجاز اللغوي على العقلي والحكمي

المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكننا نقول

مثاله ما تقدم أو المراد ان اللغوي عندي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة بالكناية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه ، بطريق التشبيه ، وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلي بالمجاز في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فاقول بقطعية دلالة هذا الكلام مجرد ادعاء لترويج الجواب والافان القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل إنه يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضاً خطأ كادخاله التمثيل لكن لحق أحق أن يبع فان السكاي رحمه الله أجل من أن يتوم في حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه وإلى العقلي وكذا قسم اللغوي الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله فلا يصح في التعريف الخ) بخلاف قوله الراجع الى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقرينة صحة الحصر دالة على ان المراد بها اللفظ (قوله مع انه قد صرح الخ) يعني انه صرح بان الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يرضي بان يراد في تعريفه المجاز من الكلمة للفظ مطلقاً فلا يرد ان كلام الشارح رحمه الله هذا مناف لما تقدم من قوله فعلم انه ليس مورد القسمة لان ما تقدم كان في بيان ما ذهب اليه السلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام في بيان تعريفه للمجاز ثم التصريح المذكور اشارة الى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال واني بناء على قولي هذا هنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة علي ما سبق اجعل المجاز كله لغوياً وينقسم عندي هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة هـ أي على قولي يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ، وكذا الاستعارة التبعية وقولي بان اطلاق لفظ المجاز على المجاز في الحكم بطريق التشبيه وليس بداخل في المجاز اجعل المجاز كله لغوياً وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له الذي سماه المجاز في المفرد وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان المنقسم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو فسر الحوالة بما ذكره ، يلزم المناقاة

(قول المحشي) بطريق التشبيه لانه شارك المجاز اللغوي في التعمد عن الاصل الى غيره

(قول المحشي) وتسميته بالمجاز المفرد باعتبار الاغلب أي تسمية ما تقدم في قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد

باعتبار اكثر افراد ما تقدم وهذا متعلق بقوله والجواب الخ أو بدل الواو

(قول المحشي) كتسمية المجاز العقلي الخ فانها باعتبار الاغلب وقد يكون بين المتضامين نحو مكر الليل

(قول المحشي) أنه قسم المجاز المفرد الخ أي ليكون التقسيم عقب تعريف المجاز بالكلمة

(قول المحشي) بان الاستعارة عنده أي لا عند القوم وحينئذ لاتصح الحوالة على التقسيم كما سيأتي

(قول المحشي) وكذا الاستعارة التبعية أي على قولي بردها للاستعارة بالكناية

(قول المحشي) يلزم المناقاة المذكورة لان الكلامين كلاهما في التقسيم السابق والحاصل ان الاعتراض الذي في

المصنف وارد على ما في التقسيم فينفع فيه ان المقسم أعم من المفرد فان القوم لم يقيده به وهذا الجيب عدل عن التقسيم

واراد ان يأول في تعريف السكاي الكلمة باللفظ ويكون التقسيم بعد جارياً على ذلك فرد الشارح بان التأويل في تعريفه

هو لا يصح لما ذكره

بعد ما أريد بالكلمة ما يعنى المفرد والمركب فان أريد بالوضع الوضع الشخصى لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان أريد ما هو أهم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازى وضما نوعيا على ما بين فى علم الاصول الثانى انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى * مثاهم كمثل الذى استوقد ناراً * الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل هو فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد أيضا وهذا كاف فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها أو اقترانها بالف قيد لا يخرجها عن ان تكون كلمة فلا استعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير

المذكورة (قوله بعد ما أريد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب أعنى التمثيل فى التعريف وبعد ما أريد ذلك يلزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول المجاز فى تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) أي المجاز المركب فى التعريف لان الاستعمال فى غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له الشخصى ولا موضوع شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ولو أريد الوضع الشخصى له

(قال السيد) وان أريد ما هو أهم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع الى آخره (أقول) قد مر أن الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى فى المجاز لاشخصيا ولا نوعى وما ذكر فى بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير أن يعتبر معه قيد بنفسه

(قال السيد) الثانى انا لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى آخره (أقول) اعلم ان القوم عرفوا التشبيه التمثيلى بما وجهه منتزع من متعدد كما مر وقد أشرنا الى أن المتبادر من هذه العبارة ان وجهه منتزع من عدة أمور معتبرة فى طرفيه لانه منتزع من عدة أمور هى أجزاءه وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلى مركبا كما ان وجه الشبه فيه أيضا يكون مركبا ولواكتفى فى التشبيه التمثيلى بتركيب وجه الشبه لقل فى تعريفه ما وجهه مركب أو مؤلف من متعدد اذ الالفاظ المذكورة فى التعريفات يجب حملها على ظواهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنه والى ما ذكرنا من وجوب تركيب طرفي التشبيه التمثيلى ذهب المحققون وبنى عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قل ورد بان التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للأفراد ومن المتأخرين من جوز أن يكون طرفاه مفردين وتوسل بذلك الى تجويز افراد الطرفين فى الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلى اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ودفع به ذلك الاعتراض ونحن نقول التجويز الثانى مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متزعتين من أمور لوصف الاخرى مثل ان نجد انسانا استغنى فى مسئلة

أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وإن كان صادرا ممن هو في غاية الخدافة والاشتهار للقطع بأن لفظ تقديم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي . لجواز أنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يرد الذهاب

وسرد الكلام الى ما قال وهذا هو الذي سمي التمثيل على سبيل الاستعارة ثم قول واذا انحصرت الاستعارة لتمثيلية بما هو مركب الطرفين وجب انحصار التشبيه التمثيلي فيه أيضاً بناء على ما مر بعينه واما التجويز الاول فقد نقل له وجهان أحدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي ربما كان منتزعا من عدة أوصاف لطرفيه المفردين كما في تشبيه الثريا بالنعقود فالواجب فيه تركيب وجهه لا تركيب طرفيه وهو مردود لما مر من أنه خلاف المتبادر من العبارة فلا يصار اليه في التعميمات لاسيما إذا لم يكن هناك ضرورة داعية اليه ولم يقل أحد من يمتك بكلامه ان تشبيه الثريا بالنعقود تمثيلي والوجه الثاني ان انتزاع وجه الشبه من متعدد في طرفي التشبيه يوجب تعددا في كل منهما بحسب المعنى دون اللفظ لجواز ان يعبر عن الامور المتعددة في كل واحد منهما بلفظ واحد كقوله تعالى (مثلهم كمثل الذي استوقد نارا) وهو مردود أيضاً بان انتزاع وجه الشبه من تلك الامور المتعددة يستلزم أن يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح أن يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الدهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك العدة اجمالا بحيث لا يكون شيء منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بحسب تلك الملاحظة الاجمالية فكيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون لخصوص كل واحد منها مدخل فيه لا يقال اذا لاحظناها اجمالا في ضمن لفظ واحد قلنا بعد ذلك ان تلاحظ تفاصيلها وانتزع منها وجه الشبه لانا نقول هي من حيث انهم لوحظ تفاصيلها ليست مدلوله لذلك اللفظ الواحد بل لالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام أولا كما سيأتي تحقيقه أو لا يرى أن مفهومي الحيوان والناطق هكذا مفصلين ملاحظين قصدا ليسا مفهوم الانسان بل مفهومه مجمل لا يلاحظ فيه أجزاءه قصدا واما الآية الكريمة فلم يعبر فيها عن طرفي التشبيه بمفردين وذلك أن المشبه فيها على تقدير كونها من التشبيهات المركبة هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم والمشبه به هو قصة المستوقد المخصوصة المفصلة فيما بعد وشيء من هاتين القصتين ليس مفهوما من لفظ مفرد اما المشبه به فظاهر لانه غير مفهوم من لفظ المثل في قوله تعالى كمثل الذي بل من جميع تلك الالفاظ المتعددة واما المشبه فكذلك أيضاً لان المعنى مثلهم في اظهار الايمان وابطال الكفر الخ القصة فتلك الالفاظ مقدرة في الارادة ويؤيد ذلك قول صاحب الكشف في التشبيه المفرد والمركب في هذه الآية بيانه ان العرب تأخذ أشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم تأخذ هذا بحجزة ذاك فتشبهها بظواهرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا بأخرى مثلاً فان كان كلامه هذا يدل على ان كل واحد من أجزاء الطرفين في المركب مأخوذ على الله شيء برأسه ملحوظ في نفسه ثم ضم الى آخر مثله وأخذ بحجزته حتى صار الكل شيئا واحدا فظاهر ان ما كان مفهوما من لفظ واحد ليس كذلك وأيضاً فانه حوز أن تكون هذه الآية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الاشياء المشبهة حينئذ مطويا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك مع كون لفظي المثليين دالين على ماهو مشبه ومشبه به حقيقة ولا يخفى أن المشبه على تقدير التركيب هو مجموع تلك الاشياء التي حكم بكونها مقدرة وانه فرق بين المفرد والمركب الا في أن تلك الاشياء في المفرد تعتبر منفردة ويشبه كل واحد منها بما يناسبه وفي المركب تعتبر مجموعة وتشبه بما يناسبها تشبيها واحدا فيكون الدال على المشبه المركب في الآية مقدر قطعا فان قلت

فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان (وفسر) السكاكي الاستعارة (التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو) أى معناه (صورة وهمية محضة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي (كلفظ الاظفار في قول المذلي) وإذا المنية انشبت أظفارها (فإنه لما شبه

من أين نشأتهم افراد طرفي التشبيه في هذه الآية قلت نشأ ذلك من أن مفهوم لفظ المثل فيها هو القصة مطلقاً وهو أمر مبهم يتحد بحسب الذات مع القصة المخصوصة المفهومة من ألفاظ أخر كما أن الكل في كل القوم يتحد بالقوم ولذلك صرحوا بأن الكل هو القوم لكنهم أرادوا اتحادها ذاتاً لا مفهومها فإن خصوصية القوم لا يستفاد من لفظ كل قطعاً وكذلك خصوصية القصة المخصوصة المفصلة التي هي المشبه أو المشبه بها حقيقة ليست مفهومة من لفظ المثل وقس على ذلك قوله تعالى (كمثل الحمار) نظائره فإن قلت فعلى ما ذكرت لا تكون الكاف في هاتين الآيتين داخلة على ما هو مشبه به حقيقة قلت نعم ومن قال ذلك فقد توسع نظراً إلى اتحاد المبهم بالمعين ذاتاً وبهذا المقدار يظهر الفرق بينهما وبين قوله تعالى (كما أنزلناه من السماء) لا يقال فليحمل دعوى افراد الطرفين على التوسع أيضاً لانا نقول لا يجدي نفعاً فإنه اعترف بأن طرفي التشبيه في الحقيقة مركبان معنى ولفظاً وهو المطلوب فإن قلت ما الفائدة للفظي المثلان في هاتين الآيتين قلت أما في طرف المشبه به فالاشعار بالتركيب ودخول الكاف على ما هو مقصد ذاتاً بما هو مشبه به حقيقة وأما في طرف المشبه فالاشعار به أيضاً والاختصار لأن حذف تلك الألفاظ المقدرة إنما يتوصل اليه بذلك وقد تبين مما قررناه أن الصواب هو أن طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظاً وإن تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية واجب قطعاً ومن توهم خلاف ذلك فقد عدل عن سواء الطريق * ثم إن هنا قصة غريبة في الاستعارة التمثيلية فلنقصها عليك أحسن القصص الزداد إيماناً بما ذكرنا وينكشف لك بها ما رتب أخرى في مواضع شتى قال صاحب الكشف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم) مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه وقال هذا الشارح في حواشيه عليه قوله ومعنى الاستعلاء مثل أى تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعنى أن هذه استعارة تبعية تمثيلية أم التبعية فالجريانها أولاً في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وأما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة أمور هذه عبارته وأقول لا يضي عليك أن متعلق معنى الحرف هنا أعنى كلمة على هو الاستعلاء كما أن متعلق معنى من هو الابتداء ومتعلق معنى إلى هو الانتهاء ومتعلق معنى كي هو الفرضية على ما صرح به في المفتاح وقد صرت إشارة إليه ولا يلتبس أيضاً أن الاستعلاء من المعاني المفردة كالضرب والقتل ونظائرها وكذلك معنى كلمة على مفرد إذ لا يعنى به في اصطلاح القوم إلا ما دل عليه بلفظ مفرد وإن كان ذلك المعنى مركباً في نفسه بدليل أن تشبيه الإنسان بالأسد تشبيه مفرد بمفرد اتفاقاً وإن كان كل منهما ذا أجزاء كثيرة وقد تقدم في مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك وبهناك عليه ولما صرح بأن كل واحد من طرفي التشبيه هنا حالة منتزعة من عدة أمور لزمه أن يكون كل واحد منهما مركباً وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبهاً به أصالة ولا معنى على مشبهاً به تبعاً في هذا التشبيه المركب الطرفين لأنهما معنيان مفردان وإذا لم يكن شيء منهما مشبهاً به هنا سواء جعل جزءاً من المشبه به أو خارجاً عنه لم يكن شيء منهما أيضاً مستعاراً منه فكيف يسرى التشبيه والاستعارة من أحدهما إلى الآخر والخاص أن كون كلمة على استعارة تبعية يستلزم أن يكون متعلق معناها أعنى الاستعلاء مشبهاً به ومستعاراً منه أصالة وإن يكون معناها مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً وإن كون كل واحد من طرفي

المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة (أى تصوير المنية بصورة السبع) واخترع لوازمه لها (أى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به) فاخترع لها (أى للمنية صورة مثل (صورة الاظفار) المحققة (ثم اطلق عليه) أى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة

التشبيه هنا مركبا يستلزم ان لا يكون معنى على ومتعاق معناها مشبها به ولا مستعاراً منه لاتبعها ولا اصالة وتنافى اللازمين ملزوم لتنافي الملزومين فاذا جعلت الاستعارة فى على تبعية لم تكن تمثيلية مركبة الطرفين قطعاً ولا أورد عليه هذه النكتة هكذا منقحة واضحة المقدمات ومحقة مبنية على القواعد البانية والمشهورات وبإى له عصبية ان يذهبن لما استبان من الحق ججدها بعد ما استيقنتها فقال فى الجواب ان انتزاع كل من طرفي التشبيه من أمور متعددة لا يستلزم تركيباً فى شيء من طرفيه بل فى مأخذها وهذا كما ترى ظاهر البطلان من وجوه أحدها ان المشبه به مثلاً اذا انتزع من عدة أمور فلا يصح أن ينتزع بتمامه من كل واحد من تلك العدة لانه اذا انتزع بتمامه من واحد منها فقد حصل المقصود الذى هو المشبه به فلا معنى لانتزاعه من واحد آخر مرة أخرى بل يجب على ذلك التقدير ان يكون جزء من المشبه به مأخوذاً من بعض تلك الامور وجزء آخر من بعض آخر فيلزم تركيبه قطعاً الثانى انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركباً وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة أمور فانهم عرفوا التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان انتزاع وجه الشبه من أمور متعددة مستلزماً لتركيبه كان انتزاع كل واحد من طرفي التشبيه منها مستلزماً لتركيبها لان المتعاقب للتركيب هو الانتزاع من أمور عدة وخصوصية كون المنتزع وجه شبه أو مشبهاً به أو مشبهاً ملغاة في ذلك الاقتضاء جزماً الثالث انه قد حكم بان انتزاع كل من الطرفين من أمور عدة يوجب تركيبها حيث رد على من جوز أن يكون قوله تعالى (مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً) من تشبيه المفرد بالمفرد فانه قال هناك ومنهم من قال هذا التشبيه ليس تشبيهاً مفرداً ولا مركباً وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء بأشياء وليس كذلك بل هو تشبيه شيء واحد هو حال المتعاقبين بشيء واحد هو حال المستوقد ناراً ثم قال فى الرد عليه أقول لا معنى للتشبيه المركب الا ان تنتزع كيفية من أمور متعددة فتشبه بكيفية أخرى كذلك فيقع فى كل واحد من الطرفين عدة أمور ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهراً لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما فى قوله * وكان اجرام النجوم لواماً * درر نشرن على بساط ازرق * هذه عبارته وهى مصرحة بان كل واحد من طرفي التشبيه اذا كان حالة منتزعة من اشياء متعددة كان مركباً وبان التشبيه المركب لا يكون طرفاه الامتزعين من أمور عدة فلا فرق اذن فى وجوب التركيب بين أن يقال هذا تشبيه مركب بمركب وبين أن يقال هذا تشبيه منتزع من عدة أمور ينتزع آخر من أمور أخرى وهذا كلام حق لا يحوم حوله شك واما منعه هذا المعنى فى ذلك الجواب فهو بالحقيقة مكابرة وتلبس خوفاً من شناعة الالزام ولعلك تشتهى الآن زيادة تحقيق وتوضيح فى البيان فنقول ان قوله تعالى على هدى يحتمل وجوهاً ثلاثة أحدها أن يشبه الهدى بالمركوب الموصول الى المقصد فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الانتعارة بالكسائية وثانيها أن يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب في التمكن والاستقرار وحينئذ تكون كلمة على استعارة تبعية وثالثها أن يشبه هيئة مركبة من المتقى والهدى وتمسكه به ثابتاً مستتراً عليه بهيئة مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكناً منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الهيئة الثانية ويراد بها الهيئة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية كل واحد من طرفيها منتزع من أمور متعددة فلا يكون فى شيء من مفردات تلك الالفاظ تصرف بحسب

الاضفار (لفظ الاظفار) فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب

هذه الاستعارة بل هي على حالها قبل الاستعارة فلا يكون هناك حينئذ استعارة تبعية في كلمة على كما لا استعارة تبعية في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك الالفاظ على كلمة على لان لاعتلاء هو العدة في تلك الهيئة اذ بعد ملاحظته يقرب الذهن الى ملاحظة الهيئة واعتبارها فجعل كلمة على بمعونة قرائن الاحوال قرينة دالة على ان الالفاظ الاخر الدالة على سائر اجزاء تلك الهيئة مقدرة في الارادة قد دل بها على سائر الاجزاء قصدا كما قصد الاعتلاء بكلمة على ولا مساغ لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الاولى وذلك لان الهيئة الثانية ليست معنى على ولا متعلق معناها الذي يسرى الاستعارة منه الى معناها والهيئة الاولى ليست مفهومة منها وحدها فكيف تستعير هي من الثانية الاولى فان قلت لما كان معنى الاعتلاء مستلزما لفهم المعتلى والمعتلى عليه كانت كلمة على دالة على مجموع الهيئة فلا حاجة الى تقدير الفاظ اخر قلت فهم المعتلى والمعتلى عليه من الاعتلاء انما يكون تبعا لا قصداً وذلك لا يكتفى في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاغتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما وهما من حيث انهما يلاحظان قصدا مدلولاً لنظامين آخرين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة وانما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا لتغيير نظمه ونظير ذلك ماضرحوا به من ان المشبه قد يطوى ذكره في التشبيه طيا على سنان الاستعارة فلا يكون مقدرا في نظم الكلام فيلتبس بالاستعارة ويفرق بينهما بوجهين أحدهما ان لفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستعارة في معناه المجازي الثاني ان لفظ المشبه مقدري الارادة في صورة التشبيه دون الاستعارة كقوله تعالى (وما يستوى البحران) فانه تشبيه اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر بل أريد البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لمن له ذوق سليم وأريد تشبيه الاسلام والكفر بهما كانه قيل الاسلام بحر عذب فوات والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه ههنا مقدري الارادة دون نظم الآية لكونه مغيرا له والشارح معترف بذلك حيث قال في تفسير قول الكشاف فقد جاء مطويا ذكره على سنان الاستعارة يعنى قد يطوى في التشبيه ذكر المشبه كما يطوى في الاستعارة بحيث لا يكون في حكم المذكور ولا يحتاج الى تقديره في تمام الكلام الا انه في التشبيه يكون منويا مرادا وفي الاستعارة منسيا غير مراد ومصدق الفرق ان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه مرادا به ذلك بحيث لو اقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي مرادا به ذلك ثم قال في قوله تعالى (هذا عذب فرت سائغ الى قوله تعالى وترى الفلك مواخر فيه) دلالة قاطعة على ان المراد بالبحرين معناها الحقيقي فيكون تشبيها أى لا يستوى الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين وقد خفي هذا البيان على بعض الاذهان فذهبوا الى ان هذه الآية من قبيل الاستعارة ولا أدري كيف يتصدى امثال هؤلاء لشرح مثل هذا الكتاب انتهى كلامه فقد اتضح جواز كون اللفظ مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في تركيب الكلام واذ قد تحققت ما تلونا عليك عرفت ان تمييز الوجه الثالث اعنى ان يكون الاستعارة تشبيهية عن الوجه الثاني اعنى ان يكون الاستعارة تبعية مبنى على تدقيق النظر في احوال المعاني المقصودة بالالفاظ المقدرة ورعاية ما يقتضيه قواعد علم البيان فمن ثمة زالت فيه أقوام فضلو واضلوا فان قلت على أى هذه الوجوه الثلاثة يحمل كلام العلامة قلت على الوجه الثاني فانه جعل المشبه به اعتلاء الراكب ويعلم من ذلك ان المشبه هو التمسك بالهدى وان وجه الشبه هو

أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها : و اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم
وزمام الحكم الشبيه بالناقاة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

التمكن والاستقرار واما قوله مثل فعناه تمثيل أى تصور فان المقصود من لاستعارة تصوير المشبه بصورة المشبه به بل
تصوير وصف المشبه بصورة وصف المشبه به مثلاً اذا قلت رأيت أسداً يرمي فقد صورت الشجاع بصورة الاسد بل صورت
جرأته ولما كان المقصود الا على تصوير مافى المشبه من وجه الشبه قدم التمكن والاستقرار على التمسك الذى هو المشبه وانما
قال ومعنى الاستعلاء تنبيهاً على ان استعارة اللفظ تابعة لاستعارة المعنى لتكون مفيدة للمبالغة فان قلت قد تبين لنا مما قررت
ان الصواب هو ان طرفي التشبيه التمثيلي مركبان معنى ولفظاً وان التركيب واجب في الاستعارة التمثيلية كما صرح به في
الايضاح ويشهد به المفتاح وتبين أيضاً ان الاستعارة التبعية في كلمة على لاتجماع التمثيلية أصلاً فالحال التبعية في سائر
الحروف والافعال والاسماء المتصلة بها قلت هى لاتجماع التمثيلية في شيء منها وذلك لان معاني الحروف كلها مفردات
لكونها مدلولات لافعال مفردة وكذلك متعلقات معانيها من حيث انها مفهومة من تلك الحروف ومعاني الافعال ومصادرها
والاسماء المشتقة منها كلها مفردات ايضاً لما ذكرنا وليس شيء من هذه المعاني هيئة مركبة وحالة منتزعة من عدة أمور فلا
يقع شيء منها مشبهاً به اصالة ولا تبعاً في الاستعارة التمثيلية فان قلت قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السكاكي
الاستعارة في لعل في قوله تعالى (لعلكم تتقون) قلت ذلك تخيل فاسد وكيف لا وقد صرح في صدر كلامه بان المشبه به
ولاستعار منه اصالة هو معنى التزجى ويعلم من ذلك مع باقى كلامه ان المشبه والمستعار له اصالة هو الارادة ثم يسرى
التشبيه والاستعارة منهما الى المعنى الحقيقي لكلمة لعل فيصير مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً والى المعنى المقصود بها في تلك
الآية ونظائرها فيصير مشبهاً ومستعاراً له تبعاً فكما ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالمفهومية واذا أريد أن
يفسر عبر عنه بالتزجى كذلك معناها المجازى المراد بها هنا غير مستقل بالمفهومية واذا أريد ان يفسر عبر عنه بالارادة
وكل من هذه المعاني أعنى التزجى والارادة والمعنى الاصل والمعنى المراد مفردات فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذا
التشبيه لا اصالة ولا تبعاً بمركب منتزع من عدة أمور فلا يكون استعارة لعل حينئذ تمثيلية عنده لما مر من حصره التمثيلية
فما ينتزع كل واحد من طرفيه من أمور متعددة نعم لما كان استعارة لعل من معناها الحقيقي المفسر بالتزجى لمعناها المجازى
المفسر بارادة الله تعالى للافعال الاختيارية للعباد مبنية على أصول المعتزلة اوردتها واظن فيها بما هو بسط لكلام الكشاف
ثم صرح بالمقصود مقتضياً له ايضاً فقال فتشبه حال المكلف المتمكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يطيع
باختياره بحال المرتجى التحير بين ان يفعل وان لا يفعل فكان الظاهر ان يقول فتشبه حال الله الممكن بحال المرتجى لانه
أراد بالحال الذى هو المشبه به المعنى الحقيقي الذى يعبر عنه بالتزجى وهو حال قائم بالتزجى متعلق بالمرتجى وأراد بالحال
الذى هو المشبه المعنى المجازى الذى يعبر عنه بارادة الله تعالى وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف فلاولى بالحال ان
يضاف الى ما قام به لكن عدل عن ذلك وأضافه الى المتعلق لفائدتين الاولى رعاية الادب في ترك التصريح بتشبيه
حال الله تعالى بحال المرتجى والثانية الاشارة الى وجه الشبه بين التزجى وتلك الارادة فان المشابهة بينهما انما هى في
ان متعلق كل واحد منهما يتميل بين اقدام واحجام فقوله مع الارادة منه ان يطيع متعلق بالتمكن لا بقوله فيشبهه
ليؤذن بتركيب في المشبه وهذه الصفة أعنى التمكن مع مافى حيزها تنبيه على وجه الشبه في جانب المشبه وكذلك قوله

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جداً اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابى تمام «ماء لا تسقى الملام فانى»
ص ب قد استعذبت البكاء * فزعم السكاكي انه استعارة تمثيلية غير تابعة للمعنى عنها وذلك بانه

التحيز بين ان يفعل وان لا يفعل تنبيه عليه في جانب المشبه به ولم يقصد شئ منهما تركيب في أحد الطرفين
وانتزاعه من متعدد وحيد قد اضمحل ذلك الخيال واتضح المستقيم من المحل وان شئت زيادة توضيح في المقول فاعلم
ان قوله تعالى (لعلكم تتقون) وأمثاله يحتمل الوجه الثلاثة على قياس ما تقدم اما التبعية فقد كشفنا عنها غلطها فأنت بها
خبير وأما التمثيلية فأن تشبه الهيئة المركبة المنتزعة من المرید والمراد منه والارادة بالهيئة المركبة المنتزعة من المرتجي والمرتجي
منه والترجي فيكون المستعار مجموع الالفاظ الدالة على الهيئة المشبه بها وقد سبق في تحقيقاتها ما هو كاف شاف لمن اتقى السمع
وهو شهيد واما الاستعارة بالكناية فبصر كالبوم فيها حديد وهى وان كانت هى المختارة عند السكاكي حيث رد التبعية
اليها مطلقاً فقد رد عليه ذلك صاحب الكشف بـ لم يسبقه به أحد وما عليه من مزيد وسيرد عليك هذا المعنى غير بعيد
ونحن نوضح لك الحال في بعض صور الافعال ليكون لك مثلاً لتحذيره ومناراً لتنبهيه فنقول ختم الله على قلوبهم ان جعل
المشبه به فيه المعنى المصدرى الحقيقى للضم والمشبّه أحداث حالة في قلوبهم مانعة من تفهؤ الحق فيها كان طرفاً التشبيه مفردين
والاستعارة تبعية وهو الوجه الاول في الكشف وان جعل المشبه به هيئة مركبة منتزعة من الشئ، ونظم الوارد عليه ومنعه
صاحبه من الانتفاع به والمشبّه هيئة مركبة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه من الاستمتاع به في الامور
الدنيوية كان طرفاً التشبيه مركبين واستعارة تمثيلية قد اقتصر فيها من الفاظ المشبه به على ما معناه عمدة في تصور تلك الهيئة
واعتبارها وباقي الالفاظ منوية مرادة وان لم تكن مقدرة في نظم الكلام وليس هناك استعارة تبعية أصلاً على ما تقر
فيما سبق وهو الوجه الثانى في الكشف والفائدة في الاختصار على بعض الالفاظ الاختصار في العبارة وتكثير محتملاتها بان
تحمّل تارة على التبعية وأخرى على التمثيلية ولو صرح بالكل تعيّن التمثيلية الى غير ذلك من الفوائد التى ربما لاحت لك
في مواردك اذا فكرت فيها وان قصد في الآية الى تشبيه قلوبهم بأشياء مخنومة وجعل ذكر الختم الذي هو من روادف
المستعار المسكوت عنه تنبيهاً عليه ورمزاً اليه كان من قبيل الاستعارة بالكناية والله المستعان في البداية والنهاية ثم ان الشارح
بعد ما جرى في المباحثة من بطلان الاستعارة التمثيلية التبعية في صورة حزنية أعنى كلمة على كما حتمناه وتشبهه بما لا يشبه به
كما مضى فكر في نفسه برهة وقدر وصور ذلك الجزئى في صورة كلية وقرر فدل لا يتناول الاستعارة التبعية الحرفية لانكون
تمثيلية لانها تستلزم كون كل من الطرفين مركباً ومتعلق معنى الحرف لا يكون الا مفرداً لانا نقول كلنا المقدمتين في حزب
المنع فان معنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة أمور بوصف صورة أخرى وهذا لا يوجب
الا اعتبار التعدد في المأخذ لافيه نفسه ولا ينافي كونها متعاقبة معنى الحرف ومن البين في ذلك تقرير المفتاح لاستعارة
لعل في لعلكم تتقون هذه عبارته بعينها ومتنها وأنت بعد ما خبرتك بتحقيق ما سلف في وجوب افراد متعلقات معاني الحروف
وووجب تركيب ما ينتزع من أمور متعددة تعلم سقوط منعيه مع سقوط لامرية فيه ولا خفاء وعبارته هذه مختلة أيضاً فان
قوله بل وصف صورة صوابه ان يقال بل صورة فان المشبه مثلاً هو الصورة المنتزعة لا وصفها فلغظ الوصف مستدرك في
الموضعين هنا بخلاف ما في عبارة المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف
الآخرى فانه أراد بوصف الصورة العبارة الدالة عليها فكانه قال ان توقع عبارة احدى الصورتين مكان عبارة الاخرى

أو لأجزائه لاندفع الاعتراض كما لا يخفى * قال قدس سره ان المتبادر من هذه العبارة الخ هذه حق اسكن اعتبار تلك الامور في الطرفين أعم من أن تكون تلك الامور اجزاءها أو خارجة عنها عارضة لها كما في تشبيه سقط النار بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرمي والمقدار المخصوص أو معروضة لها. والتفصيل ان الانتزاع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع تلك الامور كالوحدة الاعتبارية للمسكر وقد يكون من أمر واحد بالقياس الى آخر. وحينئذ يكون المنتزع مركبا ومستلزما لتكوين المنتزع عنه ففي قوله وحينئذ يلزم أن يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا مناقشة فتدبر فانها المقدمة التي أوقعته في الغلط وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه * قال قدس سره لا انه منتزع * من عدة أمور هي أجزاؤه لم يدع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لنفيه انما يدعى ان الانتزاع من أمور يقتضي تعدد المأخذ كما سيحى. من كلامه * قال قدس سره كما ان وجه الشبه فيه الخ * لان المنتزع من المركب يكون مركبا البته * قال قدس سره ولو اكتفى من التشبيه التمثيلي الخ * كلام مستدرك اذ لم يذهب الشارح رحمه الله تعالى اليه بل اكتفى بالانتزاع من

وقد صرح بذلك حيث قال شبه صورة تردده هذا بصورة تردد انسان فتأخذ صورة تردده هذا فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثم تدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها وصف المشبه به من غير تغير فيه واما قوله ومن البين فقد بينا انه خيال فاسد لا يلتبس على من له قدم صدق في القواعد البانية واعلم ان الفاضل اليميني توهم اجتماع التبعية والتمثيلية من عبارة المفتاح لكنه لم يصرح بان طرفي تلك التمثيلية يكونان متزعين من أمور عدة فخفى الفساد في كلامه والشارح قلده في ذلك وزاد ما أظهر فساد فثبت أنت في رعاية القوانين ولا تكن من المقلدين الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا

(قول المحشى) أولأجزائه الخ قد يقال المستعمل في غير ماوضع له هو المركب لا الاجزاء

(قول المحشى) على ان من الاجزاء الهيئة ووضعها نوعى الا ان يراد الاجزاء المادية

(قول المحشى) والتفصيل الخ لو قال بل نقول ان الانتزاع من متعدد لا يقتضى تركب المنتزع منه لانه قد يكون الخ كما صنع سابقا لكان صوابا لان حاصل ما مر ان الانتزاع من متعدد لا يستلزم ان يكون المتعدد طرفا للتشبيه بل قد يكون التعدد بأمر عارضة للطرفين أو معروضة لها وحاصل التفصيل ان الانتزاع من المتعدد انما يقتضى تركبه اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر حتى يكون المنتزع والمنتزع منه ذا أجزاء كما في اني أرك قدم رجلا وتؤخر أخرى فيكون مركبا بخلاف ما اذا انتزع من المجموع كالوحدة الاعتبارية أو من واحد بالقياس الى الآخر فان ذلك لا يقتضى تركب المنتزع منه ولو كان معددا فهما جوابان مباينان واعلم ان الذى اخذاره المحشى في حواشى القاضي ان الاستعارة التبعية التمثيلية أيضا كالتشبيه التمثيلي انما يلزم انتزاع وجه الشبه فيها من متعدد لا تركب الطرفين كما سيأتى في الاستعارة التبعية التمثيلية قال ولعل اختيار القوم في تعريف التمثيلية لفظ الانتزاع دون التركيب يرشد المصنف الى عدم اشتراط التركيب في طرفيه والا لكان الاظهر لفظ التركيب اه وحينئذ فاعتراض المصنف على السكاكي بناء على ان التمثيلية عنده مجاز مركب كما مر للمحشى فيما كتبه على السيد سابقا فارجع اليه ثم ان اختيار المحشى هذا يرد عليه ما سبق له من انه حينئذ يصير الكلام لغزا لكنه لا يضره لان كلامه في بيان امكانه الذى ينفيه السيد وقد مر فتأمل

(قال السيد) لا انه منتزع من متعدد الخ أى لا أنه مركب من متعدد هو أجزاؤه كما توهه الشارح فأورد في مثال

تشبيه المفرد بالمفرد هذا مراده كما سلف له وان كان مردودا كما مر

المتعدد ، سواء كان مركباً أولاً * قال قدس سره ذهب المحققون الخ * في المفتاح ان القسم الثاني وهو أن يكون وجه الشبه غير واحد لكنه في حكم الواحد على نوعين اما أن يكون مستنداً الى الجنس كسقط النار اذا شبه بعين الديك في الهيئة الحاصلة من الحرارة والشكل الكرى والمقدار الخصوص وكالثر يا اذا شبهت بعنود الكرم المنور في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى أيضاً وقال العلامة في شرح قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل نحو أعمال الكفرة كالسراب في المنظر الحسن مع التحير المؤيس على ما ذكره في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادى على ان كون وجه الشبه منتزعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يعتبر فيه الا كون وجهه منتزعا من متعدد من غير تعرض لحال الطرفين فلا بد لدعواه أعنى وجوب تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد * قال قدس سره وبني عليه الخ * ، فيه ان مبنى اعتراضه ان التمثيل أي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب لما انها مجاز مركب الا ان التشبيه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين * قال قدس سره بخالف لما في المفتاح الخ * ، لا يستفاد من عبارته الا كون المشبه والمشبه به في التمثيل صورة منتزعة من متعدد والانتزاع عنها لا يقتضي التركيب ، بل قد يكون مركباً وقد يكون مفرداً كما مر وسينكشف لك * قال قدس سره واذا انحصرت الخ * هذه الشرطية صادقة ، لكن الكلام في تحقق المقدم * قال قدس سره بناء على ما مر * بعينه من ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صارت استعارة تمثيلية * قل قدس سره واما التجويز الاول * وهو جواز كون طرفي التشبيه التمثيلي مفردين * قال قدس سره وهو خلاف المتبادر من العبارة * الانصاف ان المتبادر منها أن يكون في المأخذ تعدد واما تركيب الطرفين أو وجه الشبه فكلاماً وهو مختار الشارح رحمه الله كما سيحى * قال قدس سره ولم يقل أحد الخ * قد نقلت من المفتاح الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه فيها منتزع من أمور متعددة هي أوصاف الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا ما وجهه منتزع من أمور متعددة على ان العلامة صرح بان تشبيه أعمال الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه منتزع من متعدد كما مر * قال قدس سره لجواز أن يعبر الخ * واذا جاز ذلك جاز أن يكون كل واحد من الطرفين مع تعدد الامور المتبصرة فيهما مفرداً لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه وان كان له اجزاء * قال قدس سره وهو مردود أيضاً الخ * لا يخفى ان ما ذكره انما يتم لو وجب ملاحظة الامور قصداً في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك فان المتكلم يلاحظ الامور المتعددة قصداً ويتنزع منها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك اللفظ ينتقل منه الى الشكل اجمالاً ثم يلاحظها تفصيلاً فيتنزع منها وجه الشبه (قال (قول المحشي) سواء كان مركباً أولاً أى وسواء كان التعدد في نفس الطرف أو في أمور خارجة عارضة أو معروضة له كما مر وترك هذا لدخوله في قوله أولاً

(قول المحشي) فيه ان مبنى اعتراضه الخ فيه ان التمثيلية قد تكون تسمية كما سيأتي في أولئك على هدى وكل من طرفها منتزع من شيء بالقياس الى آخر وهو لا يقتضي تركيب المنتزع كما تقدم فلعل رأى المصنف ان التمثيلية لا تكون الا مجازاً مركباً (قول المحشي) لا يستفاد الخ عبر يستفاد لان الذى في كلامه الاستعارة لكن لكون التشبيه التمثيلي مبناها يجرى فيه ما يجرى فيها (قول المحشي) بل قد يكون مركباً اذا انتزع جزء من واحد وجزء من آخر وفيما عدها يكون مفرداً ، وقد مر (قول المحشي) لكن الكلام في تحقق المقدم وهو غير متحقق لما في القولة قبل

قدس سره ليست مدلوله لذلك اللفظ الخ فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نفعنا أو التزاما وذلك يكفي في الانتقال الى ملاحظتها قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في ضمن ذلك اللفظ ، وكون تلك الملاحظة باعتبار اللفظ مقدرة في الارادة محل بحث (قال السيد فيكون الدال على المشبه المركب الخ) فيه انك قد عرفت ان الواجب في لمشه المركب ملاحظة اجزائه اجمالا لينتقل منه الى التفصيل ولفظ المثل كاف في ذلك وفي المفرد لا بد من ملاحظة الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه أصلا فالفرق بين التشبيه المركب والمفرد واضح فلا يقاس المركب عليه (قال قدس سره ليست مفهومه من لفظ المثل) ان أراد عدم كونها مفهومة منه تفصيلا فسلم لكن كونه واجبا في التشبيه المركب ممنوع لم لانكفي الملاحظة الاجمالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في التزاع وجه الشبه وان أراد عدم كونها مفهومة اجمالا فمنوع فان اضافة لفظ المثل للمعد كما هو الاصل فيها فيكون المراد منه القصة المعهودة المخصوصة (قال قدس سره فالاشعار بالتركيب) أي ابتداء (قال قدس سره ودخول الكاف الخ) فيكون لفظ المثل كالوصف العنواني به تسهل ملاحظة القصة والحكم بالتشبيه عليها (قال قدس سره وبما قررناه الخ) قد تبين لك ان هذا محرد ادعاء لم يثبت بما ذكره (قال قدس سره فلكون كل الخ) فان المشبه تمسك المتقين بالهدى ، وهو أمر اضافي منتزع من المتقي بالقياس الى الهدى والمشبه به الاستعلاء المنتزع من الراكب بالقياس الى المركوب وقد استعمل اللفظ الدال على المشبه به أعنى كلمة على في المشبه من غير اشعار بالتشبيه وهذا معنى الاستعارة التمثيلية التبعية قال الشيخ الطيبي في حواشي الكشف في شرح قوله مثل لتمكنهم الخ يعنى هو استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية يدل عليه قوله شبهت حالهم وهي تمكّنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من اعلى الشيء وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه الماترك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به ويدل ذلك على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستعارة وبه يشعر قول صاحب المفتاح في استعارة لعل فتشبه حال المكلف وكيت وكيت بحال المرئجي المخير الخ (قال قدس سره ولما صرح بان كل واحد الخ) الملازمة ممنوعة بل اللازم أن يعتبر في كل واحد منهما أمور متعددة هي مأخذ اتزاعهما سواء كانت أجزاء أولا (قال قدس سره لا يستلزم الخ) لما عرفت من أن الاتزاع على انهاء ثلاثة لا يستلزم التركيب الا واحد منها (قال قدس سره بل في مأخذها) أي بل التعدد في مأخذها ، ولعل تسليمه ترك (قول المحشى) وكون تلك الملاحظة الخ هذا هو الخلاف في ان المعاني يمكن ملاحظتها بدون الفاظ أولا وهو بين السيد والسعد (قال السيد قدس سره) وبهذا المقدار أي دخول الكاف على ما هو متحد بالمشبه به وهو لفظ المثل في الآيتين الاولين بخلاف الآية الثالثة فانها داخلة على الماء وهو لا يتحد بقصة أصلا فلذا توسع في الاولين فقليل انها داخلة على المشبه به دون الأخيرة .

(قول المحشى) أى مبتدأ لعله ابتداء وهو بمقتضاه

(قول المحشى) وهو أمر اضافي أى اضافة بين التقي ومائسك به لكن منشأ التزاعه هو المتقى أى ذاته باعتبار تمسكه بالهدى وقد مر للمحشى انه اذا كان الطرف أمراً اضافياً لا يلزم تركبه ولا ترك المنتزع منه لكن جواب الشارح الذى نقله السيد يخالفه فلعل التركيب فيه بمعنى التعدد تأمل وقد كتبت هذا قبل الاطلاع على ما يأتى للمحشى من الجواب عنه (قول المحشى) على ان الاستعارة التبعية تمثيلية الاستعارة أى يدل على ان كل استعارة تبعية تمثيلية الاستعارة أى

تتبع كلامهم حيث يعبرون عن المشبه والمشبه به بلفظ الحال فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية

(قول المحشى) ولعل تسمية الخ الواو بمعنى أو

المأخذ على النزول * قال قدس سره الاول ان المشبه به مثلا الخ * قد عرفت اندفاعه بما مر من ان الانتزاع قد يكون
 من المجموع وقد يكون من واحد بالقياس الى آخر وعلى التقديرين لا يلزم التركيب * قال قدس سره والثاني ان وجه
 الشبه في التمثيل الخ * هذا ممنوع فان وجه الشبه في التمثيل يجب أن يكون منتزعا من متعدد وقد عرفت ان الانتزاع
 لا يستلزم التركيب * قال قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ * مفاد عبارته أعني قوله لامعنى للتشبيه المركب الخ
 ان التركيب يستلزم الانتزاع واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلما فالفرق بينهما بالعموم والخصوص (قال قدس سره
 وملك تشبهى الآن الخ) حيث لم يتعين مما سبق انه استعارة تبعية أو تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم اجتماعهما (قال قدس
 سره الاول أن يشبه الهدى الخ) لا يخفى ان الاستعارة لا تنأى عن المبالغة في المشبه بادعاء كونه فرداً من المشبه به لا ينسب
 حمل الآية على الاستعارة بالكناية ، اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بكونه فرداً ادعائياً من المركوب (قال قدس سره
 الثاني أن يشبه تمسك الخ) هذا هو المراد من الآية اذ المقصود مدح المتقين بانهم مستقرون على الهدى والمبالغة فيه
 (قال قدس سره الثالث أن يشبه الخ) لا يخفى ان التركيب من ذات المتقي والهدى وتمسكه به اعتبارى محض فلا تركيب
 بين الذات والصفة وكذا في جانب المشبه به ، فلا فائدة في تشبيهه احديهما بالآخرى وادعاء دخولها فيها فضلاً عن
 المبالغة المطلوبة من الاستعارة (قال قدس سره ينبغي أن يذكر جميع الالفاظ الخ) بان يقال او تلك الذين ، على روال
 من ربهم (قال قدس سره الا انه اقتصر الخ) الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة التبعية مع كونها منوية لا بد له من
 شاهد من كلامهم ، ولا يجوز اثباته بمجرد الراى (قال قدس سره كانت كلمة على دالة) دلالة التزامية (قال قدس سره
 فقد اتضح جواز الخ) اتضح مما تقدم انه يجوز في التشبيه كون الفاظ المشبه مطوياً ذكرها مرادة وانه لا يجوز كونها
 مرادة في الاستعارة واما جواز كون الفاظ المشبه به والمستعار مرادة غير مقدرة في النظم فكلما والمقصود هذا والقياس
 غير مفيد (قال قدس سره في أحوال المعاني الخ) فان اعتبر تلك المعاني قيوداً للمعنى كانت الاستعارة تبعية وان اعتبرت اجزاء
 كانت تمثيلية (قال قدس سره فانه جعل الخ) حيث قال شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه (قال قدس سره
 هو التمسك بالهدى) لا الهيئة المركبة من المتقي والراكب بالهدى (قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ) ، حيث
 (قول المحشى) ان التركيب يستلزم الانتزاع أى الانتزاع الكيفية أى الهيئة المركبة كما صرح
 به في قوله الا ان ينتزع كيفية لا مطابق الانتزاع والا لكان الحصر بطلا وحينئذ فاستلزام انتزاع الكيفية للتركيب ظاهر
 فقول المحشى واما ان الانتزاع يستلزم التركيب فكلما مراده به مطلق الانتزاع كما هنا فتدبر
 (قول المحشى) اذ ليس المقصود المبالغة في الهدى بل المقصود المبالغة في شأن المتقين بكونهم تمكنوا منه ذلك التمكن
 (قول المحشى) فلا فائدة الخ اذ لا وجود لتلك الهيئة حتى يبالغ فيها (قول المحشى) على روال أى بدل هدى
 (قول المحشى) ولا يجوز اثباته بالراى قد يقال انه من باب الحذف وهو واسع لا يختص بقبيل وفيه ان التمثيل من
 قبيل الاستعارة المصرحة وهو ان يذكر عين لفظ المشبه به ويراد المشبه فلا بد من ثبوت جواز الحذف شاهد كما قاله المحشى
 (قول المحشى) حيث قل فشبه الخ الداعى لهذا انه لا يمكن حمل لعل على حقيقته لا بالنظر الى المتكلم لاستحالة
 الترجي على عالم الغيب والشهادة ولا بالنظر الى مخاطبين لانهم حين الحق لم يكونوا من أهل العلم فكيف الرجاء منهم ولا يجوز
 جعلها حالاً متعددة لان المقدر والمنوى جال الخلق التقوى لارجاؤها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
 فلا بد ان يحمل على الحجاز

قال قدس سره ، حال المكلف الممكن من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجى للخير بين ان يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال انما يستعمل في التمثيلية يدل عليه الاستقراء كما مر منقولا عن الطيبي (قال قدس سره وقد صرح الخ) حيث قال فاذا أردت استعارة لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل اه لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ، ولا يدل على نفي كونها تمثيلية ولذا ذهب الشيخ الطيبي الى اجتماعها كما قلناه سابقا فتغية التمثيلية بناء على ما زعمه من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرفت حاله قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في هذا المقام ومما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستبعاد ذلك بناء على ان الحرف مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع في الصناعة (قال قدس سره قدس سره) بصيغة الخطاب والنصب عطف على قوله تبني في قوله مثل أن تبني على أصول العدل الخ (قال قدس سره بارادة الله تعالى) على رأى المعتزلة من جواز تخلف المراد عن الارادة (قال قدس سره لغايتين الخ) قال الشارح في شرحه للمفتاح للحالة المشبهة تعلق بالخالق والخلق جميعاً لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناها ترجي الخير والتقوى من الخاطئين فأثر في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي . لكونه أقرب الى رعاية الادب ووضح في تقرير المقصود واسهل في تصوير وجه الشبه ، من التردد . ولكن لم يجعله خلوا من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه أن يطيع باختياره بل وفي لفظ . الممكن والخير . اشارة الى ذلك (قال قدس سره وعبارته هذه مخجلة أيضاً) فيه انه انما تحتل عبارته لو كان قوله بل وصف صورة عطفاً على الحالة في قوله تشبيه الحالة واضراباً عنه اما لو كان بحذف المبتدأ أى بل هو وصف صورة عطفاً على قوله فان مبنى التمثيل واضراباً عنه ، كان موافقاً لعبارة المفتاح في المعنى بلا ريب

(قول المحشي) حال المكلف الخ أى شبه صورة منتزعة من حال خالقهم بالقياس اليهم بعد ان مكنتهم من التقوى وتركها مع رجحانها منهم بصورة منتزعة من حال المرتجى بالقياس الى المرتجى منه القادر على المرتجى وتركه مع رجحان وجوده فقوله المكلف بكسر اللام وقوله المرتجى بكسر الجيم وقوله الخير بكسر الياء المشددة هذا هو اللائق وسيأتي في السيد خلافه (قال قدس سره) كيف وقد صرح الخ في شبه طلب التقوى منهم بعد اجتماع اسبابه ودواعيه بالترجي في أن متعلق كل منهما غير بين أن يفعل وان لا يفعل مع رجحان ما لجانب الفعل فيستعمل كلمة لعل الموضوع له في الطالب فيكون استعارة تبعية فيحمل الحال الاول في كلامه على الطالب والثاني على الترجي

(قول المحشي) ولا يدل على نفي كونها تمثيلية بان ينتزع المعنى الحرفي من متعدد كما مر لاما هو ظاهر العبارة السابقة فليتأمل (قول المحشي) على أصول العدل أى قواعد المعتزلة التي هي أصول للعدل على رأيهم وهو جعل زمام الاختيار بيد الانسان لانه لا يحسن من الله أن يعطيه ابتداء من غير أن يكتسب باختياره (قال قدس سره) واتضح المستقيم من الحال ضمن اتضح معنى افتراق (قول المحشي) من التردد بيان لوجه الشبه وانما كان أسهل لان التردد في المأمور والخير والمرتجى للخير لافي الامر والراجي الا بالقياس الى المأمور والخير والمرجو منه الخير

(قول المحشي) كان موافقاً لعبارة المفتاح فعنى وصفها بوصفها اطلاق لفظها عليها

توهم للملام شيئاً شديداً بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف الماء إليه استعارة تخيلية أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجننا أيضاً لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا (وفيه) أي في تفسير التخيلية بما ذكر (تعسف) أي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو إليه حاجة وقد يقال أن التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخيلاً ذكر أبو علي في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً غير عقلي ولكن حكماً تخيلياً وإيضاً أنهم يقولون أن للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة (وبخالف) تفسيره للتخيلية (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الأظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخيلية واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولذا قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئاً باليد بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال بداً لا يقال إنما

(قوله بأنه توهم للملام الخ) إن توهم للملام شيئاً به قوام سريانه في النفس وتأثرها عنه فاستعار له اسم الماء وضافته إلى الملام قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شيئاً له ماء حتى يتوهم للملام مثل الماء شبه توهم لأنياب للمنية شبهها باسم فيعلق عليه اسم الماء ويضاف إلى الملام على سبيل الاستعارة التخيلية يكون قرينة للاستعارة بالكناية (قوله مستهجن) لأن الاستعارة التخيلية قلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة للاستعارة بالكناية كذا في المفتاح (قوله قد شبه الملام بظرف شراب مكروه) لاشتماله على ما يكرهه المعلوم أو بالماء المكروه لا تصاف كل منهما بالكراهة هكذا في النسخ التي رأيتها وهو مخالف لما في الإيضاح وأما قول أبي تمام فليس فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه المعلوم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب إبشاعته ومرارته فتكون التخيلية في قوله تابعة للمكشي عنها أو بالماء نفسه لأن الوهم قد يسكن حرارة الفرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهاً على حد لجين الماء فيأمر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه اه فإن مفاده

(قول المحشي) قلما تحسن الحسن البليغ دون النفي لأنها قد تحسن الحسن البليغ على قلة مع عدم تبعيتها للمكنية كان يقال أظفار المنية الشبيهة بالسبع كذا في شرح المفتاح الشريفي فإنه يتوهم الغنية الشبيهة بالسبع شيء شبيه بالأظفار بخلاف الملام

يتحقق معنى الاستعارة في التخيلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيهه بمعناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخيلية بصير النزاع لفظا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخيلية قسم من أقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من أقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وتحقيق معنى الاستعارة التخيلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية أو في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريفية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا بعد ان يدعي ان اجماعهم على خلافه (ويقضى) ما ذكره السكاكي في التخيلية (ان يكون الترشيح) استعارة (تخيلية للزوم مثل ما ذكره) السكاكي في التخيلية من اثبات صورة وهمية (فيه) أي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخيلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا أيضا معنى وهي شبيهة بالتجارة وآخر شبهة بالربح يكون استعمال التجارة والربح فهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه لذي اثبت تشبيه الملام بمطابق الظرف أو بالماء المطلق ومعنى البيت لا تسقني ماء الملامة فان ماء بكائي قد استعديته وحصل به الرى واقطعم العطش به فلا حاجة الى ماء الملامة ووجه الاستهجان ان اللائق تشبيه الملام لكونه مكروها للوم بظرف الشراب المكروه أو الشراب المكروه ولفظ البيت لا يدل على شيء منهما انما يستفاد منه تشبيهه بمطابق الظرف أو بمطابق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الناسخ يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه فانه لو كان لفظ مكروه مذكورا فيما سبق لم يكن لقوله كان ينبغي الخ معنى كما لا ينبغي (قوله ان يكون الترشيح) أي ترشيح الاستعارة المصروفة كابدل عليه بيان الشارح رحمه الله تعالى وانما قلنا ذلك لان في وجود

(قول الشارح) انه استعير للمنية ما ليس لها لانه استعير للصورة الوهمية لفظ الاظفار فالمراد بالاستعارة ان يجعل للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك ولذلك فسروا الحقيقية بجعل الشيء للشيء والتخيلية بجعل الشيء للشيء (قول الشارح) ولا يبعد ان يدعي اجماعهم الخ قال في شرح المفتاح صرحوا بان الاسم في الاستعارة التخيلية لم ينقل عن معناه الموضوع له

(قول المحشي) أي ترشيح الاستعارة المصروفة الخ فلا بد ان الترشيح كما يكون في المصروفة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقارن المشبه به فلا يتم جواب الشارح الاتي

له ما يخص المشبه به كالمية مثلاً في التخيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما ثبات بعض له ازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه هو المهور الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا معنى بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعتراض بان التعبير عنه أيضاً ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به أعنى الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر محكم ، ومما يدل على ان الترشيح

الترشيح للاستعارة المكنية خلافا لما قال السيد في شرحه للمفتاح قد يقال ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اهل ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعاراً بأنهما أي الترشيح والتجريد انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكنية عنها لكن الصواب ان ما زاد في المكنية على قرينتها أعنى اثبات لازم واحد يعد ترشيحاً لها اه فالمنفق عليه انما هو ترشيح المصراحة على انه ، يجوز ان يلتزم كونها عبارة عن صورة وهمية كما ان ما هو قرينة المكنية كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله اذ لا فرق وتمة لتحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الايضاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله ومما يدل الخ) اشارة الى بطلان التالى المشار اليه في المآل فان حاصل اعتراضه انه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكي رحمه الله لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جملة كلاماً مستقلاً اشارة الى انه مسألة برأسه ، يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفى كونه مجازاً مع انه لا دخل له في نفي التالى ثم ان الشارح رحمه الله تعالى قل في شرحه للمفتاح وتبعه السيد ان الترشيح سواء كان صفة أو تفريع كلام فهو على حقيقته لا بدائنه على المشبه به حتى كان المستعار للشئ مع أسد مصور وفى اليراثين والاستبدال اشتراء يتفرع عليه الرمح والتجربة أو عدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال في شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شئ كالوكر والتعشيش وقد لا يكون كذلك كالأطعم الأمواج وهكذا في الكشف ، والجمع بين كلايهما ان الترشيح من حيث هو ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة وهى ، انما تحصل اذا كان بمناه الخ بقى ليكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازاً في نفسه اما مرسلانحو

(قال السيد) ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز الخ (أقول) قد مر ابناء الى ان صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما في قرينة الاستعارة بالكناية فله ان يأول عبارة الكشف بان المراد هو الترشيح فقط فان الاول مع كونه ترشيحاً في الجملة استعارة أيضاً وان كانت تابعة لاستعارة الجبل للمهد (قول المحشى) يجوز ان يلتزم الخ فيتم أيضاً جواب الشارح ويكون خاصاً بالتعريفية (قول المحشى) يتفرع عليه بطلان التالى لانه يلزم من كونه حقيقة ان لا يكون تخيلية (قول المحشى) والجمع بين كلايهما الخ قد مر له جواب آخر بان مافي شرح المفتاح مبنى على الاغلب (قول المحشى) وهى انما تحصل الخ قد مر ان الترشيح يكون للمكنية ومما أيضاً ان قرينتها قد تكون حقيقة بناء على

ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * انه يجوز أن يكون الحبل استعاره لممهده والاعتصام به استعارة للوثوق بالمهد أو ترشيحاً هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخيلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلاً جعلناه على المجاز وجعلناه عبارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت أسداً يفترس اقرانه ورأيت بمرآة تلاحظ أمواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالاقتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف أظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها

له اليد الطولى أى النعمة العظمى أو استعارة فالوكر والتعشيش باعتبار معناه الحقيقي ترشيح لاستعارة النسر وابن داية للشيب والشباب وباعتبار معناه المجازى المراد منهما أعنى الفودين والنزول استعارة تصريحية تحقيقية ، وعبرة هذا الكتاب يجوز ان تحمل على السلب الكلى وان تحمل على رفع الايجاب الكلى فانه كاف في بطلان التالى (قوله ما ذكره صاحب الكشف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلاً للاستعارة فان كان المدعى رفع الايجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان السلب الكلى فيبانه انه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ان الترشيح ، يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة ، فما تحقق اذا كان بمعناه الحقيقي فيكون الترشيح حقيقة لا مجازاً * قال قدس سره قد مر ايماء الى ان الترشيح الخ * حيث قل به قوله ثم قال وعلى هذا نقول ان الرادف لما أتى به الخ * قال السيد قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يدفع عنه هذا الايراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال انما هو لأن المطالب ظنى * قال قدس سره ترشيحاً فى الجملة * أى بالنظر الى المعنى الحقيقي استعارة فى نفسه أيضاً وكونه تابعاً لاستعارة أخرى لا ينافي كونها استعارة فى نفسه كما مر فى ينقضون عهد الله (قوله وجوابه ان الامر الذى الخ) قال السيد فى شرح المفتاح فى تقرير الجواب ان اللازم فى التخيلية قد اقترن بلفظيلايمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم أمر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظيلايمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر بمنوعة لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلاً فلذا زاد الشارح رحمه الله تعالى قوله لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى

انفكاكها عن تخيلية وقد تكون مجازاً قال السيد هناك انما كان رادفاً اذا أريد معناه المجزى لانه نزل منزلة المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه والقرينة أشد ملائمة من الترشيح لكن الفرق ظاهر لان الترشيح فى منزلة المستعار منه بخلاف القرينة تدبر (قول الشارح) مع لوزمه أى حال كونه مقارناً للوزم كفى المختصر فالمشبه به هو الاسد الموصوف فى نفس الامر بالصفة المذكورة لا الموصوفة من حيث انه موصوفة

(قول المحشى) وعبرة هذا الكتاب أى قوله ليس من المجاز والاستعارة

(قول المحشى) يكون بما يناسب الخ هذا على نسخة بما يناسبه اما على نسخة لمناسبه فلا

(قول المحشى) لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المنية مثلاً حاصله ان كلام السيد عام شامل لترشيح المكينة

ولا يتم توجيهه فيه فزاد الشارح عليه ما يخص الجواب لترشيح المصرحة كما سبق للمحشى واما ما قبل انه يصح اضافته بما

الى المنية فان قيل فلي هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة

مع لوازمه والجواب عنى عن اعتراض المصنف رحمه الله تعالى ، ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالجل على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تدعى للمكنية فلا بد من ان يراد بها الصورة الوهمية * قال قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ * ان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشيح فلا اعتراض واراد ان لكونه متمم له وان كان المراد انه تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ، المعتبر بدون هذا الترشيح فلا ورود لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وماسبق من قوله والترشيح ابان من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشيح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثاني حيث اعتبر اباهيته ، بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسي التشبيه * قل قدس سره ذكر هذا الكلام الخ * دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف رحمه الله عليه وعدم كونه بيانا للواقع بانه مذكورهما توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكي رحمه الله تعالى فى رد التبعية الى الاستعارة بالمكنية والتخيلية على ماسمى ، فعنى قوله فلا استعارة

صح به أصل الاستعارة وهو الادعاء بان يدعى ان التشبيه اظنار لم تقلم ولبدأ فوم لان ذلك الادعاء ان كان فى ضمن دعوى الاستعارة فاما من جملة المستعار وان كان دعوى أخرى فاستعارة أخرى والا فكذب والكل مناف للطلب تدبر (قال السيد) قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الى آخره (أقول) هذا الفرق لا يجدى نفعا لان التشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تقيته فلا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وأيضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه مايدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك المقيد

(قول الشارح) وأيضا الخ الكلام الاول من جهة المشبه به وهذا من جهة اللفظ المستعار وحاصله ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كان فى كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة فى التشبيه ومبذبا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته تدبر

(قول المحشى) ان المقصود من الترشيح الخ حاصله ان الترشيح قصد به التقوية بعد ما تم المجاز قبله ولا غرض فيه الا الترية وهى انما تحصل بالمعنى الحقيقي كما مر فحينئذ لا يكون فيه تجوز بخلاف التخيلية فانها فى نفسها مجوز فلا بد أن لا يراد بها المعنى الحقيقي والكلام بعد تسليم ان التخيلية مجاز بمعنى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له ليصح اضافته الى المنية مثلا كما قاله الشارح ثم ان جواب المحشى هذا شامل لترشيح المكنية والتخيلية بخلاف جواب الشارح والسيد كما سبق فلذا اختاره المحشى (قول المحشى) المعتبر بدون هذا الترشيح أى تمام الاستعارة قبله فقول الشارح لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه الخ معناه انه جعل المشبه به هو هذا المعنى باقيا مع لوازمه مقيدا بها غير منقولة عن معناها الاصلى لتكون تربية بعد ذلك التشبيه ملائمتها للتشبه به بخلاف التخيلية

(قول المحشى) بالنسبة الى الاطلاق والتجريد فانهما خارجان

بدونه (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (ان يكون الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد به المشبه به (على ان المراد بالمنية) فى قوله واذا المنية أنشبت اظفارها هو (السبع بادعاء السبعة لها) وانكار ان تكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى الى المنية فقد ذكر لمشبهه أعنى المنية وأريد به المشبه به أعنى السبع فالاستعارة بالكناية لانتهك عن التخيلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لانه لا يكون الا على سبيل الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي فى تفسير الاستعارة المكنى عنها (بان لفظ المشبه فيها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير (والاستعارة ليست كذلك) لانه فسرهما بان تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق (واضافة نحو الاظفار) التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى (قرينة التشبيه) المظهر فى النفس أعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه

بالكناية لا توجد بدون التخيلية انما مستلزمة لها اتفاقا. بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستلزام المذكور وانما قال لتخييل صحة الخ لان صحته مبني على الاستلزام المذكور وهو لتخييل محض توهمه المصنف رحمه الله وليس مذهبا لاحد فان الممكنية توجد بدون التخيلية عند القوم. فى نحو يقتضون عهد الله، وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد فى نحو انبت الربيع (قوله لا يكون الا على سبيل الاستعارة)، ان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخييل واثباته لشيء ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام الممكنية للاستعارة

(قول السيد) فالاستعارة بالكناية لانتهك عن التخيلية لأن اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة (أقول) ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سأتى من اعتراض المصنف على السكاكي حيث قال فلم تكن الممكنية عنها مستلزمة للتخيلية لا لبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان انه مذهب للسكاكي فانه لم يذهب الى ذلك كما سنذكره أيضا

(قول المحشى) بناء على اتفاق الكل باضافة الخ أى بناء المصنف على اتفاق الكل فاهمال الاتفاق من الكل بسبب اضافة الخ وفى نسخة على اضافة الخ (قول المحشى) فى نحو يقتضون الخ لاستعمال النقض فى أمر محقق وهو ابطال العهد لا وهى ولعل السكاكي يقول فى مثل ذلك ان النقض مستعار لا صر وهى شبيه به (قول المحشى) وعند السكاكي توجد فى نحو انبت الخ خص نحو هذا لوجود الاثبات المعبر عنه بانبت حقيقة بخلاف النقض فى يقتضون تدبر

(قول المحشى) ان أراد الخ بيان ابطال الاستلزام الذى استند اليه المصنف بهذا انه تخيل محض

ما يحصل به التفهني عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالاً وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئاً غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه به باسم جنسه ولا اعترافاً بحقيقة الشيء اكل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب باننا نفعل ههنا باسم المشبه مانفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعى هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما صرح حتى يتمياً لنا التفهني عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة وأن لا يكونا مترادفين فيتمياً لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازاً فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفاً لاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت

التخييلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد انه لا يكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز ان يكون اثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخيل من غير استعارة للصورة الوهمية (قوله ما يحصل به التفهني الخ) قل عنه وجه التفهني انه اذا جعل المنية مرادفاً للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال لفظ السبع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله على سبيل التخيل) اتما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل افراده قسمين يوجب العموم والخصوص لا الترادف الا ان الاتحاد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم وذلك يوم الترادف بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما

(قال السيد) قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفهني عن هذا الاعتراض (أقول) تقرير التفهني ان لفظ المنية لما جعل مرادفاً للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قطعاً واحد المترادفين لا يخالف صاحبه في كونه حقيقة ومجوزاً اذا استعمل في معنى واحد

(قول المحشي) سلمنا جميع ذلك لا يقتضي الي آخره (أقول) حاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقاً وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له ههنا كما انه لا يجعل غير الموضوع له موضوعاً له في الاستعارة المصرح بها

(قول المحشي) الاتحاد في الصدق أي صدق السبع والمنية على الموت يوم الخ وبما ذكره اندفع ما قيل ان اللازم العموم والخصوص لا الترادف

وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لتحقيقه فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لانسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور ويبان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم

(قوله وعلى هذا يندفع ما قيل) أى في رد اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق (قوله وذلك لانا نقول الخ) أى اندفاع ما قيل لاجل انا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ المنية الخ * ، يريد ان قيد الحيثية في تعريف الحقيقة تعليلية يعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحققه في لفظ المنية في قولك اظفار المنية وليست تقبيدية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له أى من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء السبعية * قال قدس سره يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ * هذا مسلم اذا لم توجد قرينة صارفة عنه لكن قوله في تعريف

(قول المحشى) يريد ان قيد الحيثية الخ هذا مناف لما مر للمحشى من ان قيد الحيثية للاطلاق لا للتعليل فمراده هنا بيان مراد السيد فقط ولذا عبر باللفظ يريد واما توجيه الاشارة على رأى المحشى فهو ان الاطلاق في الحقيقة في مقابلة التقييد في المجاز أى الاطلاق عن اعتبار العلاقة

(قال السيد) وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا أى بل يوجب فساد استعماله لانه ليس بحقيقة لما ذكر ولا مجازا لاستعماله فيما وضع له

(قول المحشى) لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة الخ عبارته الاستعارة أن تذكر احد طرفي التشبيه ونريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك باثباتك ما يخص المشبه به كما تقول في الحمام أسد وانت تريد به الشجع مدعيا انه من جنس الاسد الى ان قال وكما تقول ان المنية انشبت اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار أن تكون شيئا غير سبع فثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار ويسمى هذا النوع من المجاز

هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر ديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيون المفترس مستعار منه

مطلق الاستعارة من قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه لمشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به الادعائي هو الموت فلا يكون المنية مستعاراً اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الا ان يقال الخ قال السيد وتعريفه لما بذكر الخ محال التعريف فقد عرفت واما حال لامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الا ثلاثة أمثلة ليس في شيء منهم دليل على ان المستعار لفظ المشبه * قال السيد وعده مجازاً الخ يعني ان ادعاء السبعية للموت اذا استلزم كون لفظ المنية مجازاً فدعاء لاسدية للشجاع يستلزم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم * قال السيد كما مر * من قوله لان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له الخ * قل السيد فتأمل * وجه التأمل ان التصوير المذكور ادعائي في كتنا الاستعارتين فالموضوع له في المكنية موضوع له لتحقيقاً فيكون حتمية وفي المصراحة غير موضوع له لتحقيقاً فيكون مجازاً فالفرق المذكور مجرد تمييز في العبارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفتاح من ان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجاً عنه دون العكس أي ما كان خارجاً اذا اعتبر معه ما ليس بخارج لم يهر خارجاً والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخارج كان خارجاً قطعاً

استعارة لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة وذلك أنه متى ادعينا في المشبه كونه دخلاً في حقيقة المشبه به فردا من افراده برز فيما صادف من جانب المشبه به سواء كان اسم جنسه وحقيقته أو لازمه في معرض نفس المشبه به نظراً الى ظاهر الحال من الدعوى الى ان قال والمنية حال دعوى كونها دخلاً في حقيقة السبع اذا ثبت لها مخالب أو ناب ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع قل السيد في شرحه وهذا اعتراف منه بان المستعار في اظهار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية وحاصل ما ذكره المحشي ان كلامه في تعريف مطلق الاستعارة وهو قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها يفيد ان المراد من قوله هنا وارادة لمشبه به أنه يرد المشبه به الادعائي لان هذا هو معنى قوله في تعريف مطلق الاستعارة تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها والمشبه به الادعائي هو الموت فيلزم أن يكون المستعار له لفظ السبع المتروك لا المنية لما ذكره قوله فالفرق المذكور أي بين المصراحة والمكنية (قل السيد) هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه (أقول) قل فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحقيقة بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملاً في غير ما وضع له حتي يلزم كونه مجازاً وانما قل على تقدير تسايهم ما ذكره اشارة الى ان لفظ المنية في قولك اظهار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقاً وإما ادعاء كون الموت سبعا فلا يتنافى ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعاً له

(قول المحشي) من قوله لان الادعاء لا يجعل الخ أشار به الى ان مراد السيد بقوله كما مر لاشارة الى بطلان اللازم فيبطل المزوم فكانه قال وهذا باطل بل المكنية حقيقة والمصرح بها مجاز لان الادعاء لا يجعل الخ وليس قوله كما مر تعليلاً للاستلزام لظهور فساده (قول المحشي) ما ليس بخارج عن الموضوع له كالموت الموضوع له المنية اذا اعتبر معه أمر خارج وهو السبعية صار

على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري
 وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو
 اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة
 بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
 بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة
 بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري أعنى استعمال المشبه
 في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحيث يندفع الاشكال بمخالفته

لان ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحقيقا لا ادعاء (قوله وحيث يندفع الاشكال) أى اشكال اختلال عبارة
 المجموع أو ما اعتبر معه الخارج من حيث اعتباره معه خارجا عن الموضوع له أعنى مجرد الموت فيكون لفظ المنية مجازا في
 ذلك المعنى المتعبر فيه الخارج بخلاف ما كان خارجا عن الموضوع له اهـ كالرجل الشجاع الخارج عما وضع له الأسد اذا
 اعتبر معه ما ليس بخارج وهو معنى الاسدية لم يصير غير خارج فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له لا يكون لفظ
 الأسد مستعملا فيما وضع له فما في بعض النسخ من قوله لم يصير خارجا تحريف وعبارة السيد في حواشى شرح المفتاح لم
 يصير غير خارج كما ذكرنا

(قال السيد) والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري (أقول)
 لا يخفى عليك ان تفسير الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري بذكر المشبه وارادة المشبه به يفهم منه ان المستعار هو لفظ
 المشبه كما ان تفسير الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدري بذكر المشبه به وارادة المشبه يفهم منه ان المستعار هو لفظ المشبه
 به اللهم الا ان يقال المراد ان الاستعارة بالكناية هو تقدير اطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء
 فيفهم من الجزء الاول ان المستعار هو لفظ المشبه به لكن دعوى ارادة امثال هذه المعاني في التعريفات مما لا يلتفت اليه
 قطعاً واما قوله وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك فهو اشارة الى قوله ويسمى المشبه
 به سواء كان المذكور أو المتروك مستعاراً منه واسمه مستعاراً والمشبه مستعاراً له والحق أن كلام السكاكي في هذه الاستعارة
 مختلف فان تصرّحه هذا يقتضي أن يكون المستعار في المكنية هو لفظ المشبه به كما هو مذهب السلف وتعريفه لها بما ذكره
 ونمثله اياها بأمثلة غير منحصرة يقتضي ان يكون المستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المشبه وفيه تكلف كما مضى وعده مجازا
 يستلزم كون المصرحة حقيقة كما مر آنفاً وغاية ما يفرق به ان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر في
 كل منهما ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فتأمل
 (قول المحشي) لان ذلك الخ لان الدعوى لا تنجمل الموضوع له غير موضوع له ككسبه

(قول المحشي) أى اشكال اختلال عبارة السكاكي أى العبارة المتقولة في المتن وهو قوله ان يكون الطرف المذكور
 الخ فهذا قد اندفع خاله الذي ذكره المصنف هنا بما أجاب به الشرح لكن قد بقي في الايضاح شيء آخر نقله الشارح
 بهابقا بقوله وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة الخ والاستعمال هو ذكر اللفظ وارادة المعنى ولا ذكر

(واختار) السكاكي (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشق منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها بجمل قرينتها) أى قرينة التبعية استعارة (ممكنيا عنها و) جمل الاستعارة (التبعية قرينتها) أى قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أى قول السكاكى (فى المنية وأظفارها) حيث جمل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها فى قولنا نطقت الحال بكذا جمل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا فى قولنا نقرهم لمزميات يجعل للمزميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشبيهة على سبيل التكم ونسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى سائر الامثلة فى قوله تعالى * ليكون لهم عدوا وحزنا ، يجعل العدواة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الفائية للافقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى * ولأضربنكم فى جذوع النخل * يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك

السكاكى رحمه الله تعالى واما اعتراض المصنف رحمه الله تعالى فلا يندفع بهذا الحق ولذا قل فى شرح المفتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بأنه جعل الاستعارة بالكناية من أقسام المجاز للفوى وليس هنا لفظ مستعمل فى غير ما وضع له اه لافظ هنا فلا استعمال فلا مجاز وهذا لم يندفع بجواب الشارح بل بما قاله المحشى وهو كما يرد على السكاكى يرد على القوم أيضاً وانما خص المصنف به السكاكى لكونه بصدد اختصار كلامه وبما ذكره المحشى اندفع ما قاله السمرقندى من ان قوله هنا اندفع اه الاشكال بحذافيره ينافى ما فى شرح المفتاح من ان اعتراض الخطيب باق فتدبر

(قال السيد) واختار رد التبعية الى المكنى منها بجمل قرينتها ممكنيا عنها والتبعية قرينتها (اقول) فإذا قلت نطقت الحال بكذا فالقوم على ان فى نطقت استعارة تامة لاستعارة النطق للدلالة كأنه استعمال النطق فى الدلالة أولاً ثم اشتق منه نطقت بمعنى دلت وذكر الحل قرينة لتلك لاستعارة وعند السكاكى ان الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وان نسبة النطق إليها قرينة الاستعارة المكنى عنها وانما قصد برد التبعية الى المكنى عنها لتقليل الاقسام ليكون أقرب الى الضبط كما صرح به ورد عليه صاحب الكشاف بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل ولوضع الجلى ويكون ذكر المتعلقات تاباً ومقصوداً بالعرض فلا استعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله * ترمى الرياح رياض الحزن مزرهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايظاظاً * فان التشبيه هنا انما يحسن اصالته بين هبوب الرياح هبوباً وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والمضيف ولا بين الالفاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يمسكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضاً أصلياً وامراً جلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً حينئذ يجعل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى (ينتصون عهد الله) فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل وفى متعلقه على السوية حينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وأن يجعل استعارة مكنية كما فى قولك نطقت الحل فان كلاماً تشبيه الدلالة بالطلق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره السكاكى من الرد مطلقاً مردود

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الأقسام (ورد) ما اختاره السكاكي (بأنه) أى السكاكي (أن قدر التبعية) كمنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا (حقيقة) بأن يراد بها معناها الحقيقي (لم تكن) استعارة (تخييلية لأنها) أى التخيلية (مجاز عنده) أى عند السكاكي لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا يتحقق له حساً ولا عقلاً بل يكون صورة وهمية محضة وإذا لم تكن التبعية تخيلية (فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزماً للتخييلية) لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال وأشباهه بدون التخيلية حينئذ ووجود المألوم بدون اللازم محال (وذلك) أى عدم استلزام المكنى منها التخيلية (باطل بالاتفاق والا) أى وإن لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازاً (فتكون) التبعية كمنطقت مثلاً (استعارة)

الاهم إلا أن يقل أنه مذكور كناية بذكر رديفه (قوله وبالجملة ما جعله القوم إلخ) هذا يجري في كل صورة تكون قرينة الاستعارة التبعية لفظية ولا يجري فيما تكون القرينة حالية إذ ليس ههنا لفظ يجعل استعارة بالكناية كفى قوله تعالى (لعلكم تتقون) فإن لعل استعارة تبعية لإرادته تعالى لامتناع الترجي عليه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فإن رب استعارة تبعية على سبيل التهم بقرينة مناسبة كثرة الوداد بحالهم قل الشارح رحمه الله في شرح المفتاح يجعل إرادة التقوى استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة تهمكما وذكر رب قرينة وعلى هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بمذكورة فكيف يجعل استعارة بالكناية وإن الترجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقياً لكلمة لعل فكيف يكون مكنياً عنه وإن نسبة لعل إليه تعالى، قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي لأعلى أن إرادة التقوى مجاز عن الترجي وكذا ذكر رب مع وداد الكفار، قرينة على عدم كونها للقلة لأعلى كون القلة استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يجعل الالتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وفيه أن

(قول المحشي) يجعل إرادة التقوى استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن الترجي ادعاء أى الإرادة التي ادعى فيها أنها ترجى على أن الاستعارة بمعناها المصدرى أعني استعمال المشبه به ادعاء كما سبق في لفظ المنية أنها استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء بناء على ذلك وقلة الوداد استعارة بذلك المعنى حال كونها عبارة عن كثرة ادعاء وعلى هذا القياس (قول المحشي) وفيه أن إرادة التقوى ليست بمذكورة فيه أن غير المذكور يقدر في نظم الكلام بقرينة ما ذكر بناء على نفي التبعية أي خفكم مرئياً ذلك إرادة مدعى فيها أنها ترجى لمشابهتها له على رأى المعترلة كما سبق ويكون المستعار لفظ ترجى الذي هو اسم لمعنى الإرادة فهذا اللفظ الذي هو اسم المكنى عنه بلائط لإرادة المقدر لتلك القرينة والمجمل قرينة معنى حرفى هو معنى لعل

(قول المحشي) قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي أى بل بمعنى الإرادة فتكون الاستعارة تبعية في لعل

(قول المحشي) لأعلى أن إلخ أى مانع مما ذكر مع تخلص كل من المحذور عند المعترلة

(قول المحشي) قرينة على عدم كونها للقلة أى بل للكثرة فتكون الاستعارة تبعية في معنى الحرف وقد عرفت أنه

لا مجازاً مرسلًا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا تعني بالاستعارة سوى هذا (فلم يكن مذهب
اليه) السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يأت له ان يجعل نقطة في
قولنا نطق الحلال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية وما يقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جليلة مع قصد المبالغة

المذكور في الآية تتكون بصيغة الفعل والاستعارة في معنى الفعل، لا تكون التبعية فثبت التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون
التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين وقبل يجعل المحاطبون استعارة بالكناية عن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وثقون وفيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير لاستعارة فاعل تتقون
عن يرجى منهم الاتقاء وبرد على جميع التوجيهات انه تصوير للاستعارة بالكناية في الايتين، على غير طريقة السكاكي
رحمه الله والكلام انما هو على جريان طريقته (قوله لا مجازاً مرسلًا) بان يكون نطق مجزاً عن ذلك بعلاقة الملازمة
بينهما على ما مر (قوله ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة) أي على تقدير كون نطق الحلال استعارة تبعية لان الكلام
في رد التبعية الى المكنى عنها واذا حملت على المجاز المرسل، لا يكون مما نحن فيه وأيضاً على تقدير كونه مجازاً مرسلًا يلزم
تحقق المكنية بدون التخيلية فيلزم الفساد المذكور في الشق الاول قبل كلام السكاكي رحمه الله صريح في انه رد الاستعارة
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فينبذ لاحاجة له الى استعارة قرينة الاستعارة المكنية. اشياء حتى تنفي التبعية مع ذلك
بجملها فلا يتم ما رد به المصنف وانما قلنا كلامه صريح في ذلك لانه قال ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم
الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطق الحلال بكذا الحلال التي ذكرها عندهم قرينة لاستعارة بالتصريح استعارة
بالكناية عن المتكلم وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة لاستعارة كما تراهم في قوله « واذا المنية انشبت الظفارها » لكان أقرب
الى الضبط أقول كلامه في آخر فصل المجاز العقلي صريح في انه مخاره حيث قال وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انبت
الربيع البقل استعارة بالكناية وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية من قوله ولو انهم قلبوا فجعلوا الخ وقولي في المجاز الراجع
عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق من أنه ينبغي أن لا يعد في المجاز جعل المجاز كله لغويًا وينقسم عندني الى
مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى الحقيقية والتخييلية
والمكنى عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهي كالانياب في قولك انياب المنية وكنطقت في قولك نطق الحلال بكذا أوامر

لامانع مما ذكر وامل المحشى ذهل عن كلام الشارح السابق في الجواب عن السكاكي فتأمل

(قول المحشى) لا تكون التبعية لما تقدم من عدم استقلال مدلوله

(قول المحشى) ولو بطريق آخر يعني ان ثبت في الفعل دون لعل

(قول المحشى) على غير طريقة السكاكي أي التي أراد بها رد التبعية الى المكنية وهي ما يقاب فيجعل قرينة التبعية

استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة لتلك المكينة وانما كان على غير طريقته لان القرينة هنا حالية فلا يتصور فيه قلب
وهذا الاعتراض ذكره السيد في شرح المفتاح قوله لا يكون مما نحن فيه أي لا يكون في رد التبعية

في التشبيه وتحقق هذين الأمرين ممنوع فما لا ينبغي أن يلتفت إليه وذكر بعض من له حذافة في غير هذا الفن جواباً عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطق إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخيلية لأنها ليست في نطق بل في الحال بأن يحمل لها لساناً وأيضاً معنى قوله في المفتاح لا تنكح المكنتى عنها من التخيلية أن التخيلية مستلزمة للمكنتى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فإذا قلنا نطق لسان الحال وأردنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بد من استعارة المنكح للحال فهنا استعارة مكنتى عنها وتخيلية أما إذا قلنا نطق الحال فالمكنتى عنها موجودة دون التخيلية فإنها من قسم المصريح بها ولا تخرج بالمشبه به في نطق الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام واحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظارة فإن قلت إن قلت إن أراد بالافتاق على استلزام المكنتى عنها للتخيلية اتفاق غير السكاكي فهو

يحقق كالاتيات في اثبت الربع البقل أم فإنه استقط الاستعارة التبعية والمجاز العقلي من أقسام الاستعارة وجعلها داخلين في المكنتى عنها قال قدس سره فإذا قلت الخ لم يطهر وجه هذا التصوير بعد تصوير الشارح رحمه الله بقوله في قولنا نطق الحال الخ فإنه تكرر لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله فما لا ينبغي أن يلتفت إليه) رد على الخلط بين وجهي في الحاشية بقوله لأن هذا منع لما هو بين عندهم من أن ليس الاستعارة المجازاً علاقته المشابهة وأذا لا يعرف ههنا علاقة غير

(قال السيد) هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي (أقول) قل في رد هذا الكلام في حاشيته على هذا الموضع أما أولاً فلأن قوله الاستعارة التخيلية ليست في نطق بل في الحال مما لا معنى له أصلاً لأن الحال عنده استعارة بالكنية والتخيلية عنده يجب أن تكون ذكر المشبه به وإرادة المشبه لا تحقق له حساً ولا عقلاً وانتمائها في مثل نطق الحال إذا حمل نطق حقيقة مما لا ينبغي أن يخفى على أحد أقول في قوله بأن يحمل لها لسان إشارة إلى أن الاستعارة التخيلية ليست في الحال نفسها بل في الحال باعتبار أن يحمل لها لسان وقد صرح بذلك فقال إذا قلنا نطق لسان الحال وأردنا باللسان الصورة التخيلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان فلا بد من استعارة المنكح للحال فهنا استعارة مكنتى عنها وتخيلية وأما إذا قلنا نطق الحال فالمكنتى عنها موجودة دون التخيلية هذه عبارته بعينها فلا يرد عليه حينئذ أنه جعل الحال التي هي استعارة بالكنية عند السكاكي استعارة تخيلية عنده بل الظاهر من كلام المصنف أنه جعل اعتراض المصنف باعتبار نطق مثلاً أهم من أن يكون في نطق لسان الحال أو في نطق الحال فدفع الأول بوجود التخيلية في اللسان وإن كان نطق حقيقة ودفع الثاني فقط أو دفعها بما بأن المكنتى لا تستلزم التخيلية بل الأمر بالعكس قل وأما ثانياً فلأن السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكنية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في أمثلة تلك اللوازم أن تكون على سبيل الاستعارة التخيلية قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكنية لا تنفك عن الاستعارة التخيلية على ما عليه مساق كلام الأصحاب وهذا صريح في أن المكنتى عنها مستلزمة للتخيلية إذ قد صرح فيما قبل بأن التخيلية توجد بدون المكنتى كما في قولنا اغفار المنية الشبهة بالسبع وغير ذلك من الأمثلة التي أوردها وأما ثالثاً فلأنه قد صرح السكاكي أن نطق في نطق الحال أمر وهي كاظفار المية وهذا صريح في أنه استعارة تخيلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل في الجواب مخالف لصريح كلام المفتاح

لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى *
 ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر
 محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخيلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره
 فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخيلية انما هو مذهب السلف وعندما
 لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخيلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبهة بالسبع وهي توجد بدون التخيلية
 كما صرح به في المجاز العتي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت
 في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والحزم في هزم الامير الجند قلت هذا
 يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجبها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت الحال من قبيل الوهمي
 كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم
 يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر
 في المكنى عنها والتخيلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
 واثبات النطق لها استعارة تخيلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصل كما هو مذهب في الاظفار
 فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخيلية عند
 حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

المشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام اصلا مع ان السكاكي رحمه الله صرح بان نطقت ههنا امر مقدر وهي كالاظفار
 المنية فاطلاق النطق عليه ليس بطريق الحقيقة وهو ظاهر ولا بطريق المجاز المرسل ، اذ لا يعرف القصد ههنا الى علاقة
 بينهما غير المشابهة كما في اظفار المنية اه يعني ان ما ذكره الخطابي من اشتراط الامرين في الاستعارة بخلاف لما تقرر عندهم
 ولو اعتبر الشرطان فيها ، لزم بطلان حصر المجاز في المرسل والاستعارة فالاول شرط لحسن الاستعارة النصيرية والثاني
 امر لازم من استعمال لفظ المشبه به في المشبه ودعاء كونه فردا منه نعم يشترط فيها قصد التشبيه اذ لو لم يقصد التشبيه
 لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يفرقوا بين قصد التشبيه وقصد المبالغة في التشبيه فاعترض بان هذا يخالف لما صرح
 به سابقا في مواضع متعددة من انه لا بد من قصد التشبيه وانما قال اذ لا يعرف ههنا علاقة أى ليس المعروف المشهور بينهما

(قول الشارح) نعم يستفاد من كلامه أى المصنف لان معنى الاعتراض كون التخيلية لفظا مستعملا في غير ما وضع
 له بخلاف ما اذا كانت ثابت لازم المشبه به كما هو مذهب المصنف أو اللفظ الدال على ذلك اللازم الباقي على معناه
 الاصل المقول عن شئ كان يستعمل معه كايده مع الانسان الى موضع آخر كايده بمعناها الحقيقي مع الشمال
 (قول المحشى) اذ لا يعرف القصد الخ لعدم اللزوم بين النطق والصورة الوهمية

(قول المحشى) لزم بطلان حصر المجاز الخ فيه ان اللازم حصر المجاز في المرسل والاستعارة الجامعة للشرطين ومخلا
 عنهما عند هذا القائل يكون استعماله باطلا اذ لا يعترف بكونه مرسلا ولا استعارة

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة (التحقيقية والتمثيلية) على سبيل الاستعارة (برعاية جهات حسن التشبيه) كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه واقيا بافادة ماعلق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح (وان لا يشم وانته لفظا) أي وبان لا يشم كل من الحقيقية والتمثيلية راحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت

علاقة غير المشابهة فلا ينافي ما سبق في بحث الاستعارة التبعية لقلا عن بعض الفضلاء من تجويز كون العلاقة بينهما الملازمة بناء على ان الدلالة لازمة للنطق وحاصل قوله مع ان السكاكي رحمه الله تعالى الخ ان ما ذكره في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره اشارة الى ان الاستعارة الخ * يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك البعض بالاستعارة التخيلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال بجعل اللسان لها وفيه ان جعل اللسان لها انما يفيد تحقق الاستعارة التخيلية في اللسان لكونه مستعملا في صورة وهمية لافي الحال لا اصاله ولا تبعها فكيف يصح قوله بل في الحال ، وهذا هو الذي بحث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها مفعولا ثانيا ليكمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما تصريحه بما ذكر فاقما يدل على تحقيق الاستعارتين، المسكنية في الحال والتخيلية في اللسان ولا يدل على تحقق التخيلية في الحال أصلا * قل قدس سره بل الظاهر من كلام المجيب الخ * هذا محمل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف رحمه الله ينادى بأعلى صوت على ان الكلام في نطقت الحال والاقرب أن يقال انه جعل الاستعارة التخيلية في نطقت الحال بجعل اللسان لها باعتبار تقدير لفظ اللسان والمقدر كالمفعول فكما في قولنا نطقت لسان الحال لفظ اللسان المفعول استعارة تخيلية كذلك في نطقت الحال لسان المقدر * قال قدس سره وبالجملة الخ * فانه ذكر ثلاث مقدمات كل واحدة منها مخالف لكلام السكاكي رحمه الله (قوله في شرائط حسن الاستعارة) ان أريد بشرائط حسنها ما تكون بسببها مقبولة وانطقت باتفاقها أو بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه فلا خفاء في كلامه لان شمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه واتفاؤه يوجب اتفاقهما كما نص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واقيا بالغرض يوجب حسنه وكونه ناقصا فيه يوجب عدم حسنه ولا يوجب اتفاقه وكذا كونه سليما عن الابتذال يوجب حسنه وكونه مبتذلا يوجب كون التشبيه غير مقبول لاتفاؤه وعدم الاشتمام بالتشبيه يوجب كونها مقبولة والاشتمام تنفي الاستعارة كما بينه الشارح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان

(قول الشارح) مما سبق في باب التشبيه احترازا عما يحسن به التشبيه غير ما سبق وهو ان لا يقوى الشبه بين الطرفين المذكور هنا فانه يفارق فيه حسن الاستعارة حسن التشبيه

(قول المحقق) وهذا هو الذي بحث الشارح الخ يعني اقتضاء قوله بل الحال ان الاستعارة في الحال هو الذي جعل الشارح على ان يفهم ان هذا القائل جعل لفظ لها مفعولا ثانيا ليكمل حتى تكون الاستعارة في الحال لانها حينئذ متعلق الجمل كما هو مقتضى قوله بل هو في الحال ولم يجعله حالا حتى يكون مفاده ان الاستعارة في اللسان المقيد بكونه لها ولا يكون كونه لها متعلق الجمل

أسداً في الشجاعة تشبيه الاستعارة وذلك لأن اشهامها رائحة التشبيه يطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر * ظلمناك في تشبيه صديك بالمسك * فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي * ومن زعم ان من شرط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير مقيدة بصفة أو تفرع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد أخصاً

أريد بها ما يوجب حسنهما ولا يتنى بانتفاه كما هو الظاهر المتبادر المستفاد من عبارة المفتاح حيث قال واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقها حسنت والاعريت عن الحسن وربما اكتسبت قبها وقال الفاضل السكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبها لأن عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضى عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق ما بوجود القبح وما بعدم الحسن والقبح معا وهى الحلة المتوسطة بين الحسن والقبح فلا بد من صرف العبارة عن الظاهر بن يقال المراد بشمول الشمول بلا شبهة وكذا بالوفاء الوفاء بلا شبهة فانه اذا تحقق الشبهة في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقياً وكذا الاستعارة الا انه لا يبقى حسنهما ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت أسداً في الشجاعة تشبيه الخ أى لاجل ان عدم اشهام الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا يعنى المحققين من علماء البيان انه اذا تحقق الاشهام بان ذكر لمشبه به ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور انه تشبيه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بناء على حلى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به لان القول بالتشبيه البالغ أول من القول بالاستعارة الغير الحسنة كما ذهب اليه البعض، فكذا اذا بين المشبه بالمشبه به . صريحاً أو ضمناً كما في قوله تعالى (خيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر) أو وجد في الكلام ما يشعر بالتشبيه بان حمل المشبه به على المشبه أو ذكر مع لفظ المشبه به صفة تلايم المشبه نحو بدر يسكن الارض ونحو ذلك ، كما مر سابقاً عن اسرار البلاغة وقال بعض الناظرين متابعة لما قاله السيد في شرحه المفتاح ان اشهام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله * قد زرازره على القمر * أو فيما اذا كان التركيب محتملاً للتشبيه

(قول المحشى) وكذا اذا بين المشبه بالمشبه به صوابه بين المشبه به والمشبه وكذا قوله فيما سيأتى بان بين المشبه بالمشبه به صوابه العكس أيضاً كما في شرح المفتاح للشارح وغيره وامله تحريف من الناسخ
(قول المحشى) صريحاً أو ضمناً كما في قوله تعالى خيط الابيض الخ بيان الخيط الابيض صريح وبيان الخيط الاسود ضمني كما مر

(قول المحشى) كما مر سابقاً عن اسرار البلاغة مر ذلك في آخر بيان مراتب التشبيه قل الشيخ هناك الاصح ان اسم المشبه به اذا كان خبراً عن المشبه أو في حكمه يكون تشبيهاً لا استعارة

(قول المحشى) فيما اذا ذكر المشبه فيه الخ هكذا عبارة السيد في شرح المفتاح ومرجع ضمير فيه الى التركيب فن عبارته هكذا ان قوله قد زرازره على القمر فيه اشهام رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشمر اشعاراً بكونه مشبهاً بل فيه رائحة الاشعار بذلك لكن عبارة بعض الناظرين فيما اذا ذكر المشبه به فيه من غير اشعار بكونه مشبهاً به والخطأ سهل لكن في شرح المفتاح للشارح انه لو زيد على الاشهام بان يبين المشبه به بالمشبه أو يذكر وجه الشبه خرجت من الاستعارة بالكلية وعريت عن الحسن فقط ان لم تشم ولا مانع من انه جرى هناك على ظاهر المفتاح

لأن المرشعة من أحسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشعة كما مر (ولذلك)
 أى ولأن شرط حسنه ان لا يشتمل رثمه التشبيه لفظاً (يوصي ان يكون الشبه) أي مابه المشابهة (بين الطرفين
 جلياً) بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص (لئلا يصير) كل منهما (الغاذا) أى تعمية في المراد يقال
 الغز في كلامه اذا عى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعنى يصير الغاذا اذا روعى شرائط
 حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شتم رايحة التشبيه فلا يصير الغاذا لكن يفوت الحسن (كما لو قيل في)
 التحقيقية (رأيت أسداً وأريد انسان بخرو) في التمثيل (رأيت ابلامائة لا تجدد فيها راحلة وأريد الناس) من
 قوله عليه الصلاة والسلام * الناس كابل مائة لا تجدد فيها راحلة * وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة
 ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحمه الرجل جملاً كان أو ناقه يريدان المرضى المنتخب في عزة وجوده
 كالنجبية التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب
 على الحال كأنه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة أو هي جملة مستأنفة (وبهذا ظهر ان التشبيه أهم

والاستعارة نحو اسد برعى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر أى عندى كان استعارة كما قاله الابهري ففي
 هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بان يبين المشبه بالمشبه به أو ذكر وجه الشبه كان تشبيها
 لا استعارة ففسر قوله ولذا قلنا الخ أى لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال فلما نه اذا زاد على وجه الاشتمال بان ذكر
 وجه الشبه مثلاً كان تشبيها لا استعارة ولما كان قوله لان اشتمالها يبطل الغرض من الاستعارة منافياً لهذا التوجيه قدر المضاف
 أى يبطل كمال الغرض وجعل قوله أعنى ادعاء الخ تفسيراً للغرض ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة
 في قوله * قد زار زاراه على القمر * غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فان الاستعارة انما تقتضي على ذكر المشبه وعدم الاشعار
 بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا بالمبالغة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله
 نعم المجردة ناقصة الحسن) وما يتوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المجردة هو
 الذات مع الوصف كما ان المشبه به في المرشعة الذات مع الوصف وقدم ذلك وقبل ان التجريد يحىء بعد تمام الاستعارة
 فلا يكون الاشتمال فيها والاشتمال المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثأكلون لحماً
 طرياً) الخ مانع من حمل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرات الخ) على الاستعارة مع انه جاء بعد تمام
 الاستعارة (قوله جلياً) جلاء لا يفضى الى الابتذال فانه مفوت للحسن والتوصية بالجلاء انما هو في الاستعارة التصريحية
 لعدم ذكر المشبه فيها بلفظه فلو لم يكن وجه الشبه جلياً يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لان المشبه مذكور بلفظه
 مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية ، فالقرينة كافية في ذلك كذا في شرح المفتاح الشريفى فتدبر فانه قد

(قول المحشى) مستعمل في معناه وهذا المعنى المصرح به هو المراد ولم يبق الا استعارة اسم المشبه به فتكفى فيه
 القرينة بخلاف الاستعارة المصرح بها فان المعنى المراد غير مصرح به مع استعارة الاسم أيضاً التابعة للمعنى الخفى تدبر
 (قول المحشى) فالقرينة كافية أى اثبات لازم المشبه به كاف في استعارة اسمه المذكور المصرح به

(٢٢٥) أى كل ما يأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل يأتى فيه التشبيه وليس كل ما يأتى فيه التشبيه يأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل لجواز أن يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفيا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين (ويتصل به) أى بما ذكر من أنه إذا خفى الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتمين التشبيه (أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعالم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتمينت الاستعارة) فلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فإذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا إذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانى في ظلمة (و) الاستعارة (المكنى عنها كالتحقيقية) فى ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمرة (و) الاستعارة (التخيلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لأنها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها فى نفسها تشبيه لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت ابنة لها وقلما تحسن لحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخيلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها

خفى على البعض (قوله اعم محلا) ، أى بحسب التحقق لا بحسب الصدق (قوله ويتمين التشبيه) أى عند البلاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لا تنصح الاستعارة قوله وتعمت الاستعارة عند البلاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لا يصح التشبيه فيكون منافيا لما تقدم من ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه (قوله غير تابعة لها) ، بان تكون تابعة للتشبيه كما فى اظفار المنية الشبيهة بالسبع انشبت بفلان (قوله استعارة مصرحة الخ) يعنى ان الاستعارة التخيلية مقصودة فى نفسها مبنية على تشبيه الصورة لوجهية الحقيقة فيذني أن يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه وكونها فى بعض الصور تابعة للمكنية وقرينة عليها لا يقتضى أن يكون حسنها تابعا لحسنها ولا يكون لها حسن

(قول المحشى) أى بحسب التحقق الخ بيان لمعنى كون الاعمية باعتبار المحل يعنى انها باعتبار المحل لا باعتبار الصدق اذ لا يصدق أحدهما على الآخر لازائد عليه قيد له كما يتوهم

(قول المحشى) فيكون منافيا لما تقدم الخ لعل هنا سقطا والاصل وكذا يقال فى قوله تعميت الاستعارة أى ان المراد تعميتها عند البلاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لا يصح التشبيه فيكون منافيا الخ وقل معاوية عن المحشى على قول الشارح وتعميت الاستعارة أى عند البلاء لانهم يحترزون عن غير الحسن لا انه لا يصح التشبيه لينافى ما مر من ان كل ما يأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه اه فلتحرر نسخة صحيحة

(قول المحشى) بان تكون تابعة للتشبيه قيد به لقوله قلما تحسن الحسن البليغ فانه يفيد ان فيها حسنا بليغا على قلة غير تابعة لها وذلك ان كانت تابعة للتشبيه وقد تقدم

(قول المحشى) يعنى ان الاستعارة التخيلية الخ رد على المصام فانظره

﴿ فصل ﴾

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لتقلها عن معناها الاصلى كذلك توصف به أيضا لتقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله أعنى المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح هو بان الجر في ليس كمثل شيء مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول ولكنه قد حاول التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الزلق عند انصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقل (وقد يطلق المجاز على كل كلمة تنير حكم اعرابها) الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح أى تغير اعرابها من نوع الى آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالأول (كقوله تعالى وجاء ربك) وقوله تعالى (واسئل القرية) (والثانى مثل (قوله تعالى ليس كمثل شيء أى) جاء (أمر ربك) لاستهالة محيى الرب (و) اسئل (أهل القرية) للقطع بان المقصود سؤال أهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق

في نفسها نعم يقتضي أن يكون حسن المكثى عنها موجبا لمزيد حسنها (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) وهو قوله واما الرفع فمجاز والنصب مجز وانما قال وظاهر لانه يمكن أن يقال لمرد المرفوع مجازا. أو الرفع حكم مجازى وكذا النصب كذا في الشرحين وهو المناسب لسابق كلامه ولا حقه (قوله كل كلمة تغير الخ) ظاهر هذا التعريف أن يكون مطلق تغير الاعراب بالحذف أو الزيادة موجبا لكونه مجزاً وما سيحىء من التعريف الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى فيما سيحىء أن يكون التغير في الاعراب والمعنى الى ما يخالفه موجبا له (قوله الظاهر الخ) انما قال ذلك ، اذ يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاثر المترتب عليه أعنى الفاعلية والمفعولية (قوله وبه يشعر لفظ المفتاح) حيث قل فالحكم الاصلى هو الجر (قوله بان المقصود) أى المقصود من هذا الكلام . فى المقام الذى وقع السؤال عن الاهل بالقرينة ههنا على الحذف هو المقام بخلاف الاول

(قال السيد) وبه يشعر لفظ المفتاح (أقول) حيث قل فالحكم الاصلى في الكلام لقوله ربك في جاء ربك هو الجر واما لرفع فمجاز وحيث قل فالحكم الاصلى للقرينة في الكلام هو الجر والنصب مجاز (قول الشارح) للقطع الخ رد على من انكر وقوع المجاز بالحذف فى القرآن مدعى ان المقصود سؤال القرية ولا مانع من أن يخلق الله فيها قوة النطق

(قول المحشى) أو الرفع حكم مجازى فهو بمنزلة المعنى المجزى أى نقل اللفظ اليه عما كان عليه كما نقل الى معناه المجازي عن معناه الحقيقى

(قول المحشى) اذ يجوز ان يراد الخ فليس حسبك من بحسبك درهم مجازا لعدم تغير الحكم قال بعض الحواشي ان ما يسمى مجازا بالزيادة والتقصان هو ما كان قاسدا للمعنى ظاهراً صحيحه باطنا

(قول المحشى) فالمقام الذى وقع أى وقع هذا الكلام فيه فالمقام دل على حذف لفظ أهل بواسطة انه دل على ان سؤال الاهل مقصود من الكلام لامن التعبير عن الاهل بالقرية ولا من استعمال سؤال القرية في سؤال أهلها مجازا

الجدران أيضا قال الشيخ عبد التاھر ابن الحكم بالحذف ههنا الامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا
المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل من بقرية قد خربت وباد أهلها فأرد ان يقول لصاحبه
واعظاومذكرا أو لنفسه متممظا ومعتبرا أسئل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سئل الارض من شق أم أرك
وغرس أشجارك وجنى أثمارك فالحكم الاصلی لربك والقرية هو الجرح وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني
الى النصب بسبب حذف المضاف (و) ليس (مثله شيء) فالحكم الاصلی لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد
تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لان نفي ان يكون شيء مثل
مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لآخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لآخي
زيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان لذلك
فن القرية فيها الامتناع العقلي (قوله أن لا يجعل الكاف زائدة) قبل اصابة الكاف تقتضي نفي ذاته تعالى لان كل شيء
يكون مثل مثله فله تعالى هو مثل مثله فاذا نفي مثل مثله فقد نفي هو تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان المثلية
من الاضافات والمتضايفان يتكافآن وجودا فلو كان ذاته تعالى مثلا لمثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
فاندفع ما قيل ان سؤال الامل لا يقتضي ان يكون لفظ أهل مقدرا لجواز التعبير بالقرية عن أهلها مجزا وكذا ما قيل انه
استعمل سؤال القرية في سؤال أهلها ومثله استعمال نفي المثل في نفي مثل المثل
(قال السيد) ويكون من باب الكناية وفيه وجهان (أقول) الصواب ان الوجه الاول ليس كناية بل هو من المذهب
الكلامي وهو ان يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام كقوله تعالى (فلما أفل قال لا أحب لأقايين) أي
القمير أفل وربى ليس بأفل فالقمير ليس برى يدل على ذلك تقريره حيث قل أي ليس لزيد أخ إذ لو كان له أخ لكان
لذلك الاخ أخ هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير انه موجود
ولو جعل هذا الوجه أيضا كناية لم يكن في الحقيقة وجه آخر غير الثاني بل لا يكون اختلاف الا في العبارة بيان ذلك ان
الاول حينئذ كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل وأريد به نسبته الى المثل والثاني أيضا كناية في النسبة حيث
نفي ثبوت مثل لمثله وأريد نفي ثبوت مثل له فرجهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا انه
غير عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عن هو
على أخص أوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول مذهبا كلاميا فلنفرق ظاهر لان العبارة في الكناية
مستعملة في المعنى المقصود أعني نفي المثل عنه تعالى بلا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلی وفي المذهب الكلامي مستعملة
في معناها الاصلی وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير أن يقصد استعماله فيه أصلا فتأمل
(قول المحشي) يتكافآن وجودا فن كان أحدهما موجودا في نفس الامر كان الآخر كذلك أو بحسب الفرض
كان الآخر كذلك

(قول المحشي) يلزم ثبوت مثله فنفي كونه تعالى مثلا لمثله لا انتفاء مثله لا لا انتفاء ذاته تعالى عن ذلك علوا كبيرا

الاخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله إذ التقدير أنه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يتخل فنفوا البخل عن مثله والفرض نفيه عن ذاته فسلخوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه ممن يماثله وعن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد انقضت لداته وبلغت آرايه يريدون انقاعه وبلوغه

نعم ان فرض مثل لمثله ، يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض ومفهوم الآية نفي مثل مثله في نفس الامر لا الفرض فان للعقل فرض كل شيء ، والى ما ذكرنا اشار الشارح رحمه الله تعالى بقوله إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله فتدبر (قوله إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله الخ) قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي أن يكون مثل لمثله سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضاً لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله لان وجود مثله محال والمحال جاز أن يستلزم عدلاً آخر والجواب عن الاول ان اسم ليس شيء وهو نكرة في سياق النفي فيم فتفيد الآية نفي شيء يكون مثلاً لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شيء بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير وعن الثاني ان وجود المثل لشيء مطلقاً يستلزم وجود مثل المثل ، مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء وذلك بين فالمنع بتجويز أن يكون لذاته تعالى مثل ولا يكون هو مثلاً لمثله مكابرة * قال قدس سره الصواب الخ * ما ذكره ليس بصواب اما أولاً فلان المذهب الكلامي هو ايراد الحجة وليس في الآية أشعار بالحجة فضلاً عن الايراد واما ثانياً فلانه حينئذ تكون الحجة قياساً استثنائياً استثنى فيه تقيض التالى هكذا لو كان له مثل لكان هو مثل مثله لكنه ليس مثلاً لمثله فلا بد من بيان بطلان التالى حتى تتم الحجة اذ ليس بينا بنفسه ، بل وجود

(قول المحشى) نعم ان فرض مثل الخ هذا مقابل لقوله فلو كان ذاته تعالى الخ

(قول المحشى) يلزم ثبوت مثله بحسب الفرض لما عرفت من تكافي المثلين وجوداً أى وليس الفرض نفي مثل

المثل الفرضي يلزم نفي المثل الفرضي لان للعقل فرض كل شيء

(قول المحشى) والى ما ذكرنا أشار الشارح الخ لا مانع من ان يكون اشارة أيضاً الى رد ما قبل ان نفي مثل المثل ثبت

المثل واذا ثبت مثله حصل التناقض لانه مثل لمثله ضرورة ان المماثل يكون من الجانبين وكذا ما قبل انه مشعر بالثبات المثل لان النفي يعود الى الحكم لا الى التماثلات فقولنا ليس كائن زيد يدل ظاهراً على ان لزيد ابناً وان كان يحتمل نفي المثل له بناء على عدمه وحاصل الجواب حينئذ عن الاول انه انما يلزم التناقض لو لم يكن نفي مثل المثل نفي المثل دفعاً للتناقض وتحقيقه ان نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة انه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً لمثله فلا يصح نفي مثل المثل وعن الثاني بمنع كون هذا الكلام ظاهراً في اثبات مثله كيف وتقيضه وهو نفي مثله قطعي لثلاً يلزم التناقض وقد اقتصر في حواشي شرح المختصر على دفع هذين

(قول المحشى) مع قطع النظر عن خصوصية ذلك الشيء يعنى ان استلزام وجود المثل لشيء لوجود مثل المثل ذاتي

لوجود المثل لتوقف كونه مثلاً عليه اذ المماثلة لا تكون الا بين شيئين وما بالذات لا يتحاف بخصوصية المحل

(قول المحشى) بل وجود المثل ووجود الخ فن لا يسلم مدعى المتكلم وهو انتفاء المثل لا يسلم أيضاً انتفاء مثل المثل

فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء. الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
متمماتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى ونحو قوله تعالى * بل يداه مبسوطتان * فان معناه بل هو

المثل ووجود مثل المثل في مرتبة واحدة في العلم والجهل لا يجوز جعل أحدهما دليلا على الآخر * قل قدس سره يدل
على ذلك تقريره الخ * تقريره لبيان اللزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى الكينائي
ولذا لم يتعرض لإعلان التالى أصلا * قال قدس سره لم يكن وجهها الخ * ان أراد انه لا يكون وجهها آخر مثبتا لكناية ،
غير الكناية التي اثبت الوجه الثانى فذلك غير لازم انما اللازم تفاير الوجهين في ذاتهما وان كانا مثبتين لنوع واحد من
الكناية وان أراد انه لا تفاير بينهما كما يدل عليه قوله بل لا يكون اختلاف الا في العبارة فذلك ممنوع فان الوجه الاول
مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي اللازم كناية عن نفي المزوم من غير ملاحظة ان حكم
الامثال واحد وانه يجرى في النفي دون الاثبات فان نفي اللازم يستلزم نفي المزوم ، دون العكس بخلاف الوجه الثانى فان
مبناه ان حكم المماثلين واحد والا لم يكونا مماثلين ولا يحتاج الى اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل وانه
يجرى في النفي والاثبات كما في ايضت لداته وبلغت آتياه * قال قدس سره ان الاول كناية في النسبة الى قوله والثانى
الخ * فيه ان الكناية في النسبة لا بد فيه من ترك التصريح بالنسبة كما سيبيح ، وفيما نحن فيه ، تصریح بالنسبة بطريق الاضافة
فهو على الوجهين كناية من القسم الاول اعنى ما يكون ، المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ثم ان بيانه قدس سره انما يفيد
اتحاد الوجهين في اثبات كونه كناية في النسبة لانه لا تفاير بينهما الا في العبارة * قل قدس سره لان العبارة في الكناية
الخ * سيبيح ، اختلافهم في ان اللفظ في الكناية مستعمل في المعنى المقصود أو المعنى الاصلى فالفرق المذكور غير ظاهر
عند الكل (قوله من فائدتها) وهى المبالغة لانه كدعوى الشيء بالبيئة

فكيف يحتاج عليه (قول المحشى) غير الكناية التي اثبت الخ وهى استعمال لفظ دال على اتناء مثل المثل و اتناء
المثل فهذا غير لازم بل الكناية فيهما بهذا المعنى
(قول المحشى) دون العكس أى نفي المزوم لا يستلزم نفي اللازم لجواز كونه أهم فائده لا يستلزم اثبات المزوم لجواز
ثبوته مع مزوم آخر تدبر

(قول المحشى) تصریح بالنسبة بطريق الاضافة أى الاضافة الى الضمير في مثله على قياس ما يأتى من الفرق بين
زيد طوبى لنجاده والمجد بين ثوبيه لان جملة ليس خبر عن الله في المعنى فنفي المثل هو المكنى عنه ونسبة هذا المكنى
عنه الى الله مخرج بها

(قول المحشى) المطلوب بها غير صفة ذلك الغير هو النفي كما عرفت وكون المكنى عنه هو النفي هو الموافق لقولهم
ومنهم السيد في هذه الحاشية التي كتبها هنا ان نفي مثل للمثل كناية عن نفي المثل فالمكنى عنه هو النفي لا النسبة وقوله
ولا نسبة أي لانها مصرح بها قبل لعل كلام السيد مبنى على ان الجملة مستأناة سالبة ولو سلم انها خبر فهذا انما هو بالنظر
الى الجملة الكبرى والمطلوب فيها منسوب لانسبة لعل السيد نظر الى الصغرى والمطلوب فيها نسبة ولا تصریح بها فيها فليتأمل
(قول المحشى) عند الكل بل عند البعض

بعواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئاً آخر حتى أنهم استعملوها
 فيمن لا يدل له وكذا يستعمل هذا في من له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان
 يعد ملحقا بالمجاز ومشبهاً به لاشتراكهما في التعمد عن الاصل الى غير ذلك الاصل لا ان يعد مجازاً ولهذا
 لم اذكر الحد شامل له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان أراد بعده عن المجاز اطلاق لفظ
 المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك وان أراد أنهم جعلوه من اقسام
 المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لانفاق السلف على وجوب كون

(قوله في من له مثل الخ) أى فيمكن له مثل وفي من لا يمكن له مثل « قل قدس سره اعلم ان استعمال بسط اليد الخ » حاصل
 كلامه ان الشارح رحمه الله جعل ليس كذلك في من لا يمكن له وفي من له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي ، في الجملة
 كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز ، متفرع على الكناية فيما
 لا يمكن وكلا الوجهين مذكور ان في الكشف فقال ان قوله تعالى (ليس كذلك شيء) وقوله تعالى (بل يدها مبسوطتان)
 كنايةتان وقال ان قوله تعالى (ولا ينظر اليهم يوم القيمة) وقوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) مجاز متفرع على الكناية
 ولا تخالف بين القولين ، لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذي استعمل فيه « قل قدس سره ما وقع في عبارة النخبة »

(قال السيد) حتى أنهم استعملوها فيمن لا يدل له الخ (اقول) اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من
 جاز أن يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شئت أو قطعت أو فقدت لنقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى
 الاصل في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى (بل يدها مبسوطتان) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك
 الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيراً حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل
 هنا مجازاً في معنى الجود وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) وقوله تعالى ولا ينظر اليهم
 فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها
 وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك هكذا حقق الكلام في الكشف
 (قول المحشى) في الجملة أى في بعض الصور

(قول المحشى) متفرع على الكناية وجه التفرع ما ذكره السيد من انه استعمل هناك كثيراً حتى صار الخ
 (قول المحشى) لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الخ يعنى ان المحل يدل على ان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي
 لاستحالة فيه فيكون اللفظ نظراً للمحل مجازاً فقط اذ لا دلالة للمحل على ان المعنى الحقيقي مراد لآلذاته بل للانتقال
 منه حتى يدل على ان اللفظ كناية لان هذا قدر زائد على ما تقتضيه الاستحالة ولو كان كذلك لكانت المجازات كلها كنايةات
 واما اللفظ في نفسه فموضوع لمعناه الحقيقي والمحل غير مانع من المحل عليه عند ارادته للانتقال منه الى لازمه لا لكونه مناط
 الصدق والكذب واذا لم يكن مانع حمل على المعنى الحقيقي لان الاصل في اللفظ ان يحمل على معناه الحقيقي عند عدم
 القرينة المانعة عنه ثم ان محط الفائدة هو المعنى المكشوف عنه والقرينة دالة على ارادته فيكون اللفظ في نفسه كناية فتحصل
 ان المحل لا يدل على ان المعنى الحقيقي مراد للانتقال فلم يكن اللفظ بالنسبة اليه كناية بل مجاز ولا يمنع من حمل اللفظ

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع للملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلى وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضا وأما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فعنناه أنه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرد به والله اعلم (الكناية) في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على منينين أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ هو الذي أشار اليه المصنف

من زيادة الحروف وهي التي يكون الغرض منها التأكيد بخلاف ان واللام فان مدلولهما التأكيد وبخلاف في فان المقصود منها التصريح بالظرفية قال السيد ليس من مجاز الخ هذا هو التحقيق عند الاصوليين ولذا لم يذكرهما الشيخ ابن الحاجب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه يجوز أي توسع زيادة كلمة أو نقصها وان لم يصدق على ذلك حد المجاز وفي التحرير ومجاز الحذف حقيقة لانه في معناه وانما سمي مجازا باعتبار تغير اعرابه قال السيد بل أرادوا ان اصل الكلام الخ فيه بحث اما أولا فلأنهم عدوا النقصان والزيادة من علاقات المجاز مقابل علاقة المحلية كما في المتهاج وجمع الجوامع ولذا اعترض شارح المتهاج بان الزيادة والنقصان ليسا بعلاقة وفي التحرير ان كون الزيادة والنقصان من العلاقة ضعيف واما ثانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون جرى النهر من باب المجاز بالنقصان لانه حصل المجاز بسبب حذف لفظ الماء وكان الاصل جرى ماء النهر واما ثالثا فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى ﴿ واسأل القرية ﴾ القول بكونه مجازا بالنقصان مقابلا لكونه مجازا بذكر المحل وإرادة الحال وقال انه على التقدير الاول مجاز بمعنى تجاوز الحد من أمر أصلى الى غيره وعلى التقدير الثاني مجاز بالمعنى المشهور (قوله واما تقسيمهم المجاز الخ) لا يخفى ان السكاكي رحمه الله قال ان السلف قسموا المجاز الى لغوى وعقلى والمجاز اللغوى الى مافي حكم الكلمة وإلى مافي معناها ومافي معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتبار ما يطلق عليه لفظ المجاز بل باعتبار القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتجاوزة عن أمر أصلى الى غيره سواء كان ذلك الأمر اعرابا أو معنى فحينئذ يتحقق للسكاكي رحمه الله رأى يتفرد به وهو ان المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وتسمية المجاز في حكم الاعراب بالمجاز بالتشبيه (قوله أعني ذكر اللازم وإرادة الملزوم الخ) كان الانسب لما ذكره المصنف رحمه الله من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر الملزوم وإرادة اللازم الا انه لما لم يتقل عن المصنف رحمه الله تعريف المعنى المصدري أورد تعريف السكاكي رحمه الله وزاد عليه قوله مع جواز إرادة اللازم لما انه معترف بذلك وفرق به بين الكناية والمجاز (قوله وهو الذي أشار اليه المصنف) لم يقل وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله لان نفس اللفظ على التفسير المذكور للمعنى

عليه لا انتقال منه فكان اللفظ في نفسه كناية لما مر من عدم المانع مع لاصل ولعل هذا الذي حققه المحشي هو مراد الحقيقين بقولهم ان اللفظ كناية في محل لاستحالة أى كناية في نفسه لا بالنظر اليه وبه يندفع ما قبل ان لاستحالة من أقوى علاقات المجاز وحينئذ لا يتميز في محل الاستحالة الكناية من المجاز فتدبر فانه قد نصير الناظرين في فهم هذا المقام (قال السيد) فإن كان الحذف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى أو كصيب الى آخره

بقوله الكناية (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) أى إرادة ذلك المعنى مع لازمه كافة طول النجاء والمراد به لازم معناه أى طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاء أيضاً (فظاهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى) الحقيقي للفظ (مع إرادة لازمه) كإرادة طول النجاء مع إرادة طول القامة بخلاف المجاز فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي مثلاً لا يجوز في قولنا رأيت أسداً في الحمام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس لأنه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي فلو اتفقت المجاز لاشفاء الملزوم بالشفاء اللازم وهذا معنى قولهم أن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور أن المراد في الكناية هو لازم المعنى وإرادة المعنى جائزة لا واحدة وبهذا يشعر قوله في المفتاح أن

المصدر لفظ اللازم لا لفظ الملزوم كما ذكره المص رحمه الله (قوله مع جواز الخ) اعلم أن فهم المعنى الحقيقي وتصويره في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه إلى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار أنه يجوز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث أنه كناية، لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولا يجوز في المجاز، إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته وإنما قيدنا بالحديث لأنه قد يمتنع إرادته لأجل خصوصية المحل كما في قوله تعالى ﴿بل يدها مبدوطتان﴾ (قوله لا واحدة) فيه أن هذا لو أريد بالحواز الامكان الخاص والظاهر أن المراد به الامكان العام،

(أقول) هذا ملحق في بعض النسخ نقل فيه كلام الأحكام واعترض عليه بما لا صرية في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيها سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وأنه قائم وما أشبه ذلك وبعضه منظر فيه وهو ما زعم أن ما ذكره الأصوليون من المجاز بالتقصان كقوله تعالى (واستل القرية) والمجاز بالزيادة كقوله تعالى (ليس كمثل شيء) ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له يعنى أن المجاز ههنا بمعنى آخر سواء أريد به الكلمة التي تغير حكم أعرابها بحذف أو زيادة كما ذكره المصنف أو أريد به الأعراب الذي تغيرت الكلمة إليه بسبب أحدهما كما يدل عليه ظاهر عبارة المفتاح وبيان النظر أن الأصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور أوردوا في أمثاله الجواز بالزيادة والتقصان ولم يذكروا أن للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه إلى السلف وزعم أن الأولى أن يعد ملحقاتاً بالمجاز فلفههم من كلامهم أن القرية مستعملة في أهلها مجازاً ولم يريدوا بقوله أنها مجوز بالتقصان أن أهل مضر هناك مقدر في نظم الكلام حينئذ فإن الاضمار يقال المجز عندهم بل أرادوا أن أصل الكلام أن يقال أهل القرية فلما حذف الأهل استعمل القرية مجزاً وهي مجاز بالمعنى المتعارف وسببه التقصان وكذلك قوله تعالى (ليس كمثل شيء) مستعمل في معنى المثل مجاز وسبب هذا المجاز هو الزيادة إذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك مجاز (قول المحشي) لأنه لم ينصب قرينة مانعة عن إرادته ولو في محل الاستحالة لما عرفت أنه غير مانع من إرادة المعنى الحقيقي للانتقال منه أى مع كون الأصل في اللفظ أن يراد منه معناه الموضوع له عند عدم المانع كما سيأتي بعد فهذا هو المقضي لاستعماله في معناه الحقيقي من جهة اللفظ نفسه وهو المعبر عنه في كلامه تارة باللفظ في نفسه وتارة بقوله من حيث أنه كناية فتدبر (قول المحشي) إذ لا بد فيه من قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة المعنى الحقيقي لذاته أو لغيره

الكناية لا تنافي لإرادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاهه مع إرادة طول قامته وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي وإن كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وإن لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكباب ومهزول الفصيل وإن لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصریح بأن المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعاً لأنه قال المراد بالكلمة المستعملة إما معناها وحده أو غير معناها وحده أو معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث

بمعنى عدم الامتناع لأن هذا القيد لا يخرج المجاز ويمتنع فيه إرادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المنفعة يجامع الوجوب بل قوله فلا يمتنع في قولك الخ صريح في أنه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لأن الكناية كثيراً ما تخلو) فيه أنه إنما يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بأن يكون مقصوداً بالذات كما هو مناط الصدق والكذب ولا يدل على عدم إرادته لينقل منه إلى المقصود بالذات كما هو مفاد عبارة لمتنح حيث قال لا ينبغي إرادة الحقيقة لفظاً أي لفظ الكناية لا ينبغي إرادة المعنى الحقيقي . بناء على عدم نصب القرينة المانعة عنه (قوله أو معناها وغير معناها) لو أو بمعنى مع قرينة قوله وحده فيفيد أن غير معناها أصل في الإرادة ومقصود بالافادة وإرادة معناها تبع له فيكون اللفظ مستعملاً فيهما بأن يكون أحدهما وسيلة لينقل منه إلى الآخر فلا يلزم جمع بين معنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي منعه فيكون كل منهما مراداً من اللفظ أما المعنى الحقيقي فلم يصب القرينة المانعة عنه وأما المعنى المكفي عنه فليكونه محط الفائدة والقرينة دالة على إرادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيها وضع له ولم يشترط فيها أن لا يراد غير الموضوع له وهذا معنى قوله والحقيقة أي الصريحة والكناية أشتركان في كونها الخ وبما حورنا لك من محل الجواز وعدم المناقاة على مقابل الامتناع ظاهر أنه لا تخالف بين عبارتي المفتاح وأنه لا حاجة في المتن إلى حمل قوله من جهة إرادة المعنى الحقيقي على جواز إرادته وإن ما قاله الشارح رحمه الله في شرح المتن أن لم في تقرير الكناية طريقين أحدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز إرادة الموضوع له وثانيهما أنه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً بل لينقل منه إلى غير الموضوع له بمعنى على محل الجواز على الامكان الخاص وأنه لا تخالف بين الطريقين إذا حمل الجواز على عدم الامتناع فإنه لما كانت المعنيان مرادين في الكناية صح أن يقال أنها مستعملة فيما وضع له فإن الأصل في اللفظ أن يراد به المعنى الموضوع له عند عدم القرينة المانعة عنه وإنما مستعملة في غير ما وضع له بالنظر إلى القرينة الدالة على إرادته والحاصل أن الكناية لما لم يكن فيها القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له ، بالنظر إلى لفظها يكون مراداً منها ولوجود القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له لا بد من إرادته بخلاف المجاز فإنه من القرينة المانعة

(قول المحشي) بمعنى عدم الامتناع أي عدم امتناع إرادته وحاصله أن عدمها غير ضروري

(قول المحشي) يجامع الوجوب أي وجوب الإرادة وقوله في أنه أي عدم المنفعة

(قول المحشي) بناء على عدم نصب القرينة أي مع وجود المقضى للاستعمال في معناه الحقيقي وهو الأصل السابق

(قول المحشي) بالنظر إلى لفظها وإذا لم يكن مانع بالنظر إلى اللفظ عمل بالمقضى وهو أن لأصل اللفظ في أن يحمل

على معناه الحقيقي

الكنائية، والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتقتزمان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه وإن كان مشيراً إلى أن إرادة اللازم أصل وإرادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف أن معنى قوله من جهة إرادة المعنى من جهة جواز إرادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف وأما قوله في الإيضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة إرادة المعنى مع جواز إرادته لازمه فليس بصحيح اللهم إلا أن يراد بالمعنى ما عني وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه (و الفرق) أي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز (بأن الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة إليه (وفيه) أي في المجاز (من الملزوم) إلى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت إلى النبت ومن الأسد الذي هو ملزوم الشجاع إلى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً لم ينتقل منه) إلى الملزوم لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل إنما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فإن قيل يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا حينئذ لا يبقى أهم ولو سلم فلم لا يجوز أن يكون لمجاز أيضاً كذلك (و حينئذ) أي حين إذا كان اللازم ملزوماً (يكون الانتقال من الملزوم) إلى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضاً معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه لأنه قال معنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فإن قيل مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما لدليل

عن إرادة الموضوع له فيمتنع إرادته وبخلاف الحقيقة المصرحة لا تنفاه القرينة الدالة على إرادة غير الموضوع له هذا ما عندي في جل هذا المقام وهو وإن كان مخالفاً لما ذهب إليه الشارحان لكن الحق أحق أن يتبع (قوله وإن كان مشيراً إلخ) قد عرفت أن عبارة المفتاح أيضاً تشير إلى ذلك إلا أن الإشارة في عبارة المصنف رحمه الله تعالى أظهر لأنه صرح بلفظ مع (قوله أن معنى قوله إلخ) أما بأن يفسر الجاهة بالجواز أو يقدر المضاف (قوله وبلازم المعنى إلخ) لكونه تابعاً ووديعاً له (قوله وفيه ما فيه) لأن إطلاق اللازم على الموضوع له وإطلاق المعنى على لازمه مستبعد.

(قول الشارح) مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية إلخ أي ذكر أن الانتقال فيها من اللازم مع أن اللازم قد يكون أعم فلا يصح الانتقال منه ليفيد أن اللازم لا بد أن يكون ملزوماً فيكون اللزوم فيها من الجانبين وهذا يكون الفرق بينهما والانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم كالمجاز لا ينافي الفرق بكون اللزوم فيها من الطرفين (قول الشارح) لا نسلم ذلك لأن مدار الانتقال على عدم الانفكاك في جانب المشتق منه وإن وجد المشتق إليه بدونه

عليه بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالمعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث

جدا غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللازم على الموضوع له لا يصح عند المصنف رحمه الله اذ لا انتقال عنده من اللازم
(قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصلية والفرعية كائنتا والمطر على ما في كتب

(قول الشارح) ما يكون وجوده الخ أى وجوده خارجا على سبيل التبعية في الخارج لافي الذهن على سبيل التبعية
في الذهن والا لعاد الرد بان التابع مالم يكن متبوعا الخ

(قول الشارح) ولهذا جوزوا الخ اذ لو كان الزوم بالمعنى المتعارف لوجد المزموم بدون اللازم وهو ممتنع وحاصل ما قلناه
الشارح في التلويح انه ليس المراد بالمزموم واللازم مصطلح أهل الجدل بل مصطلح أهل الحكمة والبيان وهم يعنون بالمزموم
المستتبع وباللازم ما يتبعه فالحكاه يجعلون خواص الماهية لوازمها لا ملزوماتها مع انها لا توجد بدون الماهية والماهية توجد
بدونها فالمزموم ما لا يوجد اللازم بدونه وان وجد هو بدون اللازم واللازم ما لا ينفك عن المزموم وعلماء البيان يجعلون معنى
المجاز على الانتقال من المزموم الى اللازم ومعنى الكناية على الانتقال من اللازم الى المزموم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع
والرديف فكل من الرقبة والراس ملزوم واصل يقتدر اليه الانسان ويتبعه في الوجود اه أى بخلاف الرقبة والراس فانها
لا يتبعان الانسان في الوجود بل يوجدان بدونه والضاحك بالفعل لا يوجد بدون الانسان والانسان يوجد بدونه وحينئذ
فالمراد بقوله ان تذكر من المتلازمين الخ التلازم باصطلاح الحكمة والبيان كما هو ظاهر خلافا لما في حواشى المختصر وعلى
هذا فالفرق بين المجاز والكناية حيث كان الانتقال فيها مما لا ينفك بخلاف المجاز انه في الكناية عبر بالمعنى الحقيقي لينتقل منه
الى المكى عنه فلا بد ان لا ينفك بخلاف المجاز فانه عبر بالمعنى المجازى ابتداء والقرينة كافية فيه تدبر

(قول الشارح) وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين حاصل ما قلنا من المحشى في تحرير عبارة التلويح ان
الضابط في كون المجاز من الطرفين أو من طرف لا يصح أن يكون الزوم لانه لو كان الزوم بمعنى امتناع الانفكاك كان
صحة المجاز من الطرفين ومن طرف واحد مضبوطة بان يقال ان كان امتناع الانفكاك من الجانبين يصح المجاز من الجانبين
وان كان من جانب واحد يصح من جانب واحد لكن معناه الانتقال في الجملة وهو كما يتحقق من المزموم الى اللازم يتحقق
من اللازم الى المزموم فكيف ينضبط صحة المجاز من الجانبين ومن جانب واحد مع تحقق العلاقة في الصورتين والانتقال
في الجملة فالضابط ان المزموم أصل لان الانتقال منه فهو معنى الانتقال واللازم فرع له لكون الانتقال اليه متفرعا عليه
فلا بد في المزموم من الاصلية وفي اللازم من الفرعية فان كانت الاصلية والفرعية من الجانبين صح المجاز من الجانبين كاملة
الفاعلية فانها أصل من جهة احتياج المعلول اليها وابتدائه عليها والمعلول المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلة الفاعلية والغاية
وان كانت معلولة للفاعل متأخرة عنه في الخارج الا انها في الذهن علة للعلة الفاعلية متقدمة عليها ولا جاز استعمال اسم
الاصل في الفرع دون المعكس اه واذا كان هذا هو الضابط لا يلزم أن يكون ما هو أصل متبوعا بمعنى أن يكون وجود غيره
ليس لذاته بل لمتبوعه ولا ما هو فرع تابع بمعنى ان يكون وجوده لغيره لا لذاته فورد ايراد الشارح

في الثبوت واستعمال الثبوت في الغيث (وهي) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) أى القسم الاول والثاني باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فنحن) أى من الاولى (ما هى معنى واحد) وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاريين بكل أبيض مخدّم (والطاعنين بمجامع الاضغان) المخدّم القاطم والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتفسير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه (كقولنا كناية عن الانسان حي مسنوى القامة عريض الاظفار) ويسمى هذا خاصة مركبة (وشرطهما) أى شرط هاتين الكناتيتين (الاختصاص بالمكنى منه) ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى

الاصول ، مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر (قوله ثلاثة أقسام) بحكم الاستقراء وتبعية موارد الكنابات كذا في شرحه للمفتاح فاختصاص القسم الثانى بالقسمة الى القرية والبعيدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقراء والا فاعقل يجوز قسمة كل منهما الى الاقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كما في المفتاح ليشمل ما اذا كان المكنى عنه ملزوما غير الموصوف كما في قوله تعالى (ليس كذله شيء) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكنى عنه نفي المثل ، وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ما هو بمنزلة كما اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه ، الى معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف المختص لا محالة قد يكون للشيء صفات اخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة اخرى فالقسم الثانى أو الى اختصاص الصفة به فالثالث (قوله عارض) بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غيرها لم تؤخذ الذات المعنية (قوله كناية) بمعنى مكنيا بها حال من مقول قولنا مقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى الكاف وحيد فثبوت يكون قوله حي مستوفى القامة عريض الاظفار بدلا عن القول أو بيانا له (قوله وجعل السكاكى الخ)

(قول المحشي) مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر لان المطر وجوده في الخارج ليس لذاته بل للنبات كما ان وجود طول النجاد خارجا ليس لذاته بل لطول القامة بخلاف النبات فان وجوده الخارجى لذاته لا لوجود المطر فعلى هذا المتبوع ما كان مقصود الوجود لذاته والتابع ما كان مقصود الوجود لغيره وهو مخالف للتفسير الذى نقلناه سابقا عن التلويح من ان المراد بالملزوم ما هو أصل يقتدر اليه التابع ويتبعه في الوجود الا ان يقال التبعية في الوجود لها اعتبارات وحاصل الايراد على هذا ان التبعية في الوجود لا توجد الا المطر فاللازم على هذا أن يطلق النبات على المطر مجازا دون العكس مع ان الاصوليين أطلقوا كلا على الآخر مجازاً نظراً للاتصال والفرعية في كل لا لللازمة والملزومية بهذا المعنى وحاصله على ما نقلناه عن التلويح منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما لانه يجوز بالثبت عن المطر مع ان الثبوت تابع في الوجود للمطر ومقتدر اليه في وجوده وهذا ما فهمه العصام في كلام الشارح (قول المحشي) وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل لكنه في معناه تبعية نفي مثل المثل لنفي المثل (قول المحشي) الى معناه المراد به المكنى عنه وفي

أعني ما هي معنى واحد قرينة والثانية أعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر أنه فسر القرينة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لو لم تكن متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوي القامة عريض الاختلاف الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك (الثانية) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قرينة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قرينة) والقرينة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاهه وطويل النجاد) ثم أشار الى الفرق بين الكنيتين أعني قولنا طويل نجاهه وقولنا طويل النجاد بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية تصريح ما يتضمن الصفة الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاهه وهند طويل نجاهها والزيدان طويل نجاههما والزيدون طويل نجاههم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلان النجاد والزيدون طوال النجاد فتوث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة

عبارته الكناية في هذا القسم تقرب تارة وتبعد اخرى فالقرينة هي ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض والبعيدة هي ان يتكلف اختصاصها بان تضم الى لازم آخر وآخر فلا اعتراض مبني على ان التعريفين المذكورين ، تعريف باللازم والقرينة والبعيدة ، بالمعنى الذي ذكره في القسم الثاني ومبنى الجواب جعلها تفسيرين للقرينة والبعيدة فاندفع ما قبل ان حمل اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره الشارح بعيد جداً لأن عبارة المفتاح صريحة في ان القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور في القسم الثاني (قوله ضرورة احتياجها الخ) لمشايتها الفعل (قوله على نوع تصريح) انما قال ذلك لان الدلالة على التصريح من حيث انه اسند اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة النجاد

نسخة انقطاع الى

(قول المحشي) يتكلف اختصاصها بان تضم الخ لان كلامنا من اللوازم غير مختص والمجموع مختص فضم اللوازم تكلف الاختصاص (قول المحشي) تعريف باللازم فانه يلزم من عدم الواسطة ظهور الاختصاص ومن الواسطة التكلف فيه فضم اللوازم المتسلسلة حتى يأتي الاختصاص بالصفة المطلوبة كالكرم في كثير الرماد تدبر (قول المحشي) بالمعنى الذي ذكره فتفسيره للقرب والبعد هو الحامل على جعل التعريف باللازم

الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب أعنى المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ
 خبراً أو حالا أو زمناً وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن
 الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه أو كانت غير هانحو زيد ايض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
 اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائدة الغلام فان
 قلت إذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت أنها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحاً كما ان قوله
 تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر * ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى
 ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف اليه
 واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد اسر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
 (او خفية) عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل وأعمال روية (كقولهم كناية
 عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
 ملزوم لها بحسب الاعتقاد لکن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس ينتقل
 منه الى أمر آخر ومن ذلك الأمر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادىء النظر وبهذا
 يتنازع عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية أعنى قولنا
 عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى
 الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة
 بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنية صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية
 قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة
 (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضيايف

(قوله الى ضمير المسبب الخ) أراد بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه الخ) يريد
 ان المعنى المكفى عنه في الكناية يكون مقصودا بالافادة ومناط الصدق والكذب وليس قولهم عريض الوسادة مقصودا
 منه بالذات اثبات عرض القفا بل لينقل منه الى الابله فيكون عرض القفا واسطة لا مكنيا عنه فلا تكون قريبة بل بعيدة
 فحينئذ لا يتم جواب الشارح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة الى معنى وقريبة بالنسبة الى آخر
 انما يصح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان يراد بالذات فيكون مناطا للصدق والكذب قل الشارح رحمه الله في
 شرحه للمفتاح ان الكناية عن الكناية انما تصح اذا صارت تلك الكناية شائعة ملحقة بالتصريح الان يدعى ان عريض القفا
 لكثرة استعماله في الابله صار ملحقا بالتصريح لكنه ينافي اعتراف السكاكي رحمه الله بان عريض القفا كناية خفية
 عن الابله (قوله المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا مذكورين صريحا أو أحدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع

فانه ينتقل من كثرة الرماذ الى كثرة احراق الحطب تحت القدر (ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التى قبلها (الى كثرة الطبايع ومنها الى كثرة الاكلة) جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء، وعليك بقتبع الامثلة فانها اكثر من أن تحصى (الثالثة) من أقسام الكناية الكناية (المطلوب بها نسبة) أى اثبات أمر لا مر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر إذ لا وجه له ههنا (كقوله) أى قول زياد الاعجم (ان السماحة والمروءة) أى كمال الرجولية (والندى) فى قبة ضربت على ابن الحشرج * فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا (فترك التصريح) باختصاصه بها (بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه) مجرور معطوف على أن يقول أى أو بمثل القول أو منصوب معطوف على مفعول ان يقول أى أو ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالإضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سمع ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمع كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى أمثلة القسم الثانى باعتبار اضافتها أو اسنادها الى الموصوف أو ضميره لا يرى ان حلول القامة الممكنة عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فى قولنا طويل نجاهه ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماذ وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها (الى الكناية بأن جعلها) أى بأن جعل تلك الصفات (فى قبة) تنبيه على أن محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة فتحدها الرؤساء (مضرورة عليه) أى على ابن الحشرج وإنما احتاج الى هذا

الكناية فى النسبة مع الكناية فى الموصوف أو الصفة أو كلاهما، مذكورين كناية فاجتمع الاقسام الثلاثة للكناية، فلاحتمالات العقلية سبعة واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع الاثنين وثلاثة منها منفردة ولا يبعد شيء منها لقصر فى الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح الخ) يعنى انه أراد ، التخصيص فى الاثبات لا التخصيص فى الثبوت (قوله ان السماحة الخ) السماحة جواز تردى كردن والمروءة مردي كردن والندا العطاء (قوله أى ثبوتها له) اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد فى يثبت أى يفيد أو يذكر مثلاً (قوله كما ان اختصاص الخ) متعلق بقوله فترك التصريح (قوله باعتبار اضافتها) أو اسنادها الى الموصوف كما فى قولك هل طويل

(قول الشارح) وبه يعرف الخ أى بالامثلة السابقة فان مدلولها الثبوت لا الاختصاص

(قول المحشى) فلاحتمالات العقلية أى لا العقلية

(قول المحشى) التخصيص فى الاثبات بان قصر اثباته تلك الصفة عليه أى ذكره مثبته له دون غيره وهو لا ينافى الثبوت لغيره

لوجود ذوى قباب في الدنيا كثيرين فأعاد أثبات الصفات المذكورة له لأنه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد ثبت له (نحوه) أي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كفى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا إشارة الى دفع ما توهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعنى طويل نجاهه بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاه اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاه تصريح بأثبات الطول للنجاه وهو قائم مقام طول القامة له فاذا صرح باضافة النجاه الى ضمير زيد كان ذلك تصريحاً بأثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحاً بأثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم أيضاً أكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معنا كما في قولنا يكتر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنياتان احدهما المطلوب بها

نجاه زيد او هل طويل النجاه زيد واما مثال الاضافة والاسناد الى ضمير الموصوف فما ذكره بقوله الا ترى الخ (قوله اذا اثبتت الاضراح) أي الأمر الذي لا يقوم بنفسه (قوله قولهم المجد بين ثوبيه الخ) المجد نيل الشرف والكرم لا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من ان يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل ، كذا قيل (قوله بل كفى عن ذلك الخ) وذلك لأنه اذا كان المجد والكرم بين ثوبيه لابد أن يكونا قائمين بما يحيط به الثوبان لامتناع قيامهما بهما معاً ومعلوم ان المحيط بثوبيه لا يكون الا كذلك فيكون قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى النجاه الخ) خلاصته انه لم يستند المجد الى الثوبين كما اسند الطول الى النجاه وجعل النجاه فاعلاً له في المعنى ، ولو قدر الاسناد بان يقال زيد ماجد ثوباه لم يكن كناية لأنه لابد من تصوير المعنى الحقيقي لانتقل منه وههنا لامعنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح

(قل السبد) بل كنياتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له (أقول) واذا قيل يكتر الرماد في ساحة العالم واريده به زيد بناء على اشتهاره بالعالم واختصاصه به في الجملة كان هناك ثلاث كنيات احدها عن الصفة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكره والثالثة عن الموصوف نفسه أعنى زيدا

(قول المحشي) كذا قيل قائله العصام لكن فيه أولاً يكون الخ فعل الاول نيله ولو من جهة نفسه او امهاته وعلى الثاني لابد أن يكون من جهة الآباء وقوله والكرم الخ بيان للكرم والحسب كما ان الاول بيان للمجد وعلى التعريف الاول للمجد يكون بينه وبين الكرم والحسب عموم وخصوص لان المجد عليه قد يكون من جهة الام وكذا على الثاني وهو ظاهر وعبرة السيد في شرح المفتاح المجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه (قول المحشي) ولو قدر الاسناد الخ كانه اعتراض على ما يفيد الشارح

نفس الصفة وهي كثرة الرماذ والثانية المطلوب بها نسبة المضافية اليه وهي جعلها في ساحتها ليفيد اثباتها له (والموصوف في هذين القسمين) أعنى الثانى والثالث (قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فانه كناية عن نفي صفة لاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر أيضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الذي بالضم ناحيته من أي وجه حيثه يقال نظرت اليه عن عرض وعرض أي من جانب وناحية (قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو اهم وفيه نظر (والمناسب للعرضية التعريض) اي الكناية إذا كانت

المفتاح الشريفي (قوله عن المؤذى) أي المعين واما في الاسلام عن المؤذى المطلق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد القصر فيفيد ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه (قوله وهذا كناية الخ) فن في اعتقاد الحل بهذه العبارة من نفسه يدل على ثبوته لفكره على ما عرفت في . ما أنا قلت فيكون كناية ، عن ثبوت حل الخمر لفكره واعتقاد حل الخمر كناية عن الكفر فيجتمع فيه . الكنيتان (قوله ولا يخفى الخ) هذا تنبيه على ان المصنف رحمه الله تعالى قد اطلق ان الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على إطلاقه بل عدم الذكر في القسم الثاني مما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثاني والثالث واما اذا صرح فذكر الموصوف واجب كذا نقل عنه (قوله مع عدم ذكر الموصوف) أي لافظا ولا تقديرا فلا يرد ان قولنا نعم كثير الرماذ في جواب من قل هل زيد مضاف كناية عن الصفة مع عدم ذكر الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو اعم الخ) (الظاهر

(قال السيد) وقد يكون غير مذكور الى آخره (أقول) المثال الاول أعنى قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده قد صرح فيه بالصفة أعنى الاسلام وكنى عن نسبتها بالانتماء الى المؤذى الذي لم يذكر في الكلام بحصر الاسلام في غير المؤذى والمثال الثاني أعنى قولك انا لا اعتقد حل الخمر قد كنى فيه عن الصفة أعنى الكفر باعتقاد حل الخمر وكنى عن اثباتها لموصوف غير مذكور في الكلام بحصر عدم اعتقاد حلها في المتكلم واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني من الكناية مستلزما للقسم الثالث كما ذكره دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها مع عدم ذكر الموصوف (قول المحشي) مصرح به لان مدلول عبارة القصر ان المسلم لا يتجاوز من سلم المسلمون منه الى غيره كما قال

(قول المحشي) في ما أنا قلت المثال من قبيل انا ما قلت

(قول المحشي) عن ثبوت حل الخمر أي اعتقاده

(قول المحشي) للكنيتان أي المطلوب بها نسبة والمطلوب بها صفة

عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان إذ قلت قولاً وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وزيد جانباً آخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشف الكناية اب تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً يدل به على شئ لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسر عليك فكانه

ان الضمير واجم الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض يوجب استدر لك قوله وامالة مما ذكر ويرد عليه ان عموم ما سوي التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر ان قسم الشئ يجوز أن يكون أعم كما صر في بحث المجاز المركب وليس بشئ لان هذا خلاف التحقيق ولو سلم فيكفي للمدول من لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يعتمد على فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق لهذا المقام فيلزم كونها اقساماً لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام انه فرق بين النصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير لعارضية كما يدل عليه عبارة المحتاج (قوله ومنه المعارض) في جمع الجوار في الحديث ان في المعارض لسعة عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف النصريح من القول في تفسيرها بالتورية تجوز والمراد ما يوردى به في تاج السهقي التورية به شيدن جز را باوه كردن جيزي ديكر مأخوذ من وراء الشئ كأنك تركت الشئ الذي

(قال السيد) وقال صاحب الكشف الكناية أن يذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له الى آخره (اقول) ذكر هذا جواباً عن قوله فان قلت أى فرق بين الكناية والتعريض قل صاحب الكشف المقصود بين الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة الى ما لم توضع له من السياق والتحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقام له المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعاً وفي التعريض هما مقصود ان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجزاً أو كناية المعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطالب مع المكنى عنه معنى آخر فلاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصوداً والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق وهذا وقد يتفق عارض بمحمل المجاز في حكم حقيقة مستعملة كما في المقولات والكناية في حكم المصرح به كما في الاستواء على العرش وسط اليد وبجمل الاتفات في التعريض نحو المعرض به نحو (ولا تكملوا أول كافر به) فلا ينتقض نقضا على الاصل هذه عبارته وأقول ذكر اول الفرق بين الكناية والتعريض بما يقتضيه ظاهر كلام العلامة فان ذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له حاصله استعمال اللفظ في غير ما وضع له وذكر شئ يدل به على شئ لم يذكره يفهم منه ان الشئ الاول مذكور بلفظه الموضوع له لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق وفهم منه أيضاً ان الشئ الثاني لم يستعمل فيه اللفظ والالكان مذكوراً في الجملة فلذلك قل وحاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة الى ما لم يوضع له من السياق وكلام ابن الاثير اعنى قوله والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي بل من جهة التلويح والإشارة يدل أيضاً على ان المعنى التعريض لم يستعمل فيه اللفظ بل هو مدلول عليه إشارة وسياقاً بل تسميته تلويحاً يلوح منه ذلك وكذلك تسميته تريضاً باني منه ولذلك قيل هو امالة الكلام الى عرض أى جانب يدل على المقصود وحق ثانياً الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض وقيد الحقيقة بالمجردة أى المفردة احترازاً عن

امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد و قال ابن الاثير في المثل
بليك ونحوه (قوله ويسمى التلويح) فالتعريض والتلويح عند صاحب الكشف بمعنى واحد بخلاف السكائي
الكنائية ذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد فيها المعنى الحقيقي أيضاً اذ يجوز ارادته وقد فصل الشارح في تعريف
الكنائية هذا المعنى وبين ما هو الحق فيه وجمل اعنى صاحب الكشف التعريض اعم مما ذكره أولاً وحاصله ان المعنى هو
ان المعنى التعريضي مقصود من الكلام اشارة وسباق لا استعمالاً فجاز أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي
أو المكني عنه وقد دل به أى بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعنى على مقصود آخر يعاين الامالة الى عرض فالتعريض
يجمع كلا من الحقيقة والمجاز والكنائية وقوله في الكناية العرضية يطالب مع المكني عنه آخر يريد به ان الكناية اذا كانت
تعريضية كان هناك وراء المعنى الاصل والمعنى المكني عنه معنى آخر مقصود يعاين التلويح والاشارة وكان المعنى لمكني
عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم هو من سلم المسلمون من لسانه
و يده وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الاصل ههنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده
ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذى مطلقاً وهذا هو المعنى المكني عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به
المقصود من الكلام سابقاً فهو نفي الاسلام عن المؤذى المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويظهر ان الكناية بالنسبة
الى المعنى المكني عنه لا تكون تعريضاً قطعاً ولازم أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلانه
وهكذا المجاز والحقيقة أيضاً وقوله وقد ينفق الى آخره يعنى ان المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك
لا يخرج عن كونه مجازاً ومستعملاً في غير ما وضع له نظراً الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد يصير بسبب كثرة الاستعمال
في المعنى المكني عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصل فيستعمل حيث لا يتصور فيه
اصلاً كالاستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجاز
متفرعاً على الكناية وقد تحققت وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود
الاصل وهو المستعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً في أصله كقوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه
تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصل ههنا دون المعنى الحقيقي
واذ قد تقرر ان اللفظ بالقياس الى المعنى المعرض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في
ذلك المعنى واشتراطه في تلك الامور فقول السكائي ان التعريض قد يكون تارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل
المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما يتبادر الهم اليه مما نقله المصنف عنه وصرح
به الشارح وايدى بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد من أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية وقد غفل
عن مقتضات التراكيب فن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لانها مقصودة تبعاً
لا اصالة فلا يكون مستعملاً فيها والمعنى المعرض به وان كان مقصوداً أصلياً الا انه ليس مقصوداً من اللفظ حتى يكون
مستعملاً فيه وانما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والاشارة وقد صرح ابن الاثير بن التعريض لا يكون حقيقة في المعنى
المعرض به ولا مجازاً حيث قال هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي وحيث قل فانه تعرض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وقد أشار الى انه لا يكون كناية فيه أيضاً حيث قال الكناية مادل على معنى

السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والركب والتعريض هو اللفظ لدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أى جانبه (ولغيرها) أى والمناسب لغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب وممزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب لغيرها (ن قلت) الوسائط (مع خفاء) في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كما في قوله، أو ما رأيت المجد التي وحله، في آل طاحنة ثم لم يتحول (الابناء) والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازاً كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انساناً مع المخاطب دونه) نى لا تريد المخاطب (وان أردتهما) أى المخاطب وانساناً آخر معه جميعاً (كان كناية) لانك أردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره مما والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما) أى في الصورتين (من قرينة) دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده

رحمه الله (قوله يجوز حمله الخ) أى يجوز حمل ذلك المعنى على جانبي الحقيقة والمجازى . أى على كونه موضوعاً له وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالاً من ضمير دل أى يجوز حمل ذلك اللفظ وزاد لفظ الجانب ولم يقل على الحقيقة والمجاز . لأن الكناية ليست بحقيقة ولا مجاز وازاد بالوصف الجامع بينهما أى بين الجانبين كون اللفظ معينا لهما لاحدهما بلا قرينة والاخر بقرينة (قوله لامن جهة الخ) لم يتعرض للوضع الكنائى لأنه بالنسبة الى المعنى الموضوع له حقيقي وبالنسبة الى غير الموضوع له مجازي فهو داخل في الوضع الحقيقي والمجازى (قوله باللفظ المركب) لانه اذا لم تكن دلالة اللفظ بالوضع الحقيقي والمجازي تكون دلالاته عليه بسوق اللفظ المركب (قوله ان قلت الوسائط) بمعنى عدم الكثرة فيتناول ما لا واسطة فيه (قوله او ما رأيت المجد الخ) القاء المجد الرجل على آل طاحنة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية

يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بل أراد السكاكي به ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيين معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد به المعنى التعريضى فقط فقولك آذيتني فستعرف اذا أردت به تهديد المخاطب وتهديد غيره معا كان على سبيل الكناية في ارادة المعنيين الا ان الاول مراد باللفظ والثاني بالسياق واذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على سبيل المجاز في ان المقصود هو هذا المعنى وحده ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً لما مر وللتنبية على هذا المعنى زاد في التركيب لفظ السبيل والله الهادى الى سواء السبيل

(قول المحشي) أى على كونه موضوعاً له هذا هو جانب الحقيقة أى جهتها وقوله وزاد لفظ الجانب أى على الاحتمال الثاني (قول المحشي) لان الكناية ليست بحقيقة الخ أى ليست حقيقة خالصة ولا مجازاً خالصاً بل جامعة لهما كما ذكره بعد (قول المحشي) بالوضع الحقيقي والمجازى أى سواء كان الموضوع واحداً مفرداً أو مركباً

ليكون مجازاً وفي الثانية كلاهما جميعاً ليكون كناية وهما بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال

عن نسبة المجد اليهم فهو كناية بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبيها للمجد بالانسان الراحل * قال قدس سره لموضوع له من نفس اللفظ حقيقة * كما في قولك است انا بجاهل اذا قصد التعريض بشخص معين بالجهل أو مجازاً كما في قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) فانه . قصد به التعريض . بكونوا أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيهم عن السبق في الكفر أو كناية كما مر في قوله عليه السلام (لمسلم من سلم المسلمون منه) اذا . قصد به التعريض بنفي الاسلام عن المؤذي المعين * قال قدس سره والمعرض به من السياق ، * وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كلا منهما يكون في المركب الا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي يستعمله فيه * قال قدس سره مذكور بلفظه الموضوع له * أي بالوضع الحقيقي كما يدل عليه قوله لانه الاصل الخ . والصواب ان يقال الموضوع له بالوضع الحقيقي أو المجازي كما في عبارة المثل السائر ليوافق قوله الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية فان الموضوع له فيه أهم وليوافق قوله لم يذكره فانه لاسلب الكلّي أي لم يذكره أصلاً لاحقيقة ولا مجازاً

(قول المحشي) قصد به التعريض بكونوا أول مؤمن به الخ يعني ان هذا هو المعنى المعرض به وهو المعنى المجازي بعينه لامتناع المعنى الحقيقي وهذا على مختار المحشي من ان المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ لا مفهوم من سياق الكلام وقوله أو كناية كما مر في قوله عليه السلام الخ نفي الاسلام عن المؤذي المعين هو المعنى المكّنّي عنه كما سبق للمحشي مخالفاً للسيد راداً عليه كون المعنى المكّنّي عنه هو نفيه عن المؤذي مطلقاً بأن ذلك مفهوم صريحاً من تعريف لمسند اليه وسبائي رد كون نفيه عن المؤذي المعين مفهوماً من سياق الكلام فالخاصل ان المعنى التعريضي عند المحشي إما نفس المعنى الكنائي أو المجازي والسيد يقول ان المعنى الكنائي في الحديث نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً والتعريض نفيه عن المعين والآية مراد من سياقها المعنى التعريضي ولا يراد منها المعنى الحقيقي أصلاً ويحتمل انه جازي السيد هنا ويكون المعنى التعريضي في الآية هو ما ذكره والمعنى المجازي المستعمل فيه اللفظ المنفي عن المسارعة في الكفر به فان المسارعة فيه لازمة لتكون أول كافر والمعنى التعريضي في الحديث هو ما ذكره والمعنى الكنائي نفي الاسلام عن المؤذي مطلقاً كما ذكره السيد هذا وكلام المحشي في حاشية القاضي صريح فيما قلنا أولاً حيث قال ان التعريض في هذه الآية على سبيل المجاز لانه قصد بها المعنى التعريضي وحده وسبائي عنه في هذه الحاشية معنى كونه على سبيل المجاز بأن أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية فتدبر

(قول المحشي) بكونوا أول مؤمن به فانه المعنى المفيد للحرمة تعريض عن الامر المفيد للوجوب أي كونوا أول مؤمن به فان فاتكم الاولية فيه فلا يفوتكم الايمان كيلا تكونوا في غاية الخسران فبذلك دعوتهم الى الايمان على أبلغ وجه فاندفع ما قيل ان هذا لا يجب تكليف بالاطلاق لسبق جمع من أهل مكة بالايمان عليهم كذا في حاشية القاضي ولو قال كما قال السيد فيما يأتي انه تعريض بانه كان عليهم أن يؤمنوا قبل كل احد لمسلم مما ذكر بلا تكلف تدبر

(قول المحشي) وبهذا يمتاز الخ هذا على رأي السيد أما المحشي فلا يسلم انه من السياق

(قول المحشي) والصواب أن يقول أي السيد وحينئذ لا يكون في التحقيق الا التمهيل

* قال قدس سره أو يجوز * أشار بكلمة أو الى الطريقين المذكورين سابقاً في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كما يدل عليه عبارة ابن الاثير أيضاً * قال قدس سره وجعل صاحب الكشف التعريض الخ * لايحتمل ان التعميم موقوف على ان يراد بالموضوع له أعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاولى أن يحمل قوله فيما وضع له على المعنى العام ليتوافق الكلامان * قال قدس سره لا استعمالاً * فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال انا لا نقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتي يكون الغرض الاصل طلب دلالتها عليه انتهى فاذا كان المعنى التعريضي مقصوداً من الكلام كان دلالاته عليه غرضاً أصلياً ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعاً لشيء آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للركب لا لفرداته . كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام اشارة وبين المقصود منه استعمالاً ، مشكل * قال قدس سره ويلزمه الخ * لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السليبي * قال قدس سره فهو نفى الاسلام عن المؤذى المعين * فيه ان كونه مقصوداً من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق : بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصوداً من نفس الكلام وكون المعنى التعريضي مقصوداً من سياق الكلام * قال قدس سره وقد ظهر بطلانه * هذه دعوى بلا دليل * نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب الكشف وابن الاثير * قال قدس سره وهكذا الجزأ والحقيقة * أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيقي * قال قدس سره دون المعنى الحقيقي * لما عرفت انه لا فائدة في النهي عنه لسبق المشركون بالكفر عليهم * قال قدس سره وقد غفل عن مستنبطات التراكيب الخ * فيه ان المستنبطات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة . من غير تعلق قصد المتكلم لها ومعنى قول الشارح رحمه الله لانه يؤدي الى أن يكون كلام الخ ان مقاله العلامة من ان آذيتني فستعرف ، حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى ان يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية . قاله قول بانه غفل عن مستنبطات التراكيب غفلة عن مراده نظراً الى الظاهر * قال قدس سره بل أراد الخ * لايحتمل انه انما يتم اذا لم يكن التعريض مستعملاً في المرض به والظاهر من كلام السكاكي رحمه الله خلافه فانه جعل التعريض أولاً قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض ثم قل في آخر بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين الخ وعرفنا ان الكناية تنوع الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض واذا كان التعريض قسماً من الكناية كان اللفظ مستعملاً في المعنى المرضي

(قول المحشى) كالتمثيل والفرق بينهما اعتبار المشابهة في التمثيل دون التعريض

(قول المحشى) مشكل قد يقال لا اشكال والفرق ان التعريض بدلالة المقام وسياق الكلام حتى انه يتمكن من

انكاره بخلاف المستعمل فيه الكلام

(قول المحشى) لزوم الجزء للكل فهو مدلول الكلام صريحاً لا كناية خلافاً للسيد

(قول المحشى) نعم ظهر مما سبق الخ أي ونحن لانسله بل نطالب بالفرق كما سبق

(قول المحشى) من غير قصد المتكلم بها والا كانت مدلولاً مطابقاً مقصوداً لا ان التركيب استنبهها

(قول المحشى) حين استعماله في غير المخاطب الخ أي كما صرح به العلامة في عبارته المنقولة في الشارح

الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هي موضوع له مراداً منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية بل الحق ان الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردة به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً واما فرضاً وتقديراً كان مجازاً

به فلا يصح توجيهه قدس سره (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عبارته نص عليه العلامة لان قولنا (المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه) لتحقيق الزوم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان . عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجازان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط (قوله اذ لا يتصور الخ) فيه انه يجوز أن يقل انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما في رأيت أسداً يرمى انتقل من الأسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين (قوله وهو الذي قصده الخ) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه المفتاح حيث قل ، يريد به ان بينه وبين الكناية عموماً من وجه لصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعيين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجزاً لا كناية وفيه بحث لان كون التعريض أخص من الكناية وتحقيقها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى تعريض وتلحق ورمز وايماء وشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى ان معنى عبارة السكاكي رحمه الله ان التعريض أى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز بان أريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان أريد به كلا المعنيين أحدهما قصداً ولاخر تبعاً (قوله كان كناية) ، فيه أن مبنى الكناية

(قول المحشى) عن مطلق المؤذى هذا هو المعنى الحقيقي كما مر للمحشى خلافاً للسيد

(قول المحشى) يريد أن بينه وبين الكناية الخ حاصله ان المعنى التعريضى عند السكاكي اما ان يكون هو المعنى المكنى عنه أو المنجز به وتقدم عن السيد انه مغاير لها والمعنى الحقيقي مقصود من السياق لأن اللفظ وعند المحشى رحمه الله كما افاده بقوله وعندى الخ انه دائماً هو المكنى عنه قد يراد مع غيره وقد يراد وحده فتدبر

(قول المحشى) فيه ان الكناية الخ أى عند السكاكي

﴿ فصل ﴾

(اطبق البلاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببيئته) فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان لزوم في سائر انواع المجاز (و) اطبقوا ايضا (على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية) ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخيلية والمكنى عنها ليست من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ أن واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد مخالفا له بل لانه يفيد تأكيداً لاثبات المعنى لا يفيد خلافاً فليست مزنة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والاسد سواء

على الانتقال من اللازم الى الملزوم وفيما نحن فيه الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يدل عليه قوله ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء ، (قوله اطبق البلاء) أى العالمين بالاصطلاحات وغيرهم من البلاء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا عالمين بلفظ المجاز والكناية والحقيقة والاستعارة والتشبيه لكنهم عالمون بمعانيها (قوله ان المجاز) أى المجاز المفيد فان غير المفيد مجرد تسمية في اللغة (قوله ابلغ) أى يكون كل منهما بالغاً الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كان مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية اكثر بلاغة منهما بل لا يكون باغياً وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم استعمال اشتقاق افعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول لان معنى المبالغة على ما في التاج علو كorden دركارى فعنى الابلغ بولغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) اما في المجاز فظاهر واما في الكناية فلان اللازم اذا لم يصبر مساويا للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه كما مر فالمراد بالملزوم . الملزوم في الذهن وان كان لازماً في الخارج (قوله وانما الاشكال الخ) يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم ، اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع المجاز مشكل سيما فيما تكون العلاقة التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح رحمه الله قد بين فيما سبق عند بيان للعلاقات ان اللزوم متحقق في جميع اقسام المجاز فلا اشكال لان ما سبق بيان اللزوم للذهنى الذى هو مناط الانتقال والمراد ههنا اللزوم الخارجى (قوله لانها نوع الخ) فقوله الاستعارة ابلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتماماً بشأنه لانها العمدة من انواع المجاز وعليها مدار البلاغة وقيل الاستعارة ابلغ من التشبيه لاشتمالها على ادعاء كون المشبه من جنس المشبه به وهذا الوجه يختص بالاستعارة . سوى كونه نوعاً من المجاز (قوله بل لانه الخ) عطاف على ما قبله بحسب التوهم كانه قيل

(قول المحشى) الملزوم في الذهن ولو بالقرينة فانها تجعل اللازم ولو اعم في نفسه ملزوماً بسببها

(قول المحشى) اذا كان اللزوم بينهما في الخارج اما اذا كان اللزوم بينهما في الذهن فوجود الملزوم فيه خارجاً لا يستلزم وجود لازمه فيه كما هو المقصود في الكناية كما في اطلاق الغيث على النبات والسبب في ذلك ان اللزوم للذهنى قد يكون قرينة أو تنزيل كما في التضاد وكلاهما لا يستلزم الوجود الخارجى

(قول المحشى) سوى كونه نوعاً فانه غير مختص بها وحينئذ لا يكون من عطاف الخصاص نظراً لوجه الا بلفظه

في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل التفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست تفضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعتراض المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه التشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت أسداً يفيد للمرء شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد لأن الاول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسداً بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً كالأسد بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبغ لان واحداً من هذه الأمور الخ (بل لانه الخ) (قوله أن يكون في المشبه به أتم) فاستعارته للمشبه تفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قيل أن قوله بأن الاستعارة أصلها التشبيه لا يدخل له في الاعتراض (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح السلب الكلي (قوله بأن مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع الإيجاب الكلي لا السلب الكلي وإن كان ظاهر العبارة لا يفيد (قوله وهذا وهم من المصنف بل مراده الخ) خلاصة الوجهين أن المصنف

(قول الشارح) بل معنى كلام الشيخ الخ أي وهذا لا ينافي أفادة المجاز معنى أتم مما يفيد التشبيه وإنما انحصر الشيخ

على أفادة التوكيد لانه المطرد في كل صورة بخلاف أفادة الزيادة فلا بد في جواب الشارح مما ذكره المصنف تأمل (قال السيد) بل معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلنا رأيت أسداً بري فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد (أقول) العبارات لا تنفيد ثبوت معانيها في نفس الأمر لان دلالتها على المعاني ليست دلالة عقلية قطعية لا تنبع تخلف المعاني عنها بل هي دلالة وضعية يبرز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبه ولكنهم تعرضوا له في نظير دفعا لما يتوهم من تعريضه باحتمال الصدق والكذب من أن احتماله لهما على السواء وبينوا أن كذبه إنما هو بخلاف مدلوله عنه ثم حمل كلام الشيخ على أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتعريض ليس باعتبار أن الاستعارة والكناية توجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى مثلاً مما لا يناسب المقام إذ لا يذهب وهم إلى ذلك حتى يدفع بأنهما لا توجبان ثبوت أصل الشجاعة وأصل القرى في الواقع فكيف يتصور إيجابهما الزيادة فيهما بل نقول نفى إيجابهما لثبوت الزيادة في الواقع يوم إيجابهما لثبوت أصل المعنى فيه والإنصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وهو المناسب لهذا المقام إذ ربما يتوهم أن الابلغية باعتبار دلالة إحدى العبارتين على معنى زائد لا تدل عليه الأخرى فدفع ذلك وبين أن الابلغية باعتبار تأكيد الدلالة وقوتها وهو معنى ما قيل أن المجاز والكناية كدعوي الشيء بيينة لا باعتبار

له في الواقع زيادة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساوية للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معني كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماذ فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله أعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله ، وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله ،

رحمه الله تعالى حمل قول الشيخ بفيد زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح رحمه الله تعالى حمله على الزيادة في الواقع (قوله ان المساواة في الأول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في النسخة الصحيحة وهو المطابق لما في دلائل الاعجاز وهو الظاهر اذ ينتقل في المجاز أولا الى المعنى الحقيقي ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة ينتقل من اللفظ الى المعنى وانما كان للعلم من طريق المعنى مزية على العلم من طريق اللفظ لأن في الأول يفهم المقصود بالدلالة العقلية لانه ينتقل فيه من المعلوم الى اللازم وهي أقوى من الدلالة اللفظية وفي كثير من النسخ لانه يعلم

زيادة في مدلول احدهما ولذلك صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن قولنا رأيت اسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما ادعاه من عدم افادة الاستعارة زيادة في المعنى وحينئذ يرجع عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضاً واما قول الشيخ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر اه فعليه ان يبين ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلاف وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة والنقصان فان معنى كثرة القرى معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه قارة باللفظ الموضوع بازائه ويكنى عنه أخرى بكثرة الرماذ فيعلم في الاول من اللفظ وفي الثاني بطريق المعنى وكذلك معنى مساواة الاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه بلفظه أو دل عليه من حيث المعنى بجعله اسدا فالفهوم من احدى العبارتين هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير زيادة ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة دلالة وتأكيدها كما بينا وعلى هذا فكلام الشيخ أولا وآخره على ما فهمه المصنف كلام صحيح جزل وتلك الخلدشة مدفوعة بما ذكره واما على ما فهمه الشارح فهو على ما ترى من الركافة والفساد وانما وقع له الاشتباه من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى في نفسه فتوهم انه أراد تغييره زيادة ونقصانا بحسب الثبوت والاعتقاد في نفس الامر وهو سهو بل أراد تغييره في نفسه بان يفهم من احدى العبارتين زيادة في المعنى لا يفهم من الاخرى كما ذكرنا وانما قال في نفسه احترازا عن اختلاف الدلالة عليه أي المفهوم في نفسه واحد غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان اتشبيع ساقط وان المغلط غلط والله المأمور للصواب واليه المرجع والمآب

الفن الثالث علم البديع

(وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلاتها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكلام فى قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقوله (بعد رعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح لدلالة) أى بالخلو

فى الأول من طريق اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى وتوجيهه ان فى الأول احتمال لفظ لمشبه به فى المشبه فتعلم المساواة من اللفظ وفى الثانى تعلم المساواة من طريق المعنى فان معنى الثانى المساواة ، ولا دليل للفظ عليها ولا شك ان فى الأول مزية على الثانى (قوله الفن الثالث الخ) قد سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه فى قوله الفن الاول علم المعانى (قوله أى يتصور معانيها الخ) يعنى ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو نفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما فى تعريف العلمين السابقين . اذ ليس فى علم البديع الا تصورات المحسنات وبيان حدودها وتفصيلها فهو علم تبين فيه مفهومات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها فليس فيه مسألة فضلا عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان ولم يجعله علما برأسه فالمعرفة . بمعنى الادراك التصورى كما أن العلم قد يطلق على الادراك التصديقى مناسبا لما تسمعه من أئمة اللغة من أن معرفة تعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قولوا من أن لكل علم مسائل فانما هو فى العلوم الحكمية وأما العلوم الشرعية فلا يتأني فى جميعها ذلك فان اللغة ليس الا ذكر اللفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير . والحديث (قوله اشارة الخ) يجعل الاضافة للمهد كما هو الاصل (قوله أى الخلو عن التعقيد المعنوى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي

(قال السيد) الفن الثالث علم البديع (أقول) يسمى البديع بديعاً لكونه باحثاً عن الامور المستغربة (قل السيد) فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب (أقول) قد مر فى تحقيق معنى التعريف أن الاضافة كاللام فى الاشارة الى المعهود والجنس وما يتفرع عليه والمناسب ههنا أن نجعل الاضافة للمهد لما سذكروه (قال السيد) أى الخلو عن التعقيد المعنوى (أقول) كانه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى مع انه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكر فى صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة الى علم المعانى فيكون تذييها على أن رتبة هذا الفن بعدها فقوله بعد ههنا بمنزلة قوله ويتبعها وجوه آخر وقد علم بذلك أيضاً أن وضوح الدلالة المذكورة فى تعريف البيان يجب حملها على الخلو عن التعقيد المعنوى اعتماداً على ما سبق فى مباحث المقدمة فتأمل (قول الشارح) فوجوه تحسين الخ تفريع على ما علم من كونه ليس علماً ذا مسائل كما يؤخذ من المحشى (قول المحشى) ولا دليل فى اللفظ أى من جهة خصوصية وضعه كما كان فى لفظ اسد (قول المحشى) يعنى ليس الخرد على العصام (قول المحشى) اذ ليس فى علم البديع الخ أى المقصود منه ذلك ولما الحكم عليها بكونه محسنة أو من المحسنات فليس من البديع بل علم مما سبق وما هنا يبين لما صدقته

(قول المحشى) بمعنى لا ادراك التصورى سواء كان المدرك كلياً أو جزئياً وان شاعت فى الجزئات (قول المحشى) قد يطلق أى يخص بذلك وان كان فى أصله عاماً للتصديق والتصوير (قول المحشى) والحديث أى تفسيره

عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدر على اعتناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون
داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والتحوّل انه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس

لكونه ضلّا بوضوح الدلالة به ليختص علم البيان (قوله للتنبيه الخ) أى لتذكير ما علم من قوله وتنبهوا وحوه آخر الخ (قوله
احترازا عما يكون داخلا في البلاغة) وهو المطابقة ووضوح الدلالة اعنى الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن الغرابة وعن
مخالفة القياس وعن ضعف التأليف وعن التنافر اما عن المطابقة ووضوح الدلالة فلان الشيء لا يكون بعد نفسه واما عن
البوقى فلانها ليست بعد المطابقة ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها . لكونه داخلا في البلاغة ليس تابعا لها في ايراث
الحسن الذاتي (قوله لانه يدخل الخ) داليل لقوله ولا يجوز الخ أى يدخل حين اريد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل
بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس ظرفا مستقرا
اذ المحسنات التابعة ليس حصولها بعد المطابقة والوضوح فلا يشملها التعريف فهو ظرف لغو متعلق بالتحسين ولا شك ان
وجوه التحسين ما عدا المطابقة والوضوح مما يوجب الفصاحة بعد المطابقة والوضوح لما مر في المقدمة من ان الكلام الذى ليس
مطابقا لمقتضى الحال وان كان فصيحيا ملتقى بأصوات الحيوانات ليس له حسن عند البلاغ . فالمحسنات الداخلة في البلاغة

(قل السيد) لانه يدخل فيها الى آخره (أقول) أى في وجوه تحسين الكلام حينئذ أى حين يراد بها مفهومها
الاعم بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا بل نقول لا يفرج منها الا مطابقة مقتضى
الحال والخلو عن التعقيد مطلقا بان يجرى وضوح الدلالة أيضا على مفهومه المتبادر فيبقى الخلو عن التنافر بين الحروف أو
الكلمات والخلو عن مخالفة القياس والخلو عن ضعف التأليف كلها مندرجة فيها مع انها ليست من علم البديع وأما الخلو عن
الغرابة فيمكن ادراجه في وضوح الدلالة

(قول المحشى) ليختص بعلم البيان لانه لا يحتز به الا عن التعقيد المعنوي بخلاف اللفظى لان سببه قد يكون ضعف
التأليف وقد يكون بجمع أمور كل منها موافق للقياس لكن باجتماعها يحصل التعقيد اللفظى كما تقدم في الشارح
(قول المحشى) لكونه داخلا في البلاغة الخ لان البلاغة هى مجموع المطابقة والوضوح وهذه البوقى فلا يكون بعضها
تابعا لبعض وسيأتى للمحشى منع هذا بقوله ولا شك الخ وانما ذكره ههنا توجيهها للاحتراز في كلام القائل بان المراد بوجوه
التحسين المفهوم الاعم الشامل فهذا هو وجه الاحتراز الذى خفي

(قول المحشى) ولا شك ان تحسين الخ هذا مع ما بنى هو عليه من ان الظرف لغو هو وجه الدخول الذى خفي أيضا
قوله الذى ليس مطابقا كانه ادخل وضوح الدلالة في المطابقة لتعلق الدلالة بالمعنى المطابقى تدبر
(قول المحشى) ولا شك ان تحسين ما عدا المطابقة والوضوح الى قوله بعد المطابق أى انما يحسن بعد المطابقة

والوضوح فقوله بعد ظرف لغو لتحسين

من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام ، كالتخلو عن التنافر مثلاً مع أنه ليس من علم البديع (وهي) أي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) أي راجع إلى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وإن كان بعضها لا يتخلو عن تحسين اللفظ (ولفظي) راجع إلى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني ولا لفاظتوابع وقوالب لها فقال (أما المعنوي) فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون (فنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضاً) والتطابق والتكافؤ أيضاً (وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة) يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الاصرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية اختلاف كالسواد والبياض بل أهم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الايجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاييف أو ما يشبه شيئاً من ذلك على ما سيجي من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظاً وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرد أي له

سوى المطابقة والوضوح ، وإن كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود ، تابعة لها في تحسين الكلام قد دخل كلا في التعريف فافهم فانه خفي على الناظرين وجه الاحتراز ووجه الدخول (قوله كالتخلو عن التنافر مثلاً) أراد به التخلو عن الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف فإن كلا تدخل في وجوه التحسين على تقدير حملها على مفهومها الشامل كما عرفت في الاضراب الذي ذكره السيد بقوله بل تقول الخ لا وجه له فإن كان التمثيل ولفظ مثلاً بنادي على ان الشارح رحمه الله تعالى أراد دخول جميع الخواص في وجوه التحسين (قوله المطابقة) وهي في اللغة الموافقة وطافت بين الشئين جعلت أحدهما على حدو الآخر ومطابقة الغرس في حربه وضع رجله مكان يديه ففي ذكر المعنيين المتضادين ايقاع توفيق بين ماهو في غاية التخالف كذا في شرحه المفتاح (قوله في الجملة) ولو بالواسطة (قوله أو اعتبارياً) كالا حياء والالاة فانهما صارتان عن الخلق يسمى باعتبار تعلقه بالحياة احياء وباعتبار تعلقه بالممات إماتة * قل قدس سره فيه بحث الخ * والجواب انه باعتبار كونهما لا يجتمعان في محل واحد يكون الجمع بينهما مطابقة ، وباعتبار تلازمهما في الوجود خراجاً وذهناً يكون بينهما مراعاة النظير (قوله بلفظين من نوع واحد) فيكون العطف لاجتماعهما في النوع أيضاً (قوله ايقاظاً) جمع يقظ على وزن

(قال السيد) أو تقابل التضاييف (أقول) فيه بحث لأن الاب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل هو بمراعاة النظير أقرب (قول المحشي) وإن كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في الوجود لأن ذلك إنما يكون إذا كان الطرف مستقراً كما سبق (قول المحشي) تابعة لها في تحسين الكلام وهو مقتضى كون بعد ظرفاً لغوا لتحسين

(قول المحشي) وباعتبار تلازمهما في الوجود خارجاً الخ اعتبر التلازم لأنه يجب في مراعاة النظير التناسب والتلازم منه وما قيل ان الشارح أخرج الطباق من تعريف مراعاة النظير بقيد لا بالتضاد وقد عمم التضاد هنا وهناك للتضاييف فيقتضي ان لا يسمى بمراعاة النظير وهم لانه لا يساهم من جهة التضاد وان سميه من جهة التناسب لا بالتضاد الذي منه التضاييف

ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخبر بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشبيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمه تقتضى ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط (نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اى الطباقي (ضربان طباقي الايجاب كما مر وطباقي السلب) وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهى فالاول (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون) يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثاني نحو (فلا تخشوا الناس واخشوني) (ومن الطباقي) ما سماه بعضهم تديجا من دمج المطر الارض أى زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان مافوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباقي لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباقي وليس قسما من المعنى برأسه فتدريج الكناية (نحو قوله) أى قول ابي تمام فى مرثية ابي نهشل محمد ابن حميد حين استشهد (تردى ثياب الموت حمرا فأتى * لها) أى اثلث الثياب (الليل الاوهى من سندس خضر) أى ارتدى الثياب المتلخصة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلة الا وقد صارت الثياب خضرا

عضد أو كتف بمعنى يقظان والوقود جمع راقد (قوله لا ينتفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الذى يحصل من الدعاء والصدقة لاغير انتفاع بثمره الطاعة لانفسها وكذا التضرر بالمعصية (قوله فيه اعمال) أى كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وجه لى للتخصيص والوجه الآخر الاشارة الى سبق رحمة تعالى ، بانه يثيب على الخير بمجرد العمل ويعاقب على الشر بعد كثرة العمل والقصد التام (قوله فى الجملة) . أى باعتبار استلزام الاحياء للحياة (قوله لا يعلمون ما أعد لهم فى الآخرة) ومن فى من الحياة الدنيا اما بيانية أى الظاهر الذى هو الحياة الدنيا أو ابتدائية أى ظاهر الدنيا وهو التلذذ باللذات المخرجة لباطنها وهو كونها مزرعة الآخرة (قوله من دمج المطر الارض) من الدمج بمعنى النقش فذكر الالوان كأنه نقش على البساط (قوله لقصد الكناية والتورية) لا لقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لافادة اصل المعنى ليس من المحسنات . ولا لقصد المجاز فانه ينصب القرينة المانعة عن ارادة الالوان لا يتحقق الجمع الا فى

(قال السيد) الاوهى من سندس خضر (أقول) قال فى حاشيته خضر مرفوع فى البيت خبر بعد خبر لان القصيدة على حركة الضم اذ من جملة أبياتها قوله * وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * بوتر فى الآن من بعده بتر * على ماسيىء فى رد العجز على الصدر

(قول المحشى) بانه يثيب على الخير الخ يدل له حديث من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له ومن هم بسيئة فلم يعملها لم نكتب عليه

(قول المحشى) أى باعتبار استلزام الخ هذا معنى قوله سابقا ولو بالواسطة فيكون تفسير الجملة

(قول المحشى) ولا لقصد المجاز الخ رد على العصام حيث قل فى القصر على الكناية والتورية دون المجاز نظير

من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحرمة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبير التورية فكقول الحريري * فذا غبر العيش الاخضر * وازور المحبوب الا صفر * اسود يوي الايض * وايض فودي الاسود * حتى رثى الى العدو الازرق * فياخذ الموت الاحمر * فالعنى القريب للمحسوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلحق به) أى بالطباق شيان أحدهما الجعم بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية وال لزوم (نحو أشدها على الكفار رحاء بينهم فان الرحمة) وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها (منسوبة عن الدين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى * ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فان ابتداء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى * اغرقوا فادخلوا نارا * لان ادخال النار يستلزم الاجراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجعم بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناه الحقيقةيان (نحو قوله) أي قول دعبل (لا تعجبي ياسلم من رجل) يعنى نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهوراً تاماً (فبكى) ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء

اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية (قوله ولا ينبغي الخ) . فانه كناية في النسبة دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كناية في الثياب الحر والخضر (قوله يتعلق أحدهما الخ) وليس بينهما تناف بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فما قبل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر فيحقق بينهما تناف في الجملة . لان منافي اللازم منافي الملازم فيكون طباقا لا ملحقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم (قوله لكنها منسوبة عن الدين ومنافي السبب

(قول المحشى) فانه كناية في النسبة أى نسبة القتل اليه لانه يلزم من ترويه ثياب القتل انه قتل وقوله دون الصفة أى كما فهم نافي الكناية ان الثياب الحر والخضر كناية عن صفة فقال انهما ليسا كناية عن صفة والحاصل ان الكناية ليست في الثياب الحر والخضر حتى يتوهم انها كناية عن صفة فيقال انها ليست كناية عن صفة بل الكناية في ترويهما فهي كناية في النسبة وهي ثابتة (قول المحشى) تناف في الجملة أي بالواسطة

(قول المحشى) لان منافي اللازم الخ الموجود في هذه الصورة الرحمة التي هي لازمة الدين والشدة بمعنى الصلابة هي المقابلة للدين الذي هو ملازم الرحمة والمنافاة التي هي مفروضة هي منافاة الشدة للدين فكان حق العبارة كما في بعض الحواشي تقلا عن المحشى لان منافي الملازم منافي اللازم أى لان الشدة المنافية للدين الذي هو ملازم للرحمة تنافي الرحمة اللازمة للدين والجواب ان اللازم وهو الرحمة قد يكون أعم فكما يكون مع الدين يكون مع الشدة والذي في العصام ان الشدة مسبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشئ مقابل له كما ان مسبب المقابل للشئ مقابل له أنه فيكون المراد باللازم العنف اللازم للشدة لكن جواب المحشى حينئذ لا يكون موجها كما هو ظاهر وقول المحشى بعد ومنافي السبب

(ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهان التضاد نظرا الى الظاهر والحل على الحقيقة (ودخل فيه) أى فى الطباق بالتفسير الذى سبق (ما يختص باسم المقابلة) الذى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهى ان يؤتى بمعنىين متوافقين او اكثر) أى بعبان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) أى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى المتوافقة (على الترتيب) فيدخل فى الطباق لانه حينئذ يكون جمعا بين معنيين متقابلين فى الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا ان يكونا متناسبين ومماثلين فان ذلك غير مشروط كما سيجي من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) اتي بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لها (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله) أى قول ابي دلالة (ما احسن الدين والعيا اذا اجتماعا) واقبح الكفر والافلاس بالرجل) قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (نحو فأما من أعطى واتى وصدق بالحسنى فسييسره الله) وما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسييسره الله (وما كان التقابل ظاهرا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله) والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه) أى عما عند الله (فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فى هذا المثل فليبه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرجة (وزد السكاكى) فى تعريف

لا يوجب أن يكون منافيا للسبب (قوله ايهام التضاد) فهو محسن معنى باعتبار ايهام الجمع بين الصدين والافه جمع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا (قوله فيدخل فى الطباق الخ) لا ينفى أن فى الطباق حصول التوافق بعد التناقى . ولذا سمي بالطباق وفى المقابلة حصول التناقى بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفى كليهما ارادة المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانفراده . واستلزام أحدهما للآخر لا يستلزم دخولها فيها فالخلق مع السكاكى رحمه الله تعالى (قوله انه زهد فيما عند

الخ صريح فى الاول فامل ما فى التسخيح تحريف

(قول المحشى) ولذا سمي بالطباق لانه جمع بعد الافتراق وقوله ولذا سمي بالمقابلة لانها افتراق بعد الاتفاق (قول المحشى) واستلزام أحدهما الآخر أى استلزام المقابلة للطباق لانه يلزمها الجمع بين متناقضين لا يستلزم دخولها فيه لان الملزوم غير اللازم

(قال السيد) أى قول دعبل (أقول) هو على وزن ذ برج الناقصة المسنة واسم شاعر من خزاعة (قال السيد) وزاد السكاكى واذا شرط ههنا أمر شرط ثمة ضده (أقول) ظاهر هذا الكلام انه لا يجب أن يكون

المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما (واذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين او المتوفقات (أمر شرط ثمة) أى فيما بين الضدين او الأضداد (ضده) أى ضد ذلك الامر (كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والامناء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التفسير المعبر عنه بقوله فسييسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) أى اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلالة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أى من المعنوى (مراعاة النظير ونسبى التناسب والتوفيق) والاشتلاف والتلقيق ايضا (وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الاسرين (نحو والشمس والقمر بحسبان) وقد يكون بالجمع بين ثلاثة اسود (نحو قوله) ي قول البحترى في صفة الابل (كالتقى المعطقات) أى المعشيات من عطف العود وعطفه حناء (بل الاسهم مبرية) أى منوعة من براه نمته (بل الاوتار) جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايها الوزير اسمعيلى الوعد شعبي التوفيق * يوسف الموهوب محمدى الخلق * وقد تكون بين اكثر كقول ابن رشيق * اصح واقوى ماسمعناه فى الزدى * من اظهر المأثور منذ قديم * احاديث تروىها السيول عن الحيا * عن البحر من كف الامير تميم * فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسمع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين النيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما فى البيت الثانى من صحة التركيب فى المنفعة اذ جعل الرواية لصاقر عن كبركا تقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر (ومنها) أى من مراعاة النظير (ما يستنبه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يحتم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى) والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه لا بصار وهو يدرك الابصار وهو

الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رغب عنه ولم يرد ومن فرق بين زهد فى الشيء وعن الشيء فقد اخطا كذا فى المغرب (قوله واذا شرط الخ) أى اعتبر فيه قيد كما فى شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم يشترط الخ) بل اعتبر الاجتماع (قوله فى صفة الابل) أى المهزولة (قوله انت اسمعيلى الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان صادق الوعد) ولقوله تعالى (وما توفيقى الا بالله) ولقوله تعالى (لا تثريب عليكم اليوم) ولقوله تعالى (وانك لعلى خلق عظيم) (قوله على ما يقال) أى

فى المقابلة شرط لكن اذا اعتبر في احد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا فى الطرف الاخر ثم ان السكاكي مثل فى المطابقة بقوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) ولا شك انه مندرج عنده فى المقابلة ايضا اذ لم يجب فيه اعتبار الشرط سكاكى ومن ذلك يعلم اتقاء التباين بين المطابقة والمقلبة فاذا توصل فى حديثهما عرف كونها اخص من المطابقة كما عند المصنف

اللطيف الخبير) فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله تعالى * إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بمد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم، لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراز لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته (ويلاحظ بها) اى مراعاة النظر ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بالغطين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم) اى النيات الذى ينجم اى يظهر من الارض لاساق له كالبقول (والشجر) الذى له ساق (يسجدان) اى يتقادان لله تعالى فيما خلفا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما (و) لهذا (يسمى ايهام التناسب) كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط * وحرف كنون تحت واء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقطة * الحرف النافذة المنزولة. وهى مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق * تجل عن الرهط الاماني عادة * والذون هو الحرف المعروف من حروف المعجمة شبه به

في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان اللطيف يناسب الخ) اللطيف اسم من اسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفنا بالضم اى رفق كنهض أو العالم بخفيات الامور ودقته ان كان من لطف ككرم لطفنا ولطافة بمعنى دق وثق. منهما لا يناسب كونه غير مدرك الابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله يناسب كونه مدركا للاشياء) اى الابصار. والا فطلق المدرك عينه لا يناسبه. والمناسبة على ما ذكرنا بالعموم والخصوص (قوله فالنجم الخ) فى التميم بالنسبة الى الشجر حقيقة مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها ويسجدان مجاز عن اتقيادهما (قوله تجل عن الرهط الخ) من جل جلالة

(قل السيد) تجل عن الرهط الاماني عادة لها من عقيل في ممالكها رهط (أقول) قيل الرهط الاول ازار من جلود تشقق وتأزر به الاماء. يعنى انها ملكة فلا بسما رفيعة فيكون قد وصفها اولا برفعة حالها حسبا وثانيا بكثرة قبائلها نسباً ويجوز أن يكون المعنى انها كريمة المناسب ليس فى حسبها امة فيكون الرهط الاول أيضاً من رهط الرجل اى قومه (قول المحشي) والا فطلق المدرك الخ اى المدرك للاشياء هو عين الخبير فلا يقال ان الخبير يناسبه لانه عينه وانما يقال يناسبه اذا كان الادراك لخصوص الابصار فان ادراك الاشياء وان كان أعم لكن يناسبه لكونه فرداً منه وعبرة العصام وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء لا ما يناسبه اى لا ما يناسب المدرك للشيء خلاولى أن يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار

(قول المحشي) على ما ذكرنا اى من كون الاشياء هى الابصار وقوله العموم والخصوص اى العموم فى الخبير والخصوص

الثاقفة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما فهم وراء اسم فاعل من رأيت إذا ضربت رثته وكذلك
 دال اسم فاعل من دلا الركائب إذا رفق بسوقها وأراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم
 الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحبيبة عن أن تتركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنوق يركبها
 الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رثتها إذا حراكها من شدة الحزال يريد أن سراكب هذه الحبيبة سمان
 ذوات اسمنة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط إيهام أن المراد بها معانيها المناسبة وأما ما يسميه
 بعضهم بالتفويف من قولهم يردمفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو أن يؤتى في الكلام بمه
 متلاية وجهل مستوية المقادير أو متقاربة المقادير كقول من يصف سحاباً * تسربل وشيا من خزوز تطرزت *
 مطارفها طرزا من البرق كالنير * فوشى بلا رجم ونقش بلا يد * ودمع بلا عين وضحك بلا نعر * تسربل
 أي لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت أي اتخذت الطراز والمطارف جمع معارف
 وهو رداء من خز مريم له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن * أحل وامرر
 وضرو انفع ولن هواخشن ورش واهر وانترب للمعالي أي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضاراً للخالف
 نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش أي اصالح حال من يخل حاله واهر من يرى القلم إذا
 تحته أي افسد حال المفسدين وانتدب أي اوجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب أي دعاه له فاجاب

كضرب عظم وتمديته بمن يعضين معنى النزعه والرهط بالسكون ويحرك جلد يشق جوانبه من أسافله ليتمكن المشي فيه
 يابس الصغار والحيض أو جلد يشق سيورا والاماني المنسوب الى الإماء جمجمة والغادة من غيد كفرح غيدا يقال امرأة
 غيداء وغادة أيضاً أي ناعمة لينة بيضاء الفيد وهو النعومة وجلالها عن الرهط كناية عن كون ملابسها رقيقة وكونها مائكة
 كما قاله السيد لا يفهم من البيت وعقيل بالتصغير اسم قبيلة والماليك جمع مملوك وهو العبد يعني أن لها في عبيدها رهطاً
 من عقيل فيفيد كثرة عبيدها وأن فيها قبيلة من عقيل وما قاله السيد من أنه وصفها بكثرة قبائلها نسباً فلما يفهم من البيت
 إلا أن يقال كان في كتابه في ممالكها بدون الياء جمع مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه بمعنى أن لها من عقيل
 رهطاً حال كونها كائنة في ممالكها فيفيد تعدد الرهط لأن الرهط الواحد لا يكون له ممالك بل مملكة * قال قدس سره
 أنها كريمة المناسب * على صيغة المفعول من قولهم فلان يناسب فلاناً فهو نسيب أي قريب يعني كريم كل من تنسب
 اليه ليس في حسب تلك المرأة أمة (قوله وليس المراد الخ) فسر في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث قل وعن أن تتركب
 من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالخوت وهو أولى ليكون فيه أيضاً إيهام التناسب (قوله صفة راء) لا صفة دال وأن
 كان قريباً منه يدل عليه ملاحظة المعنى (قوله مطارف) بكسر الميم وضمتها وفتح الراء قل الفراء واصله الضم لانه في المعنى

في يدرك الابصار حيث قيد بالابصار

(قول الشارح) تسربل وشيا الخ معنى البيت لبس السحاب قميصاً منقوشاً من خزز عليها اردية مطرزة بالبرق
 كالنير وقوله ودمع بلا عين وضحك بلا نعر * تسربل وشيا الخ متفرع على ما علم من صفة السحاب لاعلى ما ذكره

فالأول داخل في مراعاة الظاهر لكونه جمعا بين الأمور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الأمور المتقابلة (ومنه) أي من المعنوي (الارصاد) وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده أي رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالخرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث (ويسميه بعضهم التسليم) ويرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل المعجز من الفقرة) وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلاً قوله وهو بطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه ففره أخرى وهي في الأصل حلى بصاغ على شكل فقرة الظاهر (و) من (البيت ما يدل عليه) أي على المعجز وهو آخر كلمة من البيت أو الفقرة (ذا عرف الروي) الظرف متعلق بدل أي إنما يجب فهم المعجز في الارصاد بالنسبة إلى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه أواخر الآيات أو الفقر ويوجب تكراره في كل منها فإنه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه المعجز لعدم معرفة حرف لروي كقوله تعالى • وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون • فإنه لو لم يعرف أن حرف لروي النون لربما وهم أن المعجز ههنا فيما فيه اختلفوا أو فيما اختلفوا فيه وكقوله • أحلت دمي من غير جرم وحرمت • بلا سبب يوم اللقاء كلامي • فليس الذي حلت به محلل • وليس الذي حرمت به يحرم • فإنه لو لم يعرف أن القافية • مثل سلام وكلام لربما وهم أن المعجز محرم فالارصاد في الفقرة (نحو) قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون و) في البيت (نحو قوله) أي قول ممرود معدى كرب) إذا لم تستطع شيئا فدعه • وجاوزته إلى ما تستطيع • ومنه (أي من المعنوي) المشاكلة وهو ذكر

مأخوذ من أطرف أي جعل في طرفيه العلمان ولكنهم استنقلوا الغم فكسروه (قوله وهو نصب الرقيب) فما قيل المعجز كانه رقيب نصب لفهم المعجز (قوله فيه خطوط مستوية) فما قيل المعجز والمعجز كأنهما خطان مستويان في البيت (قوله بمنزلة البيت) في إن رعاية القافية واجبة فيهما • بخلاف المصراع إلا أنه فرق بينهما فإن البيت يكون بيتاً واحداً والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى (قوله حلى) فتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرهما وتشديد الباء مع كسر اللام (قوله إذا عرف الروي) أي من حيث أنه روي • بأن يعرف القافية أيضاً لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو النون في الآية والميم في البيت لا تدل على أن المعجز يختلفون وحرام بلواز أن يكون يختلفون وغرم وإلى

(قول الشارح) كقوله تعالى وما كان الناس إلخ ظاهره أن الآية لم يعرف فيها الروي وليس كذلك فإن ما قبلها يشركون

(قول المحشي) بخلاف المصراع هو أحد شطري البيت فلا يجب فيه رعاية قافية صاحبه

(قول المحشي) لا تكون فقرة أي لا تسمى فقرة بدون الأخرى

(قول المحشي) بأن يعرف القافية أيضاً المراد بالقافية ما عند التحليل وهو الكلمة الأخيرة من البيت أو الفقرة لأن

المتحرك قبل الساكن كما عند غيره لأتحد يختلفون ويختلفون فيه

الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته أي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً (فالاول كقوله قالوا اقترح شيئاً) من اقترحت عليه شيئاً اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على تنبيل التكلم والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجوله فانه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء (لك طبعه) قلت اطبخوا الى جبة وقبصا) أي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك) حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقدراً (نحو قوله تعالى) قولوا آمنا بالله وما انزل إلينا الى قوله (صبيحة الله) ومن احسن من

ما ذكرنا أشار الشارح رحمه الله بقوله اذ لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ (قوله لوقوعه في صحبته) أي لوقوع الشيء في صحبة الغير في قصد المتكلم بان يكون ذكر الغير سابقاً اما محققاً أو مقدراً وقصد المتكلم وقوع شيء في صحبته فاندفع ما يتوهم من ان الوقوع في صحبته بعد الذكر فكيف يكون علة له قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للمفتح سواء كان بينهما شيء من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السببة على جزء السببة المسبب عنها المترتب عليها أولاً كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقبص ومن هنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز، لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بان الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازاً انتهى أقول القول بكونه مجازاً، ينافي كونه من المحسنات البديعية وانه لا بد في مجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتمين الوجه الاول ولعل السر في ذلك ان في المشاكلة، نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس فيه ارادة المعنى بصورة عجيبة فكيفه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتفليس أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس آخر انكته ولذا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح رحمه الله بما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية تقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى واما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر، فهو ليس شيئاً منها (قوله حيث اطلق الخ) فيه اشارة الى ما في شرح

(قول المحشي) لعدم العلاقة أي لعدم اعتبارها والا فقد تكون كما في جزء السببة

(قول المحشي) ينافي كونه من المحسنات لان التحسين انما يكون بعد المطابقة ورعاية كيفية الدلالة

(قول المحشي) وانه لا بد في المجاز الخ وهذا لا يتحقق الا فيما فيه علاقة كاطلاق السببة على جزائها دون غيره

(قول المحشي) نقل المعنى من لباس الخ لان العلة في التعبير عنه بذلك اللفظ سبق ذلك اللفظ مع قصد المتكلم وقوعه

في صحبته فاللفظ متحقق وانما نقل المعنى اليه وحينئذ لا تكون العلاقة بين المعنيين اذ لم ينقل من أحدهما شيء الى الآخر

حتى يعتبر تناسب المتقول عنه واليه

(قول المحشي) فهو ليس شيئاً منها ولو مع علاقة كما في جزء السببة اذ لا قصد لها هذا وقال بعضهم لا مانع من ان

ذلك مجاز من وجه محسن من وجه وفيه ان التكلام في ان سبب الاطلاق هو الوقوع في صحبته كما هو صريح التعريف

فتدبر بقى انه تقدم ان الكناية بالالوان عن النسبة من المحسنات الا ان يكون التحسين من خصوص الالوان لا الكناية

الله صبغة ونحن له عابدون (وهو) اي قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ (مؤكد لا آمنة بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس) فيكون آمنة مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنة بالله فيكون قوله لان الايمان تمليلا لكونه مؤكدا لا آمنة بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحة مايعبر عنه بالصبغ تقديرأ بقوله (والاصل فيه) اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان النصراني كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه الممودية ويقولون انه) اي النفس في ذلك الماء (تطهير لهم) فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فاسر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنة بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لأمثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرنا لأمثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنة بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صوفيتكم ايها النصراني (فمبني عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة) او وقوعه في صحة صبغة النصراني تقديرأ (بهذه القرينة الحالية) التي هي سبب النزول من غمس النصراني اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلان يريد رجلا يصطاعم الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الفرس

المفتاح من النفس وان أريد بها الذات والحقيقة ، لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به التلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة واما بالمعنى الاول فلان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشف وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضي لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة (قوله وهي الحالة الخ) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر الفاء يكون للحالة والنوع ولا منافاة بينه وبين التأكيد لاشتماله على التأكيد (قوله أي تطهير الله) أي المراد من صبغة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان حقه التقديم الا انه لم يرض بالفضل بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا لمضمون الخ) فيكون عامله واجب الحذف كما في له على الف درهم اعترفا والاصل صبغنا الله صبغة ولوجب حذفه وجه آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول الفعل ، او يذكر معه يكون حذف عامله واجبا على ما في الرضى (قوله يسمونه الممودية) اسم الماء الذي غسل به عيسى عليه السلام فزجوه بماء آخر فكما أخذوا منه ماء صبوا بقدره ماء آخر (قوله وصبغنا الله) أي غمسنا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور من صنع يده في الماء غمسها فيه أو لونا الله من صبغه كمنه

(قول الحاشي) لا تطلق على الله الا مشاكلة أي لا يطلقها غيره عليه اما اطلاقه هو كما في يحذركم الله نفسه كتب ربكم على نفسه فلا يلزم فيه المشاكلة فلم عدم صحة الاستدلال بهاتين الآيتين على اطلاقنا بلا مشاكلة (قول الحاشي) أو ذكر معه كما في سقيا لك

للمشاكاة بقريته الحال وان لم يكن له ذكر في المقال (ومنه) أى من المعنوى (المزاوجة وهى ان تزواج) أى توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان (بين معنيين في الشرط والجزاء) أى يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر (كقوله) أى قول البحترى (اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن حبها (فليج بى الهوى) ولزمنى (اصاغت الى الواشى) أى استمعت الى التام الذي يشى حديثه ويؤثره فصدقته فيما افترى على (فليج بها الهجر) زواج بين نهى الناهى واصاغت الى الواشى الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما لجاج شىء ومثله قوله أيضا، اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها، تذكرت القربى ففاضت دموعها، زواج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شىء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاغت الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف أحديقول بالمزاوجة في مثل قولنا إذا جاءنى زيد فسلم على أجلسته فانعمت عليه (ومنه) أى من المعنوى (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر) ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى * وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه * وقول الشاعر * سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعى الندى يسريع * ولا عكس فيه (ويقع) العكس (على وجوه منها ان يقع بين أحد طرفي جملة وما اضيف اليه) ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات، العادات) فان العكس

ونصره وضربه لونه لا مثل صبيتنا باحد المعنيين وكذا الحال في الوجه الثاني (قوله باللفظ الغرس) في اغرس ويغرس لوقوعه في صحبة غرس الاشجار المذكور تقديرا (قوله على ان الفعل الخ) ولا يجوز أن يقرأ على صيغة الخطاب أو يسند الى لفظ البين كما في قوله تعالى * لقد تقطع بينكم * ، اذ لم تقع المزاوجة على البين الا ان يجعل لفظ البين مقعما (قوله أى يجعل الخ) فقوله في الشرط والجزاء حال من المعنيين أو صفة له وما وقع فيه المزاوجة محذوف (قوله اذا منهى الخ) والمقصود منه انها في ودادى على خلاف ما انا عليه في ودادها (قوله اذا احتربت يوما الخ) الضمائر راجعة الى الفرسان في البيت السابق والمعنى اذا تحاربت هؤلاء الفرسان وتقاتلوا ففاضت دماؤها التي يسفكونها في القتال تذكرت * بينهم من القرابة الجامعة لهم ففاضت دموعها اشفاقا على قطعة الرحم يريد انهم مع كونهم اقارب تقاتلوا وتحاربوا (قوله من ان معناه الخ) لان الظاهر أن يكون في الشرط والجزاء ظرفا ليزواج (قوله ومنه العكس الخ) ففيه تبديل المعنى وتعكسه أولا ثم يتبعه وقوع التبديل

(قول الشارح) الى ضمير المصدر أى بتجريد الفعل عن الحدث الخصوص فيبقى لجرد الارتفاع (قول المحشى) اذ لم تقع المزاوجة على البين بناء على ان بين فاعل حقيقة بنى على التخييل في محل رفع وتام الكلام في معاوية

قد وقع بين الماديات وهو أحد طرفي الكلام وبين التسادات وهو الذي اضيف اليه الماديات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم الماديات على السادات ثم عكس فقدم السادات على الماديات (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى) فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان بفعلين في جملتين (ومنها) أي من الوجوه (ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقد وقع العكس بين هن وم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخرهن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت * طويت باحراز الفنون ويليها * رداء شبابى والجنون فنون * فحين تعاطيت الفنون وحفظها تبين لى ان الفنون جنون ، (ومنه) أي من المعنوى (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وإبطاله (لنكتة كقوله) أي قول زهير (فف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم *) دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقدم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه اخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاق فنقض كلامه السابق قائلاً بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله ، فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ، (ومنه) أي من المعنوى (التورية وتسمى الابهام أيضاً وهي ان يطلق لفظه معنيان

في اللفظين بخلاف رد المعجز على المصدر فانه ايراد اللفظين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى (ونحشى الناس والله أحق ان تحشاه) فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد المعجز على المصدر من المحسنات اللفظية (قوله ومعنى وقوعه الخ) أي ليس معناه انه يقع في شيء كان بين الطرفين (قوله وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين) يريد بذلك أن وقوعهما جزئين من طرفي الجملتين يوجب كون العكس واقعا في جملتين ، لاختلافهما باعتبار المسند أعنى حل ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جملة اذلا اختلاف الا بالتقديم والتأخير فما قيل كما انهما واقعان في طرفي جملتين واقعان نفس الطرفين أيضاً فلا وجه للقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جملتين وهم (قوله ونقضه بانه قد غيرها الخ) أي نقضه بقوله بلى قائلاً بانه قد غيرها الخ يدل على ذلك قوله بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقابت بالياء لكسر ما قبلها فاذا زال الكسر عاد الى الاصل (قوله معنيان حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقى والاخر محازى) ، لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال من أحدهما (قول المحشى) لاختلافهما باعتبار المسند أى لاختلاف الجملتين باعتبار المسند لان المسند فيهما غير الجزئين بخلاف

مثال الشارح الآتى وهذه الحاشية وقع فيها في كثير من النسخ تحريف وسقط لكنها صحيحة في نسخ الطبع (قول المحشى) لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال وذلك لان الامر في التورية دائر بين ارادة احد المعنيين كل منهما باستعمال اللفظ فيه على حدته فالو كان أحدهما حقيقيا والاخر مجازيا كان الامر دائرا بين ارادة المعنى الحقيقي باللفظ وحده وبين

قريب وبعيد ويراد البعيد) اعتماداً على قرينة خفية (وهي ضربان مجردة وهي) التورية (التي لا تجتمع شيئاً مما يلايم) المعنى (القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (ومرشرة) عطف على مجردة وهي التي تجتمع شيئاً مما يلايم المعنى القريب المؤدى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله (نحو والسماء بنيناها بايد) فانه أراد بايد معناه البعيد أعنى القدرة وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب أعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي أبي الفضيل عياض يصف ربيعاً بارداً * أو الغزاة من طول المدى * خرفت فما تفرق بين الجدى والحل * يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدى في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزاة معناه البعيد أعنى الشمس وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد أعنى الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر

الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجز والكناية وبهذا ظهر ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدلالة حتى تكون من علم البيان نعم انه اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لما أو لأحدهما واما بالنسبة الى المعنى الذي هو تورية بالقياس اليه فلا اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر فتدبر فانه مما خفي على بعض الاذكياء (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة المعنى المفصود تحت الستر كالصورة الحسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذي لو كان المعنيان متساويين في الفهم لم يكن تورية بل اجمالاً (قوله على قرينة خفية) حتى يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة واضحة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعيد (قوله ولم يقرن به الخ) ، فيه ان العرش مما يلايم المعنى القريب (قوله أعنى القدرة) ولا فائدة كالماء جمع اليد (قوله ما يلايم المعنى القريب) لان البناء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر (قوله فما تفرق) من

ارادة المجازى وحده ولا انتقال من الحقيقي المراد باللفظ وحده الى المجازى المراد كذلك نعم ان كان المؤتى عنه المجازى فالعلاقة لازمة في المعنى المجازى المراد باللفظ مجازاً بالنسبة لمعناه الحقيقي في ذاته لا لمعناه الحقيقي من حيث احتمال انه المراد باللفظ وحده الذي هو احد الاحتمالين هذا لتحقيق مراده فتدبر فانه قد فغل عنه بعض الناظرين ونعم ما قال السكاكي في ضابط التورية بان يكون لللفظ استعمالان قريب وبعيد ويراد البعيد حيث ابدل معنيان باستعمالان ثم انه اذا أريد الاستعمال البعيد وكان مجازاً فيلزم أن تكون قرينة المجاز أيضاً خفية كما ان قرينة ارادة الاستعمال المجازى خفية والافلاوجه بعده الا اذا كان المراد به عدم كثرة استعمال اللفظ في ذلك المعنى كما ذكره الحشوي وهو مأخوذ من عبارة السكاكي السابقة ثم ان المراد بخفاء القرينة أن لا تكون لفظية وان كانت حالية قاطعة بالمنع كالاتحالة في الآية

(قول الحشوي) فيه ان العرش مما يلايم الخ قد يقال ان التورية بهجوع استوى على العرش وقول الشارح اراد باستوى اقتصار على المهم كذا قيل

الجدي والجل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للآخرى كبيت السقط * اذا صدق الجدي افترى المم
 للفني * مكارم لا تحفى وان كذب الخال * أراد بالجد الحظ وبالجماعة من الناس وباخل الخيلة فان قلت
 قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى * الرحمن على العرش استوى ، انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على
 العرش وهو سر الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله
 تعالى * وقأت اليهود يد الله مغلولة ، أى هو بخيل ، بل يدها مبسوطتان ، أى هو جواد من غير تصور
 يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحمل للتثنية من ضيق المعطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام
 وكذا قوله والسما بئيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة
 ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخالصة من الكلام من غير ان يتحمل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد
 التكثير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
 الاعجاز اهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسيرهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة
 خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى
 المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي من المعنوي
 (الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما) أى احد المعنيين (ثم) يراد (بضميره)

التفريق أى ما يميز بينهما (قوله وقد يكون الخ) يشعر بان ليس فى البيت السابق كل من التوريتين ترشيحا للآخرى وليس
 كذلك لان ذكر الجدي والجل كما انه ترشيح للفرزلة كذلك الفرزلة ترشيح للعمل والجدي الا ان يقال استعمال الجدي والجل
 في البرجين وولد البقر والغنم شائع لانتفاوت بينهما والقرب والبعد (قوله اذا صدق) من التصديق وكذلك كذب أى
 اذا حصل للفني ما يقتضاه من الجد شبه حاله بحال من يخبر المخاطب بمراة فيعطيه اياه ويصدق في ذلك الخبر كما في قوله
 صلى الله عليه وسلم فيصدق الفرج أو يكذبه والخيلة بفتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم والقاموس أى وان
 كذب الظن ما يقوله المم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل من التخيل أى القوة الخيلة وقيل انهما من الصدق
 والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أى اذا ثبت الجد وان انقضى الخيلة أى المظنة أى علامة تلك المكارم (قوله انه تمثيل) ،
 أى تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد انه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه
 (قوله بما يرادف الملك) بضم الميم أى السلطنة (قوله ولتحمل) أى الاحتمال لصيغة التثنية في يدها بان يراد النعمة الدنيوية
 والاخرية (قوله أن يتحمل) من محل به اذا سعى بالباطل ويمدى بالباء (قوله حقيقة أو مجازا) اما حال عن مفرداته

(قال السيد) الاستخدام (أقول) بمعنى بالمعجمتين من جذمت الشيء قطمته ومنه سيف نخزم وقد قطع ههنا الضمير عما
 هو حقه وروى بالخاء المهملة والذال المعجمة من جذمت أى قطعت أيضا وروى بالمعجمة والمهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد
 أولا تابعا فى الذكر المعنى المرد فرد اليه الضمير (قول المحشى) أى تصوير الخ أى تصوير للعظمة بصورة مازومها لانه كتابة
 (قول المحشى) من محل به الخ لان كون المفردات حقيقة كما يقوله اهل التفويض باطل عنده وكذا كونها مجازا

أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه) أي ضميري ذلك اللفظ (أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بالضمير الآخر معناه (الآخر فالاول كقوله، اذا نزل السماء بارض قوم، رعيناه وان كانوا غضا،) أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبات (والثاني كقوله) أي قول البحري (فسق النضا والساكنيه وان هم * شبهه بين جوانحي وضلوعي) أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى النضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالأخر وهو المنصوب في شبهه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار النضا يعني نار الهوى التي تشبه نار النضا (ومنه) أي من المعنوي (للف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم ذكر ما لكل) من آحاد هذا المتعدد (من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه) أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر إما على ترتيب اللف) بأن يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني قبله وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمة جمل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما ليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب (وإما على غير ترتيبية) أي ترتيب اللف وهو ضربان لانه إما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله

أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالضمير الراجع إلخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر، لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في المعنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا اريد بالضمير المعنى المجازي على ما هم (قوله اذا نزل السماء إلخ) وصف الشاعر قومه بالغلبة على من هدام من الاقوام بانهم يرفعون كلاً ثم من غير رضام (قوله بين جوانحي وضلوعي) الجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر لواحد جانحة كذا في الصحاح (قوله بأحد الضميرين إلخ) وكلا المعنيين مجازيان للنضا فانه اسم للشجر في البادية في الايضاح الشجر بدل النار وحيفئذ يكون المعنى الثاني حقيقياً والايقاد ينسب إلى النار وإلى ما يوقد به (قوله وهو ذكر النخ) الضمير للف والنشر لانهما نوع واحد من المحسنات (قوله نحو ومن رحمة النخ) فان قيل قد تمين الضمير في لتسكنوا فيه للعود إلى الليل فلا تكون الآية من اللف والنشر لما سبق من اشترط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق من الاشتراط انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى

(قول المحشي) لكونه عبارة عن المظهر فضمير رعيناه عبارة عن السماء المراد به النبات حين عبر عنه بالضمير اما المعبر بلفظه أولاً فالمراد به المعبر فراد المحشي رحمه الله ان الضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والمظهر يستعمل في المعنى الآخر كما استعمل في المعنى الاول وليس الضمير عبارة عن المعنى الآخر لكون ذلك المعنى معني مرجعه اذا الضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع ليكون عبارة عنه وبعد كونه عبارة عنه لا يلزم أن يكون مراداً منه أي من ذلك المعبر عنه بالضمير معناه الاول واذا اريد به معني آخر لا يلزم الجمع بين المعنيين الحقيقي والمجازي ولا الاشتراك لان هذا المعنى الثاني لم يرد من الاول بل من لفظ ثان هو عين الاول عبر عنه بالضمير فتدبر فانه قد خفي على بعض الناظرين

وهكذا على الترتيب وليس من كوس الترتيب (كقوله) اي قول ابن حيوش (كيف اسلو وانت حقف وغصر ، وغزال لحظا وقد وردنا) فاللحظ للغزال والقند للنصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا وهو الفريقان ولك ان يجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القول فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أو لا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيتين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بأحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالا (لعدم الالتباس والنفقة بان السامع يرد الى كل فريق أو كل

لا لفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى التمار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا أصلا كذا في شرح المفتاح الشرقي (قوله ابن حيوش) بالهاء المهملة والياء المشناة التختانية المشددة والشين المعجمة على وزن تنور والحقف بالكسر والسكون النقا وهو الرمل المجتمع والمعنى كيف اخرج عن حبك ودواعي الحب من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف ، وجودة فيك (قوله أولا) أي قبل النشر فليس المراد من القوانين القولين لعدم ذكرهما قبل النشر بل القولين المذكورين في ضمن قولنا (قوله على ما صرح به الخ) حيث أورد كلمة ثم بعد قوله ان تلف فانه يدل على ان اللف يكون سابقا على النشر (قوله فلف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في انه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب ان يذكر ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة . ولان ما وقع الاتفاق عليه هو أحد القولين وانما الموكل الى فهم السامع التعمين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالا واما كونه متعلقا عليه بين آحاد المتعدد فلا . وان الموكل الى فهم السامع حينئذ يكون تعيين الاحد المبهم لارد ما لكل من آحاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافيا في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا لن يدخل الجنة الا أحدهما وان شئت تفصله

(قول المحشي) لان ما وقع الاتفاق عليه الخ أي ما اتفق عليه الفريقان هو الاحد الدائر من القولين لا مجموع القوانين (قول المحشي) وان الموكل الى فهم السامع حينئذ أي حين ذكر ما اتفق عليه الفريقان وهو الاحد المبهم لا ما لكل من الآحاد يكون الموكل الى فهم السامع هو تعيين الاحد المبهم بالنسبة الى آحاد الفريقين لارد ما لكل من الآحاد اليه اللازم في اللف والنشر الاجمالي وانتهاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم والحاصل ان اللازم فيه ذكر ما لكل والموكل الى السامع رد ما لكل اليه وهما متغنيان هنا لانه ذكر ما للمتعدد بطريق الاتفاق والموكل الى السامع ازالة ابهامه بالنسبة الى آحاده

قول مقوله (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لاصحابه، وقالت اليهود ليست النصراني على شيء وقالت النصراني ليست اليهود على شيء، وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللب لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعمده بذكر ذلك المتعدد على الاجال مملو خلا أو مقدراً فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زبدآ أو اعطيت حمرا وخرجت من بلد كذ وللتأديب والاكرام

فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) ، الذي اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا

(قال السيد) وهذا معنى لطف مسلكه (أقول) لا يخفى عليك ان مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يمتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان بل لابد هناك من أمر آخر وان كنت في ريب مما ذكرنا فنأمل ما أورده الشارح في المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة واللطافة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك وما الآية الكريمة فيها دقة وجه العلية ولطافة جهة المناسبة الا ترى ان تعليل الامر بمراعاة العدة باكمال العدة فيه اشارة الى ان تلاقي المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب أولا صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فأت خصوصية الايام بناء على العذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان وفي ذلك لطافة بايغة فيظهر من ذلك أن لا معنى للتعليل باكمال العدة في الاداء فلا يكون قوله وتكلموا حلة الامر بمراعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سيأتي وان تعليل قوله تعالى وتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة الكشف حيث قل وفي هذا دلالة واضحة على تعميم كيفية القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحدة من العلتين الاخيرتين يمكن اقامتها مقام الاخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف ان الشكر أولى بنعمة الترخيص كما ان التكبير على الهداية انسب بتعميم كيفية القضاء

(قول المحشي) فارجع الى تعليقاتنا الخ اختار فيها خروجنا من الاعتراض ان المراد بالقولين المقولين ومعنى لفهما جعلهما مقولة واحدة بمعنى كان أصل الكلام قالت اليهود ان يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصراني ان يدخل الجنة الا من كان نصراني فلف بين هذين القولين وجعلا مقولا واحدا قبيلا قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصراني ثقة بفهم السامع بان ليس المقصود ان كل واحد من الفريقين يقول هذا المررد لعلمه بتضليل كل واحد منهما صاحبه بل المقصود تقسيم القول المذكور بالنسبة اليهم فكلمة أو للتقسيم لا للتديد وهذا هو المناسب لتفسير الآية لاشتماله على بيان معنى أو ودفع التوهم الناشئ منه فليس لنا ونشرا مصطلحا اذلا نشر فيه وهو ذكر ما لكل وانما فيه تقسيم القول المجمل كما يدل عليه عبارة الكشف حيث رتب اللف على ذكر القولين حيث قال والمعنى وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصراني الخ فلف بين القولين وترك النشر أصلا فلم ان القولين بمعنى القولين وانه ليس من اللف والنشر المصطلح وقوله حيث رتب الخ والترك القول واقصر على ان المعنى وقالت اليهود وقالت النصراني فلف بين القولين (قول المحشي) الذي اشار اليه صاحب الكشف يعني ان مراد الشارح ان وجه لطف المسلك المشار اليه في الكشف

هو وقوع النشر بين لفين

ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى «فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا لله على ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشف الفعل الممال محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون» شرع ذلك بمعنى جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر

نوع من اللف لطيف المسالك الخ قبل في وجه لطفه انه اف مرتب على النشر ، معلوم منه والاعم الاغلب العكس ، وقيل لانه لم يصرح بالملفوف أولاً بل ، بما يدل عليه وحين قصد ذكره ، حذف اللفظ الدال عليه ويرد عليهما انهما لا يوجبان لطفاً لا يتهدى اليه الا النقاب المحدث ولا نسلم انه اف مرتب على النشر بل نشر مرتب على اللف المفصل ، ثم رتب اللف المجل عليه ، ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف فانه صرح بالملفوف المفصل ثم ذكر المجل اما لفظاً ، أو تقديرًا وعندي وجه ان مقتضى الظاهر ترك الواو لكونها عللاً لما سبق ولذا قال من لم يتدرب علم البيان ان الواو زائدة أو معطوفة على علة مقدرة فتصحح عطفه على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدى اليه الا النقاب المحدث من علماء البيان فيقدر الفعل الممال مشتقاً على ما سبق اجمالاً فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتقاً على ما سبق يبقى التعليل بحاله ولكونه متباً له بالاجمال والتفصيل يصح عطفه ولا فائدة هذا العطف كمال العناية بشأن الاحكام السابقة حيث ذكرت أولاً فلهذا لم ذكرت اجمالاً ثم عللت من غير تعيين ثقة على فهم السامع بانه يلاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد من العلل الى ما يليق به يكون ايراد العطف أولى من تركها (قوله شرع ذلك) أى بين قدر الفعل مؤخراً كما اختاره الفراء لان حذف الممال يدل على كمال العناية نشان العلل وقدره القاضي مقدماً كما ذهب اليه

(قول المحشي) وقيل في وجه لطفه أى ليس ما بينه الشارح وجه اللطف بل وجهه انه لف مرتب الخ (قول المحشي) معلوم منه تفسير لترتبه عليه لان النشر علة لشرع تلك الاحكام وبيانها اذلا معنى لعلته لما قبله الا ذلك (قول المحشي) العكس أى علم النشر من اللف كما في قالوا ان يدخل الخ فان تخصيص كل بقوله علم من نسبة القول للبهرد والنصاري (قول المحشي) بل مما يدل عليه وهو فمن شهد الخ فانه يدل على شرع الامرين والترخيص والشرع هو التبيين للشرائع فكانه قيل وبين ذلك لتكملوا العدة وهذا لم يتقدم وان استأخره ذكر الامرين والترخيص

(قول المحشي) حذف اللفظ الدال عليه وهو نفس الامرين والترخيص وجعل مكان ذلك وشرع ذلك الخ (قول المحشي) الا النقاب ككتاب الرجل العلامة والمحدث ككرم صادق الظن (قول المحشي) ثم رتب اللف المجل عليه أى على ذلك اللف المفصل لان المفصل دليل المجل وحينئذ يكون النشر اشراً بالمفصل والمجل والقول بان المجل معلوم من التعليل ممنوع وحينئذ يكون النشر بعد اللف تقديراً لتقدم المجل بتقديم دليله (قول المحشي) ولا نسلم انه لم يصرح بالملفوف لان نفس الامر هو التثريب والبيان وكذلك الترخيص (قول المحشي) أى تقديرًا كما في الآية

(قول المحشي) على علة مقدرة أى يسهل عليكم أو لتعلموا ما تعلمون وهذه علة لما سبق باعتبار الاعلام بها وما بعده علة للاحكام المذكورة والقيود بعد الجمل تكون قيوداً لها باعتبار انفسها وهو الشائع وتكون قيوداً لها باعتبار ما يلزمها من الاخبار والانشاء كما في قوله الحمد لله على ما انتم أى انشأت هذا الحمد على ما انتم قاله المحشي في حاشية القاضي

وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أى ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبيينه الا النقب المحدث من
علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكل وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعاملات أمر الشاهد بصوم الشهر ولم
يجعل شيئاً من العمل راجعاً اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعاملات فما ذكره في بيان تطبيق العمل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال
ان ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر من تفصيل المعاملات ليس لانه باستقلاله معال بشيء من العمل المذكورة
بل هو وحده وتمهيد ليفرع الترخيص وسراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن أمر
المرخص بأعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالخاتمة ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر
الشاهد بصوم الشهر من الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في أيام آخر وفي هذا
دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له
بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كلام من العمل راجعاً الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل

الزجاج رعاية الاصل ، مع عدم مقتضى التأخير (قوله وأمر المرخص له) بمراعاة عدة ما افطر من غير نقصان فيه المستفاد
من قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) كانه قيل فوجب عليه قضاء ما فات مراعيه فيه عدة ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)
المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) أو من قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) (قوله كيفية
القضاء الخ) ، المستفاد من اطلاق أيام أخر أى فاليه عدة من أيام أخر كيف ما تيسر متواصلاً أو متفصلاً (قوله أى
ارادة الخ) يعنى ان الترجي مجاز من الارادة أى اطلب على ما هو مذهب الاعتزال من ان ارادته تعالى لفعل غيره مره به
وجواز تخلف المراد عن الارادة وتغيير الاسلوب عن التشكر والاشارة الى ان هذا المطالب بمنزلة المرجو لقوة الاسباب
المتأخذة في حصوله وهى ظهور كون الترخيص نعمة والمطالب موقناً بكمال رآفته تعالى وكرمه مع عدم فوات بركات الشهر
(قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل في الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين المذكوران بأسلوب واحد لم يفرع
احدهما على الآخر (قوله ليفرع الترخيص الخ) اعادة من في قوله ومن الترخيص عطف على قوله من أمر الشاهد يدل
على عدم تفرعه أمر الشاهد بصوم الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء به بعد (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر
ان ترك من لقرب المعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفي هذا دلالة واضحة الخ) جواب لقوله جعل قوله
ولتكبروا علة الخ (قوله شامل لامر الشاهد الخ) فالمعنى ولتكملوا عدة الشهر بالاداء عند عدم العذر وبالقضاء في حال الافطار

(قول المحشى) مع عدم مقتضى التأخير أى بالنسبة اليه وان كان هناك مقتضى لتقديم العمل فيجوز رعاية كل
(قول المحشى) المستفاد من اطلاق أيام أخر فى الاطلاق تعليم لكيفية القضاء وهو انه يكون كيف ما تيسر وللإشارة

لأمر الشاهد بصوم الشهر بناء على أن العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الإفطار في المرخص له وفيه نظر إذ لا معنى لتعليل أمر الشاهد بصوم الشهر بأكمال عدة أيام الشهر على أنه لا ارتباط في أن الأمر بمراعاة العدة في قوله ولتكملا علة الأمر بمراعاة العدة إشارة إلى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه (ومنه) أي من المعنوي (الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في حكم) وذلك المتعدد قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون أكثر (نحو) قول أبي العتاهية علمت يامجاشع بن مسعدة (أن الشباب والفراغ والجدة) أي لاستغنائه يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجمدة أي

بالعذر بتحصيل خيراته ولا يفوت عنكم بركات صومه قصص أيامه أو كملت، وبهذا اندفع النظر الذي ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ (قوله على أنه الخ) يمكن أن يقال أن ترك إضافة عدة إلى ما افطر قرينة على أنه أراد مطلق العدة. لأعدة ما افطر قال قدس سره وأما الآية الكريمة الخ فيه، أن مذكره إنما يفيد لطافة لطف والنشر الذي في الآية بخصوصها ولا يفيد لطافة النوع والقول بأن النوع عبارة عن لف يحتاج، تفصيل بعض مالف فيه إلى دقة النظر لا يفهم من عبارة الكشف ولو سلم، فدقة وجه التعليل تفيد احتياجه إلى الفكر الغامض، لا اختصاصه بالنقاب المحدث قال قدس سره أن تعليل الأمر الخ بيان للطافة جهة المناسبة قال قدس سره وأن معال الخ عطف على قوله أن تعليل الأمر الخ بيان لدقة وجه التعليل قال قدس سره مستنبط من غيره أي غير المعال يعني أن معال ليس مذكورا صريحا إنما هو مستنبط من قوله تعالى (عدة من أيام أخر) قال قدس سره وأن كل واحد من العتين أي تكبروا الله على ما هدركم ولما كنتم تشكرون قال قدس سره أن الشكر أولى الخ لأن الترخيص نعمة ظاهرة وأصله إلى العباد وتعليم كيفية القضاء الأنسب بالهداية لكون المقصود منه، الخروج عن عهدة الالتزام على العباد (قوله أن يجمع بين متعدد الخ) كان الظاهر أن يجمع متعددا دخل لفظ البين، للإشارة إلى أن التعدد يجب أن يكون في الذكر فليس قولنا البنون زينة الحياة الدنيا من الجمع (قوله أبي العتاهية) على وزن كراهية (قوله أن الشباب) صحح السكاكي رحمه الله بكسر أن على سبيل الحكاية

إلى هذا أطلق القضاء في المعال ولم يزد عليه بيان كيفيته كذا في حواشي القاضى والظاهر أن هذا هو مراد الشارح بجوابه الثاني (قول المحشي) وبهذا اندفع الخ فهذا القول هو مختار المحشي وهو مغاير للقياسين الأولين والكلام السيد ففي الآية احتمالات أربع اليقينا ما اختاره المحشي (قول المحشي) أن مذكره أي من وجه اللطف في الآية

(قول المحشي) تفصيل بعد مالف فيه وهو تعليم كيفية القضاء

(قول المحشي) فدقة وجه التعليل الخ أي المذكور بقول السيد وأن كل واحدة من العتين الخ

(قول المحشي) لا اختصاصه الخ لأن الاختصاص إنما يكون إذا كان ما في الآية من الأغراض المتعلقة بعلم المعاني

المعبر عنه بالبيان في كلام الزنجشري كالأغراض التي بينها المحشي فيما اختاره سابقا من أن الحذف لمقتضى أن صحة المعاني للمغايرة بالأجمال والتفصيل وأولوية لكمال العناية

(قول المحشي) الخروج الخ فالمقصود دفع المضرة عنهم لا إيصال شيء إليهم

(قول المحشي) الإشارة إلى أن التعدد الخ لأن المتعدين في الذكر لهما بين هو التفرق ذكرًا فجميع بذكر واحد بخلاف

استغنى (منسده للبره أى منسده) هى ما يدعو صاحبه الى الفساد (ومنه) أى من المعنوي (التفريق وهو
 إيقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو غيره كقوله) أى قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع *
 كنوال الامير يوم سقاء * فنوال الامير بادرة عين) هى عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء ومنه)
 أى من المعنوي (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة مالكل اليه على التعمين) وبهذا القيد يخرج عنه اللف
 والنشر وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أهم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر لاضافة
 من عن هذا القيد فليس فى اللف والنشر اضافة مالكل اليه بل يذكر فيه مالكل حتى يضيفه السامع اليه
 ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق (كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضميم) أى ظلم (يراد به) الضمير
 راجع الى المستثنى منه المقدر الغمام أى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد (إلا الأذلان) هذا
 استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مستنداً الى العام المحذوف (غير
 الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا (والوتد هذا) أى غير الحى (على الخسف) أى
 اللؤلؤ (مربوط برمته) هى قطعة حبل بالية (وذا) أى الوتد (يشيح) أى يدق ويشق رأسه (فلا يرى) أى
 لا يرى ولا يرحم (له احد) ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشيح على
 التعمين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما محتمل ان يكون اشارة الى العير
 والى الوتد فلا يتحقق التعمين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لان سلم التساوى بل فى حرف
 التنبيه اعماء الى ان القرب فيه اقل وانه يقتدر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى غير الحى ولو سلم فسواء جهات
 هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعمين غاية ما فى الباب ان التعمين محتمل ومثل هذا

ضمنا لما تقرر عندهم ولذا صار المصاريح ثلاثة (قوله هى ما يدعو الخ) عبر عنه بالمنسدة مبالغة (قوله ايقاع تباين الخ) ليس
 المراد التباين المصطلح بل المعنى اللغوي أى افتراق بين أمرين مشتركين فى نوع (قوله فانه دقيق) رجه الدقة ان الإضافة
 فى ذكر ما لكل متحققة اجمالاً والتعمين مفوض الى السامع الا ان المتبادر من اضافة مالكل اليه أن يكون على التعمين
 (قوله لا يقيم على ضميم) أى ظلم أى لا يتوطن فى مواطن الظلم احد الا الأذلان (قوله فلا يرى له) أى الوتد أو لكل
 واحد من العير والوتد (قوله فلا يتحقق التعمين) لان المراد التعمين فى اللفظ فان التعمين بالقرينة متحقق فى اللف والنشر
 أيضاً كما مر (قوله ولو سلم فسواء الخ) يعنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه اثنان فلا بد لكل منهما من مشار اليه معين
 فالنمين متحقق الا ان التعمين يحتمل وجهين بخلاف اللف والنشر فان نفس التعمين متف فيه فتدبر فانه دقيق قد خفي

المتعدد فى المعنى فان تفرقة المعنوي لا يزل ولو عبر عنه بلفظ واحد

(قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فهو زائد على كل واحد على انفراد

(قول المحشى) الى ان المحسن اجتماعهما فالمحسن هو جمع الجمع والتعريف

ليس في اللف والنشر فليتأمل (ومنه) أي مع المعنوي (الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئين في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله) أي قول الوطواط (فوجهك كالنار في وضوئها وقلبي كالنار في حرها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء وإدخال القلب فيه من جهة الحر والاحتراق (ومنه) أي من المعنوي (الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم (فالاول كقوله) أي الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب (حتى أقام) الممدوح وهو سيف الدولة ولنضم الإقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال (على أرباض) جمع ربض وهو مأحول المدينة (خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصراني (والبيع) جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصراني وحتى متملق بالفعل في البيت السابق أعنى قائد المقائب يعني قائد العساكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح إجمالا لأنه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال (للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا) لم يقتل من نكحوا ومن ولدوا يوافق قوله (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعو) ولأن في التمييز عنهم بلفظ ما دلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله * الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتب * وقال قد جمع فيه أرض الممدوح وما فيها من كونها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بآيات كثيرة (والثاني كقوله) أي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت (قوم إذا حاربوا ضربوا عدوهم * أو حالوا) أي طلبوا (الفتح في أشاعهم) أي تباعهم وأنصارهم (نعموا * سحبة) أي غريزة وخلق (تلك منهم غير محدثة أن الخلاق) جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البدع *) جمع بدعة وهي في الأصل الحدث

على «بعض الناظرين» (قوله الجمع مع التفريق) أورد كلمة مع إشارة، إلى أن المحسن اجتماعهما وكذا فيما سيأتي وأنما لم يذكر اجتماع بعض المحسنات الآخر بعضها مع بعض كالتطابق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما (قوله من جهة الحر والاحتراق) أي حره واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد ببحر النار خرها في نفسها لا لغيرها فانه المناسب تشبيهه بقلب بها (قوله وحتى متملق الخ) أي عطف عليه لأن الجارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد شقيت به) من حد علم في التاج الشقاء والشقارة بدبخت شدن وهي كناية عن الخراب والهلاك (قوله فاعلم الخ)

(قل السيد) أي قول الوطواط (أقول) في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطف قل أبو عبيدة هذا أشبه

القوانين عندي بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان وقال لا أراه سمي به إلا تشبيها بالظائر (قل السيد) في البيت السابق (أقول) هو قوله * قاد المقائب اقصى شربها نهل * على الشكيم وادنى سيرها سرع

في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثان الاخلاق لاما هو كالفرائض منها قسم في البيت الاول صفة
 الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
 (ومنه) اي من الممدوحين (الجمع مع التفريق والتقسيم) ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مسبق من تفسيرات
 هذه الامور الثلاثة (كقوله تعالى يوم يأت) يعني يوم ياتي الله اي امره او يأتي اليوم او هوله والظرف
 منصوب باضمار اذكر او بقوله (لا تكلم نفس) بما ينفع من جواب او شفاعا (الا باذنه) اي باذن الله كقوله
 لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيمتدرون في
 موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والمنوع عنه هو المذر الباطل (فهم) اي من اهل الموقف
 (شقي) وجبت له النار بمقتضى الوعيد (وسعيد) وجبت له الجنة بمقتضى الوعد (فالما الذي شقوا في النار
 لهم فيها زفير وشهيق) الزفير اخراج النفس والشهيق رده (خالدين فيها مادامت السموات والارض) اي
 اعتراض بالفناء والبدع كغيب جمع بدعة تحكة مؤث بدع كلم (قوله ياتي الله) كقوله تعالى (هل ينظرون الا أن يأتيهم الله)
 والمراد امره لامتناع الايمان على الله تعالى (قوله أو يأتي اليوم) والمراد اتيان هوله فلا يلزم جعل اليوم وقت لايمان اليوم
 وحدث الشيء بنفسه (قوله والمأذون الخ) وقع في شرحه للمفتاح او الفاصلة وهو المرافق لتفسير القاضي وفي المفتاح للعلامة
 الواو الواصلة واكمل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فاوان قصد بيان معنى الآيتين فلو او ويكون دفع التدافع
 حاصلنا ضمنا (قوله وجبت له النار) هكذا فسر القاضي ومعنى وجبت ثبتت ولزمت ، اذلا وجوب على الله تعالى عندنا
 ولا معنى للوجوب للعبد ، فيكون دخولهم النار والجنة مستفادا من التفريق ويكون محط الفائدة في التقسيم القيد اعني
 قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) فالظاهر على مذهب اهل السنة أن يفسر الشقي بمن له الشقاوة في الجملة
 كفرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة في الجملة بان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحينئذ يكون محط الفائدة قوله في
 النار مع قيوده (قوله الزفير اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بهما الدلالة على شدة كربهم وغمرهم وتشبيههم بحال
 يتقى بلد مسراه عن بلد * كلموت ليس له ري ولا شبع * حتى اقام الى آخره المقرب ما بين الثلاثين الى الاربعين من
 الخيل والسرع مصدر بمعنى السرعة قوله لا يمتطي أى لا يمنع
 (قول المحشي) وحدث الشيء بنفسه أى بلا حدث زمن مع ان الحدث هو الكون في زمن بعدان لم يكن في آخر وهذا لازم
 لما قبله (قول المحشي) اذ لا وجوب على الله الخ أى لا يمتضى الوعيد ولا يغيره وكذا لا معنى للوجوب للعبد بذلك يلزم منه الدخول
 (قول المحشي) فيكون دخولهم الخ بخلاف ما لو فسر الشقي بمن له الشقاوة وهى الكفر أو العصيان والسعيد بمن له
 السعادة وهى الايمان فانه لا يكون دخول النار أو الجنة مستفادا ويكون التقسيم باعتبار كل مع قيوده
 (قول المحشي) قوله تعالى لهم فيها زفير الخ خصه لكون الكتابة على قوله وجبت له النار فله يقال في قوله وجبت له الجنة
 (قول المحشي) فالظاهر الخ يعنى ان الوجوب بمقتضى الوعد أو الوعيد اذا كان بمعنى اشبوت والزم وان لم يخالف
 مذهب اهل السنة الا انه خلاف الظاهر لكونه غير المشهور من معناه فالظاهر ان نجمل الشقاوة بمعنى الكفر أو العصيان
 والسعادة بمعنى الايمان وحينئذ لا يكون دخول النار مستفادا من التفريق بل من التقسيم ومثله يقال في دخول الجنة ثم

سَمَوَاتِ الْآخِرَةِ وَأَرْضُهَا لِأَنَّهَا دَائِمَةٌ مَخْلُوقَةٌ لِلْأَبَدِ أَوْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّأْيِيدِ وَتَفِي الْإِنْقِطَاعِ كَقَوْلِ الْعَرَبِ مَا قَامَ شَيْءٌ وَمَا لَاحَ كَوْكَبٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ (أَلَا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنْ رَبُّكَ فَعَالٌ لِّمَا يَرِيدُ وَأَمَّا الَّذِي سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُودٍ) أَيْ غَيْرُ مَقْطُوعٍ وَلَكِنَّهُ مَمْتَدٌّ إِلَى غَيْرِ الْنَّهْيَةِ فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ * قُلْتَ هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْخُلُودِ فِي عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ الْخُلُودِ فِي نَعِيمِ الْجَنَّةِ يَعْنِي أَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَا يَخْلُدُونَ فِي عَذَابِ النَّارِ وَحْدَهُ بَلْ يَعَذِّبُونَ بِالزَّمْرِ بِرَبِّهِ

مَنْ اسْتَوْلَتْ حَرَارَةُ عَلَى قَلْبِهِ (قَوْلُهُ أَيْ سَمَوَاتِ الْآخِرَةِ وَأَرْضُهَا) فِي تَفْسِيرِ الْقَاضِي وَفِيهِ نَظَرٌ . لِأَنَّهُ تَشْبِيهٌُ عَنِ الْإِبْرَةِ أَكْثَرَ الْخَلْقِ وَجُودَهُ وَدَوَامَهُ وَمِنْ عَرَفَهُ فَأَمَّا يَعْرِفُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ . فَلَا يَجِدِي لَهُ التَّشْبِيهُ . أَنْتَهَى وَفِي قَوْلِهِ بِمَا لَا يَعْرِفُ أَكْثَرَ الْخَلْقِ وَجُودَهُ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ الِاسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْبَيِّنَاتِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَاهِلِ الْآخِرَةِ نَحْوَ يَقْلَهُمْ وَيُظْلِمُهُمْ أَمَّا سَمَاءُ يَخْلُقُهَا اللَّهُ أَوْ يَظْلِمُهُمُ الْعَرْشُ وَكُلُّ مَا يَظْلِمُهُمْ فَهُوَ سَمَاءٌ بَلْ كَوْنُ الْمَظْلُومِ ضَرُورِيًّا لَمْ لَا يَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَتَهُمْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ . إِنْ سَلِمَ كَوْنُ الْمَقْلُومِ ضَرُورِيًّا لِحُلِّ اتِّقَالِهِمْ لَأَسَلِمَ كَوْنُ الْمَظْلُومِ ضَرُورِيًّا وَأَنْ حُلَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عَلَى الْمَظْلُومِ وَالْمَقْلُومِ خِلَافُ الْمَعْنَى الظَّاهِرَةِ لَا يَدُلُّ مِنْ قَرِينَةٍ . وَفِي قَوْلِهِ وَدَوَامُهُ وَمِنْ عَرَفَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى رَدِّ الِاسْتِدْلَالِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَالِدَيْلٍ عَلَى أَنَّهَا سَمَوَاتُ وَأَرْضُ قَوْلِهِ تَعَالَى (يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ) وَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ لِقَبْوَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ) بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَهَا أَمَّا دَوَامُهَا فَلَا يَعْرِفُ مِنْهُ وَأَمَّا يَعْرِفُ بِدَلِيلِ دَوَامِ دَارِ الثَّوَابِ فَيَبَيِّنُ دَوَامَهُ بِدَوَامِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَا يَجِدِي نَفْعًا (قَوْلُهُ وَلَكِنَّهُ مَمْتَدٌّ إِلَى غَيْرِ الْنَّهْيَةِ) تَهْرِجُ بِمَا عَلِمَ ضَمْنًا لِلِاعْتِنَاءِ بِشَأْنِهِ فَكَلِمَةٌ لَكِنْ لِحُجْرَةِ التَّأْيِيدِ كَأَنَّ قَوْلَكَ لَوْ جِئْتَنِي لَا كَرَمَتَكَ لَكِنَّكَ لَمْ تَجِبْ . عَلَى مَا فِي الْمَقْنَى وَالِاتِّقَانِ (قَوْلُهُ فِي عَذَابِ النَّارِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي النَّارِ عَذَابُ النَّارِ لِأَنَّ دَارَ الْعِقَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَهُمْ فِيهَا زُفِيرٌ وَشَهَقٌ) فَإِنْ أَخْرَجَ النَّفْسَ وَرَدَهُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ حَرِّ النَّارِ وَاحْرَاقِهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فِي الْجَنَّةِ) نَعِيمُ الْجَنَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى (عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُودٍ) فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ لَهُ نَعِيمُ الْجَنَّةِ مَطْلَقًا لِامْتِنَاعِ الدُّخُولِ فِيهَا (قَوْلُهُ يَعْنِي أَنَّ أَهْلَ النَّارِ) يَعْنِي أَنَّ مَقْتَضَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْخُلُودِ فِي عَذَابِ النَّارِ أَنَّ لَا يَعَذِّبُوا بِهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بَلْ أَنَّ يَعَذِّبُوا فِي بَعْضِهَا بِعَذَابِ آخَرٍ كَعَذَابِ الزَّمْرِ بِرَبِّهِ وَعَذَابِ سَحَابِ اللَّهِ وَخَشْيَةِ وَاهَاتِهِ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي الْخُرُوجَ مِنْ جَهَنَّمَ وَكَذَا مَقْتَضَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْخُلُودِ فِي نَعِيمِ الْجَنَّةِ أَيْ الذَّاتِ الْجِسْمَانِيَّةِ

لأنه لا يلزم أن يكون للمصاة زفير وشهيق لجواز خروجهم بالاستثناء أو يكون ذلك باعتبار المجموع (قول المحشي) بمن استولت الحرارة على قلبه قائمًا إذا استولت عليه ينحصر روجه فيه (قول المحشي) لأنه تشبيه الخ صراحه بالتشبيه ببيان دوام الثواب بدوام سموات الآخرة وأرضها كأنه قيل دوام ثوابهم كدوام سموات الآخرة وأرضها كما سيأتي للمحشي في قوله فبيان دوامه بدوامها (قول المحشي) وحدوث الشيء بنفسه أي بلا حدوث زمن مع أن الحدوث هو الوجود في زمن بعد أن لم يكن في آخر وهذا لازم لما قبله

(قول المحشي) فلا يجدي لأنه بيان للشيء بما يتوقف معرفته على دليل ذلك الشيء فلا يقيد ذلك شيئًا (قول المحشي) إن سلم الخ أي هو ممنوع لجواز أن يقام الله بقدرته بلا شيء كما أقل السموات والأرض وإن سلم

ونجوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون في الجنة وهم المؤمنون العاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

أن ينعموا بنعيم آخر من الاذات الروحانية كرضوان الله ويلتذوا بها بحيث ينقطع عنهم اللذات الجسمية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة (قوله ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى وعهد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر (قوله مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى) فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة أعين (قوله بناء على مذهبه) من أن من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر وصاحب الكبيرة الغير الثابت وما سواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله يكتفيه صرفه عن البعض) ولا يقتضي صرفه عن الكل في وقت ما حتى يلزم خروج الكفار عن النار (قوله والتأيد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال مقدرة لعدم مقاومته بالعامل فالتقدير اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضي ساقطة الدخول بل تقديره ولاجل الاشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر مرجعه التأيد أي ثبوت

بناء على العادة كونه ضروريا فلا يسلم الخ قوله وفي قوله ودوامه الخ أي فضمير عرفه للدوام لانه الذي تقصر معرفته على معرفة دليل دوام الثواب بخلاف معرفة الوجود فانها لا تتوقف على ذلك فاندفع ما أورد على القاضي (قال السيد) والتأيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء (اقول) يرد عليه

ان اعتبار الخلود انما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب ان يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار واما الثاني فمحمول على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو اكبر واجل وهو رضوان الله وقاؤه عز وجل لا على ان بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالاول عقب بقوله (عطاء غير محدود) لا يقل ما ذكرته يوجب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الاول مع انهما سيقا مساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالتأيد عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال

(قول المحشي) بل تقديره أي ملاحظته ثابتا ضرورة ان الخلود بقاء الحصول والخلود الموقوف على مجرد ملاحظة الحصول يصح نسبته لجميع اهل الجنة بطريق الاستثناء لان الاستثناء صح الاخراج منه لانه اخراج من الثبوت لأن الخلود ولارادة هذا المعنى انما يستلزم ملاحظة ثبوت الحكم للعام لاحصولة بالفعل وهذا معنى قوله وللإشارة الى هذا الخ يعني انه لما كان الخلود الموقوف على تقدير الدخول وملاحظته لكونه ليس خلودا بالفعل بل مقدرا هو حقيقة التأيد الذي هو ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة في جميع الازمان المستقبلية من وقت دخول اهل الجنة فيها عبر الشارح عنه بالتأيد فالمستثنى منه حينئذ هو التأيد كأنه قيل اما الذين سعدوا فثبت كونهم في الجنة في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخولهم

الحكم السابق وهو الكون في الجنة ابدأ أي في جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء كما في الاستثناء الأول ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين فحينئذ اندفع ما أورده السيد ، متابعة لصاحب الكشف من ان الاستثناء يقتضي اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد لدخول لأن ذلك إنما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فان المتبادر من الآية خلود الفريقين من وقت الدخول هذا وقد يقال في تفسير الاستثناء ، وجوه آخر منها انه من قبيل (ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف) و (لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى) وفيه انه إنما يتجه اذا كان في الآية قرينة على انه ، تعليق بالحال كفي الآيتين ومنها انه استثناء من أصل الحكم والمستثنى زمان توقفهم في الموقف للحساب وذلك لان ظاهره يقتضي أن يكونوا في النار حين يأتي اليوم أو مدة لبثهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم وفيه ضعف لفظاً لتأخره عن الحال ولا مدخل له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان الموقف أو مدة البث المذكور عملاً فائدة فيه فانه معاجم من سوق الكلام وان الایهم بقوله الا ماشاء ربك والتفخيم الذي يعطيه . لا يبق له رونق ومنها انه استثناء من قوله تعالى « لم فيها زفير وشهيق » وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يحصى في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على القان الا الآلف التي كانت بمعنى سوى والمعنى سوى ماشاء ربك من الزيادة التي لا آخوها على مدة بقاء السموات والأرض وفيه انه صرف للفظ الا عن معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول المذكور ، وانه مقنى على حمل السموات والأرض على هذين الجسمين المبروتين ، وان الظاهر ، على هذا المعنى ان يقال خالدين فيها أبداً كما في النص من الآخر الذي مبدؤه أول وقت دخل فيه . أحد منهم ولا شك ان بعض الذين سعدوا ليس ثابتاً له هذا الكون من أول وقت الدخول فيستثنى من هذا الحكم والاستثناء إنما يتوقف على تقدير الدخول وملاحظته لاجل الاخراج ولا يتوقف على الدخول بالفعل والحاصل انه متى حول الخلود الى التأييد بالواسطة السابقة لا يقتضي الاستثناء اخراجاً من الخلود بل من ثبوت التأييد وهو لا يتوقف الا على ملاحظة الدخول لا على الدخول بالفعل حتى يلزم المحذور هذا ان شاء الله مراده فليتأمل (قول المحشى) متابعة لصاحب الكشف في بعض النسخ الكشف وهو أولى ليوافق قوله وكذا ما أورده الخ لان هذا أورده صاحب الكشف (قول المحشى) فان المتبادر الخ تعليل لاندفاع ما بهد كذا

(قول المحشى) وجوه آخر تبلغ اثني عشر قولاً كما في الشهاب

(قول المحشى) تعليق بالحال كما في الآيتين مبالغة في التحريم وامتناع ذوق الموت

(قول المحشى) من أصل الحكم أى الكون في الجنة والنار

(قول المحشى) لان ظاهره يقتضي الخ أي فبكون عاماً ظاهراً شاملاً لزمان التوقف فاستثنى ذلك الزمان وقوله ان

يكونوا في النار أى وفي الجنة وقوله ان لم يقيد أى الكون في الجنة وفي النار باليوم وقوله ولا مدخل له أى للعالم في الاستثناء

وتقديمه يقتضي المدخلة

(قول المحشى) لا يبق له رونق بخلافه على الأول فان المستثنى في الشق الأول زمن نعيم الشقى وفي الثاني زمن

عذاب المؤمن وكلاهما تخيم

(قول المحشى) وانه مبنى على حمل السموات والأرض الخ أي على ان المراد المعنى الحقيقي لا الكنائى أعني التأييد

(قول المحشى) على هذا المعنى الخ بخلاف ما اذا أريد الكناية

الانتهاء فكذا ذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله ففهم شقي وسعيد اذ النفس وأهل الموقف واحد ثم قسم وأضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل) من تلك الاحوال (ما يليق به كقوله) اي قول ابي الطيب * سأطلب حتى بالقنا ومشايخ * كانهم من طول ما التسموا مررد * (يقال) لشدة وطأهم على الاعداء وشبابهم عند اللقاء (اذ لا قوا) أي حاربوا الاعداء (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذ ادعوا) الى كفاية مهم ومدافعة خطب (كثير اذ اشدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة (قليل اذ ادعوا) ذكر احوال المشايخ واصل الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر (والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى سب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من

ومنها ان ما بمعنى من ونخرج هو العصاة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من أصل الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما معنى من ومنها ان الاعمى بعد هذا هو الاقوال المنقولة في هذه الآية فليكن الاعتبار (قوله واطلاق السعادة الخ) في تفسيره لا يرضى لا يقال فعل هذا لم يكن قوله ففهم شقي وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن يكون صفة كل قسم منتفية

(قال السيد) كقوله تعالى (او يزوجهم ذكرانا واناثا) (اقول) فان قلت ما وجه العطف باو ههنا مع ان العطف في السابق واللاحق بالواو قلت ذلك لمكان الضمير المنصوب الراجع الى من يشاء في الجملتين السابقتين ولو صرح بمن يشاء في هذه الجملة لاستتم العطف باوكما امتنع في المتقدم والمتأخر او لا يري انه لو قيل او يهب لمن يشاء المذكور لدل في الظاهر على ان المنافاة بين المهبتين وان الواقع احدهما لا كتأنيها وليس يراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالاولى بالتقياس الى طائفة ولاخري بالتقياس الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة فحيث اورد فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين او الى احدهما وجب العطف باو والا لفسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحدة منهما مع الاناث فقط او للذكور فقط ذكور واناث معا والسري في ذلك ان هذه الاقسام اذا قيست الى طائفة واحدة كانت متنافية واما اذا قيست الى طوائف مختلفة فينبغي توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف المنسوب اليه اعنى الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما انحصر المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير بالمرجوع اليه عطف باو تنبيها على التنافي فالمعنى او يزوجهم بدل الاناث فقط او الذكور فقط ذكورا واناثا مما ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن شاء في الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن اسلوبه قلت لو اجري الكلام على سننه كان المستفاد منه ان هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى واما اذا عدل الى ما عليه التنزيل افاد مع ذلك نكتة اخرى شريفة هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق (قول المحشي) هو الاقوال المنقولة بحسب ما رأى ويحتمل ان ما زاد غير منقول

يشاء عقياً) فإن الانسان اما أن يكون له ولد أو لا يكون فإن كان فاما أن يكون ذكراً أو أنثى أو ذكر أو أنثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه انه الى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه لانسان فكان ذكر الاناث التي هي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور عنهم لان في التبريد تنويه بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفي عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فتقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر (ومنه) أى من المعنوى (التجريد) وهو ان ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها) أى مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة (مبالغة

عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لانفصال حقيقي أو مانع من الجمع وهما المراد ان اهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وان حالم لا تخلص عن الشقاوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص بالاعتبارين انتهى وخلاصته ان التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال قدس سره ان قلت ما وجه العطف بأول الخ * في الكشف التزويج جعل الشيء زوجاً وقوله ذكرانا واناذا حال من الضمير والواو العمية ولتركيبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي التكويني أيضاً انه حال والضمير راجع الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجاً حال كونهم ذكورا مع الاناث واخطأ افاد ان زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم فذكر هذا القسم بكلمة أو بدون ذكر المشيئة لانه كانه ليس قسماً على حدة لتركيبه من القسمين السابقين كانه قيل يهب لمن يشاء الاناث والذكور منفردين أو مجتمعين ثم قيل ويجعل من يشاء عقياً فقيده بالمشيئة لانه قسم آخر وهذا اولى مما في تفسير القاضي من قوله وتغيير العاطف في الثالث ، لانه قسم مشترك بين القسمين ولم يحتاج اليه الرابع ، لا فصاحه بانه قسم مشترك بين الاقسام الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو يزوجه الخ انه يجعل من يشاء زوجاً والمقصود انه يهبهم زوجاً ولا يظهر وجه تعلق قوله ذكرانا واناذا بما قبله ومن هذا ظهر ، ضعف ما قيل ان ذكرانا واناذا منصوب بنزع الخلق أى يقرنهم بالذكران والاناث ولو سلم بان يكون التقدير يزوج لهم على ما في شمس العلوم من انه يقال زوجت الال صغيرها وكبيرها أى قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى (يزوجهم ذكرانا واناذا) اي يقرن لهم ذكرانا واناذا كما قال (والقمر قدرناه منازل) أي قدرنا لها فارجاع الضمير الى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أهني هبة الذكور أو الاناث معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى

(قول المحشي) كانه ليس قسماً الخ فلما كان مركباً من السابقين كانت المشيئة فيه حكماً فتركت وكان مقابلاً لكل منفرداً فأنى بأو (قول المحشي) لانه قسم مشترك بين القسمين المشترك بينهما هو أحدهما فقط قسميه هما معا (قول المحشي) لا فصاحه بانه قسم مشترك الخ المشترك هنا هو هبة شيء مما مر وقسميه عددهما وفيه ان الثالث مفصح أيضاً على ان الافصاح لا يسوغ الواو والا لصح في التقسيم العدد زوج وفرد (قول المحشي) ضعف ما قيل الخ لان المقصود يهبهم لا مجرد قرنهم بالذكران والاناث ولان المنصوب بنزع الخلق مضى مماحى مع امكان القياس وهو الحل نعم لو قيل يقرن لهم لا فاد ذلك لكنه خلاف الظاهر كما ذكره بعد (قول المحشي) ولو سلم أى اذكره السيد بناء على ما في شمس العلوم (قول المحشي) ان يكون المفعول المقدر الخ

لكمالها فيه) أى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف تلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) التجريد (أقسام منها) أن يكون بمن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) في الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره (أى بلغ فلان من الصداقة حداً صحيح معه) أى مع ذلك الحد (أن يستخلص منه) أى من فلان صديق (آخر مثله فيها) أى في الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه (نحو قولهم لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر) بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرأى السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فعنى قولهم لقيت من زيد أسداً لقيت من لقائه أسداً والغرض تشبيهه بالأسد وكذا معنى لقيت به أسداً لقيت بلقائه أسداً ولا يخفى حذف هذا التقدير في مثل قولنا من لى فلان

ولو سلم فإرد عليه، ان ليس المعنى على البدلية كما قرره بل على انه يهب بعضهم صفاً واحداً وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهبه شيئاً منهما، وان ليس التقييد بالمشيئة مستغداً من قوله أو بزوجه ذكرنا واناثاً، ولو سلم، فن شاء في حقه الذكر فقط أو الاناث فقط لا يمكن في حقه بدلها مشيئة الاناث والذكر معاً فان ما شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم انه ممكن في نفسه بالنظر الى ذاته تعالى اما بعد تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر اعطاك تطلع على ما هو أحسن مما ذكرت، قال قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ *، فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقه بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج (قوله لأجل المبالغة لكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة للمبالغة لا للأجل والمبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد تكون مطلوبة للتكميل كما يقال للبيان لقيت من فلان أسداً واعلم ان الالفاظ في التجريد مستعملة في المعاني الحقيقية فليس هو من دواخل البلاغة لعدم تأنى الوضوح والخطاف بالدلالة الوضعية كما مر، بخلاف الاستعارة لكونها مجازاً يتأنى به الوضوح والخطاف فلذا كانت من دواخل البلاغة، والتجريد لاجل المبالغة في الوصف فليس داخل في المبالغة على ما هو (قوله بمن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى برأسه لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية

الاولى المفعول المعتبر في المرجع أى الذكور والاناث أو العمل المتعلق بالمرجع أعنى هبة الذكور والاناث

(قول المحشى) ولو سلم فإرد الخ أى لو سلم الاقتضاء بناء على الظاهر من ان المعتبر في المرجع معتبر في الراجع

(قول المحشى) فليس المعنى على البدلية هذا لزم السيد من جهة ان مرجع الضمير هو من يشاء لا المذكور

(قول المحشى) وان ليس التقييد الخ أى بخلاف ما قاله شارحاً الكشف سابقاً فان المشيئة عليه مستغدة منه لتركه

عنه أى فيه (قول المحشى) ولو سلم لدلالة الكلام على التقييد بها

(قول المحشى) فن شاء في حقه المذكور فقد الخ قيل ان البدلية هنا في أصل المشيئة بمعنى أو يهب لهم بدل كذا

غيره ان شاء غيره بدل مشيئته ولا يلزم من اعتبار ما في المرجع في الراجع في الواو كما مر اعتباره في أو كما هنا

(قول المحشى) فيه انه حينئذ الخ قد يقال ما ذكره السيد معنى بالاشارة لا بالعارة كما يفيد قوله سرية

(قول المحشى) بخلاف الاستعارة الخ وان اشتركا في مفادة المبالغة

(قول المحشى) لاجل المبالغة الخ أى وما لاجل المبالغة لا يكون من المبالغة

صديق حميم لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل (ومنها) ما يكون بدخول باء
 المية والمصاحبة في المنتزع (نحو قوله وشوها) من شأنت الوجوه قبحت وفرس شوها صفة محمود
 يراد بها سعة اشدائها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب (تعدو) تسرع (بي
 الى صارخ الوغي) أي المستغيث في الوغي وهو الحرب (بمستلثم) أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة
 والمصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند أهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
 أي تعدو بي ومي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للعرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى
 انتزع منه مستعدا آخر لابس درع (ومنها) ما يكون بدخول في في المنتزع منه (نحو قوله تعالى لم فيها
 دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد) لكنه انتزع منها ذرا أخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
 تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله) أي قول
 قتادة بن مسleme الحنفي (فلئن بقيت لأرحل لغزوه * تحوى) أي تجمع (الغنائم) الجملة صفة غزوة وروى نحو
 الغنائم فالظرف منصوب بأرحل (أويوب) منصوب بأن مضرة كانه قال الا اذ يموت (كريم) يعني
 بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولدالم يقل أو اموت وهذا بخلاف قوله تعالى *
 إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه (وقيل تقديره أويوب مني كريم) فيكون
 من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية (وفيه نظر) اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد
 بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
 لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته
 ويجعله مخاطبا للنكتة كالنوبيخ في، تطاول ليالك بالاعمد، والتشجيع والنصح في قوله، أقول لها اذا جشأت وجاشت،

باء الملابسة (قوله فليتأمل) لعل وجه التأمل انه اذا كان لقاء زيد لقاء الأسد حصل المبالغة بحمله عين الأسد كما في
 الاستعارة وان فانت المبالغة الحاصلة من التجريد ومراده بقوله والغرض التشبيه ان المقصود الاصل التشبيه (قوله ومبالغة
 في اتصافها بالشدة) أي شدة العذاب فان المبالغة في الخلود يوجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه (قوله منصوب)
 أي رواية والافيوز دفعه بالعطف على نحوى يحذف العائد أي فيها (قوله اذ لا معنى للانتزاع) بان يقال انتزع الله تعالى
 من ذاته ربا مبالغة في ربوبيته للنبي عليه السلام لانه يلزم الامر بالصلاة للرب المنتزع (قوله ان في البيت) أي في كونه
 من التجريد (قوله بل هو) أي اجتماعهما واقع فالمرجع مذكور معنى (قوله لنكتة الخ) لا يخفى ان النكتة المذكورة تحصل

(قال السيد) ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لنكتة
 (أقول) المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور على ما عرفت ارادة معنى واحد في صور متفاوتة استجلابا لتشاط السامع
 له واستدرازا لاصغائه اليه والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفا بصفة ولوغة النهاية فيها بان ينتزع منه شيء

مكانك محمدى أو تستريحى (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله، خير من يركب المطى ولا يشرب كأساً بكف من بخلا) أى يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من المدوح جواداً يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شيء بل بما هو كناية عن كون المدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية

بمجرد جعل نفسه مخاطباً ولا تتوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتماعهم واقع في صورة يكون الاسلوب المستعمل اليه دالاً على صفة كما فيما نحن فيه ، فهو يعنى قوله كريم الثقات من حيث انه انتقل من التكلم الى الغيبة ونجريد من حيث

آخر موصوف بتلك الصفة فبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد المعنى ومعنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور اجتماعهما ثم ربما أمكن حل الكلام على كل واحد منهما بدلاً عن الآخر واما أنهما مقصودان معاً فكلما مثلاً اذا عبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فان لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في اتصافه به لم يكن تجريداً أصلاً وان كان هناك وصف يحتمل المقام لمبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصاً آخر موصوفاً به فهو تجريد وليس من الالتفات فى شيء وان لم ينتزع بل قصد مجرد الاقتناع فى التعبير عن نفسه كان التمازاً عند الجمهور أو على مذهب السكاكي فان قبل كلام المفتاح حيث قال فى بيان الالتفات فاقمها مقام المصاب يدل على انه تجريد يصحاً فيجتمعان قلنا معنى كلامه انه اقم نفسه مقام المصاب لانه جرد منها مصاباً آخر ليكون تجريداً فاذا ذكره فائدة اطلاق لفظ الخطاب على المتكلم وبيان النكتة الخاصة بالالتفات فى هذا الموضع وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قوله تعالول ليلك ان حل على الالتفات كان فيه ايها المخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة في اتصافه بالمحزونية بطريق انتزع محزون آخر منه وان حل على التجريد كان فيه دعوى الخطاب واظهار ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة في اتصافه بالمحزونية بطريق الانتزاع والله اعلم

(قال السيد) لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل الخ (اقول) مقصود الشاخص وصف المدوح بنفى البخل واثبات الجود وقد نفي عنه الشرب بكف البخيل ولا شك انه يشرب بكفه فلا يكون بخيلاً لان كونه بخيلاً يستلزم شربه بكف البخيل فكيف بنفى اللازم عن نفي الملتزم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جواداً بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن اثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريداً بل هو تطويل للمسافة بلا ثبت ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر منه انه يشرب بكفه فهو كريم لا انه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وان كان محتملاً للكلام فظهر ان كونه كناية عن كون المدوح غير بخيل لا يجمع كونه تجريداً نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكف كريم منتزع منه يجمعه والفرق ظاهر فصح ما ادعاء ذلك البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فانما يرد عليه اذا كن مراده بما ذكره توجيه ما فى الكتاب واما اذا أراد به رده فلا

(قول المحشى) فهو الثقات من حيث الخ فيكون من البلاغة من وجه ومن المحسنات من آخر

لا ينافي التجريد وأنه وإن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله (ومنها مخاطبة
الإنسان نفسه) وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم
يخاطبه (كقوله) أى قول أبي الطيب، لا خيل عندك تهديها ولا مال، (فليسمع النطق إن لم يسمع الحال)
واراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الأعشى
ودع هريرة إن الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا إليها الرجل * (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة)
لأن الردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أنها مردودة مطلقا لأن خير
الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان * ونما الشعر لب المرء يمرضه *
على المجالس أن كيسا وإن حمقا * وإن أشعر بيت أنت قائله * بيت يقال إذا انشدته صدقا * وعلى من زعم
أنها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لأن أحسن الشعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استعمل
الناطقة على حسان في قوله، لنا الجففات الغر يلعن بالضحى * واسيفنا يقطرن من نجدة دما * حيث استعمل
جمع القلة أعنى الجففات والاسيف وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسنان
ويضمن أو نحو ذلك بل المذهب المرضى أن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف أشار إلى تفسير
المبالغة مطلقا وإلى تقسيمها لثنتين المقبولة من الردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (والمبالغة أن يدعى لوصف
بالوغه في الشدة أو الضعف حدا) منقول بلوغه (مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لثلاث يظن أنه)
أى ذلك الوصف (غير متناه فيه) أى في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده إلى أحد الأمرين
(وتختصر) المبالغة (في التبليغ والاغراق والغلو لأن المدعى أن كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله) أى قول
أمرئ القيس يصف فرسا له بأنه لا يمرق (وإن كثرت المدو فعادى عداء) في الصحاح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد (بين نور ونعجة) أواد بالثور الذكر من نحر

الضمير بصيغة الصفة مبالغة في كرمه وبما ذكرنا اندفع ما ذكره السيد من أن الالتفات يقتضي الانحداد والتجريد يقتضي
التغابر ولو ادعاء بينهما تناف لانه إنما يلزم لو كان اعتبار المتنافيين من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام
أنما قال ذلك لأن نفي البخل لا يستلزم إثبات الجود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ * فيه أن البيت
المذكور مثال يكفيه الاحتمال والدليل إنما يلزم إذا كان شاهدا (قوله أراد بالحال الغنى) في التاج الاسعاد يارى كردن
فالمعنى فليمن النطق في المدح أن لم يعم الغنى في الإهداء فما قيل أى حاله وهو الفقر أو الفقر لا يسمع الإهداء وإنما يسمع الغنى
وهو عار منه فتفسير الحال بالغنى ليس بشيء (قوله وإنما يدعى ذلك الخ) أشار بذلك إلى أن قوله لثلاث يظن الخ خارج
عن التعريف ، بيان لغايته للفرق بينه وبين الكذب (قوله أنه غير متناه) أى غير بالغ في النهاية (قوله ادعى أن جاره

(قول المحشي) بيان لغايته الخ يفيد أنه لا بد من قصد تلك الغاية لأنها العلة الباعثة والا كان كذبا وبه يندفع ما في الاطول

الوحيث وبالنعجة الاثني منها (دراكا) متتابعا (فلم ينضح بما فيفسل) مجزوم معطوف على ينضح أى لم يبرق فلم يفسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يبرق وهذا ممكن عقلا وعادة (ون كان ممكننا عقلا لاعادة فاغراق كقوله ، ونكرم جارنا مادام فينا ، وتنبه الكرامة حيث مالا) ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والمطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة (وهما) أى التبليغ والاغراق (مقبولان والا) أى وان لم يكن ممكننا لاعقلا ولاعادة لامتناع ان يكون ممكننا عادة ممتنعا عقلا (فقلو كقوله) اى قول ابى نواس (واخفت اهل الشرك حتى انه) الضمير للشأن (لتخافك) الخطف التي لم تخاف (ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير مخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة) والمقبول منه (اى من الغلو) اصناف منها ما دخل عليه ما يقرب به الى الصحة نحو (لفظ) يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) ومثله بيت السقط ، شجار كبا وافر اسما وابلا ، وزاد وكاد ان يشجو الرحالا (ومنها تضمن نوجا حسنا من التخيل كقوله) اى قول ابى الطيب (عقدت سنابكها عليها) الضمير ان الجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها (عثيرا) اى غبارا (لو تبتني) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من الشير (عليه) اى على ذلك العثير (لامكنا) اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخيل (في قوله) اى قول القاضي الارجاني يصف طول الليل (تخيل لى ان سمر الشهب في الدجي) وشدت باهداني اليهن اجفاني) أى وقع في خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا زول من مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدائها الى الشهب لطول سهرى في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقاطها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن

الح) الحصر مستفاد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار ممتنعا عاديا (قوله مقبولان الخ) واعلم ان ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر واما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لأنها ليست مجزاة على معانيها الحقيقية بل كنايةات أو مجازات مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى الموارد والامثلة فقوله تعالى « يكاد زيتها يضيء » مجاز مركب من كثرة صفاته ونوره وقول ابى الطيب عن مجاز كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يقال انه مجاز عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشرب كذا أفاده بعض الناظرين . والاظهر ان يقال ان المقبولة والمردودة انما هي بالنسبة الى معنى المطابق لا بالنظر الى ما هو المقصود اعنى ادعاء كمال الوصف (قوله الى الصحة) أى الامكان فلا يرد ان صحة كلام الله تعالى لا مزيد عليها فكيف

(قول المحشى) ولاظهر ان يقال الخ كان اظهر لافادته ان المبالغة مقبولة بالنظر للمقصود بخلاف ما قبله فانه يفيد نفي

القبول من حيث المبالغة ولا يخفى ما فيه خصوصا في القرآن

ولفظ بخيل مما يقر به الى الصحة (ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غداً ان ذا من العجب ومنه) أي من المعنوي (المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطالوب على طريقة أهل الكلام) وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزماً للمطالوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الآلهة وفي التخييل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه أراد بذلك ما يكون رهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة (وقوله) أي قول النابتة من قصيدة يعتذر فيها الى نهمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتذكر النعمان من ذلك (حلفت فلم اترك لنفسك ربة) وهي ما يربب الانسان وبقائه وأراد بها الشك (وليس وراء الله لمرء مطلب) أي هو اعظم المطالب فالجواب به اعلى لا خلاف (لئن كنت قد بلغت عنى جفنة لمبلغك الوأشى أغش) من غش داخان (واكذب) واللام في لئن كفت موطئة للقسم وفي نهاية جواب القسم (اكنو كرساء الى جانب من الأرض فيه) أي في ذلك الجانب وأراد به الشام (مسترد) في موضع يردد فيه اعلم لرزق . منجيع من راد الكلام . وبادء (ومذهب ملوك) أي في ذلك الجانب ملوك (واخون ذ . مدحهم ، حكم في أموالهم ، اقرب ، كنفلك) أي يجعلون لي حكما في أموالهم مقربا عنهم ربيع لمنزلة عندهم كما فعل أنت (في قوم أرك اصبط منهم) وأحسنتم اليهم (فلم ترم في مدحهم لك اذنبوا) يعني لا تأنني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا الى كما لا تألوم

يقال فيه ما يقر به الى الصحة (قوله ايراد حجة للمطالوب على طريقة أهل الكلام) ايراد الحجة يتعلق بأداء أصل المعنى وكونه على طريقة أهل الكلام من المحسنات المعنوية فان المحاورة لا تتوقف على كونه على طريقةتهم ، ون كان مرجعه الى ذلك (قوله وكأنه أراد بذلك الخ) فان الثلاث ، بالدعوة العامة المقدمات المشهورة لكون النفس مطاوعة لها بخلاف البرهان فانه يختص بأولى الالباب الخاصة (قوله ليس قطعي الاستلزام للفساد) بمعنى الخروج عن هذا النظام المشاهد ولو أريد به ، عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتفصيله في شرح العقائد للشارح رحمه الله تعالى (قوله موطئة للقسم) تدل على ان المذكور

(قول المحشي) وان كان مرجعه الى المحاورة بمعنى الاستدلال

(قول المحشي) بالدعوة العامة أي دعوة الاسلام الذي أتى بها القرآن

(قول المحشي) عدم التكون لانها اما ان يجتمعا على الابدان أو يمانعا أو يوجد واحد دون الآخر والكل ممتنع كما بين

في حواشي المحشي على العقائد نعم التعبير فيهما وفسدتا يفيد وجودهما وحدوث فسادهما فلا يناسب عدم التكون وقوله في شرح العقائد للشارح أي وان كان الشارح قد رده والاولى الحوالة على حواشيه هو على شرح العقائد

قوما مدحوك وقد أحسنت اليهم فكما ان مدح أولئك لك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن الى وهذه
الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على
صورة القياس الاقتراضي قوله تعالى * وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه * أى الاعادة
أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله
تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام * فلما افل قال لأحب الآفاين * أى القمر آفل وربى ليس بأقل فالقمر
ليس بربى (ومنه) أى من المعنوى (حسن التمايل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيق) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس الامر يعنى يجب أن لا يكون
ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل
فلان اعاديه لدفع ضرره وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون
الا غير حقيق وملشاً هذا الوهم انه سمع ارباب المقول بطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيق ولو كان الامر
كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهذا اربعة اضرب لان الصفة) التى
ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة قصد بيان علمها أو غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة
علة) وان كانت لا تتخلو في الواقع عن علة (كقوله) أى قول ابى الطيب (لم يحك) أى لم يشابه (نائلك)
اى عطاك (السحاب وانما حمت به) اى صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصبيها الرخصاء) أى
فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة
وقد علمه بانه عرق حمها الحادثة بسبب عطاء الممدوح (او يظهر لها) أى لتلك الصفة (علة غير) العلة

في معرض الجواب جواب القسم لاحزاء الشرط (قوله أهون وأسهل عليه) لا بالنظر الى ذاته تعالى اذ لا يتصور في حقه
تعالى السهولة والسهولة بل على ما حوت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان أعادته أسهل
عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أى امكان الصدور اذ الامكان الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله على
مقابل الحقيقى) يعنى الموجود الخارجى ، فتوهم انه يعنى الموجود في نفس الامر (قوله ولو كان الامر كما توهم) من ان
الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى (قوله أى لم يشابه) في التاج حكى وحكاه في فعله ما نند او نشد دركار (قوله وتفوقه
عليها) أى تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه اختياري كثير لآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فإنه ليس
له اختيار في نزول المطر وآثارها قليلة ناسبة الى آثار عطائه واقعه في غير موقعها وليس المعنى ان نائل السحاب لم يشابه

(قول الحمى) فتوهم انه أى توهم ان الحقيقى مقابل الاعتبارى هو الموجود في نفس الامر فيكون الاعتبارى مالا
وجود له في نفس الامر فيكون منفيًا عن غير الحقيقى

(المذكورة) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل (كقوله) أى قول ابى الطيب (ما به قتل اعدائه ولكن به يتقى إخلاف ما يرجو الذئاب) فان قتل الاعداء أى قتل الملوك اعداءهم انما يكون (في العادة لدفع مضرتهم) حتى تصفو لهم مملكتهم من منازعتهم (لا لما ذكره) من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبه ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعدائه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسرع عليهم الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييل أى تنامى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات المعجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجحت الذئاب أن ينالوا من لحوم أعدائه ويتضمن ايضا مدحه بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للأفيظ والحق أى ليست قوته العنصرية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور أعدائه عنه وفرط أمنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم (والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) أى قول مسلم بن الوليد (يا واثيا حسنت فيه اساءته نجى حذارك) أى حذارى اياك (انسانى) أى انسان عيى (من الفرق) فان استحسن اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه) حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا (عقبه) أى عقب الشاعر استحسن اساءة الواشي (بان حذاره) أى حذار الشاعر (منه) أى من الواشي (نجى انسانه) أى انسان عين الشاعر (من الفرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه (وغير ممكنة) عطف على اما ممكنة (كقوله) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه (لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها

نائله فلما علمت السحاب عدم لمشابهة بين النائلين حث فصيحها الرضاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب أولا ليظهره عدم المشابهة بين النائلين الموجب للعمي الموجبة للرحضاء فلا يتم ان نزل المطر مطلقا عرق حاما الحادث بسبب عطاه الممدوح (قوله لكانت علة حقيقية) أى في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أى حذارى اياك) اشارة الى ان الاضافة في حذارك اضافة المصدر الى المفعول لا الى الفاعل يتعدى بنفسه يقال حذرتك وبين يقال حذرت منه كما في المتن (قوله أى انسان عيى من الفرق) عرق انسان العين كناية عن العمى أى نجى حذارك من العمى فلا يرد

(قال السيد) اذ لو كانت عليها هي المذكورة لكانت العلة المذكورة علة حقيقية (اقول) لا يلزم من ظهور العلة في العادة ان يكون علة حقيقية أى موافقة لما في نفس الامر كما فسرنا بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالأولى أن يدعي حينئذ فوات الاعتبار الاطيف اذلا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فوات القيد الاخير ايضا (قول المعشى) لان الكلام في العلة العادية فقول المصنف في التعريف باعتبار غير حقة أى غير حقيقى عليها في نفس الامر ولو باعتبار الزعم لان اجراء العلة الحقيقية بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل لاشتهار التعليل بها ثم انه ليس في حسن التعليل ايراد الحججة على مذهب أهل الكلام حتى يكون مذهبها كلاميا بدليل ظهور علة غير المذكورة

عقد منتطق) من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة المدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لأن المفهوم من الكلام على ما هو أصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط أن تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه وريية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بالنطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائك السحاب البيت فن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعري وعلاها بنية خدمة المدوح فقد أخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بالنطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز أن يكون لوى البيت مثلها في قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا لله ففسدا * بمعنى الاستدلال بانقضاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة المدوح أي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء اعداد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضمير بين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الفرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة المدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة المدوح كان من الضرب الرابع فيصح لتمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به (وألق به) أي بحسن التعليل (ما يبنى على الشك) ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه (كقوله) أي قول أبي تمام (كأن السحاب الغر) جمع الغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (فبين تحتها حبيبا فما ترقا) أراد ترقاء بالهمزة تخففها أي ما سكن

ما قيل ان المناسب أن يقول نجي نفسى من الفرق لان الانسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يحجب بان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية (قوله أي شد النطاق الخ) النطاق في الاصل شقة تابسها المرأة وقد تطلق على ما تشد المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين وهو المراد هنا ولا يناسب تفسير انتطق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث ولا يقال للكواكب التي في حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها (قوله قصد تعليلها) بنية خدمة المدوح لا يخفى انه لا يصلح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة المدوح

(قال السيد) من انتطق أي شد النطاق (أقول) قال في الصحاح النطق شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجرة ولا نيق ولا ساقان وقد انتطقت المرأة لبست النطاق وانتطق الرجل أي لبس النطق وهو كل ما شدت به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص تقول منه نطقت الرجل فننطق (قول المحشي) لان الجوزاء مؤنث أي والمنطقة للرجل وقوله لا يقال الخ اعترض آخر

(لمن مدامع) والضمير في تحتها للرب في البيت الذي قبله وهو قوله * ربي شفعت ربح الصبا بنسبها * الى
المزن حتى جادها وهو هامع * يعني ساقط الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المعار العظيم القطر والهامع
السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حببها تحت تلك الربى هي تبكي عليه
وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب * طللان طال عليهما الامد * درسا فلا علم ولا نصد * لبسا البلاء
فكانما وجدا * بعد الأوبة مثل ما أجد * وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقلوا أراد بالحبيب نفسه
ولا أدري ما هذا التفسير لت وجه هذا التفسير انه قصد به الملازمة لمطلع القصيدة وهو قوله * لا إن صدرى
من عزائي بلاقع * عشية شافتنى الديار البلاقع * وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان
للسحاب الفر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع وكان نفس ابن تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في
تلك الديار (ومنه) أي من المعنوي (التفريع وهو ان يثبت لمعلق امر حكم بعد اثباته) أي اثبات ذلك الحكم
(لمعلق آخر) على وجه يشهر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قوله غلام زيد واكب وابوه راجل (كقوله)
أي قول الكعبت من قصيدة يمدح بها أهل البيت (احلامكم لسقام الجمل شافية) كما دماؤكم نشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب بأكل لحوم الناس
فياخذهم من ذلك جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجم من شرب دم ملك يعني انتم ادباب المقول
الراجعة وملوك وشراف وفي طريقته قول حماسي: بناء مكارم واساء كلم دماؤكم، من الكلب الشفاء، فقد فرغ
على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجمل وصفهم بشفاء دماؤهم من داء الكلب (ومنه) أي من المعنوي (تأكيد
المدح بما يشبه الذم) فنظر في هذه التسمية على الاعم الغلب والافتقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون
من محسنات الكلام كقوله تعالى * ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف * يعني ان أمكن
لكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والفرض المبالغة في تحريره وليس

إكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه ولا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والفرض المبالغة في تحريره وليس
انما يصح تعليل الاتطابق بها اللهم لا ان يجعل رؤية المطاق كسيرة عن وجوده (قوله مد مع) جمع مدمع، المآقي وهي
اطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة الجريان الى النهر (قوله يعني ساقط الريح المزن اليها) بيان لحاصل المعنى فان
شفعت على صيغة لمجهول معناه ضمت أو جمعت مقبولة الشفاعة وقراءته على صيغة المعلوم من الشفاعة يغل الوزن اقوله قصد
به الملازمة الخ) يعني ان السحاب المذكور يحزن ويفقم من كثرة حره وخلو صدره من الغير ويطلبه في تلك الديار الربى
او في تلك الديار ويكي عليه فان الديار البلاقع هي والربى واحد وهي مواضع خيام الحبيبة فقوله فكان نفس ابن تمام الخ
متفرع على القولين (قوله احتراز الخ) لا ينفي ان تفسير التفريع المذكور يستدعي اتحاد الحكم للتعليقين وفي المثال المذكور
الحكمان مختلفان فلما نسب ان يقول وابوه واكب (قوله من عض الكلب) الكلب على وزن الكتف (قوله وليس الخ)

(قول المحشى) المآقي أي المدامع هي المآقي

تأكيد الشيء بما يشبه تقيضه (وهو ضربان أفضاهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح)
لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله) أي قول النابغة لذي ياني (ولا عيب
فيهم غير أن سيوفهم بين فلول) أي كسور في حدها والواحد فل (من قراع الكتائب) أي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات فلول (أي أن كان فلول السيف عيباً فثبت شيئاً
منه) أي من العيب (على تقدير كونه منه) أي من كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والافهم مفهوم من بناءه على الشرط المذكور (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب (محل) لانه كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أي ثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالهول) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى ياج لجل في سم الخياط (فالتأكيد فيه) أي تأكيد المدح وثني صفة الذم في هذا
الضرب (من جهة أنه كدعوي الشيء ببينة) لانه قد علقت تقيض المبالوب وهو إثبات شيء من العيب
بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت (و) من جهة (أن الأصل في مطلق الاستثناء) هو (الاتصال)
أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى
إخراجاً له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما نقرر في اصول الفقه وإذا
كان الأصل في الاستثناء الاتصال (فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها) وهو المستثنى (يوم إخراج شيء) وهو
المستثنى (مما قبلها) أي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني وقع في وهم السامع وظنه أن فرض المتكلم أن
يخرج شيئاً من أفراد مانع من النفي ويريد إثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء أي
ظننته وأوهمته غيري (فاذا وليها) أي الاداة (صفة مدح) ونحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء
التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة

أي ليس القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأكيد مدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح وغير ذلك بتأكيد شيء
بما يشبه تقيضه ويجعل هذا واحداً من المحسنات المنوية مندرجاً تحتها جميع ما ذكره وليس المراد أن يسمى تأكيد المدح
(قال السيد) وهذا زيادة توضيح (قول) يعني أن قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح المقصود لان كون إثبات
شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله
أن كان فلول السيف عيباً وفيه بحث اذ الظاهر أن قوله أن كان فلول السيف عيباً بيان لمرد اشاعر كانه قال يعني الشاعر
أن فيهم عيباً أن كان فلول السيف عيباً وقوله فثبت على صيغة الماضي كلام من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد
الشاعر وليس فعلاً مضارعاً مبني على الشرط المذكور جزء له كما توهمه فانه ركبت جداً لفظاً ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله
على تقدير كونه منه
(قول المحشي) وليس المراد أن يسمى الخ لان تأكيد الذم بما يشبه المدح يكون داخل في لامة بلاله ويلزم غير

مدح مع مافيه من نوع خلافة وتأخيد للقلوب (و) الضرب (الثاني) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء) أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة الاستثناء (يلها صفة مدح اخري له) أي لذلك الشيء (نحو انا افصح العرب يبدأني من قریش) ويد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء (واصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضا ان يكون منقطعا) كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق استثناء هو الاتصال فليتأمل (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا) كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذ لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الأول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال

بما يشبه الذم بهذا الاسم ويجعل مقابلا لتأكيد الذم بما يشبه المدح * قال قدس سره فانه ركبك جدا * لفظا ومعنى اما لفظا فلانه لا يقال ان جشقي اكرمك على تقدير محبتك واما معنى فلان الجزء المذكور وجود العيب فيهم لا ثبات وجود العيب فيهم (قوله ويعقب بأداة الاستثناء) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه حقيقة فان الاستثناء متصلا كان أو منقطعا لا بد فيه من اختلاف الحكمين ايجابا وسلبا ولا اختلاف ههنا وانما يفيد التأكيد لكونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح رحمه الله يذكر الخ (قوله انا افصح العرب الخ) جعله ابن مالك من الضرب الاول بتأويله بالنفي أي لا نقصان في فصاحتي الا اني من قریش (قوله ويد) بمعنى غير اليه ذهب الجمهور وفي المعنى انه للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل اني من قریش ومعنى التعليل ان له مدخلا في ذلك لا انه علة تامة وفي القاموس ان يد بمعنى غير ومن أجل وعلى (قوله وأصل الاستثناء فيه الخ) أي الراجح الكثير الاستعمال في هذا الضرب ان يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها وفيه اشارة الى انه قد يكون داخلا الا انه خلاف الاصل نحو فلان له جميع الحسن الا انه كريم واما في الضرب الاول فلنكون ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قدر دخوله ليصدر متصلا فيفيد التأكيد من وجهين (قوله فليتأمل) حتى يظهر لك عدم التنافي بينهما اذ كون الكثير

ذلك مما ذكره العصام (قول المحشي) الجزء المذكور أي في البيت

(قول المحشي) الا أنه خلاف الاصل لانه يوم حقيقة الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم ويفوت أصل الباب لكن لما كان المستثنى انه مؤمن دون الايمان اتفي ذلك الايهام وذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعدها ما يفيد ثبوت صفة المدح جاء التأكيد ومعنى كون الاستثناء متصلا ان يكون المستثنى داخلا في المستثنى منه وان لم يكن حقيقة الاستثناء موجودة تأمل

(قال السيد قدس سره) الظاهر انه من الضرب الاول لان الاستثناء من صفة ذم منفية ولا اثبات لصفة مدح يعقب باستثناء حتى يكون من الضرب الثاني

فذكر ادائه قبل ذكر المستثنى يوم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخري جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببيئته لانه مبني على التعليل بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا (ولهذا) اي ولكون التأكيد في مثل هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) الضرب (الاول افضل) لافادته التأكيد من الوجهين واما قوله تعالى « لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما » فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فبغير التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله متطعا ويجعل وجهها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثما الا قليلا سلا مسلاما يمكن جملة على كل من ضربين تأكيد المدح بما يشبه الذم كما سر ولا يمكن جملة على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جملة من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جملة من قبيل التائيم وهو النسبة الى الائم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تأخر ذكر الرجل (ومنه) أي من تأكيد المدح

الراجح في مناقب الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين في الاصول لا ينفي أن يكون الكثير الراجح في نوع منه الاقطاع (قوله ضرب آخر) كونه ضربا آخر من جهة انه ليس المستثنى منه صفة ذم منفية بل محذوف هو ام الاشياء يقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل فيه معنى الذم وهو راجع الى الضرب الاول كانه قيل لا عيب فينا الا ان آما « قال قدس سره الظاهر انه من الضرب الاول لان المذكور سابقا صفة ذم منفية استثنى منها صفة مدح « قال قدس سره اعتبر فيها جهتا تأكيد « جهة كونه كدعوى الشيء بيئته وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال « قال قدس سره لا يمكن الا اعتبار جهة واحدة وهي الجهة الثانية واما الجهة الاولى فبناها على تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في الضرب الثاني لكون المذكور قبل الاصفة مدح مثبتة ولا محوم لها ويمكن ان يقال ان فسر (لا يسمعون فيها لغوا) بنى سماع اللغو كان من الضرب الاول لكون سماع اللغو صفة ذم منفية وان فسر بثبوت عدم سماع اللغو كان من الضرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة مدح مثبتة (قال قدس سره ولعله اراد الخ) فيه انه يلزم اختلال تعريف الضرب الاول وتفضيله على الاطلاق

(قال السيد) فيحتمل أن يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني (أقول) الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيد ولا فلم يعتبر لا جهة واحدة وذلك جار في جميع اورد الضرب الاول ولا يصير بذلك من الضرب الثاني لذي لا يمكن فيه الا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان مثله في ملاحظة جهة واحدة للتأكيد ولعله اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المائلة فقط

(قول المحشي) اختلال تعريف الضرب الاول حيث اعتبر فيه تقدير الدخول وفيما ذكر لم يعتبر وقوله وتفضيله أي

بما يشبه الذم (ضرب آخر وهو) ان يؤتى بالاستثناء مفروغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح (نحو وما تنتم منا الا ان آمننا بآيات ربنا) اي وما تعجب منا الا اصل المذنب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نعم منكم وانشتم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى * قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمننا بالله وما انزل اليه فان الاستفهام فيه اللانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين (والاستدراك) الدال عليه لفظ لكن (في هذا الباب) أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم (كلا استثناء) في افادة المراد (كما في قوله) اي قول ابي الفضل بديع الزمان الحمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زائرا * سوى انه الضرغام لكنه الويل) فالاولان استثناءان مثل قوله يمداني من قريش وقوله لكنه الويل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه معنى لكر (ومنه) اي من المعنوي (تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها) اي دخول صفة ذم في صفة المدح (كقولك فلان لا خير فيه لا انه يسى الى من أحسن اليه ونانيها ان ثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل) فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد (ونحقيقهما على قياس ماسر) ويأتي منه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهلا والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق (ومنه) أي من المعنوي (لاستتباع وهو المدح بشيء على وجهه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله) أي قول ابي الطيب (ثبتت من الاعمار مالو حوبته) أي جماعته (لثبتت الدنيا بانك خالد * مدحه بالهابة في الشجاعة)

والحصر بين الضربين (قوله فالاولان استثناءان) بحذف العاطف أو الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الويل (قوله هذا الضرب من الاستثناء) قال الزوزني ، ويسمى هذا النوع الاستثناء الخداعي

واختلال تفضيله على الاطلاق فانه في هذه الصورة مساو للضرب الثاني وقوله ولحصر أي واختلال الحصر لانه بقى أن يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح لا بتقدير الدخول (قول المحشى) استثناءان بحذف العاطف أي استثناءان من الاول أعني هو البدر بحذف العاطف أو الثالث وهو قوله سوى انه الضرغام استثناء من الثاني أي قوله البحر زائرا فالمراد بالثالث والثاني من الاوصاف وقوله كذا قوله لكنه الويل يعني انه اما عطف على ما قبله بحذف العاطف أو استدراك مما يليه وكل من وجهيه جار في الوجهين السابقين فالحصل اربعة اوجه من ضرب اثنين في اثنين

(قول المحشى) ويسمى هذا النوع أي الاستثناء في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم وقوله الخداعي لانه خداع بايهام قصد الاستثناء وقد ما يستثنى وقد أشار الشارح لذلك أولا بقوله ان فيه نوع تأخير وخلافة فان الخلافة الخديعة

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم خلل في الدنيا (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
 حيث جعل الدنيا مهنة بخلوده ولا معنى للمهنة أحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الراسي (وفيه) أي
 في هذا البيت وجهان آخران من المدح أحدهما (انه نهى الأعمار دون الأموال) وهذا ما ينبغي عن علو المهنة
 (د) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتلهم) أي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها وذلك
 لان مهنة الدنيا انما هي مهنة لأهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده (ومنه)
 أي من المعنوي (الادماج) يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لقيه فيه (وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى) مدحا
 كان او غيره (معنى) آخر (منصوب مفعول ثان يضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى
 الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأنه مسوق لاجله فن قال في قول الشاعر *
 ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * واسعفنا في من نحب ونكرم * فقلت له نعماء فيهم أئمتها * ودع أمرنا بن
 المهتم المقدم * انه ادمج شكوى الزمان في المهنة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحمة ولو
 جعل المهنة مدحمة لكان اقرب (فهو اعم من الاستتباع) لشمولة المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
 (كقوله) اي قول ابى الطيب (اقلب فيه) أي في ذلك الليل (اجفاني كافي * أعد بها على الدهر الذنوب *
 فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) يعني لكثرة قلبي لاجفاني في ذلك الليل كافي أعد بها على
 الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابى الطيب او اكثر كما في
 قول ابن بناة * ولا بد لي من جهله في وصاله * فن لي بخذل اودع الحلم عنده * فانه ادمج في الغزل الفخر *
 بكونه حلما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
 شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار بلبها على انه لم يبق في اخوان من
 يصلح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريدا الوصول لهذا
 المحبوب الموقوف على الجمل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اياه فان

(قوله لان الشكاية مصرح بها) بقوله * ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا (قوله لكان اقرب) لان قوله فقلت له نعماء فيهم أئمتها الخ دعاء
 للمدح متضمن للمهنة (قوله اعم من الاستتباع) هذا بالنظر الى ظاهر تعريف الاستتباع اما لو قبل ان ذكر المدح في التعريف
 بطريق التمثيل لا تخصيص. يكون مساويا للادماج (قوله أعد بها) أي بالاجفان أي باعتبار تحريكها وتقليدها. وهو جمع جفن
 كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (قوله ولا بد لي من جهله) الضمير للتكلم فيه التغات من التكلم الى الغيبة قبل
 الجمل بالحلم لاستلزامه الطيش وترك الوقار (قوله ادمج في الغزل) بالتحريك في الصحاح معارضة النساء محادثتهن ومراودتهن

(قول المحشى) بطريق التمثيل أي كما هو الظاهر من معنى الاستتباع وهو الاتيان بشيء على وجه التبعية مطلقا

(قول المحشى) يكون مساويا ولذا ترك السكاكي الادماج واكتفى بالاستتباع

الودائع تستمد آخر الامر (ومنه) أي من المعنوي (التوجيه) ويسمى محتمل الضدين (وهو اراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور) يسمى عمر خاطلي عمر قباء (ياليت عينيه سواء) فانه يحتمل
تمني ان تصير العين الفوراء صبيخة فيكون مدحا وتمنى خيرا وبالعكس فيكون ذما قال (السكاكي ومنه) أي
ومن التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفرقه باعتبار آخر وهو انه يجب
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احده المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر
متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام (ومنه) أي من المعنوي (الهزل الذي يراد به الجلد كقوله *
اذا ما نعيمي أناك مفاخرآ * فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب * ومنه) أي من المعنوي (تجاهل المعارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لئلا يكتفى) وقال لأحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية ، ايا شجر الخابور) هو من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من أوراق
الشجر أي صار ذا ورق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل
قد يستعمل في مقام الشك في الحكم (والمبالغة) أي وكالمبالغة (في المدح كقوله) أي قول البحتري (المبح
برق سري أم ضوء مصباح * أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي) أي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم
يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح (او) المبالغة (في الذم في قوله) أي قول زهير وما ادرى وسوف
اخا ادرى (اقوم آل حصن ام نساء) وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة (والتدله) أي والتعجير
والتدهش (في الحب في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله (نال الله يا طبيبات القاع) هو المستوى من الارض
(قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر) في اضافة ليلى الى نفسه أولا والتصریح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ
ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله * أمزاتي سلمى سلام عليكما *
هل الاذن من الآتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم أو يكشف العنى * ثلث الاثافي والديار البلاقع *

يقال غزتها وغزلتني والاسم الغزل (قوله الهزل الذي يراد به الجلد) أي يذكر الكلام على سبيل المظلية ويقصد منه معنى
صحيح في الحقيقة (قوله من عد) اما امر عد يعد بمعنى احسب أو من عدى بعدى أي تجاوز (قوله وهو كما سماه السكاكي
الح) كما الظاهر أن يقول وهو ما سماه السكاكي رحمه الله سوق الح لا انه اعتبر المغيرة من حيث نه مسمى بالتجاهل ومن
حيث انه بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاهو المشهور كذا وهو كما سيجي. كذا وقوله لئلا يتجاهل وكان
حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي رحمه الله لا انه اخره ليكون بيان التكرار متعللا (قوله المبح برق سري الح)
الري صفة أي ظهر بالليل والضاحي بالضاد لمجة والحاء لمهولة من الضحو (قوله فيه دلالة الح) أي دلالة من حيث
بظاهر والا فيجوز أن يكون التخصيص بالرجاء مستفادا من مقابلة النساء (قوله أمزاتي سلمى الح) خطب أمزاتي الشتاء

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار * هل ندأكم على رجل بلبسكم اذا مزقتم كل ممزق انكم اني خلق
 جديد * يعنون محمداً عليه افضل الصلوات والتسليمات كلهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه عندهم رجل ماومو
 عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى * وانا اويأكم لى هدى أو في ضلال مبين * وكغير ذلك
 من الاعتبارات (ومنه) اى من المعنوى (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما ان يقع صفة في كلام الغير
 كناية عن شيء أثبت له) اى لذلك الشيء حكم (فثبتها لغيره) اى فثبتت أنت في كلامك تلك الصفة لغير
 ذلك الشيء (من غير تعرض لثبوت له أو نفيه عنه) اى من غير ان تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
 أو لاستنفاة عن ذلك الغير (نحو يقولون لن رجعتنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد أثبتوا
 لفريقهم المكفى عنهم بالأعز الاخراج فثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى
 ولرسوله وللمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذى هو الاخراج للوصوفين بالعزة أعنى الله تعالى
 ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم (والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله) اى
 حال كون مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف
 مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله قلت ثقلت اذا آيت مراراً، قال ثقلت كاهلى بالايادى) فاللفظ
 ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالآتيان مرة بعد أخرى وقد حملة على تشييل عاتقه
 بالايادى والمن والذم وبمده، قلت طولت قال لابل تطولت وأبرمت قال حبل وددى، اى طولت الإقامة
 والآتيان وأبرمت أى املت وأبرم أيضاً حكم والتطول التفضل ولاعام فقوله أبرمت أيضاً من هذا القبيل واما
 قول الشاعر * واخوان حسبتهم دروعاً * فكانوها ولكن للاعدى * وغلتمهم سماً صائبات * فكانوها ولكن
 في فؤادى * وقالوا قد صنعت منا قلوب * وقد صدقوا ولكن عن ودادى * فالبيت الثالث من هذا القبيل
 والبستان الاولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى
 سخطه على خلاف ذلك المعنى (ومنه) اى من المعنوى (الاطراد وهو ان تأتى باسماء الممدوح أو غيره و
 اسماء آباءه على ترتيب الولادة من غير تكلف) في السبك ويسمى اطراداً لأن تلك الاسماء في تحدرها

والصيف للعيبة وناداهما فاهمة للنداء والرواجع جمع راجعة والتسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى يرد وفى بعض النسخ
 بدل أو يدفع البكاء أو يكشف المعنى أى عمه المشق ونحوه والاستمهام انكارى أى لا يرجع ولا يدفع وثلاث الاثافي فاعل
 الفعلين على التنازع والاثافي بالتشديد والتخفيف جمع ثنية وهى ما يوضع عليه القدر أى ثلاث احجر والبائع جمع لمعة
 وهى الارض القفر التى لا شئ فيها (قوله القول بالموجب) اى اعترف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده

كالماء الجاري في اطرافه وسهولة انسجامه (كقوله، ان يقتلوك فقد ثلثت عروشهم، بعتيبة بن الحارث بن شهاب) يقال ثل الله عرشهم أى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزمهم وتضعفت حالهم قد ثل عرشهم أى ان تبحجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزمهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي (واما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة (فنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ) أى في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء نفيها والجناس ضربان تام وغير تام (والتام منه ان يتفقا) أى اللفظان (في انواع الحروف) وكل من الالف والباء والياء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويبرح (وفي أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (هيئتها) وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح أحدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول (و) في (ترتيبها) أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه وبه يخرج نحو الفتح والخف ووجه الحسن في هذا القسم أعني التام حسن الافادة مع أن صورته صورة الامادة (فان كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد) من أنواع الكتابة (كاسمين) أو فملين أو حرفين (سمي متماثلين) لأن المماثلة هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد أو الجمية بأن يكونا مفردين (نحو وبوم تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام أو جدين نحو قول الشاعر « حدق الآجال آجال » والحوى للمرء قتال * الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى العمر واما

وذلك اما باثبات مناط مقصوده في شيء آخر واما بحمل لفظه في كلامه على غير ما قصده من (قوله اي في التلفظ) فسر اللفظ بالتلفظ، اذ لا معنى للمماثلة للفظين في نفس اللفظ، فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الجناس الغير التام (قوله في انواع الحروف) اورد لفظ الانوع تنبيها على ان الحروف انواع والا فيكفي في الحروف (قوله وفي أعدادها الخ) الاولى عددها وهيئتها اذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع نظراً الى المواد (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر ان يقول فان هيئة الحروف كيفية تحصل له باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون الكلمات ولان هيئة الكلمة يعتبر فيه تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور (قوله وهو القطع من قر الوحش الخ)

(قول المحشى) ذ لا معنى لتشابه اللفظين في نفس اللفظ لانه لا بد من مقابلة وجه الشبه للطرفين

(قول المحشى) فانه يستلزم اتحادهما لعله وانه بالواو بدل الفاء

مختلفان نحو قول الحريري * وذى ذمام وف بالعهد ذمته * ولا ذمام له في مذهب العرب * الذمام الاول
الحرمة والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليل الماء وفلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني
جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض (وان كانا) أى اللفظان المتفقان فيما ذكر (من نوعين) اسم وفعل أو
اسم وحرف أو فعل وحرف (يسمى مستوفي) فلا اسم والفعل (كقوله) أى قول ابى تمام (مات من
كرم الزمان فانه * يحيى لدى يحيى بن عبد الله) لانه كريم يحيى الكرم ويجده (وايضاً) تقسيم آخر للتمام
وهو انه (ان كان أحد لفظيه) أى لفظي التجنيس التام (مركبا والآخر مفرداً يسمى جناس التركيب).
وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب (فان اتفعا) أى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر
مفرد (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركيب (باسم التشابه) لاتفاق لفظيه في الخط أيضاً.
(كقوله) أى قول أبى الفتح (اذا ملك لم يكن ذاهبة) أى صاحب هبة (فدهه قدولته ذاهبة) أى غير
باقية وكقول أبى العلاء مطايا مطايا وجد كن منازل) منازل عنها ليس * فى بمقلع * فطاف فعل ماض وباحرف

والمعنى عيون النساء الشبيهة بقطيع البقر الوحشي جالبات للموت والعشق قتال الانسان (قوله وذى ذمام الخ) أى ذى حرمة
وفت بالعهد ذمته، أى ذمة فان الذمة في الاصل العهد ثم تطلق على ذات موصوفة به وهو الشائع في اصطلاح الفقهاء قوله ولا ذمام الخ
أى ليس له آثار قليلة الماء في مسلك العرب وهو كناية عن كثرة خيراته (قوله مامات الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه
يحيى ويتجدد عند هذا المدح ووقع ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان والمعنى كل من مات من حوادث الزمان
وابتلى بشدائده المفضية الى الموت فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص عنها ولاك ان تحيل في مامات نافية ومن زائدة *
قل السيدان هذه المطايا الخ فالمدح بمعنى الامداد والوحدة بمعنى القوة وضمير عنها المطايا على الالتفات وزل عنها بمعنى ذهب صفة
منا أى امر قدر للمطايا من الاعياء والكلال والمعنى أمدكم يا مطايا منازل الاحباب قوتكن لاقامتهن بها بعد الوصول اليها
وقد ذهب عنك القدر أى وليس بذهاب عنى لان رؤية المنازل لم تزدنى الا تذكر الاحباب والحزن على فقدنها قال قدس
سره وهو انها بقيت الخ * البقاء والبقية مستفاد من ذهاب القدر عنها ومنا عبارة عن الموت وزل عنها بمعنى لم تصبها وباقى
الالفاظ على معناها السابق ولذا لم يحمل هذا الوجه عديلاً للاول قبل والمعنى الموت المقدر الذى ظهر فيكون مخايله وشده تده
وزل عنك أى لم يصيبك ليس بمقلع عنى * قال قدس سره انها وان طالت الخ * فالمدح بمعنى الاطالة والوجد بمعنى الحزن

(قل السيد) مطايا مطايا وجد كن منازل. منازل عنها ليس عنى بمقلع. (أقول) مطا بمعنى مدومنا أى قدر زل عنها
أى لم يصيبها قبل المعنى ان هذه المطايا لما وصلت الى منازل أحبائه التى كان قاصداً اليها ذهب عنها لاعياء والكلال لاسيما
أقامت بها وهو لما وصل اليها لم تزد رؤيتها الا تذكراً وشجوا وفيه وجه آخر وهو انها بقيت فيها بقية زل عنها القدر فلم
ينالها وامكنها الوصول وقيل أراد ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها في المطايا فاقبل عليها بخاطرها ويقول انبها لمطايا
وان طالت وجدكن قد نجوتن منها بحشاشة الارماق ولم يات عليكن قدر الله فيها واقدر لذى أخطاكن فيها لا يكاد
يفارقنى أو يأتى على ما قى من رقى وهذا المعنى أظهر كما في حواشى السقط

(قول الحشى) أى ذاته فلا حاجة الى المجاز في الاسناد

نداء ومطايا منادى (والا) أى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط (خص) أى خص هذا النوع من جناس التركيب (باسم المفروق) لاقتراق اللفظين فى الخط (كقوله) أى قول أبى الفتح (كلكم قد أخذ الحمام ولا جام لنا * ما الذى ضر مدير الحمام لو جاملنا) أى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولاتله عن تذكّار ذنّبك وابكة * بدمع يضاهى الوبل حال مصابه * ومثل لعينيك الحمام ووقمه * ودروعة ملقاه ومطعم صابه * فالتانى مركب من مصابه والميم من مطعم والمصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهو يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والافوا ما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى أعدادها او فى هيئاتها او فى ترتيبها لانهم لا اختلفا فى اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعده التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الاربعة فقال (وان اختلفا) وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدراي هذا ان اتفقا فيما ذكر (وان اختلفا) اي لفظا المتجانسين (فى هيئة الحروف فقط) واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (محرفا) لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد جنة البرد) والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق (ونحوه) اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف او كون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم (الجاهل اما مفرط او مفرط) لان الراء فى مفرط وان كان مشدد والمشدّد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف اكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة تحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية الى هذا اشارة بقوله (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم الخفيف) فلى هذا الزاء من مفرط حرف مكسور كالأء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك (و) قد يكون الاختلاف والحاشية بضم الحاء المهمة بقية الروح والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصافة الحاشية للمبالغة (قوله وهذا نوع

بالحركة والسكون (كقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وان اختلفا في اعدادها) اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد
 الحروف ان يكون حروف احدهما أكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اشقا في النوع والهيئة والترتيب
 (يسمى) الجناس (نافصا) لتقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة أقسام لان الزائد اما حرف واحد
 أو أكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول اوفى الوسط او في الآخر والى هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف
 (إما بحرف) واحد (فى الاول مثل والنفت الساق بالساق الى ربك بومئذ المساق اوفى الوسط نحو جدي
 جهدي أو فى الآخر كقوله) اى قول ابنى تمام (يمدون من أيد عواصم) تمامه ، وصول بأسياق قواض
 قواضب من فى من أيد صفة محذوف أى يمدون سواعد من أيد او زائدة على مذهب الاختصاص او للتبويض
 مثلها فى قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه
 بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب جمع قاضب من
 قضبه قطعه اى يمدن للضرب يوم الحرب ايدي ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران
 يسويوف حاككة بالقتل قاطمة (وربما سمي) هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الآخر (مطرفا)
 ووجه حسنه انه يوم قبل ورود آخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما أتى بها تأكيداً
 الاول حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاء سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد
 اليأس منها (واما باكثر) عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحداً وهو ما يكون الزيادة فى
 الآخر (كقولها) اى قول الخنساء (ان البكاء هو الشفاء من الجوى) أى حرقة القلب (بين الجوانح وربما
 سمي هذا) الذى يكون أكثر من حرف واحد (مذيلا وان اختلفا فى انواعها) ي ن اختلف لفظا المتجانسين
 فى انواع الحروف (فيشترط ان لا يقع الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والا لبعد بينهما التشابه
 فيخرجان عن التجانس فى انواع الحروف كلفظى نصر واكل ولفظى ضرب وفرق ولفظى ضرب وسلب
 آخر الخ) فان الاول اختلاف بالحركتين والثانى اختلاف بالحركة والسكون والثالث اجتماع فيه الاختلافان (قوله جدي
 جهدي) بالفتح المشقة أى حظى من الدنيا اتعاب النفس فى الوصول الى المطلوب (قوله اى يمدون سواعد من أيد)
 فمن ابتدئية أى كائنة من أيد او تبعية بناء على ان السواعد بعض لايدى وانما قبله بالتبويض بناء على انه حينئذ
 حرف وعلى تقدير كونها بالتبويض اسم بمعنى البعض مفعول يمدون (قوله مطرفا) نقلا من الخليل الايض لرأس والذنب
 وسائرهما مخالف لهما فان آخره مخالف للباقي فى كون اللفظ اعادة كذا قبل ويجوز ان يكون وجهه انه جعل الحرف الزائد
 فى الآخر (قوله ووجه حسنه الخ) واما وجه الحسن الذى يعم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المناسبة وما ذكره الشارح
 رحمه الله تعالى انما يتم اذا ذكر اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متأخرا متصلا باللفظ الناقص اما لو قدم اللفظ الذى فيه

(ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) هذا الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة انواع لان الحرف الاجنبي (اما في الاول نحو بئى وبينكن ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وعم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو الخيل معقود بنواصبها الخير) ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين المهمزة والماء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى) لاحقا وهو أيضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لزمة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فملة يدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولمنة الا للمكثر المتعود (أو في الوسط نحو ذاكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) الاولى ان يمثل بقوله تعالى إنه على ذلك لشهيد وأنه لحب الخير اشديد * لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظراً (أو في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا في ترتيبها) أي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر (يسمى) هذا النوع (تجنيس القاب) وهو ضربان لانه ان وقع الحرف لاخير من الكلمة الاولى او من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانها كاسها ترتيب الحروف كلها والايسمى قلب البعض واليهما اشار بقوله (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاهدائه) قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورحمك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل (ونحو اللهم استر هودانا وآمن دوعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما) أي المتجانسين تجنيس القلب (في اول البيت) والجناس (الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حيثئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله * لاح انوار الهدى من كفه في كل حال (واذا ولي احد المتجانسين) سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمحل المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا مكررا وصريحا نحو وجنتك من سبأ بنبا يقين) ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبذ بغير النعم غم وبغير الدسم سم ومثل عواض عواصم وقواض قواصب وكقولك حسامك للاولياء وللإعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى * والذي هو يطعمني ويسقين واذا عرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام * عليكم بالابكار فانهم خبا اشد واقل خبا * وكقولهم غرك عرك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فملك فاحش فملك فملك تهديا بهذا وقد يمد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها زيادة الحرف او فصل بين اللفظين نحو عواصم وعواص وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو ثلاثة اضرب الخ) جمل ضمير هو راجعا الى المضارع واحتاج الى التقدير وان كان قوله في الأول يقتضي ارجاعه الى الحرف

كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية جنة المنيء تضربه حية وقيل لما ضل استنصح ثقة ايض تصحيفه
 فقال آيت بتصحيحه (ويلحق بالجناس شيان احدهما أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق) وهو توافق الكلمتين
 في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى (نحو فائم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام
 يقوم (والثاني ان يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق) وليس باشتقاق وذلك بان يوجد
 في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجعان الى أصل واحد في
 الاشتقاق نحو قال اني لعلكم من القالين (فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى * نأتلم الى
 الارض ارضيتكم بالحياة الدنيا وبهذا يعرف ان ايس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان
 الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو
 ذلك والارض مع ارضيتكم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو أن
 لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلفت لجية موسى باسمه وبهارون اذا ما قابا (ومنه) أي من
 اللفظي (رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل أحد اللفظين المكررين) أعنى المتفقين في اللفظ والمعنى
 (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى (أو الماحقين بهما) أي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
 اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر في
 آخرها) أي في آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين (نحو وتحشى الناس
 والله أحق أن تحشاه) الثاني ان يكونا متجانسين (نحو سائل اللثيم يرجع ودمعه سائل) لأول من السؤال
 والثاني من السيلان (و) الثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق (نحو اشتغروا ربكم نه كار غفار او) الرابع ان
 يجمعهما شبه الاشتقاق (نحو قال اني لعلكم من القالين) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين
 المكررين أو المتجانسين أو الماحقين بهما (في آخر البيت و) للفظ (الآخر في صدر المصراع الاول أو
 حشوه أو آخره أو صدر) المصراع (الثاني) واعتبر صاحب المفتاح فاما آخره ان يكون اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعنده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه أولى إذ
 لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني أصلا بخلاف المصراع الاول فاعتبر
 عنده أربعة أقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول أو حشوه أو صدر المصراع الثاني
 وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران أو متجانسان أو ماحقان بهما تصير اثني عشر حاصلة من ضرب أربعة

المدلول عايه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية السابق واللاحق فانهما تقسيبان للجناس (قوله ليس من هذا القبيل) لان الهمزة
 في ارضيتكم للاستفهام وهي كلمة برأسها (قوله وبهارون اذا قابا) آخره * ان هارون اذا قابا * يجعل المعية شيئا عجبا

في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين فسان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر
حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحداً اما لعدم الظفر
بالمثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بالمثلة الاشتقاق فهذه الاعتبار أورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون أحد اللفظين في آخر البيت واللفظين الآخر في صدر المصراع الاول (كقوله سريع
الى ابن الم ياطم وجهه * وايس الى داع الندى يسريع و) ما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول
مثل (قوله) أى قول صمة بن عبد الله القشيري (نمتع من شمم عرار نجد * فما بعد المشية من عرار)
هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرثمة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة ونمتع مقول أقول في
قوله، أقول لصاحبي والعيس تهوى، بنا بين المنيفة فالضمار، يعنى أجارى رفيق وأبأنه قصتنا والرواحل تسرع
بين هذين الموضعين وأقول في أثناء ذلك مثاهما استمتع بشمم عرار نجد فانا نعلمه اذا أمسينا بخروجنا من
أرض نجد ومثابه (و) ما يكون اللفظ لا آخرى آخر المصراع الاول مثل (قوله) أى قول ابى تمام (ومن كان
بالبيض الكواكب) مع كاهب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود (مغرما) سولما (فما زلت بالبيض)
يعنى بالسيوف (القواضب) القواطع (مغرما و) ما يكون اللفظ لا آخرى صدر المصراع الثاني مثل (قوله
وان لم يكن الامرج ساعة * قليلا فاني نافع لى قليلا) وقوله * ألما على لدار التي لو وجدتها * بها أهلها ما كان
وحشا مقيلها * الالمم النزول القليل والتعريج على الشئ الإقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
واسمه ضمير الالمم وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يرد الا

قلت هارون نوره وهو بالسريانية موسي كذا قيل والا وجه ان قلب هارون نوره لان الف هارون مطروح في الكتابة
(قوله من شمم عرار نجد النجد ما خلف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة) (قوله ويجوز) أى على الوجه الاول
اضافة معرج الى الساعة اضافة على الاتساع بحمل المفعول فيه مفعولا به كافي مالم يوم الدين فيفيد استيعاب التعريج
للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وعلى الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان
التعريج في الساعة يحتمل ان يكون مستوعبا لها والاشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة مقدمة على

(قول الشارح) أو هو مبتدأ ونافع خبره فيه انه يلبس قليل مع تأخيرها بالفاعل قاله العصام وقد مر للحشي كلام
فيه عن ابن الحاجب

والاشارة الى هذا المعنى أى كون القلة بالنسبة الى الساعة قدم القلة لان المنسوب مقدم على المنسوب اليه عند بيان
النسبة لكون المنسوب اليه قيدا للمنسوب

(قول المحشي) لانه اعتبر الصفة مقدمة الخ عبارة العصام وقليلا صفة مؤكدة لانها م القلة من الاضافة الى الساعة
قبل ذكر قليلا للاحالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح

تعرجا قليلا في الساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلا فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلا
 للساعة أي قليل التعرج في الساعة يعني قفا على لدار التي لو وجسدت مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا
 لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها وإن لم يكن إلا مكما بها لا تعرج ساعة فإن قليلا ينفعني ويشفي غليل وجدي
 (و) أما إذا كان اللفظان المتجانسين فما يقع أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل (قوله)
 أي قول القاضي الأرجاني (دعاني) أي أتركاني (من ملامك سفاها) هو الخفة وقلة العقل (فداعي الشوق
 قبلكما دعاني) من الدعاء (و) ما يكون المجانس الآخر في حشو المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الشعالي
 (وإذا البلبال) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (أفصحت بلغاتها) فأنف البلبال (جمع بلبال وهو الحزن
 (باحتماء بلبل) جمع بلبل بالضم وهو ابريق يكون فيها الحر والاحتساء الشرب والمقصود بالمثل هو
 البلبال الثالث بالنسبة إلى الأول وأما بالنسبة إلى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف
 (وما) يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول مثل (قوله) أي قول الحريري (فشمعوف بايات المثنى)
 أي القرآن قال الجوهري المثنى من القرآن أقل من الماتين وتسمى فاتحة الكتاب مثنى لأنها ثلثي في كل ركعة
 ويسمى جميع القرآن مثنى لا تترن آية الرحمة بآية العذاب (ومفتون برنات المثنى) أي بنات أوتار المزمار
 التي ضم طاق منها إلى طاق الواحد مثنى مفعول من المثنى (و) ما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني
 مثل (قوله) أي قول القاضي الأرجاني (أملهم ثم تأملهم فلاح) أي ظاهري (ن ليس فبهم فلاح) أي
 فوز ونجاة (و) أما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين مما يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر
 المصراع الأول مثل (قوله) أي قول البحتري (ضرائب أبدعتها في السماح فلعنا نرى لك فيها ضريبا)
 فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل وأصله
 المثل في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع
 الأول مثل (قوله) أي قول امرئ القيس (بذ المرأ لم يحزن عليه لسانه فليس على شيء سوه بخزان)

الإضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله أي قليل التعرج في الساعة) على حذف المصنف أو لاستخدامه والوجه
 أن يجمع الضمير للمرج والتأنيث باعتبار المضاف إليه (قوله أتركاني) إشارة إلى أن دعائي ثنية دع من ودع يدع (قوله)
 أفصحت بلغاتها) يقال أفصح الأعجمي إذا تطلق لسانه وفيه حسن وختمام وخلصت لفته عن الحكمة وجادت ولم يلحن
 وأفصح به أي صرح والمراد باللغات النغمات جعل كل نغمة لغة (قوله ومفتون) من الفتان بمعنى لاهراق قل الله تعالى
 ﴿يومهم على النار يفتنون﴾ أو بمعنى الإعجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهي الأصوات والمثاني جمع مثنى وهو
 من الأعواد من كان ذا وترين والغناء تفصيل أهل البصرة أي فاتهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصراع جامع

أى اذا لم يحزن المرأ لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يحزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر
له فيه فيحزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق (وقوله) أي قول أبي العلاء (لو اختصرتهم من الاحسان زرتكم
والعذب) من الماء (يهجر للافراط في الحصر) اي البرودة يعني ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على وهذا
أيضاً مثل لما وقع أحد الملحّتين في آخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من
اللاحق اعني ما يجمعها شبهة الاشتقاق (و) ما يكون الملحّ الاخر في آخر المصراع الاول مثل (قوله فدع
الوعيد فما وعيدك ضايرى * أطنين أجنحة الذباب يضير) ضائر ويضير مما يجمعها الاشتقاق (و) ما يكون
الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل (قوله) اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
توى في الثرى من كان يجي به الورى * ويضر صرف الدهر نائله الغمر (وقد كانت البيض القواضب)
اي السيوف القواطع (في اوغى بواتر) اي فواطع بحسن استعماله اياها (وهي الان من بعده بتر) جمع
ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعها الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة
الثلاثة التي اهمها المصنف فثل ما يقع أحد الملحّتين اللذين يجمعها شبهة الاشتقاق في آخر البيت والملحق
الاخر في صدر المصراع الاول قول الحربرى، ولاح ياحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقاه من لائح
لاح، قال فالاول ماضى يلوح والاخر اسم فاعل من لحاء ومثل ما وقع الملحّ الاخر في آخر المصراع الاول
قوله * ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع بلى تخلص عانى * فالأول من عانى يعنى والثاني من عانى يعنى
ومثال ما وقع الملحّ الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر * لعمري لقد كانت الثريا مكانه ثراء
فاضحى الآن مشواه في الثرى * فالثراء واوي من الثروة والثرى يائى (ومنه) أى من اللفظي (السجع)
وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها وافقة للكامة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما سيجي، وقد يطلق على توافقهما والى هذا أشار بقوله (قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على
حرف واحد) في الآخر (وهو معنى قول السكاكي هو) أى السجع (في النثر كالتقافية في الشعر) وفيه
بحث لان التقافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل
المذاهب ولا تطلق التقافية على تواطىء الكلمتين من اواخر الايات على حرف واحد وانما أراد السكاكي
بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالفواى في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال
لها فواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما أراد المصنف فقوله وهو
معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومعموله يعني كما ان الفواى هي الالفاظ المتوافقة
في اواخر الايات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكذلك ن التقافية ثمة توافقه فكذلك

السجع بمعنى المصدر ههنا توافقه (وهو) أي السجع على ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلافنا) أي الفاصلتان (في الوزن نحو مالم لا نرحون لله وقارا وقد خلقكم أطورا) فالوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان تختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان ماى احدى القرينتين) من الالفاظ (او) كان (اكثره) أي اكثر ماى احدى القرينتين (مثل ما يقابله) أي يقابل ماى احدى القرينتين (من الاخرى في الوزن والتقفية أي التوافق على حرف الاخر) فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسجاع بزواجر وعظه (فجميع ماى القرينة الثانية يوفق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان اكثر ماى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى (والا فتواز) أي ون لم يكن ماى احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين أو اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا (نحو فيها سرد مرفوعة واكواب موضوعة) او في الوزن فقط نحو * والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفاء وفي التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت أولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو * انا اعطيتك الكوثر فصل ربك وانحر * قال ابن الاثير السجع يحتاج الى أربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لاعتكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصائبي * لا تدركه الاعين بلحاظها * ولا تحده الالسن بالفاظها * ولا تخلفه المصور بمرورها * ولا تهرمه الدهور بمرورها * والصلوة على من لم ير للكفر أثرا الاطمسه ومساء * ولا رسما الا ازاله وعفاء * اذ لافرق بين مرور المصور وكرور الدهور ولا بين نحو الاثر وعفاء الرسم (قيل واحسن السجع ما تساوت قرائته نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم) أي بعد ان لم يتساو قرائته فلا حسن (ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما صل صاحبكم وما غوي أو) قرينته (الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة) اخرى (القصص منها) قصصا (كثيرا) قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول أن تكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى * فاما اليتيم فلا تقهر

(قال الشارح) أي التوافق على حرف الآخر لعله يريد انه ليس من القافية بل معنى المتقدم لاختصاصها بآخر البيت (قال السيد) أولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو (انا اعطيتك الكوثر فصل ربك وانحر) (اقول) وجه ذلك في حاشيته بان المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في القرينة الاولى كوصوف مع صفته في قوله تعالى سرر مرفوعة واكواب موضوعة وفعل مع فعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت الي غير ذلك على ما يشاهد من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى انا اعطيتك الكوثر مع صاحبها كذلك

واما السائل فلا تنهر * والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرججه عن الاعتدال كثيرا والا كان
 فيجاء كقوله تعالى * وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
 وتحجر الجبال هدا * فان الاول ثمان الفاظ والثاني تسع وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على
 ثلاثة فقر فان الاولين يجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن تجيء متساوية
 لهما كقوله تعالى * واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فلهذه الثلاثة
 كل منها من لفظتين ولو جمعت الثلاثة منها خمس الفاظ او سقا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر
 من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امدته في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى
 الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن
 لقرب الفواصل المسجوعة من سجع السامع وايضا هو اوعز مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
 مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زد عليها فهو
 من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس
 عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منارحة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة
 (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) أي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزواج بين
 الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون (كقولهم ما بعد ما فات وما أقرب ما هو
 آت) فانه لو اعتبر الحركة لغات السجع لان البناء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز
 في الفوائ ولا واف بالغرض أعني تزوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها للازدواج فيقولون
 آتيك بالعدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومراني اي امراني واخذ ما ندم وما حدث اي حدث
 بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فباطنك بهم في ذلك (قيل ولا يقال في القرآن اسجاع) لان السجع
 في الاصل هدير الحمام ونحوها (بل يقال فواصل) وهذا مشعر بان السجع هو الكامة الاخيرة من الفقرة
 إذ لا يقال الفواصل الا لها (وقيل السجع غير مختص بالنثر) بل يجري في النظم ايضا (ومثله في النظم) قول
 ابي تمام تجلي به رشدي * واثر به يدي * وفاضى به ثمدي) وهو المال القليل واصله في الماء (واوردى به
 زندي) اي صار ذاوردى وهذا عبارة عن الظفر بالمطوب واما اوردى بضم الهزة وكسر الراء على انه مضارع
 متكلم من اوردت الزند اخرجت ناره فقاط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نصر المذكور في البيت
 السابق وهو قوله ساجد نصرأ ما حييت وانتي لا اعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا
 القول) يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جمل كل من شطرى البيت سجمة مخالفة

(لاختها) أي السجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر أي يجعل كل من
 شطري البيت مسجوما سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر
 ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري * لما
 اقتعدت غارب الاغراب * وناثني المرتبة عن الاتراب * سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن * الى
 صماء البين * سجعة أخرى (كقوله) أي قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح حمورية (تدير معتصم
 بالله منتقم لله مرتقب في الله) أي راعب فيها يقربه من رضوانه (مرتقب) أي منتظر نوابه أو خائف عقابه
 فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم
 برم قوما ولم يهتد الى بلد ، الاقدمه جيش من الرعب ، ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى
 التصريع وهو جعل العروض متفافة تقفية الضرب ، والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب
 آخر المصراع الثاني منه قل ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا
 بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا بعد هذا القتل * وان
 كنت قد ازمعت هجري فاجلي * الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله
 ايضا * ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوي بين الدخول فحول * الثالثة ان يكون المصراعان
 بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الجراح البغدادي * من شروط الصبوح في المهرجان *
 خفة الشرب مع خلو المكان * رابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول أبي
 الطيب * مغاني الشعب طيبا في المغاني * بمنزلة الربيع من الزمان ، الخامسة ان يكون التصريع باللفظة واحدة
 في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن
 الابرس * فكل ذي غيبة يؤوب * وغائب الموت لا يؤوب * وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا
 كقول أبي تمام * فتى كان شربا للعنافة ومرثما * فأصبح لندية البيض مرثما * السادسة ان يكون المصراع
 الاول مملقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس * الا بها الليل الطويل
 الا انجلي * يصبح وما لا صباح عنك بائس * لان الاول معلق يصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون
 التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس * افاني قد نمت عن الذنوب
 وبالاقرار عدت من الجحود * فصاع بالباء ثم فناء بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن
 (قول الشارح) أي يجعل كل من شطري البيت مسجوما الخ بان يكون كل من الشطرين قد توافق فيه فاصلتان
 على حرف السجع كما هو شرط السجع (قول الشارح) خرجة عما نحن فيه لعدم السجع بعدم توفيق فصلتين .

فيه (ومنه) أي من اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من
المصرعين (في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة) فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان
في الوزن لافي التقفية لأن الأول على الفاء والثاني على الشاء اذ لا عبرة بقاء النائيث على ما بين في علم القوافي
ومثل قوله * هو الشمس قدراً والمموك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول (والظاهر من قوله دون
التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع
مهوم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موشوعة وصدق الموازنة بدون السجع
في مثل ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس في مثل ما لم لا ترجعون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وأما
ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فبنى على انه يشترط في السجع
تساوى الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك (فان
كان) أي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان (ما في احدى القرينتين) من الالفاظ
(او اكثره) أي اكثر ما في احدى القرينتين (مثل ما يقابله) من الالفاظ (من) القرينة (الآخرى في الوزن)
سواء كان مثله في التقفية اولم يكن (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائة) فهي من الموازنة بمنزلة النرصيع
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشمر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المائة مما يختص بالشعر اورد لها
مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيهاً على انها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
لبعض وعلم منه ان المائة لا يختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال (نحو وآتيناهما
الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم) وقوله أي قول ابي تمام (مها الوحش) أي بق الوحش (الا
ان هاتان اوانس) أي هذه النساء تأنس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر (فنا الخط الا أن تلك) القنا
(ذوابل) والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لاجلئله اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتان وتلك ومثال الجميع
قول البحتری * فاحجم لالم يجد فيك مطعماً * وأقدم لالم يجد عنك مهرباً (ومنه) أي من اللفظي (القلب)
وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو
هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين

(قول الحشي) دون التقفية تقدم في الشرح ان القافية والتقفية مختصة بالشعر فلعل استعمالها هنا مجاز

قلبا للآخر كقوله «ارانا الاله هلالا انارا» وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه (كقوله)
 أى قول القاضى لارجانى (مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) وأما فى النثر فإشارته اليه
 بقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الخفيف لان المعتبر هو
 الحروف المكتوبة (ومنه) أى من اللفظي (التشريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا (وهو بناء البيت
 على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
 عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع أن يكون الشعر مستقيا على أى القافيتين وقفت لانهم
 فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد فعلى أى القافيتين
 وقفت كان شعرا مستقيا والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل (كقوله) أي قول الحريري
 (ياخاطب الدنيا) من خطاب المرأة (الدينئة) الخسيسة (انها شرك الردى) أى حباله الهلاك (وقرارة الاكدار)
 أى مقر الكدورات * دار متى ما أضحكت فى يومها * غدا بعداها من دار * غاراتها لا تنقضى واسيرها *
 لا يفتدى بجلال الاخطار * وكذا سائر الايات فهذه الايات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من
 ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن
 يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه أيضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو أول القافية
 فالقافية الاولى من قوله ياخاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر أو مجموع قوله
 كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر أو لفظة دار منه وههنا أقوال اخر مذكورة
 فى علم التوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري * جودى
 على المستهتر الصب الجوى * وتمطى بوصاله وترجى * ذا المبتلى المتفكر الذاب الشجى * ثم اكشف عن خاله
 لا نظامى، فان قيل اذا وجد البناء على أكثر من قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أن
 يكون مبنيا عليهما فقط (ومنه) أى من اللفظي (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد
 والاعتناء أيضا (وهو أن يحىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه
 فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الايات من رويت الحبل اذا قلته وهذا لان
 الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على التعبير اذا شدت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال
 أو من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب (او مافى معناه) أي قبل
 الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى يقع فى فواصل المقعر موقع حرف
 أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه فقوله ما ليس بالازم فاعل يحىء والمراد أن

يجيء ذلك في بيتين أو أكثر أو قرينتين أو أكثر والا فني كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بالازم في السجع مثلاً قوله * ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * تد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بالازم في السجع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم لوجيء في البيت الثانى أيضاً بيم وقوله ما ليس بالازم في السجع معناه أن يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع بمعنى لو جعل هاتان القافيتان أو الفاصلتان سجعيتين لم يحتاج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وهذا يظهر فساد ما يقال أنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بالازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى أو ما في معناه فجيء ما ليس بالازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف روى من الفاصلة (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بالازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (و) عجبه قبل حروف الروى (نحو قوله ساشكر صمراً أن تراخت منيتى * يادى لم تنن وان هي جلت) أى لم تقطع اولم تخط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا الى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه اراد ساشكر لعمره فحذف الجار او جعل يادى بدل اشتمال من صمرو (ننى) أى هو ننى (غير محجوب الننى عن صديقه ولا مظاهر الشكوى اذ النمل زلت) يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النمل به أى لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى بالشدّة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرء لم يرفقه وان ايسر المرار ايسر صاحبه (رأى خاتى) أى فقري (من حيث يخفى مكانها) لانى كنت استرها بالتحمل (فكانت) خاتى (فلمدى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت وزالت باصلاحها باياديه يعنى من حسن اهتمامه جملة كالامر الم لازم له حتى تلاقاه باصلاح حرف الروى هو التاء وقد جيء قبلها في الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بالازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومدت وانشقت ونحو ذلك فنى كل من الآية والايات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي * لما توذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد * والا فاني بكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وارغد * حيث التزم فتح ما قبل لدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في ذير الفاصلتين (قول الشارح) أو الفاصلتان سجعيتين أي سلكت بهما مسلك السجع والازم فيه فلا ينبغي ان الفواصل انما هي في السجع

ايضا كقول الحريري * وما اشتار المسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعنى المسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل
مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حروف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المنكلم في السجع والنقبة قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة ولا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا
الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الايات غير الفواصل والقوافي (واصل الحسن
في ذلك كله) يعني في الضرب اللفظي من المحسنات (ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) اي
لان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيبتها طلبت لانفسها الالفاظ تليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا وان جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاھر مموه على
باطن مشوه واباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على اصل من خشب فينبغي ان يحتجب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جميع عدة من
المحسنات ويجهلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف
هذا ما تدبر لي باذن الله تعالى جمعه ومجربته من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهو قسمان الاول ما يتبعن اهماله ويجب ترك التعرض له اما لمدم دخوله في فن البلاغة او لمدم كونه
راجعا الى تجسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه
من التكلف مثل كون الكامتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كل من كلمانه متصلة بالحروف كقول الحريري * فتنتهي جنة تني تبحي * تبحن بفتن غب تبحي * ومثل المقطع وهو
ضد الموصل كقول البوطراطي * وادرك ان زرت دار وودود * در اورد اورد اورد * ومثل الخفاء وهي الرسالة

(قل السيد) وادرك ان زرت الى آخره (اقول) دراسم المشيقة كما ان تبحي في بيت الحريري اسمها ايضا والورد
بالفتح م يشم وبالكسر الجز. يقال قرأت وردى وخلاف الصدور بمعنى الورد وهم الذين يردون الماء ويوم الحى يقال
ورده الحى والضم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد واسد ورد وهو الذي بين الكيت والاشقر
(قل السيد) ومثل الخفاء (اقول) يقال فرس احيف بين الحيف اذا كان احدى عينيه زرقا والاخرى سوداء

او القصيدة التي تكون حروف احدي كلماتها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول
الحريري * الكرم ثبت الله جيش سمودك يزين * الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل
كلمة منها منقوطة ولاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة
او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المفجع والثاني مالا اثر له في التحسين قطعاً مثل التريد وهو ان تعلق
الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى * مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم * وكقول
زهير من يلق يوماً على علاته هراً * يلقى السباحة فيه والندى خلقاً * وقول ابي نواس * صفراء لا تنزل
الاحزان بساحتها * لومسها حجر مسته سراء * ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تجميع موصوف بصفات متواليه واما لعدم
الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرناه مثل ماسماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك
خفاً دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وقد اوردته في المحسنات او لكونه مشتملاً على تخطيط مثل ماسماه حسن البيان وهو كشف المعنى
واصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الانجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ملائس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول
في الابتداء والتخليص والانهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصل وعلم
بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على
ما توهمه بعضهم

﴿ خاتمة ﴾

في السرقات الشعرية وما يتصل بها (أي بالسرقات مثل الاقتباس والمضمين والمقد والحل والتلميح
(وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانهاء (اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك (فلا يعد سرقة) ولا استعانة ولا اخذ أو نحو
ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرر) أي لتقرر هذا الغرض العام (في المقول والمادات يشترك فيه النصيب
والاعجم والشاعر والمفخم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل

(قول الشارح) وعلم بذلك أي بختمه الفن الثالث بها

(قول الشارح) وليست خاتمة الكتاب الخ أي ليست هذه الخاتمة خاتمة للكتاب دون الفن حتى تكون خارجة عن

الفنون الثلاثة كما ان المقدمة لما كانت مقدمة للكتاب كانت خارجة عن الفنون الثلاثة

به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذا ذكر هيئات تدل
 على الصفة باختصاصها بمن هي له) أي باختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد
 بالتهلل عند ورود العفاة) أي السائلين (و) كوصف (البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
 الناس في معرفته) أي معرفة وجوه الدلالة على الفرض (لاستقراره فيها) أي في العقول والعادات (كتشبيه
 الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أي فالانفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الفرض كالانفاق
 في الفرض العام في أنه لا يمد سرقة ولا أخذاً فقولته فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة
 الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة (والا) أي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
 كل أحد لكونه مما لا ينال الا بفكر (جاز ان يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة)
 بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكل من الآخر وان الثاني زاد على الاول أو نقص عنه
 (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الفرض (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه
 غريب) لا ينال الا بفكر (و) الآخر (عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كما مر) في
 باب التشبيه والاستعارة من تقسيبها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي أما مع البقاء على الابتدال أو مع
 التصرف فيه بما يخرج من الابتدال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا (فلاخذ والسرقه)
 أي ما يسمى بهذين الاسمين (ومان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله أو بعضه أو
 وحده) عطف على قوله أما مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير لفظ كلفظ كله ولا بعضه فالنوع
 الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده
 والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة
 أقسام أشار اليها بقوله (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكييفية الترتيب والتأليف الواقع بين
 المفردات (فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخاً وانتحالاً كما حكى عن عبد الله بن زبير انه فعل ذلك
 بقول معن بن اوس ، اذا انت لم تنصف أخاك) يعني اذا لم تعط صاحبك النصفه ولم توفه حقوقه متوخياً
 المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك (وجدته على طرف الهجران ان كان يمتل) أي وجدته
 هاجراً لك مبتذلاً بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة (ويركب حد السيف) أراد بركوب
 حد السيف تحمل كل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره أو أراد الصبر على الحرب والموت (من أن
 تضيمه) أي بدلاً من أن نظمه (اذا لم يكن من شفرة السيف) أي من ركوب حد السيف (مزحل) أي مبدد
 (قل السيد) ومثل الرقطاء (اقول) الرقطة سوداء يشوبه نقط بياض يقلب دجاجة رقطاء والله اعلم بالصواب

اى لا يبالى ان يرغب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيق أو ياحقه عار واهتمام
 حتى لم يجد عن ركوبه مبعداً ومعدلاً فقد حكى ان عبد الله بن زبير دخل على معاوية فأشده هذين البيتين
 فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فأشده
 قصيدته التي اولها * لعمرك ما ادري واني لا وجل * على اينا تدم والمنية اول * حتى اتما وفيها هذان
 البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من
 الرضاة وانا احق بشعره (وفي معناه) اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم (ان يبدل لكلمات كلها او بعضها
 ما يراد فيها) يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقول فى قول بالخطية دع المكارم لم ترحل لبغيتها * واقعد
 فانك انت الطام الكاس * ذر النائر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الاكل اللابس * وكقول
 امرئ القيس ، وقوفاً بها صبي على مطيم * يقولون لا تملك ابى ونجمل * اورده طرفه فى داليتة الا انه
 اقام تجلده مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب * وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي
 كنت تعلم * فاورده الفزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا الضرب ان يبدل بالفاظ
 ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان * بيض الوجه كريمه احسابهم * ثم
 الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لثيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول (وان كان)
 أخذ اللفظ كله (مع تغييره لنظمه) اى نظم اللفظ (أو أخذ بعض اللفظ) لأكاه (يسمى) هذا الاخذ
 (اغارة ومسحاً) وهو ثلاثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول أو دونه او مثله (فان كان الثانى
 ابلغ) من الاول (لاختصاصه بفضيلة) لا توجد فى الاول كحسن السبك أو الاختصار أو الايضاح أو
 زيادة معنى (فمدوح) أى فالثانى ممدوح مقبول (كقول بشار من راقب الناس) أى حاذرهم فى الاساس
 رقبه وراقبه وحاذره لان الخائف يرقب المقاب ويتوقمه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك للهج) أى
 الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل (وقول سلم) الخاسر بالخاء المعجمة يسمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى
 الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به (من راقب الناس مات هماً)
 أى حزناً انتصب على انه مغمول له او تمييز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجرأة فبیت سلم اجود سبكا
 واخصر لنظا روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال * اشدت بشار اقول سلم * فقال ذهب والله بيتى *
 فهو أخف منه واعذب * والله لا اكلت اليوم ولا شربت * وكقول الآخر * خلقنا لهم فى كل عين وحاجب *
 يسر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بدمه * خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيوننا لها وقع
 السيوف حواجب * فبیت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انه زامهم حيث وقع

الطعن والضرب على ظهورهم (وان كان) الثاني (دونه) أى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجده فى الاول
(فهو) أى الثاني (مذموم) مردود (كقول ابى تمام (فى سرية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته
(هيات) أى بعد ان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده و بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله انبى ابا نصر
نسيت اذن يدى من حيث ينتصر الفتى ويذل (لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل) قال الشيخ عبد القاهر
فى المسائل المشككة قال الشيخ فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز أوانه
لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد ادخل بالعرض وجوز وجود المثل ولم يعمه من حيث هو
بل من حيث بخل الزمان بان وجود بمثله (وقول ابى الطيب أعدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان
بخيلا) فالمصراع الثانى مأخوذ من مصراع الثانى لابي تمام لكن مصراع ابى تمام أجد سبكالان قول أبى الطيب
ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه أى يكون الزمان بخيلا بهلاكه أى لا يسمح بهلاكه ابدأ لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام
العالم قلت السخاء بالشىء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حيي يسمح بهلاكه أو يبخل
كذا ذكره المصنف واعترض عليه باننا سلمنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تحصيل لا حاصل وأما اعدامه وافناؤه
فباق بعدنى تصرفه فله أن يسمح بهلاكه وان يبخل ففى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد
الزمان فسخا بـ ايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه فلنا على تقدير صحة هذا المعنى يكون المصراع
أبى تمام أجد سبكا لاستثناة عن تقدير المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم
يذهب احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى أى تعلم الزمان من سخائه فسخابه وأخرجه من المدم الى
الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فرجة هذا تأويل فاسد
وعرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعدى
سخاؤه اسمعنى بضحي اليه وهدايتى له وعلى التفسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه
بخل الزمان بهلاكه أو بايجاده أو بإيصاله الى الشاعر كما ان مصراع ابى تمام بخله بمثل المرنى ولو اشترط فى
الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذاً منه على
واحد من التفسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن
جنى وابن فرجة ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيات البيت (وان كان) الثانى (مثله) أى مثلى

(قول الشارح) كذا ذكره المصنف وعترض عليه الخ أى اعترض عليه المصنف بما ذكر

(قول الشارح) قل ابن جنى الخ تأييد لعدم ارادة المعنى المذكور حيث جعل البخل جواب لو فهو فى الماضى

الاول (فابعد) أى فالثانى ابعده (من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام * لو حار صرتاد المنية لم تجده الا
 الفراق على النفوس دليلا) الارتياد الطلب وازداده المرتاد الى المنية للبيان أى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
 فى الطريق الى اهلاكم ولم يمكن التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق (وقول ابى الطيب لولا
 مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير فى لها للمنيا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع
 لها وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنيا وروى يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق
 والوجدان وبديل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجاني * لم يهكنى الاحديث فراقكم * لما أسره الى مودعى
 * هو ذلك الدر الذى اودعتم * فى مسمي القيتة من مدمى * وقول جابر الله العلامة فى صرية استأذه * وقائلة ماهذه
 الدر التى * تساقطها عينك سمطين سمطين * فقلت هى الدر التى قد حشاشها * ابو مضر اذنى تساقط من عيني * وقوله
 فهو ابعده من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرعة باتفاق الوزن والقافية والا فهو
 مذموم جدا كقول ابى تمام * مقيم الظن عندك والامانى * وان قلت ركابى فى البلاد * ولا سافرت فى
 الآفاق الا * ومن جدواك راحتى وزادى * وقول ابى الطيب رحمة الله عليه * وانى عنك بعد غد لذاد *
 وقابى عن فنائك غير غاد * محبك حيث ما توجهت ركابى * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ من
 الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده
 فقال (وان أخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان أخذ اللفظ (يسمى) أى أخذ المعنى وحده (المأما)
 من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به (وسلخا) وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
 واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر (وهو ثلاثة اقسام كذلك) أى
 مثل ما يسمي اغارة ومسحاً يعنى ان الثانى اما ابغ من الاول أو دونه أو مثله (اولها) أى اول الاقسام وهو
 ان يكون الثانى ابغ من الاول (كقول ابى تمام هو) الضمير للشأن (الصنع) أى الاحسان وهو مبتدأ
 وخبره الجملة الشرطية اعنى قوله (ان يجعل خفير وان يرث) أى يبطؤ (فليرث فى بعض المواضع انفع وقول
 ابى الطيب ومن الخير بطؤ سبيك) أى تأخر عطائك (عنى * اسرع السحب فى المسير الجاهم) اى السحاب
 الذى لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء
 فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابى الطيب ابغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل
 بالسحاب (وثانيها) أى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول (كقول البحتري واذا تألق) أى
 لمع (فى الندي) أى فى المجلس الغاص باشراف الناس (كلامه المصقول) المنقح (خلت لسانه من عضبه)

(قول الشارح) ان المصراع الثانى من قول ابى تمام أى مأخوذ منه

أى من سيفه القاطع يشبه لسانى بسيفه (وقول ابى الطيب كأن السهم فى النطق) قد جعلت
على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنمها واحدها خرص
بالضم والكسر يعنى لفراط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأن السهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحتري لانه قد
قانه ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام
كأثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) اى ثالث
الافسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى) ابى زياد (ولم يك كثر الفتيان مالا) وروى وما
ان كان أكثرهم سواما السائمة والسوام والسواثم الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعاً) وفى الاساس فلان
رحب الباع والذراع ورحبهما اى سخي (وقول اشجع) يمدح جعفر بن يحيى (وايس اوسمهم فى النقى)
الضمير فى اوسمهم للملوك فى البيت قبله بروم الملوك مدي جعفر ولا يصنعون كما يصنع (ولكن معروفه)
أى احسانه (اوسم) وكقول الآخر فى مرثية ابن له * والصبر يحمد فى المواطن كلها * لا عليك فانه
مذموم * وقول ابى تمام بعده * وقد كان يدعى لابس الصبر حازماً * فاصبح يدعى حازماً حين يجزع *
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة (واما غير الظاهر فانه ان يتشابه المعنيان) أى معنى البيت
الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يملك من ارب) اى حاجة (لحام) بالضم جمع حية (سواء
ذوالعامة والجار) اى لا يملك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء
فى الضعف (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب ولبائل العرب له (ومن فى كفه قناة
كن فى كفه منهم خضاب) فتعبير جرير عن الرجل لذي العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا
التعبير عن المرأة بذات الحمار وعن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسبياً والآخر
مديحاً او هجاء او افتخار او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختص اينظمه احتمال فى اخفائه فغير
نظمه وصرفه عن نوعه من الذم او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته (ومنه) اى من غير الظاهر (ان ينقل
المعنى الى محل آخر كقول البحتري * سلبوا) اى ثيابهم (واشرفت الدماء عليهم * محمرة فكانهم لم يسلبوا) لان
الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يلبس النجم عليه) أى على السيف (وهو
مجرد من غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتل والجرح الى السيف
(ومنه) اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثانى اشمل) من معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت
عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضاباً) لانهم يقومون مقام الناس كلهم (وقول ابى نواس ليس من الله

بمستنكر * ان يجمع العالم في واحد) الاول يخص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى أنه
لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر
له والآمر بحبسه فكذب اليه ابو نواس هذه الايات قولاً لهارون أمام المهدي عند احتفال المجلس الحاشد
أنت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد * ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد *
فامر هارون باطلاقه (ومنه) أى من غير الظاهر (القاب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول
كقول ابى الشيص أجد الملامة في هواك لذيدة * حبا لذكرك فليعلمني قلوّم وقول ابى الطيب أحبه) الاستفهام
للافتكار والافتكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله (واحب فيه ملامة) كما يقال اتصلى وانت محدث
هذا اذا جعلت الواو للحال أما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير
المبتدأ أى وانا احب واذا جعلتها للمطغف فالافتكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى
لا يكون الا واحد (ان الملامة فيه من أمدائه) وما يكون من عدو الحبيب يكون مبنوضاً لا محبوباً فهذا
نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون
ظاهراً كما في قول ابى تمام * وثمة ممّت جدواه احلى * على اذنيه من نعم الجماع * وقول ابى الطيب *
والجراحات عنده نعمات * سبقت قبل سيده بسؤال * أراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نعمات السائلين لما
فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه
مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يسطر بغير سؤال (ومنه) أى من غير الظاهر (ان يؤخذ بعض
المنفى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين) أى عياناً (ثقة) حال اى
وثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذى يتضمنه على آثارنا رأى عين لو ثوبها
واعتمادها (ان ستمار) أى ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى (وقول ابى تمام * وقد ظلمت أى القى عليها
الظل عقبان أعلامه) (ضحى * بمقبان طير في الدماء نواهل) من نهل اذا روى نقيض عطش (اقامت) اى
عقبان الطير (مع الرايات) نبي الاعلام اعتماداً على انها ستطعم لحوم قتلاه (حتى كأنها من الجيش الا انها لم
تقاتل) يعنى ان رايات الممدوح التي هى كالعقبان قد صارت مظلة بالعقبان من الظيور النواهل في دماء القتلى
لانه اذا خرج للفرز تسير المقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء
من معنى قول الافوه رأى عين و) من معنى قوله (ثقة ان ستمار) يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى
بيت الافوه لاكله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بمدت كانت متخيلة
لامرية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة

والاقتدار على قتل الاعداء ثم قال ثقة ان ستمار لجمل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوء كد
المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ن ستمار لا يقال ان قول
ابى تمام ظلمت المام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشمر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يري اصلا (لكن زاد) ابو تمام
(عليه) أي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تسير الطير على آثارهم
(بقوله) الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبقاقتها مع الرايات حتى كانتا من الجيش وبها (أي بقاقتها
مع الرايات حتى كانتا من الجيش) (بنم حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظلمت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كانتا من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشئ من
الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها بنم حسن الاول ان بهذه
(الزيات بنم حسن معني البيت الاول اعنى تسير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في
الايضاح وعليه التحويل) (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة بل منها) أي من
هذه الانواع (ما يخرج به حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع فكل ما كان) أي كل نوع من
هذه الانواع يكون (اشد خفاء) بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد
تأمل كان اقرب الى القبول) لكونه ابعد عن الاخذ والمرقة وادخل في الابتداع والتصرف (هذا)
الذي ذكرناه في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما وتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل
بالاسمى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله اما يكون (اذا علم ان الثاني اخذ من الاول) بأن يعلم انه كان
يحفظ قول الآخر حين نظم او بان يخبره عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما وتباع الآخر
ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة (لجواز ان يكون لانفق) أي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او
في المعنى وحده (من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الانفاق من غير قصد الى الاخذ) كما يحكي عن
ابن ميادة انه انشد لنفسه « مفيد ومتلاف اذا ما تيتيه » تهال واهتز اهتزاز المهند « فقبل له ابن يذهب بك
هذا للحطية فقال الآن علمت اني شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكي ن سليمان ابن عبد الملك
اتي باساري من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستغنى فاعفى وقد اشير
الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغبان سيف مجاشع يعني نفسه
وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك

سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر * لم ينب
 سبني من رعب ولا دهش * عن الاسير ولكن آخر القدر * ولن يقدم نفسا قبل ميته * جمع اليدين ولا
 الصمصامة الذكر * ثم اغمده سيفه وهو يقول * ما ان يعاب سيد اذا صبا * ولا يعاب صادم اذا نبا *
 ولا يعاب شاعر اذا كبا * ثم جالس يقول كافي بآبن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال * بسيف أبي رغوان
 سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم يشد الشعر
 فأنشأ يقول بسيف أبي رغوان سيف مجاشع * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم * فاعجب سليمان ما شاهد
 ثم قال جريرا يا أمير المؤمنين كافي بآبن القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال * ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم *
 اذا ثقل الاعناق حمل المغارم * ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عده فقال مجيبا * كذلك سيوف الهند
 تنبو غياتها وتقطع احيانا مناط النائم ولا تقتل الاسرى ولكن نفكمهم اذا ثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة
 الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او أخا مثل دارم (فاذا لم يعلم ان الثاني مأخوذ من الاول) قيل قال فلان كذا
 وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) لينتم بذلك فضيلة الصدوق وسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى
 النقص (ومما يتصل بهذا) أى بالقول فى السرقات الشرعية (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتاميم)
 بتقديم السلام على الميم من لحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منها اخذنى
 من آخر (أما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام) ثرا كان او نظما (شيئا من القرآن أو الحديث لا على انه منه) اى
 لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن أو الحديث
 وهذا احتراز عما يقال فى أثناء الكلام قال الله تعالى أو قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا وفى الحديث كذا
 ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة أمثلة لان الاقتباس أما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
 أما منشور أو منظوم فالاول (كقول الحريرى فلم يك الا كالمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاعرب و) الثانى
 مثل (قول الآخر ان كنت أزمعت) اى عزمت (على هجرنا * من غير ما جرم فصبر جميل * وان تهدت بنا
 غيرنا فسينا الله ونم الوكيل و) الثالث (مثل قول الحريرى قلنا شامت الوجوه وقبح اللكم ومن يرجوه)
 فان قوله شامت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتدت الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام
 كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شامت الوجوه أى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
 وقول الحريرى وقبح اللكم أى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين أى ابعد عن الخير (و)
 الرابع مثل (قول ابن عباد قال) الحبيب (لى ان رقيبى سيء الخلق فداره * من المدارة وهى المختالة والملاطفة
 وضمير المفعول للربيب (فأت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة

بالمكارة وحذفت النار بالشهوات يقال خففته بكذا أى جعلته مخفوفاً محاطاً يعنى ان وجهك جنة فلا بد لي من
 تحمل مكارة الرقيب كما لا بد لطالب الجنة مشاق التكاليف (وهو) أى الاقتباس (ضربان) احدهما (مالم
 ينقل فيه الاقتباس عن معناه الاصلى كما تقدم) من الامثلة الاربعة (و) الثانى (خلافه) أى نقل فيه الاقتباس
 عن معناه الاصلى (كقوله) أى قول ابن الرومي (ان أخطأت فى مدحك ما أخطأت فى منى * لقد انزلت
 حاجاتى بواد غير ذى زرع) فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد
 غير ذى زرع عند بيتك المحرم * لكن معناه فى القرآن بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن لروى عن هذا المعنى
 الى جناب لا خير فيه ولا نفع . ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم * فى صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه *
 تجرد للحمام من نشر أواؤه * والبس من ثوب الملاحاة ملبوساً * وقد جرد موسى أنزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت
 سؤالك يا موسى (ولا بأس بتغيير يسير) فى اللفظ المقتبس (للوذن أو غيره) كالتقنية (كقوله) أى قول بعض المغاربة
 عند وفات بعض أصحابه (قد كان) أى وقع (ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعون) وفى القرآن انا لله وانا اليه
 راجعون (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير) بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه .
 (مع التنبيه عليه) أى على انه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك (مشهور عند البغاة) وان كان مشهوراً فلا
 احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن
 ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه ليدركه فى اشعار العرب أما
 تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن طاهر التميمي * اذا ضاق صدرى وخفت
 العدى * تمثلت بيتاً بحالى يلقى * فبالله ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع ما لا اطيق * وبدون التنبيه كقول بعضهم *
 كانت بلنية الشيبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة بحمل * وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف
 المحل فبات دون المنزل * البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
 مشهوراً لا حاجة اليه قول ابن العميد * كانه كان مطويا على إحن * ولم يكن فى قديم الدهر الشدني * ان
 الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا * من كان يألفهم فى المنزل الحشن * البيت الثانى لا يتمام وتضمن المصراع مع
 التنبيه على انه من شعر آخر (كقوله) أى قول الحريري يحكى ما قاله الغلام الذى عرض له ابو زيد للبيع (على انى
 سأنشد عند يميني * أضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للمرجى وهو عبدالله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
 ابن عفان رضى الله تعالى عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن ابى الصلت وتمايه *
 ليوم كربهة وسداد ثغر * اللام فى ليوم للوقت والكربهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير
 وهو سده بالخيول والرجال والثغر موضع الخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد

الثمر ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الى وأى فتى كاملا من الغتيان أضاعوا وفيه تسديم واما بدون التنبية
 فكقول الآخر * قد قلت لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس * اعذاره السارى المعجول
 ترفقا * مافى وفوفك ساعة من بأس * المصراع الاخير لابي تمام * واعلم ان تضمين مادون البيت ضربان
 أحدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر * كنا معا أمس في
 بوئس نكابه * والعين والقلب منا في قذى وأذى * والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تفسني ان
 الكرام اذا * اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه (واحسنه) أى احسن
 النظمين (ما زاد على الاصل بنكتة) أى يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
 لا توجد في شعر الشاعر الاول * كالتورية (دهى انى بذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد) والتشبيه
 في قوله (أى قول صاحب التعبير) اذا التوم ابدى لى) أى اظهر (لى لماها) أى سمرة شفتيها (وتعرها *
 تذكرت ما بين العذيب وبارق * ويذكرنى) من الاذكار (من قدما ومدامى * مجر عوالينا ومجرى السوابق *)
 ينصب مجر على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى التوم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق * مجر
 عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق * موضعان معروفان وما بين ظرف لتذكر
 أو للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
 ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يحرون الرماح عند مطاردة
 الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
 تضمين العذيب وعنى به شفة الحبيبة وبارق تعرها التشبيه بالبرق وبما بينهما ريقا وشبهه بتبخر قدما بتمايل
 الريح وجريان دمه على التناج بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه (ولا يضر)
 في التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى بهودى بهاء الثعالب *
 أقول لمعشر غلطوا وفضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطالع الثنايا * فى يضم العمامة
 تعرفوه * فالبيت لسحيم بن وسيل وأصله * أنا ابن جلا وطالع الثنايا * فى يضم العمامة تعرفونى * فغيره
 الى طريق النوبة ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وفضوا أى وقعوا فى الغلط فى حقه وحطوا من رتبته ولم
 يعرفوا مقداره وفيه تميم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق الحكم (وربما سعى تضمين البيت
 فزاد) على البيت (استمانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من
 شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب (ورفوا) لانه رفا خرق شعره بشعر الغير (واما العقد فهو
 ان ينظم نثر) قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك (لاعلى طريق الاقتباس) وقد عرفت ان طريق

الاقْتِباس هو ان يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قد قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس (كقوله) أى قول ابي الماتيه (ما بال من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) حال أى ما باله مفتخراً (عقد قول علي رضى الله تعالى عنه ومالابن آدم والفخر وانما أوله نطفة وآخره جيفة) وان كان قرآناً أو حديثاً فانما يكون عقداً اذا غير تغييراً كثيراً لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييراً كثيراً ولكن أشير الى انه من القرآن أو الحديث وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر * انانى بالذى استقرضت خطاً * واشهد معشراً قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبتة الوجوه * يقول اذا تدانتم بدين * الى اجل مسخى فاكتبوه * وقول الامام الشافعى رحمه الله * عمدة الخير عندنا كذبت * أربع قال هن خير البرية * اتق الشهات وازهد ودع ما ليس يعينك وامان * بنية قد فوله عليه الصلاة والسلام الحلال بين والحرام بين وما بينهما أمور مشتبها لا يعلمهن كثير من الناس وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات (واما الحل فهو ان ينثر نظم) وشرط كونه مقبولاً ان يكون سبكاً مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقراً في محله غير قلق (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) أى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توهمه الذي يمتاده) اي الذي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه (حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونيه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسي ظنه باوليائه وصدق ما يحظر قلبه من التوهم على أصاغره (واما التلميح) بتقديم اللام على الهم من لحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيراً ما تسميهم يقولون في تفسير الايات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد ابح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم الهم على اللام فهو مصدر مابح الشاعر اذا اتى بشيء ملبح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتلميح وفسرهما بان يراة الى قصة او شعر ثم صار الفاظ مستترا واخذ مذهبا لعدم التمييز (فهو ان يشار) في خوى الكلام (الى قصة او شعر او) مثل سائر (من غير ذكره) أى ذكره تلك القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من الصقة أو الشعر أو المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في المثل وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة أو شعر أو مثل اما في النظم فاللميح الى القصة (كقوله) اي قول ابي تمام لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى (فلو با عهدنا طيرها وهى وقع) فردت علينا الشمس والليل دافم (بشمس لهم

من جانب الخدر تطلع (نضا ضوءها صبح الدجنة وانطوى) لبهجتها ثوب السماء المجزع (فوالله ما ادري
احلام نائم * المت بنا ام كان في الركب يوشع) الضمير في اخراهم ولهم للاجابة المرتحلين وان لم يجر لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله وحومه غيره نضا ذهب به وازله والضمير في ضوءها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذولونين وقوله احلام نائم استعظام لما
رأي واستغراب (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اي
طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (و) التلميح
الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي يحترق (والنار تلتظي
(ارق) من رق له اذا رحمه (واحق) من حقي عليه تطف (وشفق منك في ساعة الكرب) الامم الابداء
وعمره مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من
النار (اشار الى البيت المشهور المستجير) أي المستغيث (وعمرو عند كربته) الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند
كربته وعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار) وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس ذات
(ختها الهيلة وهي ام جساس بجارها من جرم بن ديان له ناقة وكليب قد حى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا
ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حنى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماء ولبنها فصاحت البسوس وذلاء و غربته فقال لها
جساس أيتها الحرة اهديني فوالله لا أعقرن خلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج
وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغتني
بشربة ماء فاجهر عليه فتليل المستجير وعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها انقلب على
بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار
الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد مثل يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول
جساس لا أعقرن خلا ويظن انه يعرض بفعل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى
اسفلها حتى ينتثر شوكةا واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري * نبت بليلة نابغة واحزان
يعقوبية * اشار الى قول النابغة * نبت كافي ساورتي ضئيلة من الرقش في انيابها السم نافع * والى قصة يعقوب
عليه الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العتيبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل أعق من
الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النخري مافي الجوارح

أحب إلى من البازي فقال النخيري وخاصة إذا كان يصيد القطا أشار لثيمى إلى قول جرير * أنا البازي المطل على
 نغير * أئبح من السماء لها انصبابا * وأشار شريك بالقطا إلى قول الطرماس * نعيم بطرق اللؤم هدى من القطا *
 ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروى أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال
 عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وراى قول الاخطل * تكش بلا شىء شيوخ
 محارب * وما خلتها كانت ترش ولا تبرى * ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها صوتها حية البحر *
 فقال اصحك الله تعالى اضلوا البارحة برعما وكانوا في طلبه اراد قول القائل * لكل هلالى من اللؤم برقع *
 ولابن يزيد برقع وجلال ،

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة في حسن الابتداء والنخلص والانهاء (ينبنى للمتكلم) شاعرا كان أو كاتبا (أن يثائق) أى
 أن يفعل فعل المتأنيق في الرياض من يتبع الآتى والاحسن يقال تأنق في الروضة إذا ولى فيها متقبعا
 لما يوثقه أى يهيجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (عذب لفظا) بأن تكون
 في غاية البعد عن التناثر والثقل (واحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد من التعميد والتقديم والتأخير الملبس
 وإن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرفة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن
 يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم (واضح معنى) بأن
 يسلم من التناقض والامتناع وبخلافه العرف والابتدال ونحو ذلك ومما تجب المحافظة عليه أن تستعمل الالفاظ
 الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك
 (احدها الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام
 فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وإن كان الباقى في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل
 (كقوله) أى قول امرئ القيس (ففأنبك من ذكرى حبيب ومنزل) بسقط اللوى بين الدخول فحومل *
 السقط منقطع الرمل حيث بدق وللوى رمل * موج ياتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء

(قول الشارح) بأن تكون في غاية البعد عن التناثر وما أصل البعد عنه فداخل في ابلاغة ومثله ما بعده
 (قول الشارح) بأن يكون في غاية البعد من التعميد هذا امتناع بالمركب ومع قبله بالمفرد وأشار بالتأخير والتقديم الى ضد القيس
 (قول الشارح) بأن يسلم من التناقض والامتناع الخ بيان اصحى المعنى بهذا يفيد ان محضه لا تتوقف عليه وكذا بلاغته
 ضرورة ان التحسين انما يعتبر بعد تحققها كما مر وقد يلزم لان التناقض انما يكون في التعديقات فصحة معنى حد اسكلامين
 وبلاغته في ذاته لا تمنع تنقضه مع غيره وكذا امتناعه فتأمل
 (قول الشارح) بين اجزاء الدخول أى فبين اجزاء حومل بنا على ما هو الظاهر ولاصل من اخذه بين الى كل من

الدخول فيصير الدخول كأنهم أجمع مثل القوم والالم تصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من
عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل
السبك ثم لم يتفقه ذلك في النصف الثاني بل أتى فيه بمكان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن من هذا
البيت بيت النابغة * كليني لهم يا أمية ناصب * وليل أقالسيه بطيء الكواكب (وكتوله) أي وحسن الابتداء
في وصف الديار كقول أشجيم السلمي (قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جمالها الايام * في الاناس خلج
عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول أبي الطيب، فراق ومن فارت غير مذموم * وام ومن
يمت خير ميم * وفي الشكاية قوله أيضا، فؤاد ما يسليه المدام * وعمر مثل ما يهب اللثام * وفي النزول قوله
أيضا * اريقك ام ماء الغمامة أم خمر * في برود وهو في كبدي جمر * (وينبغي أن يجنب في المديح مما يتطير به
كتوله) أي ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال
له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد
لا تفل بشري ولكن بشريان * غرة الداعي ويوم المهرجان، فتطير به الداعي وقال يا أخي بتبدأ بهذا يوم المهرجان
وقيل بطحه أي القاء على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه (واحسنه) أي احسن
الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء (ويسمى) كون الابتداء مناسبا للمقصود (براعة الاستهلال) من برع الرجل براعة
اذا فاق أصحابه في العلم أو غيره (كتوله في التهئة) أي كقول أبي محمد الخازن يهنيء الصاحب بولد لا بنته
(بشري فتد انجز الاقبال ما وعدا) وكوكب الحمد في افق الملا صمداء (وقوله في المزية) أي قول أبي الفرج
الساوي في مزية نحر الدولة (هي الدنيا تقول بل، فيها * حذار حذار) أي انحذر (من بطشي) أي اخذني
الشديد (وفتي) أي قتلي بفتنة وكتوله أبي تمام حين يهنيء المعتصم بالله في فتح صوزية وكان اهل التنجيم
زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت (السيف اصدق انباء من الكتب * في جده الحد بين الجد واللعب * يبيض
الصفائح لاسود الصفائح في * متونهن جلاء الشك والريب، وكتوله أبي الملاء فيمن عرضت له شكايات *
عظيم لعمري ان يلم عظيم * بال على والانام سليم * وكتوله أبي الطيب في التهئة بزوال المرض (الحمد عوفي
اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى اعدائك السقم) ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه

المتعاطفين وهو مبني قوله والا الخ فان اضيفت الى المجموع وجمعت الفاء لبيان التعقيب الحاصل في نفسه لا لانه ملاحظ في
البينية صحت الاضافة بلا تقدير الاجزاء أصلا لكنه خلاف الظاهر
(قول الشارح) والانتهاء ناظراً إلى الابتداء لأن الانتهاء هو المقصود المشار اليه بالابتداء

كقول جارا لله في الكشف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمده على ان جعلني من علماء
 العربية (وثانيهما) أي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأق فيها (التخلص) أي الخروج (مما شذب به الكلام)
 أي لا ينبغي. وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والنزل وذلك يكون في
 ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيها وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسب) أي وصف للجيل
 (الوا غيره) كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك (الى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما) أي بين ما شذب
 به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الافتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والافتضاب
 هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شذب به الكلام كان ينبغي ان يقول
 ابتدئ به الكلام او افتتح لان النسب هو التشبيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في
 العشق يقال هو ينسب بفلانة أي يتشبه بها فتشبيب الكلام بالنسب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة
 الجاهلية الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيها ونسبيا ذكر التشبيب وأراد مجرد الابتداء
 والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأق فيها لان السامع يكون متربعا للانتقال من
 الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من فشاط السامع واعان على اصغاء
 ما بعده والافعال العكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالهم من قبيل الافتضاب وأما المتأخرون
 فقد لجأوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر (كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر
 (يقول في قومس) اسم موضع (قوى وقد أخذت منا السري) أخذ منه أي اثر فيه ونقصه والسري
 مخضد ويريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسري وبعض العرب
 يؤنس السري والهندي وهم بنو اسد توها انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من أبنية الجمع ويقال في
 المصادر كذا في الصحاح (وخطى المهرية القود) الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية ملبسوة
 الى مبر بن حيد بن ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد أقود أي
 يقول في قومس قومي والحال ان مزاوله السري ومسايرة المطايا بالخطا قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
 وخطى المهرية عطف على السري لانه على قوله منا يعني ان السري اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم
 ومفعول يقول قوله (امطاع الشمس تبني ان تؤم بنا * فقلت * كلا) ردع للقوم وتنبية (ولكن مطلع الجود)
 واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب * نودعهم والبين فينا كأنه * فانا ابن ابني الهيجاء في
 قاب فبلى (وقد ينتقل منه) أي مما شذب به الكلام (الى مالا يلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الافتضاب)
 (قول المحشي) كذا في الصحاح تبرا منه ابعده نسبة ذلك الى العرب بل التأنيث على تقدير المزاوله كما حسنه الشارح

أى الاقتطاع والارتجال (وهو) أى الاقتضاب (مذهب العرب) الجاهلية (ومن يلهم من المخضرمين)
 بالثناء والضاد المعجمتين ولم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل ليبيد قال في الأساس ناقة مخضرمة جدد
 نصف أذنهما ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية ، والاقتضاب
 وإن كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الإسلامية أيضاً قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على
 مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم التخلص (كقوله) أى قول أبى تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة
 العباسية (لو رأي الله أن في الشيب خيراً، جاورته الإبرار في الخلد شديداً) جمع أشيب وهو حال من الإبرار
 ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يليق به فقال (كل يوم تبدى صروف الليالي، خلقاً من أبى سعيد غريباً ومنه)
 أى من الاقتضاب (ما يقرب من التخلص) في أنه يشوبه شيء من الملازمة (كقولك بعد حمد الله أما بعد)
 فأنى فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة أنه قد اشتمل من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام آخر
 من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى
 ارتباط وتعليق بما قبله بل أتى بلفظ أما بعد أى مما يمكن من شيء بعد حمد الله فأنى فعلت كذا وكذا قصداً
 إلى ربط هذا الكلام بما سبق عليه (فيل هو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد (فصل الخطاب) قال ابن
 الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل
 أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله
 تعالى بقوله أما بعد (و) من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا (كقوله تعالى) (بعد) فذكر
 أهل الجنة (هذا وإن لأطاعين أشر مآب) فهو اقتضاب يمكن فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده لأحوال ولفظة
 هذا إما خبر مبتدأ محذوف (أي الأمر هذا أو) مبتدأ محذوف الجبر. أي (هذا كما ذكر و) قد يكون الخبر
 مذكوراً مثل (قوله تعالى) حيث ذكر جماعاً من الأنبياء وأراد أن يذكر عقبيه الجنة وأهلها (هذا ذكر وإن
 للمتقين لحسن مآب) قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهي
 علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقفاً

(قول الشارح) لكن الشعراء الإسلامية تلج جواب عما يلزم ظاهر عبارة المصنف من أن أبا تمام من المخضرمين وليس كذلك
 (قول الشارح) من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة حاصلة أن حسن التخلص فيه القصد إلى إيجاد الربط
 بالمناسبة على وجه لا يقال فيه أن هنا كلامين منفصلين مستقلين أي بأحدهما وهو الثاني بقتة والاقتضاب القصد فيه
 خلافه وأما بعد أفاد ربطاً بعده بما قبله فشبه بهذا حسن التخلص

(قول الشارح) من فصل الخطاب الذي الخ لأنه حسن افتتاح واختتام والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على
 مولانا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

من التخلص (ومنه) أي من الانتصاب الذي يقرب من التخلص (قول الكاتب) عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر (هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الآخر فجأة ومن
هذا القبيل لفظ أيضا في كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها) أي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأني فيها
(الانتهاء) فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعمه
السمع ويرسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التعبير
كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة النخرة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما اساء الهاسين
الموردة فيما سبق (كقوله) أي قول أبي نواس في الخطيب ابن عبد الحميد (واني جدير) أي خالق (أف
بفتك بالني) أي جدير بالفوز بالاماني (وأنت بما أملت منك جدير * فان تولني) أي نعماني (ملك الجليل
فأله) أي فانت اهل لاعطاء ذلك الجليل (والا فاني عاذر) اياك في هذا المنع عما صدر عني من الابرام
(وشكور) لما صدر منك من الاصفاء الى المديح او من العطايا السابقة (واحسنه) أي أحسن الانتهاء
(ما آذن بانتهاء الكلام) حيث لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه (كقوله) أي قول المعري، بقيت بقاء لدهر
يا كره اهل * وهذا دعاء للبرية شامل، لان بقاءك سبب لكون البرية في أمن وراحة وصلاح حال وقد
قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع (وجميع
فواتح السور وخواتمها وارادة على احسن الوجوه واكملها) من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتنين وانواع الاشارة ما تقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى
خواتمها وجدت في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة ونحوه وعدوه عيب الى غير
ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام ربنا عز وجل في
الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من النصيحة وقد أعجز مصانع البناء والخرس شغف شق الفصحاء
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاحوال والافزاع
وأحوال الكمار وأمثال ذلك كقوله تعالى * يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم * وقوله تبت
يدا ابى لحب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى * غير المنضوب عليهم ولا الضالين * وان
شأنك هو الا بتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والذكر للاحكام المذكورة في على
المعاني والبيان وان لكل مقام مالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم بمقامه وهذا معنى قوله (بظهر ذلك بالأمـل
مع التذكر لما تقدم) من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تنفي بها الدقار بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الزيوب * وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد * ونظمه من الفرائد * مع توزيع

البال * وثبتت الأحوال * وثقافت الأحرار والهن * وتكاثر الأفراع والفتن * وتواتر حوادث اورثت الطبع
 ملالا * وأخاطر كلالا * لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام * وحقق لنا الفوز بهذا المرام * ونهيا الفراع
 من ناله إلى البياض يوم الأربعاء الحادى عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بحروسة هراة صانها
 الله عن الآفات * وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع فى سنة اثنين وأربعين وسبعمائة بخرجانية
 خوارزم * حمها الله تعالى عن البليات * والحمد لله على التوفيق * ومنه الهداية إلى سواء الطريق * والصلوة
 على نبيه محمد خير البرية ، وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية

تقاريط

قد قرط هذا التقرير ، ذو الفضل والنبيل . صاحب المجد الرفيع . والمحمد . المنيع . فريد الزمان . ويديع همدان
 الذكي الامى . والهام اللوذعي . حضرة العلامة الشيخ محمد حنفى المهدى . لازال من كمال بلاغته اليتامهى . وكان
 قد عرض ذلك التقرير . على حضرة موثقه الامام المحقق الخبير . نعمده الله برحمته . واسكنه فسيح جنته . فاستحسنه
 وأعجب به ، وأشار بوضعه . لدى انتهاء طبعه . وهو هذا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على (عبده) الكتاب ، تبصرة وتذكرة لأولى الالباب ، لا إله إلا هو (الرحمن) علم القرآن ،
 خالق لا انسان ، علمه البيان ، اللهم اشرح بفضلك صدور المؤمنين ، وبلغهم بلاغة آلامهم ، إلى حقيقة معاني الإرشاد والدين ،
 ليهدوا بذلك إلى مجاز المهتدين ، وما ذاك إلا بأفصاح طيور أفئدتهم ، بترتيل بواهر الصلوات . وعواف التسليمات ، على
 من نطقت معجزاته ، فأخرست كل منطق ماسان ، وأفصحت إشاراته ، فسجد اليها كل ساجد بيان ، النبي الامى ،
 ذى الفرقان ، المكين ، الآتي على لسانه بلسان عربي ، مبين ، وآله واصحابه ، ومن يشعني إلى جنابه ،
 أما بعد فيقول محمد حنفى ، المهدى ، المصرى ، الازهرى ، طالما تأقت النفس من غضارة الشبهة ، وشباب النشاط ،
 قبل غشيان الغتور ، ونحول الملل . حتى الآن . إلى اقتناء تقرير شيخنا الشيخ (عبد الرحمن الشريفي) على شرح المأول وحاشيتي

السيد الجرجاني وعبد الحكيم عليه، وها أنا مديم التشوق الى اقتنائه، كتحين السقيم الى شفائه، اذ كنت امسح ذلك منه، واخذ العلم عنه فكانت تنضوا الى خود المسائل، فاختر احسنها، واجمع شواردها، بسوانق العزائم، وامنح رواتقها، بسوانق التعاليم، فاودعها قلبا هو اكرم جوهرًا، واشرق حسنا، واطار مكة، واحسن استماعا، واصفى خاطرا، واندى لكل غرة من بديع المعاني، قد زوجتها بكرام الالفاظ، فجأت باجدي الامثال، وامنح الاشبال، لائند عنها، نادة الا كبحتها، ولا نفرت منها، صالحة الا اقتنصتها، ولا اعترضت طريقها ضييلة من مهزبل القوم. الا ارضعها، فازلتها، كل ذلك ببركة شيخ جمتا سيد العلماء، واصل الفضلاء، ابي المعالي السقا من جمعنا موائد علمه، قابلهنا منازل البلاغة، ومنهج لائقها، كما ابعده بنا عن المتعولين، الذين لم يتعاطوا علما سائعا، ولم يدفوقوا من در الفضائل صريحا نافعا، فهو الحكيم الذي به يترويح الخطر ويستدبره الخير الماطر، فيبينه وبين العلوم نسب، ولنا عليه حسب، والشئ يحسن الى شكله، والالف يعيل الى الفقه، ولما انتقل الى دار السلامة، ذلك الخير، قلنا لنا في العلامة الشريفي مقنع، فانه يكشف قناع المسائل، عن انوار حياها، ويرفع استار الغوامض، عن فجر ليلها. فوقعه الله الثقات الى تلك التقريرات، فصفها، شيخنا، ورضعها، خبرنا، وعرف بها مجالس العلم، وآسن الفهم، فظهرت تمهادي، في حبل التحقيق، بين اخداها، من الفنون والتدقيق، في موكب زجل، وذلك فضل الله عز وجل، مع السهولة، والجزالة، والعذوبة، والطلاوة، والخلاوة، تنادى بلسان انصاحها، عن اخلاص ربه، مازال هذا حالي وحالها، وانا رائدها، وخطيها، حتى اتاح الله بطبع هذا التقرير، المشار اليه، الذي بين ماخفي عن كثير، وشرح صدر كل طالب، بخير وتيسير، فهو شمس في تجل الفوائد بلا امساء، منافع في الابتداء، والتوسط، والانتهاء، وناهيك بان حضرة مؤلفه، هو الاستاذ الاكبر، والحكيم الاشهر، من له في العلم المكانة العالية، وفي الحلم والحزم المازلة السامية، شيخ المشايخ، وامام الائمة، ونبراس اليقين لدى المشاكل المدهمة، حضرة مولانا شيخ الجامع الازهر حالا (الشيخ عبد الرحمن الشريفي) ذي الفضيلة، تشهد مجالس العلم، سابقة وحاضرة وتواتر انباء الفضل باطنة وظاهرة، لهذا العالم المشار اليه، بالافراد، في كل ما افاد، ودعا الى جمع جوامع الارشاد، نشأت على ذلك حضرة، من حين شب، ماله مغنى ولا مطرب، لا يكتحل طرفه في سهره الا بحروف العلوم، لا نارة الفهم، فكم أنى على مجاهل، تدقيقات، وطلاسم اشارات، فسهل، منهاجها، وبصر غوامضها فخيرها، تحبيرها، وقرورها، تقريرها، هذا التقرير المسمى بفيض المتاح، على حواشي شرح تلخيص المفاتيح لمن اكبر الوسائل، الى ادراك الفضائل، ببركته، يفضح الا لكن، ويرق الجامد، ويبلوغ بلاغته، يهرب الاعجم، ويقر الجاحد، أطال الله عمره، لا طالة حياة العلوم، ولا برج الازهر معمورا، بوجاهته، منيرا، بمؤلفاته، وتحقيقاته، ما برحت النجوم.

يقول من جرى تصحيح هذا الكتاب على يديه، وبذل في ذلك من الوسع ماله فيه، المنقهر الى رحمة رب العلى
 بابراهيم بن حسن الطليخ بن على
 اما بعد الاعتراف بالقصور عن أداء ما يحجب للكريم الجليل، من بليغ الثناء، وفصيح الذكر الجليل، حيث لا تحصى نعمه علينا ولا نحمد، فأنى يكافئها منا شكر وحمد، واهداء صلوات يتدفق بالرحمت المأثورة بالتمظيم ودقا، وتحبات يتألق بالبركات المصهوبة بالتكريم برقا، الى من مدت عليه الفصاحة رواقها، وشدت عليه البلاغة نفاقها، المبعوث بالايات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج، وعلى آله الحزين قصب السبق في مضمار معاني البيان، وأصحابه الذين شادوا

الدين يدع التبيان. والدعاء بدوام العز والاقبال. وبلوغ ما حذر من الآمال. للحضرة الدورية. الخديوية العباسية. التي بلغت بها الديار المصرية شأواً الفخار. وتباهت بها على سائر الاقطار. لازالت تهيم هوامع راقها على الرعايا. بمجمل المسكارم وجزيل العطايا. ولا برحت مصر بهمة عزيزها عما يشين متخليه. وبما يزين من المعارف والصناعات متخليه. فان من القضايا المسلمة. المنقولة عن ذوى الاراء المحيكة. ان القطر المصري كان في قديم الزمان. محل التمدن والعمران. ومطلع شمس الفنون والمعارف. ومنبع بحار الآثار واللطائف. كما هو معلوم مشهور. وفي كتب التاريخ مرقوم مسطور. وقد قبض الله تعالى في هذا العصر. الذي هو غرة في جبهة الدهر. حضرة الداور الاكرام. والخديو الاعظم. من بلغت بدولته الرعية كل الامنى. افندينا عباس باشا حلمي الثاني. ادام الله طالع سعده. واقرب عيذه بقاء. ولي عمده. فاهم باحياء رسومه. وبذل جهده في اعادة صنايعه وعلومه. فبه نشرت العلوم والمعارف. التالذ منها والطارف. كيف لا وقد عطرت الأرجاء بنشر هذا المطبوع. الذي هو في علوم البلاغة موضوع. المرسوم بفيض الفتاح. على حواشى شرح تلخيص المفتاح. الذى هو التقرير الوحيد. والعقد لبدع معاني البيان الفريد. فياله من تقرير اتجه الزمان. العقيم. فاستفرت بواسطته حاشيتا السيد الجرجاني وعبد الحكيم. مع طبع أصوله التي هي الشرح المشهور بالمطول. الذي عليه في تحصيل علوم البلاغة المعمول. وحاشيتا السيد الشريف الجرجاني وعبد الحكيم. وبذلك كملت لدينا مئة العزيز الحكيم. شرح بها مؤلفوها ذوو الفضل والفلاح. كتاب تلخيص المفتاح. فلقد خلدوا لهم بالتصنيف النافع الذكر الحسن. واسهبوا اعينهم وهذبوا ارواحهم بمدون العلوم وتقويم الظن. وبلغوا قصب السبق في مضمار البيان. فجاز تحويرهم يدع التبيان. وقالوا بذلك الامنية. واصابوا الحياة الابدية. أليس لهم في كل زمن من محاسن الانباء. ما يشهد لهم بانهم الشهداء الاحياء.

أخو العلم حتى خالد بعد موته واوصاله تحت التراب دميم
وذو الجمل ميت وهو ماش على الثرى . يعد من الاحياء وهو عديم

اما مواد هذا المطبوع الجليل. فانها غنية بشرة مؤلفيها. عن التفضيل. واما مشروحيها وهو التلخيص. فانه الكتاب المنفرد بالتصنيف والتلخيص. وكفاك دليلا على فضله. وفخامته ونبله. اقبال الناس عليه. والقائوم مفاتيح التعليم اليه. وطلبهم له على تماقب الازمان حثيثا. واعتناؤهم بتدريسه وشرحه قديما وحديثا. ما بين مختصر ومطول. ومجمل ومفصل. وبالجملة فهو مورد الخاض والمأم. والمورد المذهب كثير الزحام. وكان طبعه السامى الذى عليه المعمول. بمطبعة مدرسة والده عباس باشا حلمي الاول.

عليها بما شادت سمائب رحمة تزيد وتنمو في جنان غفور
ول تراها رها في صريحها يغيث بوالبيها بدون فتور

ملحوظا هذا الطبع الجليل. بنظر ذى الفضل الجليل. حضرة يحيى بك قدرى. أمور ادارة اوقاف الخلية. حسبا اشار به سعادة وكيل الدائرة المنيرة. لازال محمود المقاصد السنية. وكان انتهاء طبعه وكل غاية ينعمه واسط ربيع الثاني عام سبعة وعشرين وثلاثمائة بعد الالف. من هجرة من خافه الله على أكل وصف. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه. ومحبه. وحزبه. كلما ذكره النذاكرون. وغفل عن ذكره الغافلون.

